الاستشهاد بالحديث النبوي في التقعيد النحوي عند الإمام أبـي إسحـق الشاطبي(ت٧٩٠هـ) فـي كتابـه " المقاصد الشافيـة في شرح الخلاصة الكافيـة "

إعداد :

إبراهيم سليمان عبدربه أبو صعيليك

إشراف :

الدكتورة خلود إبراهيم العموش

أستاذ مشارك

قُدَّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلَّبات درجة الماجستير في تخصُّص قسم اللغة العربية وآدابها /اللغويات

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة الهاشمية

الزرقاء- الأردن

٧،تموز،٢٠١٣م

نُوقشت هذه الرسالة وأُجيزت بتاريخ ٢٠١٣/٧/٧م.

أعضاء لجنة المناقشة — التوقيع

الدكتورة خلود إبراهيم العموش ،رئيساً ومشرفاً ....

أستاذ مشارك في علم اللغة والنحو

الدكتور منير تيسير شطناوي،عضواً ....

الأستاذ المشارك في علم اللغة

الدكتور عمر عبدالله شحادة الفجاوي،عضواً ....

الأستاذ المشارك في الأدب القديم

الأستاذ الدكتور نهاد ياسين الموسى،عضواً ....

أستاذ اللسانيات العربية

الجامعة الأردنية

الإهـــــــــــــــــــــداء



تُحَلِّق الكلمات في أجواء الروح... وتطلب المغفرة

والرحمة... عدَدَ رفيف أجنحة الملائكة... للفارس

الذي ترجّل... فأضحت مفردات اللغة تَنْعى نفسها

بعد أنْ نعته...

إلى أستاذي الراحل ...

الأستاذ الدكتور حسن موسى الشاعر

أُهدي هذا الجهد ...

سائلاً المولى – عزّ وجلّ – أن يجعله في ميزان حسناته...

إلى مَنْ ربَّياني صغيراً وأنارا لي الطريق .... والديَّ العزيزَيْن.

إلى النجوم الساطعة في السماء ... إخوتي وأخواتي .

إلى من منحتني الثقة والسعادة ... وتحملت انشغالي عنها طوال إعداد هذا البحث ... زوجتي أم علاء .

إلى فلذتي كبدي... وسنبلتي القمح... ابنيّ ... ريم وعلاء.

إلى مُحبِّي اللغة العربية ،لغة القرآن الكريم...............

إلى مُحبِّي العلم والعلماء.................................

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا الجُهْدَ العلميَّ المتواضع...

الباحث

شكر وتقدير

بعد أن منّ الله عليّ، ووفقني إلى إتمام هذا الجهد العلمي المتواضـــع، لا يـــسعني إلا أن أحمده – سبحانه وتعالى – على ما أنعمه عليّ من فضل ومِنّة، فلا إله إلا أنــت، وحــدك لا شريك لك، الحمد لك ، والشكر لك ، والفضل لك ، والثناء الحسن لك ومنك، بيــدك الخيــر، وأنت على كلّ شيء قدير.

مِن الواجب عليّ أولاً، أن أبرّ أستاذي، الذي ترجّل عن صهوة جواده،ولبّى نداء ربه قبل أن يقطف ثمار جهده، ومشقة عنائه،لقد أسهب عليّ بعلمه وكرمه،وعطفه وبره،فــي قاعــات الدروس،ومكتبه، وبيته، طوال ثلاثة فصول متوالية،وما زالت آخر عباراته الحنون تئن فــي أذنيّ، منذ ذلك اليوم الذي راسلته فيه عبر الهــاتف، وأنــا خــارج البلاد،لأطمــئن علــى صحته؛سامحني يا إبراهيم!!! تواصل مع الجامعة من أجــل تغييــر المــشرف!!! ولــمَ يــا أستاذي؟؟؟ وما هي سوى أيام قليلة حتى عرفت العلة!! فإنا لله وإنا إليه راجعون، اللهــم يــا حنان، يا منّان اغفر لأستاذي الدكتور حسن موسى الــشاعر،وافتح لــه أبــواب رحمتــك، وجنتك،واجعل ذريته ذرية صالحة تدعو له بخير إلى يوم الدين ...

وإني لأتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى الدكتورة خلود إبراهيم العموش،لتكرمها عليّ قبول متابعة الإشراف على هذه الدراسة، وتحمّلها عناء التواصل،والقراءة، وما قدمتــه لــي مــن عون، ومتابعة جادة لهذه الدراسة،وما منحتني من وقتها،وجهدها،وعلمها،وما تكرمت علــيّ بنصح، وإرشاد دؤوب، سائلاً العلي القدير أن يجزيها عني خير الجزاء، والوفاء،وأن ينفــع بعلمها،ويبارك لها في عملها.

وأحفظ لأساتذتي الكرام،أعضاء لجنة المناقشة،الأستاذ الدكتور نهاد ياسيــن الموســى

والدكتور منير تيسير شطناوي، والدكتور عمر عبدالله شحادة الفجاوي ،جزيل الشكر، والعرفـــان ،على تفضلهم مناقشة هذه الدراسة،وما سيتفضلون به من آراء سديدة، وملاحظات قيمة لإِغنـــاءِ هذا البحث.

وأخيراً أتقدَّم بشكري لكلِّ مَنْ شجّع، وأعان،وقدَّم لي المساعدة مُكْثِراً أو مُقِــلاً خـــلال إعداد هذا البحث ، فجزاهم الله عنِّي خيرَ الجزاء،والله المستعان.

المحتويات

الجداول

الأشكال

الملاحق

المــلخــص

الاستشهاد بالحديث النبوي في التقعيد النحوي عند الإمام أبي إسحق الشاطبي (ت٧٩٠هـ) فـي كتابـه " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية "

إعداد

إبراهيم سليمان عبدربه أبو صعيليك

إشراف

د.خلود إبراهيم العموش

أستاذ مشارك في علم اللغة والنحو

ظفر أول تحقيق لكتاب " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية "للإمام أبي إسحق الشاطبي (ت٧٩٠هـ) منذ نشره عام ٢٠٠٧م بعناية الدارسين والباحثين ،وذلك لأهمية الكتاب والكاتب معا. وتساند هذه الدراسة هذا الجهد في الكشف عن مسألة تعدّ من أعظم المسائل الخلافية التي كان للإمام الشاطبي فيها قول معتدل ، وذلك حينما قرر لها منهجاً واضح المعالم والأركان، لا ينحاز عنه طلبة العلم إلى يومنا هذا،وهي مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي في التقعيد النحوي والصرفي.

وقد استوت الدراسة في مقدمة وتمهيد،وثلاثة فصول ، وخاتمة،وبعض الفهارس الفنية. وكشفت هذه الدراسة عن موقف الشاطبي من الاستشهاد بالحديث النبوي في مسائل النحو والصرف،وإجازته الاستشهاد بالحديث النبوي، لكنه تجويز مقيد بضوابط ينبغي أن تثبت في الحديث المنقول،وتتوقف عند أثر هذه الضوابط والمعايير في موقفه من استشهاد النحاة المتقدمين والمتأخرين، وما ترتب على ذلك من ظهور موافقاته واعتراضاته على استشهاد ابن مالك بالحديث النبوي في كتبه النحوية.

ووقفت كذلك عند منهج الشاطبي في الأحاديث التي استشهد بها في كتابه،وحللت ذلك وفق منظورين كبيرين:منظار الوصف،ومنظار الأداء.

ولعل من أهم النتائج التي أفضت إليها هذه الدراسة: الوقوف على أن اتّكاء الشاطبي على شواهد الحديث لم يصل إلى المستوى الذي يستحقه حديث رسول(صلى الله عليه وسلم) وفق التصنيف الداخلي لكتابه ، في حين بلغ درجة عالية في الاستشهاد به وفق المنظور الخارجي لكتب النحاة. كما أنه كان موفقاً في الجانب النظري في حكم الاستشهاد بالحديث النبوي في التقعيد النحوي والصرفي من خلال المعايير والضوابط التي وضعها في صحة الحديث المنقول، لكنه لم يبلغ هذه الدرجة من التوفيق في الجانب التطبيقي حينما عرض لشواهد حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في كتابه: " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ".

المُقدِّمة:

اللهّم لكَ الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ، تقدست أسماؤك ، وأضاءت بصائر المؤمنين بصفاتك ، وأصلي وأسلم على المصطفى ؛ خير البريّة ، وصاحب النفحات الزّكيّة ، المبعوث رحمة للبشريّة؛ محمد عليه أفضل الصلاة والسلام ، وبعد:

قُدّر للنحو أن يقوم على أُسس وأركان ثريّة، اتكأ عليها النحاة في تقرير الأحكام وتقعيدها ،وقد نالت هذه الأسس والأركان التي عُرفت بـ" أصول النحو وأدلته" نصيباً وافراً في الدراسات النحويّة واللغويّة، غير أنّ أصلاً من بين هذه الأصول قد لان النحاة بحقّه، ولا سيما الأوائل مع أنهم يعدونه المصدر الثاني من مصادر النحو النقليّة السماعيّة؛ وهذا الأصل هو حديث رسول الله(صلى الله عليه وسلم).

وقد بقي هذا اللين والصمت والتحفظ تجاه الحديث النبوي، وقلة الاستشهاد به في تأصيل القواعد والأحكام، منذ نشوء النحو إلى القرن السابع الهجري، حينما أُثيرت الأسئلة والنقاشات عند نحاة الأندلس حول قلة استشهاد النحاة الأوائل بالحديث النبوي ، ثم سرعان ما احتدم النقاش بين النحاة ،وتضاربت الآراء في مسارات متباينة؛قسم يجيز الاستشهاد بالحديث من غير قيود مع أنّ بعضهم لم يصرح بذلك، وفي مقدمتهم السهيلي(ت٥٨١هـ)،لاسيما في كتابه (الأمالي)،وابن مالك (ت٦٧٢هـ) في أكثر كتبه كـ" تسهيل الفوائد "،و" شرح التسهيل "،و"شواهد التوضيح "، وقسم يمنع الاستشهاد به مطلقاً مع أنهم يستشهدون به؛ ويمثلهم ابن الضائع (ت٦٨٠هـ) في كتابه " شرح الجمل "، وأبو حيان (ت٧٤٥هـ) في كتابيه:" ارتشاف الضرب" و"التذييل والتكميل " .

وقسم ثالث حاول أن يجمع بين الرأيين ؛يجيز الاستشهاد بالحديث النبوي، لكن وفق قيود وضوابط محددة، ويمثل هذا الاتجاه الإمام أبو إسحق الشاطبي(ت٧٩٠هـ) .

وعند هذا العَلَم النحوي، كانت المشورة، والعزيمة، والإرادة، والرغبة في اختيار موضوع هذه الدراسة؛ لاتصالها بحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم- أولاً، ولأنها ترتكز حول عَلَم من أعلام النحو في الأندلس، أسهم في إغناء الفكر النحوي في كثير من التوجيهات والآراء النحوية واللغوية، وتبوّأ مكانة علمية سامية في علوم الدين والعربية،ثانياً، ولاقتصارها على شرح جليل ضخم، يعد في طليعة الشروح الأندلسية المطوّلة على ألفية ابن مالك،ثالثاً.

وهذه الدراسة ليس من شأنها أن تعيد الحديث في مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي في تقعيد القواعد وتأصيلها ، فهذه مسألة أميط اللثام عنها وفصّل القول فيها، مع أن المنهجية العلمية لا تمنع من التعريج عليها وعرضها ،و الكشف عن جوانبها الرئيسة منذ نشوء النحو حتى الإمام الشاطبي- وإنما تهدف إلى الكشف عن الجانب النظري التأصيلي، والجانب العملي التطبيقي في الاستشهاد بالحديث النبوي عند الإمام الشاطبي؛ فهي تجمع ما بين النظرية والتطبيق، وستحاول أن تجيب عن أسئلة عدة:

ما موقف الإمام الشاطبي من الاستشهاد بالحديث النبوي في التقعيد النحوي والصرفي؟،وما الضوابط والمعايير التي قررها في موقفه؟ وهل انعكست معاييره في الدراسات الحديثة؟، وإلى أيّ مدى انعكس ذلك في موقفه من استشهاد ابن مالك بالحديث النبوي؟، وكم عدد الأحاديث النبوية التي استشهد بها في كتابه النحوي؟ وما الدرجة التي يتبوّأها إذا ما وُضع أمام الشواهد النحوية الأخرى التي اعتد بها في شرحه؟،وما أثر ذلك في ترتيب كتابه وكتب النحو من حيث الاستشهاد بالحديث النبوي؟ ،وكيف كان يجري هذه الأحاديث؟ هل كانت جميعها داخلة في نطاق

النحو والصرف ؟ هل اتّكأ الشاطبي على استشهاد غيره من النحاة بالحديث النبوي؟ ، وهل استطاع أن يطبق منهجه النظري في المسائل التي استشهد لها بالحديث النبوي؟،هل استشهد الشاطبي – حقيقة – بالحديث النبوي؟؟، وغيرها الكثير من الأسئلة الشائكة، التي ستكشف عنها هذه الدراسة.

والمراجع والدراسات التي مسّت موضوع البحث زاخرة وفيرة؛وهي تتفتح في مسارب عدة:مصنفات الحديث النبوي،وكتب النحاة والدراسات النحوية تالدها وطريفها،والمعاجم اللغوية ، وتراجم النحاة،وكتب التاريخ الأندلسي،ناهيك عن الدراسات الحديثة ذات الصلة بالموضوع.

غير أن الدراسات والأبحاث التي ذكرت موقف الشاطبي من الاستشهاد بالحديث النبوي لم تتناول هذا الجانب تناولاً شاملاً مستقلاً ؛ فكان حديث بعضهم ضمنياً والدراسة التي عكفوا عليها، ولم أجد أحداً مِن الباحثين قد خصَّ هذا الموضوع بدراسة موسعة شاملة مستقلة ، على أن هناك بعض الجهود الطيبة التي تمس الجانب النظري بطرف يسير، كالجهد الذي قام به أستاذي الدكتور حسن الشاعر – رحمه الله - في بحثه " النحاة والحديث النبوي "، وخديجة الحديثي في غير بحث، لا سيما " موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف "،والجهد الطيب من أستاذتي خلود العموش في" " مسألة احتجاج النحاة بالحديث الشريف " في مناهج المحدثين:الشاعر، والحديثي، وقباوة نموذجاُ "، ومحمد ضاري حمادي في " الحديث النبوي وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية "،ومحمود فجال " الحديث النبوي في النحو العربي"،وغيرها من الأبحاث الكثيرة.

وهناك بعض الدراسات والأبحاث المعاصرة التي أفردت كتاب الشاطبي" المقاصد الشافية " بالدرس والتحليل، أذكر منها:

١- سليمان بن علي الضحيان: اختيارات أبي إسحق الشاطبي النحوية والتصريفية فـي كتابـه " المقاصد الشافية ": رسالة دكتوراة ،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ،٢٠٠٣م.

عرض الباحث فيها لحياة الشاطبي ، وللمسائل النحوية والصرفية التي خالف فيهـا الـشاطبي النحاة ،ووجهها كما جاءت في كتابه " المقاصد الشافية "،و كانت دراسته قبل صـدور الطبعـة المحققة سنة ٢٠٠٧م.

٢- عبد الرحمن بن مردود الطلحي: الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الـشافية للـشاطبي: رسالة دكتوراة ،جامعة أم القرى ، ١٤٢٣هـ.

وهي أطروحة علمية فصل الباحث فيها لأصول النحو وأدلته (النقلية والعقلية) جميعها، كمـا وردت عند الشاطبي في كتابه، وتناول الحديث النبوي بالدراسة؛ كونه أحد الأصول المهمة التـي اعتمد عليها الشاطبي في كتابه من حيث: روايته ، وموقف النحاة منه ، وبيان شيء من مـنهج ابن مالك وموقف الشاطبي منه.

٣- عزمي محمد عيال سليمان: جوانب التفكير النحوي عند الشاطبي في كتابه المقاصد الشافية: رسالة دكتوراة، جامعة مؤتة ،٢٠١٠م.

وهي دراسة حديثة تناول فيها الباحث التعريف بالشاطبي ، وعـرض لأصـول النحـو كمـا ظهرت في كتاب "المقاصد الشافية " ، وختمها بفصل وقف فيه عند منهج الشاطبي النحوي .

ويلاحظ على هذه الجهود أنها أفاضت الحديث عن الـشاطبي وفكـره النحـوي ، وجهـوده النحوية والصرفية في كتابه،وأدلته التي استند إليها ، وترجيحاته، وموقفه من النحاة، لا سيما ابن مالك،وموقفه من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، في حين أن الدراسة التي أقوم بها تتمـاز عنها بأنها تحاول الكشف عن أكثر المسائل النحوية والتصريفية التـي استـشهد لهـا الـشاطبي

بالحديث النبوي ، ثم عرضها وتحليلها ومحاورتها من خلال المواءمة مابين الجانب النظري الذي يظهر فيه منهجه وفكره النحوي، والجانب التطبيقي ، وهل استطاع أن يرفع من مكانة الشواهد النحوية في جعل الحديث النبوي مصدراً حقيقياً من مصادر التقعيد النحوي ؟.

ولما كانت موضوعات البحث كثيرة ومتنوعة؛ فسوف أعرضه وفق منهجية علمية منتظمة أراعي فيها الترتيب والشمول والإحاطة، متخذاً المنهج الوصفي ثم الاستقرائي الإحصائي أداة في عرض جوانبه، في محاولة الوصول إلى دقائقه والكشف عنها وتحليلها ، ويمكن القول، إن البحث سيقوم وفق المنهجية على الخطوات الآتية:

١- استقراء مواقف النحويين في الاستشهاد بالحديث النبوي، وذلك منذ ظهور علم النحو، حتى الإمام الشاطبي، مع بيان التطور الذي رافق عِلْمَي النحو والحديث، في تلك الأحقاب الممتدة ،وأثر ذلك في تعويل النحاة عليه في بناء القواعد،واستنباط الأحكام وتقريرها.

٢- استقراء أقوال الشاطبي في الاستشهاد بالحديث النبوي من كتابه"المقاصد الشافية".

٣- ترتيب هذه الأقوال ومناقشتها لاستخلاص منهجه النظري في الاستشهاد.

٤- تتبع مواقفه من استدلالات ابن مالك بالحديث النبوي ، وتصنيفها من حيث الموافقة والمخالفة،وبيان منهجه في كل منهما.

٥- تحليل منهجه النظري والتطبيقي في الاستشهاد بالحديث النبوي تحليلاً وصفياً وأدائياً.

٦- حصر المسائل النحوية والصرفية التي استشهد لها الشاطبي بالحديث النبوي في كتابه.

٧- ترتيب المسائل النحوية والصرفية وتبويبها وفق أبواب النحو .

٨- عرض آراء الشاطبي في المسائل المنتقاة، ومحاورتها ، بأن أقدم للمسألة ما يتصل بها،ثم أصدر المسألة بكلام ابن مالك كما بدا في ألفيته ،ثم أوصّلها في كتب النحويين في ثلاث مراحل؛متقدمين،ومعاصرين،ومتأخرين،وأظهر مواطن الخلاف والوفاق،وموقف الشاطبي منها،ثم أنهي المسألة بالكشف عن الشاهد من الحديث النبوي،وموقف الشاطبي منه.

٩- الجمع بين الآراء المتضاربة، والترجيح بينها قدر الإمكان.

١٠- تخريج الشواهد النحوية من مصادرها،وتوثيقها في حواشي صفحات البحث، كالآيات القرآنية وما يتصل بها من قراءات،والأحاديث النبوية،والأبيات الشعرية.وسأستثني من ذلك شواهد الحديث النبوي التي سترد في التمهيد.

١١- سأراعي عند الإحالة إلى مصادر البحث ومراجعه في الحاشية ما اشتهر عند أكثر الدارسين المُحْدثين؛ بأن أبدأ باسم المؤلف، ثم اسم الكتاب ، ورقم الصفحة ، وإذا ورد الكتاب أول مرة أوثقه توثيقاً كاملاً.

وقد ارتأيت وفق هذه المنهجية أن أقسم الدراسة في:مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة فصول ، وخاتمة.

أولاً: المقدمة : أضع فيها ما تشتمل عليه عناصر هذه المقدمة.

ثانياً: التمهيد : وسوف ينال قسطاً من الطول؛ لكثرة الإحالة إليه في الفصول التي تليه، وسأجعله في قسمين :

١-المبحث الأول: **الإمام الشاطبي وشرحه لخلاصة ابن مالك**، وسأقسمه في مطلبين:

- المطلب الأول:**التعريف بأبي إسحق الشاطبي**:سأعرّف فيه بحياته الشخصية والعلمية؛ ولادته ونشأته،وعصره وبيئته،وشيوخه وتلامذته،وثقافته وتآليفه،ومكانته العلمية.

- **التعريف بكتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**:وفيه بيان لعنوانه،وتاريخ تأليفه ودواعيه،وموضوعه،وموارده ومصادره،ومنهجه،وقيمته ومكانته العلمية في النحو العربي،والجهود الحديثة في طباعته.

٢-المبحث الثاني: **الاستشهاد بالحديث النبوي عند النحاة حتى الإمام الشاطبي**،سأجعله في أربعة مطالب:

- المطلب الأول: **تعريف الحديث النبوي وبيان أهميته ومكانته**:أتناول فيه تعريف الحديث النبوي عند: اللغويين ،والمحدّثين ،والنحاة،وبعض المصطلحات التي اتصلت بالحديث النبوي : الخبر ،والأثر ،والسنة.وسأقف عند مكانة الحديث النبوي،وأهميته.

- المطلب الثاني:**الاستشهاد بالحديث النبوي قبل سيبويه(مرحلة الرواية والسماع)**: سأعرض فيه لمحة موجزة عن ظهور النحو، والحديث،وكيف كانت البدايات الأولى لنشأتهما،وصلة النحاة بالحديث النبوي سواء من حيث الرواية والحفظ ،أو من حيث الاعتداد به في المسائل النحوية وتأصيلها ،وذلك منذ أبي الأسود الدؤلي إلى نهاية عصر الخليل.

- المطلب الثالث : **الاستشهاد بالحديث النبوي من زمن سيبويه حتى نهاية القرن الثالث الهجري(مرحلة التصانيف)**:سأتوقف فيه عند نماذج تطبيقية لاستشهادات النحويين في هذه الفترة التي ظهرت فيها المصنفات النحوية،وكتب الحديث النبوي كسيبويه(ت١٨٠هـ)،و الكسائي (ت١٨٩هـ)،و الفرّاء (ت٢٠٧هـ) ،و(الأخفش ت٢١٥هـ)،والمبرد(ت٢٨٥هـ)،و ثعلب(ت٢٩١هـ).

- المطلب الرابع : **الاستشهاد بالحديث النبوي منذ القرن الرابع الهجري حتى الإمام الشاطبي**: سأقف فيه عند أبرز التقلبات الزمانية والمكانية التي حدثت في البلاد العربية

،وأثر ذلك على علمي الحديث والنحو،وذلك منذ بداية عصر الأواخر، حتى الإمام الشاطبي(ت٧٩٠هـ)،وسأضع جدولاً أوضح فيه جهود النحاة في استشهادهم بالحديث النبوي ،وذلك عند ثمانية وعشرين نحوياً.

ثالثاً: فصول الدراسة:وهي ثلاثة فصول، سأعرضها كما يلي:

- **الفصل الأول**: **الاستشهاد بالحديث النبوي بين الشاطبي وابن مالك**، وسأجعله في مبحثين:

١- المبحث الأول : **ابن مالك والاستشهاد بالحديث النبوي**: سأعرض فيه لموقفه من الاستشهاد بالحديث النبوي، ومنهجه في الاستشهاد به.

٢- المبحث الثاني: **المعايير النظرية للاستشهاد بالحديث النبوي عند الإمام الشاطبي وأثرها في موقفه من استشهاد ابن مالك**:وسيشتمل على مطلبين:

- المطلب الأول: **رأيه في حجيّة الاستشهاد بالحديث النبوي**: سأفصّل القول فيه عن موقفه من استشهاد النحاة المتقدمين بالحديث النبوي،وموقفه من الحديث المنقول وحكم الاستشهاد به، واعتراضاته على استشهاد بعض النحاة المتأخرين بالحديث النبوي،كـ ابن خروف (ت٦٠٩هـ)،و ابن مالك(ت٦٧٢هـ).

- المطلب الثاني: **موقفه من الأحاديث التي استشهد بها ابن مالك**:وسأتوقف فيه عند موافقات الشاطبي لابن مالك في شواهد الحديث النبوي،واعتراضاته وتعقباته عليه،وبيان منهجه في كلتا الحالتين.

- **الفصل الثاني**: **منهج الإمام الشاطبي في الاستشهاد بالحديث النبوي** ، وسأجعله في مبحثين:

١ - المبحث الأول : **التحليل الوصفي للأحاديث النبوية التي استشهد بها في كتابه**:وسأقف فيه عند الأحاديث التي استشهد بها،وأصنفها من حيث: الغرض والأهمية،وكيفية نسبة الأحاديث،وبيان أسبقية الاستشهاد بشواهد الحديث، كل ذلك في مطلبين رئيسيين.

٢ - المبحث الثاني : **التحليل الإجرائي للأحاديث النبوية التي استشهد بها في كتابه**: وسأعرض فيه لطريقته في الاستشهاد بالحديث النبوي،وتعدد الاستشهاد بالحديث الواحد،وكيف كان يوثق شواهد الحديث ورواياته،ثم سأجتهد في محاولة الجمع ما بين منهجه النظري، ودرجة تحققه في الجانب التطبيقي،وسأنهي هذا الفصل بتقييم عام لمنهجه في الاستشهاد بالحديث النبوي.

- **الفصل الثالث: مسائل نحوية وصرفية استشهد لها الشاطبي بالحديث النبوي**:وسأقدم فيه حديثاً عن المسائل النحوية والصرفية التي استشهد لها بالحديث النبوي،والمسائل التي لم يستشهد لها،وبعدها سأقف عند اثنتي عشرة مسألة نحوية وصرفية،سأوزعها على أربعة مطالب في مبحثين رئيسيين،هما:

١ - **المبحث الأول: مسائل نحوية استشهد لها الشاطبي بالحديث النبوي**، وسيشتمل على ثماني مسائل، في المقدمات النحوية والإعراب والبناء، والجملة وتوابعها،وأشباه الجمل ،وهي:

- مسألة دخول نون التوكيد على الفعل الماضي.
- مسألة إلحاق كلمة (أهلون) بجمع المذكر السالم.
- مسألة حذف (أل) في العَلَم الغالب.
- مسألة من أوجه الابتداء بالنكرة.
- مسألة حكم خبر (لا) العاملة عمل إنّ.
- مسألة في العطف على الضمير المتصل المجرور.
- مسألة مجيء حرف الجر(مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان.

- مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور.

٢ - **المبحث الثاني: مسائل صرفية استشهد لها الشاطبي بالحديث النبوي**، وسيكون في أربع مسائل،منها ما يخص أحكام الاسم ،ومنها ما يدخل في أحكام الاسم والفعل:

- مسألة بناء اسم الهيئة من الفعل الثلاثي.
- مسألة نيابة أبنية القلة للكثرة أو بعض أبنية الكثرة للقلة.
- مسألة الوقف على (إذاً- إذن) بالألف.
- مسألة قلب الواو ياء.

رابعاً: الخاتمة: سأضمنها ما سأتوصل إليه في هذه الدراسة وتوصياتها.

خامساً: الفهارس الفنية: وسأضع فيه فهرسين: فهرس الأحاديث النبوية الواردة في الدراسة، وفهرس المصادر والمراجع،وألحقها بفهرس للأحاديث النبوية الواردة في شرح الشاطبي.

وبعد ، فهذه محاولة قمت بها جاهداً مخلصاً، لم أدخر فيها أيّ مثابرة ،وإني لأرجو أن تكون لي ذخراً في محياي ومماتي، وأن تحظى بعين الرضا في رفوف المكتبة العربية،فإن كنت قد وُفّقت إلى ما فيه نفع وعمل صالح؛فذلك من فضل الله علي وتوفيقه سبحانه وتعالى، وإن لم تكن كذلك؛ فحسبي أنني اجتهدت،وبذلت ما أستطيع،ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

أسأل الرحمن المنان أن يهدينا إلى سبل الرشاد، وأن يجعل عِلمنا وعَملنا خالصاً لوجهه الكريم،إنه نعم المولى ،ونعم الوكيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

الباحث

التمهيد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الإمام الشاطبي وشرحه لخلاصة ابن مالك.

المبحث الثاني: الاستشهاد بالحديث النبوي عند النحاة حتى الإمام الشاطبي.

المطلب الأول: الشاطبي:حياته وعلمه

عني القدامى[١] والمحدثون[٢] بتبجيل الإمام الأصولي أبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي والثناء عليه؛ لما يتبوّأه من مكانة علمية سامية في تأصيل الفكر العربي الإسلامي وبلورته.وقد أسهمت مصنفاتهم ودراساتهم في سدّ ثغرة كانت تفتقدها رفوف مكتباتنا العربية،كما أنها عملت-أيضاً -على إحياء التراث العلمي للشاطبي.

والمُحْدَثون وقفوا في دراساتهم وتراجمهم عند إبداعات هذه الشخصية المحقِّقة من جوانب عدة ،تجلى فيها الشاطبي:قارئاً مُفسِّراً ،وحافظاً مُحدِّثاً ،وأصولياً مجدِّداً ،وفقيهاً مُبْدعاً ،ونحوياً موجِّهاً ، ولغوياً مفكِّراً، وعالماً مؤلِّفاً.وهي تجليات تكاد تنحصر في لونين من العلوم؛علوم الشريعة،والعربية.وسوف تكشف الصفحات الآتية جانباً من حياته الشخصية والعلمية. [١]

---

(١) من أشهر الذين ترجموا له **من القدماء** عالمان:تلميذه المجاري، عبدالله محمد (ت٨٦٢هـ):برنامج المجاري: تحقيق:محمد أبو الأجفان:ط١، ١٩٨٢م،دار الغرب الإسلامي ،بيروت،ص(١١٦-١٢٢) وهو أول من ترجم له فيما أعلم،.و التُّنْبُكْتي، أحمد بابا (ت١٠٣٦هـ) :نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج:إشراف وتقديم:عبد الحميد عبدالله الهرامة:ط١،د.ت،منشورات كلية الدعوة الإسلامية ،طرابلس،ج٤٨/١-٥٨ ،وقد هذّب التُّنْبُكْتي كتابه هذا واختصره في كتاب آخر أسمه:كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الدّيباج: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م ،وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،المملكة المغربية،ج١٥٣/١-١٥٧.

(٢) **ومن المحدثين**: سركيس ،يوسف:معجم المطبوعات العربية والمعربة: ١٣٤٦هـ-١٩٢٨م،مطبعة سركيس، مصر،ج١٠٩٠/١-١٠٩١،ومخلوف ،محمد بن محمد:شجرة النور الزكية:المطبعة السلفية ،القاهرة،١٣٤٩هـ، ص٢٣١،والمراغي،عبدالله مصطفى:الفتح المبين في طبقات الأصوليين:نشر محمد علي عثمان،١٣٦٦هـ١٩٤٧ ،مطبعة أنصار السنة المحمدية،ج٢٠٤/٢-٢٠٥،و الكتاني ،عبد الحي بن عبد الكبير:فهرس الفهارس والأثبات: اعتناء إحسان عباس،ط٢،دار الغرب الإسلامي،بيروت،١٤٠٢ه-١٩٨٢م،ج١٩١/٢،وبنعبدالله ،عبد العزيز:معلمة الفقه الإسلامي:ط١،دار الغرب الإسلامي،١٤٠٣هـ-١٩٨٣م،ص٥٥،و كحالة ،عمر رضا:معجم المؤلفين:ط١، ١٤١٤ه،مؤسسة الرسالة ،بيروت، ج٧٧/١،و بقا ،محمد مظهر:معجم الأصوليين:معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي،١٤١٤هـ ، مكة المكرمة،ج٦٥/١،و الصعيدي،عبد المتعال:المجدِّدون في الإسلام: ١٤١٦هـ-١٩٩٦م،مكتبة الآداب،القاهرة،ص٢٣٣-٢٣٦،و الزركلي،خير الدين:الأعلام:ط١٥، ٢٠٠٢م،دار العلم للملايين ،ج٧٥/١،والطنطاوي، محمد:نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة:ط٣، ٢٠٠٥م،دار المعارف،القاهرة،ص٢٦٦، ٢٦٧،والمغراوِيّ ،محمد بن عبد الرحمن:موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية :ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م،المكتبة الإسلامية (القاهرة) والنبلاء للكتاب ،مراكش-المغرب،ج٤٠٤/٨-٤١٦،والبغدادي، إسماعيل باشا :هداية العارفين :دار إحياء التراث العربي،بيروت،دون تاريخ،ج١٨/١.

أولاً : ولادته ونشأته(اسمه، كنيته ،شهرته،مولده،موطنه،كيفية نشأته،وفاته):

لم تجاوز المصادر المتوافرة التي ترجمت له - عند ذكرها عامود نسبه -جدَّه الأول إضافة إلى قبيلته(١)، سوى فاتحة كتابه التي ذكرت له أربعة أجداد ؛فهو إبراهيم بن موسى بن محمد بن موسى بن أحمد بن علي(٢)،وكنيته أبو إسحق،وقبيلته من القبائل العربية الأصيلة هي (لَخْم) (٣)؛ لذلك يقال له(اللَّخْميّ)بفتح اللام المشددة وسكون الخاء المعجمة.كما أنه اشتهر بالشاطبي والغرناطي.

وليست هناك أي أخبار تكشف عن مولده(٤) ،أو أسرته،أو نشأته الأولى.وكلّ ما يُعرف عن نشأته أنه ولد في غرناطة ،وفيها تربَّى،وأخذ يتردد منذ صغره إلى مجالس العلماء والشيوخ التي كانت تعجُّ بها المعمورة ،ينهل من علومهم،ويعكف في حفظها ومحاورتها، إلى أن أصبح أستاذاً عالماً بارعاً في علوم عصره، متميزاً في نشاطه العلمي ، وفكره التأصيلي التجديدي.ولم تذكر

---

(١) ينظر:المجاري(ت٨٦٢ه):مرجع سابق:ص١١٦،والتَّنْبُكتي(ت١٠٣٦ه) في كتابيه:نيل الابتهاج: ج٤٨/١، وكفاية المحتاج:ج١٥٤/١،والزركلي:الأعلام:ج٧٥/١،وعمر كحاله:مرجع سابق:ج٧٧/١، ومحمد مظهر بقا: معجم الأصوليين:ج٦٥/١.

(٢)ينظر:إبراهيم الشاطبي (ت٧٩٠ه):المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:تحقيق :عبد الرحمن بن سليمان العُثيمين،ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م،معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي،مكة المكرمة،ج١/١.

(٣) " لَخْم" هو مالك بن عَدِيّ بن الحارث بن مُرّة ،ونُسِب إليه بـ (اللّخْميّ)وهي قبيلة عربية استوطنت اليمن ثم هاجرت بطون منها إلى الشام والأندلس،وخرج منهم دولة آل عباد.ينظر:ابن حزم،علي بن أحمد (٤٥٦ه):جمهرة أنساب العرب:تحقيق:عبد السلام هارون،ط٥، ١٩٨٢م،دار المعارف،القاهرة،ج٤٢٢/١،٤١٩-٤٢٥،والسّمعاني، عبد الكريم (ت٥٦٢ه):الأنساب:تحقيق:رياض مراد،ط١، ١٤٠٥ه-١٩٨٤م،مكتبة ابن تيمية،القاهرة،ج١٨/١١ .

(٤) صرح التَّنْبُكتي ،أحمد بابا (ت١٠٣٦ه) بأنه لم يقف على تاريخ ولادته،ينظر:نيل الابتهاج: ج٥٠/١ ،واجتهد المحدثون في تقدير سنة ولادته،منهم المحقق محمد أبو الأجفان الذي قدرها في الربع الأول من القرن الثامن الهجري قبل سنة ٧٢٠ه ،مستنداً في ذلك إلى تاريخ وفاة أسبق شيوخه وهو أبو جعفر أحمد بن الزيات الذي توفي سنة ٧٢٨ه.(ينظر: الشاطبي ،أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠هـ): فتاوى الإمام الشاطبي: تحقيق: محمد أبو الأجفان:ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م،مطبعة الكواكب،تونس،ص٣٢.).وقدرها حمّادي العبيدي في حدود سنة ٧٣٠ه وجاء بما يرجح ذلك.ينظر: العبيدي ،حمّادي:الشاطبي ومقاصد الشريعة:ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، دار قتيبة ،بيروت ودمشق،:ص١١، ١٢.ولعلّ ما قام به أبو الأجفان أقرب إلى الصواب.

كتب التراجم أنه غادر غرناطة لطلب العلم كما كان يفعل التلاميذ في زمانه،بل لازم موطنه حياته كلها. وسوف أشير إلى علّة ذلك عند الحديث عن عصره وشيوخه.

وكانت وفاته –رحمه الله – يوم الثلاثاء الثامن من شعبان سنة٧٩٠هـ/١٣٨٨م في غرناطة[١].

ثانياً : عصره وبيئته:

عاصر الإمام الشاطبي معظم أحداث القرن الثامن الهجري في آخر المعاقل الأندلسية وهي مملكة غرناطة التي توالى على حكمها ملوك بني النصر الذين اشتهروا ببني الأحمر [٢].

وقد اتّسم الطابع السياسي العام لدولة بني النصر بعدم الاستقرار؛إذ توالت الصراعات والفتن والاضطرابات التي كانت تقضُّ مضاجعهم ،وتشدخ جمعهم.وكان مردّ هذه الفتن التنافس على السلطة بين أبناء الأسرة الحاكمة ،وهو تنافس أدى إلى شيوع ظاهرتين قاصمتين: [٣] الاغتيالات

---

(١) ينظر: الونشريسي ،أحمد:وفيات الونشريسي:ضمن كتاب ألف سنة من الوفيات: تحقيق محمد حجّي،١٣٩٦هـ-١٩٧٦م، مطبعة دار المغرب،الرباط،ص١٣١،ج٢/٧٠٣،و القاضي ،أحمد:لقط الفرائد:ضمن كتاب ألف سنة من الوفيات:ص٢٢٥،والتُّنْبُكتي:نيل الابتهاج:ج١/٥٠ .

(٢) آلَ إلى بني الأحمر حكم غرناطة في الربع الثاني من القرن السابع الهجري سنة٦٣٥ه،وهم ينتسبون إلى الصحابي الجليل سعد بن عبادة ، سيد الخزرج ،وكان أولهم أبو عبدالله محمد بن يوسف الخزرجي(ت٦٧١هـ) الملقب بـ(الغالب بأمر الله) والمعروف بالشيخ وأبي دبوس وابن الأحمر،وهو مؤسس دولتهم،وقد توارث أبناؤه وأحفاده عرش غرناطة في الفترة الممتدة من سنة ٦٣٥ه حتى سقوط الأندلس سنة ٨٩٧ه.وبلغ عددهم واحداً وعشرين ملكاً كان آخرهم أبو عبدالله محمد بن سعد(ت٩٤٠هـ).(ينظر:ابن الخطيب، لسان الدين (ت٧٧٦هـ): في كتابيه:الإحاطة في أخبار غرناطة:تحقيق:محمد عبدالله عنان:ط١، ١٣٩٧ه-١٩٧٧م ،مكتبة الخانجي،القاهرة ج١/١٤٠والصفحات التالية لها،واللمحة البدرية في أخبار الدولة النصرية:تصحيح وعناية :محبّ الدين الخطيب ،الطبعة السلفية،القاهرة،ص ٣٠-١٢٠،و ابن خلدون ،عبد الرحمن (ت٨٠٨هـ):تاريخ ابن خلدون – العِبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر(هذا هو العنوان المشهور غير أن المحقق آثر تسميته " ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر "):تحقيق :خليل شحادة ومراجعة سهيل زكار: ١٤٢١ه-٢٠٠١م،دار الفكر،بيروت،ج٤/٢١٨-٢٢٨، وج٦/٣٩٥،و المقري ،أحمد (ت١٠٤١هـ): :نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب:تحقيق :إحسان عباس،١٤٠٨هـ-١٩٨٨م ،دار صادر،بيروت،:ج١/٤٤٦ والصفحات التي تليها).

(٣) ينظر: المرينيّ ،الجِيْلاليّ: القواعد الأصولية عند الإمام الشاطبي:ط١، ١٤٢٣هـ٢٠٠٢م ،دار ابن القيم (الدمام)ودار ابن عفان (القاهرة):ص١٧.

المتكررة للملوك والأمراء ، والانقلابات على الحكم وخلع الحكّام.

ولم تكن هذه الفتن والابتلاءات التي توجّست بأهل الجزيرة وأفزعتهم- لم تكن الخطر الوحيد الذي مهد لمصرع الكيان العربي الإسلامي في الأندلس؛وإنما كان هناك صراع آخر أكثر خطورة؛تمثل في النزاعات والحروب الدائمة مع العدو الإسباني والقشتالي،تلك الوقائع التي كانت في بدايتها سِجالاً لكنّها سرعان ما بدأت تدخل في هاوية الانحلال والانهيار والاستغلاب والهزائم إلى أن أذعنت مملكة غرناطة، ووُقِّع صكّ التسليم الغاشم في٢١محرم سنة ٨٩٧هـ- ٢٥كانون الأول١٤٩١م في عهد آخر ملوكها أبي عبدالله الصغير محمد بن سعد(ت٩٤٠هـ) [١].

ولَئن كانت الأوضاع السياسية في القرن الذي عاش فيه الشاطبي قد اتّسمت بعدم الاستقرار والتّزَعْزع ؛فإن الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة لأهل غرناطة عامّة قد تسرّبت إليها بعض مظاهر الترف والرخاء والسعة في المأكل ،والمشرب،والملبس،والسّكنى. وشاعت في أوساطه كثير من البِدع والفتن والضلالات البعيدة عن السنّة.

ولم يكن الوعّاظ ،والفقهاء ،والأدباء ،ورجال العلم بمعزل عن هذه الأوضاع[٢] ،بل كانوا في دأب مستمر في استنهاض الهمم،وشحذ البصائر ،والحث على الجهاد ضد أعدائهم، وكان

---

(١) ينظر في تفاصيل هذه الأحداث وسقوط الأندلس:مؤلف مجهول(عاصر أحداث السقوط): نبذة العصر في انقضاء دولة بني نصر:تحقيق:محمد رضوان الداية:ط١، ١٤٠٤هـ ،دار حسان دمشق،والمقري(ت١٠٤١هـ): في كتابيه:أزهار الرياض في أخبار عياض:تحقيق:مصطفى السقا،وإبراهيم الابياري،وعبدالحفيظ شلبي:١٣٥٩ه -١٩٤٠م،مطبعة لجنة التأليف والترجمة للنشر:ج١/٤٥-٧٠،ونفح الطيب:ج٤/٥٠٧-٥٣٠،والحجي،عبد الرحمن علي:التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة:ط٢، ١٤٠٢ه-١٩٨١م،دار القلم،دمشق وبيروت ،ص٥٠٩-٥٦٧، وعنان،محمد عبدالله في كتابيه:دولة الإسلام في الأندلس:ط٤ ،مكتبة الخانجي،القاهرة،١٤١٧ه-١٩٩٧م، ج٤/ ٩٤-٢٧١،ومواقف حاسمة في تاريخ الإسلام:ط٥،نشر حسين عنان،١٤١٧ه-١٩٩٧م،٢٩٣-٣,٣،و السامرائي، خليل إبراهيم،وذنون،عبد الواحد،ومطلوب،ناطق: تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس:ط١، ٢٠٠٠م،دار الكتاب الجديدة،بيروت،ص٢٩٢-٣٠٣،والكتاني،علي المنتصر:انبعاث الإسلام في الأندلس:ط١، ١٤٢٦ه-٢٠٠٥م،دار الكتب العلمية،بيروت، ص٢٩-٥٧،و ٤٢٩-٤٣٨. (٢) ينظر: المقري: أزهار الرياض في أخبار عياض:ج١/٦٣-٦٥.

الإمام الشاطبي من بين هؤلاء العلماء الذين جاهدوا بألسنتهم وأقلامهم ، وما انفكّ يحث على الجهاد ، ويرغب به ،ويدعو إلى التمسّك بالسنّة ،ومحاربة البدع الضالّة وإخمادها،وقد ابتلي – رحمه الله- في ذلك وقوبل بالرفض والإنكار، ونسبوا إليه تهماً كثيرة[١].

ويخيّل للناظر في غمرة هذه الأحداث المضطربة التي عايشها الشاطبي أنّ المستوى العلمي والثقافي لأهل غرناطة قد اضمحلّ وتراجع.ولكن الواقع الأندلسي للحركة الفكرية والعلمية في تلك الحقبة يشهد بغزارة الإنتاج العلمي في مختلف العلوم والفنون[٢]، على ما فيه من تراخ وركود في الفترة الأخيرة وذلك منذ مطلع القرن التاسع الهجري[٣].

وقد حفل هذا القرن بعدد من العلماء والمفكرين اللامعين الذين أسهموا بتآليفهم الكثيرة في انتعاش الجانب الفكري ورفد الثقافة العربية الإسلامية وإغنائها[٤].

وتذكر كتب التاريخ والتراجم أنّ ملوك بني الأحمر وأمراءهم كانوا يعتنون بالعلم ومجالسة العلماء،ويغدقونهم بمكارمهم ومآثرهم ،وبلغت ذروة هذه العناية في عصر السلطان أبي الحجاج

---

(١) الشاطبي(ت٧٩٠ه): الاعتصام:تحقيق:مشهور بن حسن آل سلمان:د.ت،مكتبة التوحيد، السعودية::ج١/١٨.

(٢) ينظر:المقري:نفح الطيب:ج١/٢٢١،٢٢٠،و الحجي ،عبد الرحمن علي:التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة:ص٥٥٩-٥٦٢،و ابن عاشور، محمد الطاهر:أليس الصبح بقريب:ط١، ١٤٢٧ه-٢٠٠٦م،دار السلام ودار سحنون ،القاهرة،ص٧٠.

(٣) ينظر: عنان، محمد عبدالله:دولة الإسلام في الأندلس ج٤/٤٨٤.

(٤) يعود ذلك إلى أنّ غرناطة في تلك الفترة كانت مأوى المهاجرين الوافدين،والنازحين من المدن الأندلسية المتساقطة،وهذا أضفى عليها طابعاً مميزاً له خصوصيته مَثَّل "أطيب وأثمن ما بقي من القيم العنصرية والحضارية للأندلس القديمة "(محمد عنان:دولة الإسلام في الأندلس ج٤/٧٢.)في عهود ازدهارها،كما أنه جعل من غرناطة " جمّاعة لطاقات أهل الأندلس من كل لون وميدان "(الحجي ،عبد الرحمن:التاريخ الأندلسي: ص٥٢٢)،وهذا يفسّر سرّ عدم رحيل الشاطبي في طلب العلم كما هي عادة الطلبة في ذلك الزمن ،فروافد العلم بين يديه ينهل منها قدر ما يشاء، ينظر: المرجع السابق:ج٤/٤٥٢-٤٨٧، و الهروط ،علي خلف:إسهامات وجهود اللغويين في رفد الثقافة العربية والإسلامية:الأعمال المحكمة(١٠) : السجل العلمي لندوة الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات –القسم الرابع اللغة والأدب ::ط١، ١٤١٧ه-١٩٩٦م،مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض ،ص١-١٩.

يوسف بن إسماعيل(ت٧٥٥ه) وابنه محمد الغني بالله (ت ٧٩٣ه) [١].

وإلى جانب ذلك كانت المساجد ودور العلماء تعجّ بالدروس والحلقات العلمية ،واشتهر من بين هذه المساجد " الجامع الأعظم " الذي كان مأوى العلماء وطلبة العلم ،وكانت تُجْرَى فيه المحاورات والمناظرات والبحوث [٢]،وتخرج منه آلاف العلماء منهم الإمام الشاطبي الذي يعدّ من أقطاب هذه المؤسّسة التعليمية وروّادها.

ويعدّ مذهب الإمام مالك بن أنس (ت١٧٦هـ)[٣] المذهب السائد في غرناطة ،وعليه تفقّه الشاطبي حتى نُسب إليه،وكان يعول عليه في المسائل الفقهية والفتوى ولكن دون أي تعصب ،بل ظهر أثره في الجانب النحوي حتى أصبح هذا التأثير سمة بارزة عند نحاة الأندلس عامة؛ وعلة ذلك أن هذا المذهب يعتدّ بالحديث النبوي الشريف اعتداداً قوياً حتى غدا مشهوراً بـ (مذهب أهل الحديث) [٤]،بل إنّ مالك بن أنس كان يلقّب بـ"أمير المؤمنين في الحديث "[٥] .

---

(١) ينظر: الكتاني ،علي المنتصر:انبعاث الإسلام في الأندلس:ص٤٢،٤١. كان من مفاخر السلطان أبي الحجاج ومآثره إنشاء أول مدرسة في تاريخ الأندلس عُرِفت بـ (المدرسة النَّصْريّة) وكانت" نسيجة وحدها بهجةً،وصدراً،وظرفاً وفخامةً "(ينظر: ابن الخطيب ،لسان الدين (ت٧٧٦هـ):الإحاطة في أخبار غرناطة:ج٥٠٩/١،واللمحة البدرية:ص٩٦)وهي التي يطلق عليها محمد عنان بـ(جامعة غرناطة) ،وبقي نشاطها العلمي مشعاً ومتميزاً إلى نهاية دولة الإسلام بالأندلس(ينظر: عنان ،محمد عبدالله:دولة الإسلام في الأندلس: ج١٢٦/٤، ٤٨٤).

(٢) ينظر:المجاري:برنامج المجاري:مقدمة المحقق:ص١٨،و١٠٦،والشاطبي: فتاوى الإمام الشاطبي:مقدمة المحقق،ص٢٩.

(٣) ينظر:المقري:نفح الطيب:ج٢٣٠/٣.

(٤) ينظر: ابن فرحون ،إبراهيم بن علي (ت٧٩٩ه):الديباج المُذْهَب في معرفة أعيان علماء المَذْهب : تحقيق: محمد أبو النور،د.ت،دار التراث ،القاهرة،ج١٠٩/١-١١٣،و تيمور ،أحمد باشا:المذاهب الفقهية الأربعة:ط١، ١٤٢١ه-٢٠٠١م،دار الأفاق العربية،القاهرة،ص٦١،وعيال سلمان، عزمي محمد: جوانب التفكير النحوي عند الشاطبي في كتابه:المقاصد الشافية...:رسالة دكتوراة ، جامعة مؤتة،الكرك، الأردن،٢٠١٠م:ص١٠.

(٥) عياض ،القاضي بن موسى السبتي(ت٥٤٤ه): ترتيب المدَارِك وتقريب المسالك لمعرفة أعيان مذهب الإمام مالك:تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي،وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،الرباط،ص٨٠، ٨٤،و الصَّلابي ،علي محمد:عصر الدولتين الأموية والعباسية:ط١، ١٤١٨ه-١٩٩٨،دار البيارق،الأردن،ص٢١٧.

ثالثاً: شيوخه:

أشرت إلى أن غرناطة كانت في زمن الإمام الشاطبي منارة العلم ،وقد امتلأت بالعلماء الكبار الذين وفدوا إليها من المدن الأندلسية التي سقطت بأيدي العدو وهو أمر جعل الإمام الشاطبي يتنحى عن عادة الرحلة في طلب العلم التي كانت رائجة وقتئذٍ ،فأخذ يختلف إليهم منذ صباه ،وينهل من علومهم ومعارفهم ، فكثر شيوخه ، وأساتذته .

وقد اجتهد كثير من الدارسين في حصر أساتذته وتعدادهم، لعلّ من أشهرهم محمد أبو الأجفان الذي عدّ منهم نيفاً وعشرين عالماً وجعلهم في قسمين : غرناطيين ، ووافدين[(١)].ومن هؤلاء ما من ذكرهم عبدالله المجاري(ت٨٦٢هـ)وأحمد بابا التُّنْبَكْتي(ت١٠٣٦هـ) :

ـ أبو عبدالله محمد بن علي بن الفخّار البَيْريّ(ت٧٥٤ه) [(٢)].

ـ أبو عبدالله محمد بن محمد بن أحمد القرشيّ التلمسانيّ المَقَّريّ (ت٧٥٩ه) [(٣)].

ـ أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد الشريف الحَسَني السَّبْتي(ت٧٦٠ه) [(٤)].

---

(١) ينظر: الشاطبي (ت٧٩٠ه)في كتابيه:الإفادات والإشادات:تحقيق محمد أبو الاجفان: ط١، ١٤٠٣ه-١٩٨٣م، مؤسسة الرسالة، بيروت،مقدمة المحقق،ص٢٠-٢٦،وفتاوى الشاطبي:مقدمة المحقق،ص٣٣-٤٠.

(٢)هو من أكبر شيوخ الشاطبي وأجلهم عنده ،برع في الفقه،والتفسير،والقراءات، وغلب عليه الجانب النحوي، وأخذ عنه الإمام الشاطبي علوم العربية،وقرأ عليه:القراءات السبع في سبع ختمات،والألفية،وكتاب سيبويه ،ولم يصرح باسمه في شرحه للألفية،وإنما بقوله: حدثنا أو قال: " شيخنا " ،أو " الأستاذ " ،أو " شيخنا الأستاذ "وهو أكثر الألقاب استخداماً،ينظر: الشاطبي:المقاصد الشافية:ج٢/١٥٩،٢،ج٣ /٥٣٤ ،ج٤/ ٩٣،٥/١٨٥، ج٥/٣٣٧، ٩/١٣٨، ٣٤٥،والمجاري:مرجع سابق:ص١١٩، والتُّنْبَكْتي: في كتابيه:نيل الابتهاج: ج١/٤٨، وكفاية المحتاج: ج١/١٥٤،و الثمالي ،حماد بن محمد:أبوعبدالله الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل: رسالة دكتوراة،١٤٠٩ه،جامعة أم القرى، مكة المكرمة،ج١/١٣.

(٣)هو المقّري الجد أو الكبير ،وحفيده أبو العباس أحمد المقّري (ت١٠٤١ه) صاحب الكتاب المشهور " نفح الطيب ".ولد بتلمسان ، وكان فقيهاً ، وقاضياً،ومؤلفاً،وشاعراً أديباً، سمع عليه الشاطبي معظم كتبه وأجازه في بعضها، بنظر:ابن الخطيب:الإحاطة:ج٢/١٩١-٢٢٦،والمقري:نفح الطيب:ج٥/٢٠٣-٣٤١،و عبدالله المجاري:مرجع سابق:ص١١٩-١٢٢.

(٤) اشتهر بـ(الشريف الغرناطي)،من كبار علماء العربية في زمانه ،تولى ديوان الإنشاء بغرناطة،وعمل في القضاء ،والخطابة،والتدريس،وبرع في الفقه ،والأدب ،والنحو، أخذ عنه الشاطبي علوم العربية، ينظر:ابن =

ـ أبو علي منصور بن علي بن عبدالله الزّواوي(ت٧٧٠هـ) [(١)].

ـ أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن مرزوق الخطيب العجيسي التلمساني(ت٧٨١ه) [(٢)].

ـ أبو سعيد فَرَج بن قاسم بن أحمد بن لُب التغلبي الغرناطي(ت٧٨٢ه) [(٣)].

رابعاً: تلامذته:

التف حول الشاطبي جماعة من التلاميذ الذين تلمذوا له،وأصبحوا فيما بعد من الأئمة الكبار، منهم:

ـ أبو يحيى محمد بن محمد بن عاصم الغرناطي(ت٨١٣ه) وأخوه أبو بكر القاضي(ت٨٢٩ه) [(٤)].

= فرحون (ت٧٩٩ه):الديباج المُذْهَب:ج٢/٢٦٧، ٢٦٨،و السيوطي ،جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين (ت٩١١ه):بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم:ط٢، ١٣٩٣ه-١٩٧٩م،دار الفكر،ج١/٣٩.

(١) من فقهاء المالكية الفضلاء،وأهل الشورى والصلاح ،نظر في الأصول ،والمنطق ،والكلام ،والفقه ،والتفسير ،والأدب،وامتحن آخر حياته في دينه،تلقى عنه الشاطبي علم الفقه وأصوله، ينظر:ا بن الخطيب:الإحاطة:ج٣/٣٢٤-٣٣٠،والتَّنْبُكْتي :نيل الابتهاج: ج٢/٦١٢.

(٢)عُرف بـ (ابن مرزوق الجد) أو(الخطيب)،ولد بتلمسان ،وارتحل مع والده إلى المشرق العربي ،واستقر بالقاهرة إلى أن توفي بها،وهو فقيه،ومُحدّث،له تقييدات وشروحات في الحديث والفقه، سمع عليه الشاطبي صحيح البخاري(ت٢٥٦ه) وموطأ مالك (ت١٧٦ه) وأجازه بها،ينظر: ابن فرحون (ت٧٩٩ه):مرجع سابق:ج٢/٢٩٠-٢٩٧،و الفاسي ،محمد بن أحمد (ت٨٣٢ه):تعريف ذوي العُلا بمن لم يذكره الذهبي من النُّبلاء:تحقيق:محمود الأرناؤوط وأكرم البوشي:ط١، ١٩٩٨م،دار صادر،بيروت،ص٢٨٧،والتَّنْبُكْتي :نيل الابتهاج:ج٢/٤٥٠-٤٥٥،والمقري،أحمد:نفح الطيب:ج٥/٣٩٠، والمجاري ،عبدالله:مرجع سابق:ص١١٩.

(٣) يعدّ من أكابر علماء المالكية في زمانه حتى لقب بـ" شيخ الشيوخ" و"أستاذ الأساتذة"، ومفتي غرناطة.برع في الأصول،والفقة،والتفسير،والأدب،والنحو،وتولى الخطابة بالجامع الأعظم،والتدريس في المدرسة النَّصْرية،قرأ عليه الشاطبي مختصر أبي عمرو بن الحاجب(ت٦٤٦ه) في الأصول في مجلس واحد،وأجازه روايته عنه، وسجل له بعض الفوائد اللغوية والنحوية،ينظر:الشاطبي:الإفادات:ص١٠٩ ،١٢٠، ١٥٥، ١٦٦،والمقاصد :ج٢/٦٠١،وج٣/٢٦،وج٤/٣٦،وابن فرحون:مرجع سابق:ج٢/١٣٩-١٤٢،والمجاري:مرجع سابق: ص١١٩، والسيوطي:البغية:ج٢/٢٤٣، ٢٤٤،والتَّنْبُكْتي:نيل الابتهاج:ج٢/٣٥٧-٣٦٠،والمقري:نفح الطيب: ج٥/٥١٤.

(٤) ينتميان لأسرة علمية مرموقة تميزت بنشاطها الثقافي والسياسي في غرناطة،أمّا أبو يحيى فقد عُرف بـ " الشهيد " لأنه مات شهيداً وهو يجاهد في سبيل الله ،كان زاهداً ورعاً،فقيهاً مفتياً، خطيباً بليغاً،كاتباً أديباً،من أشهر تلاميذه أبو عبدالله المُجاري، ينظر: ابن عاصم، محمد الغرناطي(ت٨٨٧ه):جنة الرضا في التسليم لما قدّر الله وقضى:تحقيق :صلاح جرار: ١٩٨٩م،دار البشير،عمان،ج١/٣٩،و البلوي ،أحمد بن علي (ت٩٣٨ه) :الثبت =

ــ أبو عبدالله محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد المُجاري الأندلسي(ت٨٦٢هــ) [١].

خامساً: ثقافته وتآليفه:

لم يكن الشاطبي في طلبه للعلم يقف عند فنّ دون الآخر ،بل كان – رحمــه الله – متمتعــاً بسعة الثقافة والعلم ،وهي سمة جعلت منه " نسيج وحده ،وفريد عصره "[٢].ويغلب علــى ثقافتــه الميل إلى الجانب النثري ، وقد تمثل ذلك – كما أسلفت – في علوم الــدّين جلّهــا ؛ القــراءات والتفسير والحديث والرواية ،والفقه وأصوله،وعلوم العربية ؛نحواً ،ولغة ، وبياناً ،وأدباً.ومع أنّــه كان يميل للجانب النثري فقد ظهرت له محاولات شعرية[٣] نظمها على طريقة الفقهاء.

وكان من أثر هذه الثقافة أن سال قلمه بــ " تواليف جليلة في غاية النَّفاسة ، مشتملة علــى تحرير القواعد"[٤]،وتحقيق مهمّات الفوائد" بلغت نحو ثمانية مصنفات ؛منها ما هو مطبوع ،ومنها ما هو مفقود ،وأخرى أتلفت في حياته،منها: الإفادات والإنشادات[٥]،والاعتصام[٦]،

=:تحقيق:عبدالله العَمراني:ط١، ١٤٠٣ه-١٩٨٣م،دار الغرب الإســلامي،ص٢٠٠،والتَّنْبَكْتــي :نيــل الابتهــاج :ج٤٨٢/٢،وأمّا أخوه أبو بكر القاضي فقد برع في القراءات ،والحديث،والفقه ، والشعر ،والنحــو ،نظــم عــدة أراجيز في أصولها ، منها أرجوزته التي اختصر فيها كتاب الموافقات ، ينظر: ابن عاصم ،محمــد الغرنــاطي (ت٨٨٧هــ):مرجع سابق:ج٤١/١،والتَّنْبَكْتي:نيل الابتهاج: ج٤٩١/٢-٤٩٣،والمقري: نفح الطيب :ج١٩/٥.

(١) من أشهر تلاميذ الشاطبي،و له الفضل في حفظ سيرة الشاطبي وترجمته ،برع في علم القــراءات وشــدّت الرحال إليه فيها ،وتفنّن في التفسير ،والحديث،والفقه،والنحو ،والهندسة ،والمنطق،والتاريخ.قرأ عليه بعض الكتــب الدينية والنحوية،ينظر: المجاري ،عبدالله:مرجع سابق:مقدمة المحقق :ص٣٤، ١١٦.

(١) المجاري ،عبدالله:المرجع سابق:مقدمة المحقق :ص١١٦.

(٣) ينظر:الشاطبي :الإفادات والإشادات:ص١٥١،والتَّنْبَكْتي : في كتابيه:نيل الابتهاج: ج٤٩/١،وكفاية المحتاج: ج١٥٤/١،والمقري:أزهار الرياض:ج٣٠٣/٤، ٣٠٤.

(٤) التَّنْبَكْتي ،أحمد بابا : كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الدّيباج:ج١٥٥/١.

(٥) من الكتب التي تأخذ طابع النوادر والطرف والفوائد، طبع مرتين بتحقيق محمد أبــي الأجفــان ،صــدرت الطبعة الثانية عن مؤسسة الرسالة سنة ١٤٠٦ه-١٩٨٦م.

(٦) يُسمّى عند بعضهم بــ"الحوادث والبدع "،وهو كتاب نقدي إصلاحي يعتني ببيان البدع،وما يتعلق بها،ينظر: ينظر: الشاطبي(ت٧٩٠ه):الاعتصام:تحقيق:سليم الهلالي،ط١، ١٤١٢ه-١٩٩٢م ،دار ابن عفــان،الخبر،ج٣٥/١، والمجاري:مرجع سابق:ص١١٨،والتَّنْبَكْتي:في كتابيه: نيل الابتهاج:ج٤٩/١. ،وكفاية المحتاج:ج١٥٥/١.

وعنوان الاتفاق في علم الاشتقاق[١]، والمجالس[٢]، وفتاوَى الإمام الشاطبي[٣]، والمقاصد الشافية في شرح الخُلاصة الكافية[٤]، والموافقات في أصول الشريعة[٥].وهناك كتب أخرى له غير معروفة ،ويشير أحمد بابا إلى ذلك – بعدما يعدد كتبه- بقوله:"وله غيرها "[٦].والله أعلم.

سادساً: مكانته العلمية:

حقّق الإمام الشاطبي شهرة واسعة في زمانه ،وبعد وفاته،وذاع اسمه بين الدارسين في شتى العصور مع أنّه تردد في منتصف القرن التاسع الهجري نظراً لانشغال أهل الأندلس بما امتحنت به دولتهم .

وما كان للشّاطبي أن ينال هذه الشهرة ،والتَّزكية الطيبة لولا جهوده العلمية التي منحته أن يكون إماماً ،وخطيباً ،ومفتياً ،ومدرّساً ،ومصلحاً مجدداً ،متحرراً من التقليد ،والجمود ،والتعصب ،صادقاً في آرائه ،صادعاً بالحقّ ،ناهياً عن البدع والخرافات ،ملتزماً بالسنة ،ثابتاً في موقفه [٧].

---

(١) كتاب في علم الصرف،يقال إنه أتلف في حياته، ينظر: التَّنْبُكْتي ،أحمد بابا: في كتابيه: نيل الابتهاج : ج١/٤٩،وكفاية المحتاج:ج١/١٥٥.

(٢) تناول فيه الشاطبي شرح كتاب البيوع من صحيح البخاري،، أثنى عليه أحمد بابا بقوله:" فيه من الفوائد والتحقيقات ما لا يعلمه إلا الله ".وهو مفقود، ينظر: التَّنْبُكْتي ،أحمد بابا :في كتابيه: نيل الابتهاج:ج١/٤٩. ،وكفاية المحتاج:ج١/١٥٥.

(٣) هذا الكتاب لم يضعه الشاطبي ،وإنما هو مجموعة من الفتاوى التي أفتاها الإمام وقُيِّدت في كتبه وكتب غيره من العلماء. وقد اجتهد المحقق محمد أبو الأجفان في جمعها من مصادرها وتحقيقها واختار لها هذا العنوان ،الطبعة الأولى في ١٤٠٥ه-١٩٨٤م.

(٤) سيأتي تفصيل الكلام عنه في المطلب الثاني .

(٥) من أجود كتب الشاطبي الدينية وأشهرها،تناوله الدارسون شرحاً، واختصاراً، ونظماً؛لما يشتمل عليه من مبادئ وأصول فقهية تمس المقاصد، ينظر: الشاطبي ،إبراهيم (ت٧٩٠هـ):الموافقات: مشهور بن حسن آل سلمان :ط١، ١٤١٧ه-١٩٩٧م،دار ابن عفان،الخبر ، ج١/٢٤-٤١.

(٦) التَّنْبَكْتي ،أحمد بابا : نيل الابتهاج:ج١/٥٩.

(٧) ينظر: الشاطبي،إبراهيم(ت٧٩٠ه):الاعتصام:تحقيق:محمد بن عبد الرحمن الشقير:ط١، ١٤٢٩ه-٢٠٠٨م،دار ابن الجوزي،الدمام، ج١/٥٥.

وتبدو مكانته العلمية من خلال منهجه الذي رسمه بلسانه،وخطه بقلمه ،وهو منهج يقوم على التأني،والتّعمق،والدقة،والتفكير الإيجابي النّيّر،مما خوّله الغوص في علوم الشريعة والعربية ليستكنه الأسرار ، ويبرز المقاصد ، ويضبط القواعد ،ويربط الفروع بالأصول(١).

وتبدو مكانته العلمية أيضاً في كثير من عبارات التحلية والإطراء،والثناء ، وقد حفظ بعض العلماء والمؤرخين هذه المكانة ،وأوردوها في كتبهم.(٢)

وحديثاً ذاع اسمه وانتشر بين الدارسين، ولا سيما بعد إخراج كتبه للنور ،على أن هذا الشّيوع انحصر في شخصية الشاطبي الدينية ،ولم تُكتب لشخصيته النحوية واللغوية بالانتشار والذيوع إلا في وقتنا المعاصر بعدما صدر كتابه الكبير " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية "سنة ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م ،وانهال عليه طلبة العِلم بالبحث ،والدراسة،ساعين في ذلك إلى الكشف عن معالم هذه الشخصية النحوية،واللغوية ،وإغناء المكتبة العربية بعَلَم من أعلامها.ولعلّ هذه الدراسة تساند أخواتها في الكشف والرفد.

وهكذا فإن الشاطبي قد نال شأوه في زمانه وظهرت مكانته العلمية في مجتمعه تعليماً ،وتوجيهاً ،وتجديداً على ما تخللتها من التواءات وابتلاءات ،وسعت الجهود الحديثة في إظهار هذه المكانة من خلال إخراج تراثه الفكري ،وكشفه على المستويين : الديني والنحوي.

---

(١) ينظر: الشاطبي، إبراهيم:الإفادات والإشادات:ص١٨.

(٢) لعلّ هذا الشاهد قد يغني عن غيره لما فيه من ثناء طيب،وتحلية جليلة.يقول فيه أحمد بابا التَّنْبَكْتي (ت١٠٣٦هـ): " الإمام الجليل العلامة المجتهد المحقق القدوة الحافظ الأصولي المُفسر المُحدِّث الفقيه النّظار اللغوي النحوي البياني الثَّبت الثقة الورع الصالح السني البَحَّاث الحجة.كان من أفراد محققي العلماء الأثبات، وأكابر متقنّي الأئمة الثّقات ،ذو القدم الراسخ في العلوم والإمامة العظمى في الفنون ،فقهاً، وأصولاً ، وتفسيراً ،وحديثاً ،وعربية،وغيرها،مع تحرٍّ عظيم ،وتحقيق بالغ إلى استنباطات جليلة،وفوائد كثيرة ،وقواعد محققة محررة ،واختراعات عزيزة(غزيرة) مقرّرة ،وقدم راسخ في الصلاح والورع ،والتحرّي والعفة ،واتّباع السنة ،وتجنب البدع ،والشبه،والانحراف عن كلّ ما ينحو للبدع وأهلها ... وبالجملة فقدره في العلوم والصلاح فوق ما ذكر ،وتحليته في التحقيق أعلى مما شهر ".ينظر: التَّنْبَكْتي ،أحمد بابا:كفاية المحتاج:ج١/١٥٣-١٥٥.

المطلب الثاني: كتابه(المقاصد الكافية في شرح الخلاصة الكافية) وحُليته النحوية

أولاً : عنوانه وتاريخ تأليفه:

أ-عنوانه:

صرّح الإمام الشاطبي بعنوان كتابه في شرحه،وقد جاء تصريحه خلافاً لما اشتهرعند كثير من المؤلّفين؛إذ ذكر اسمه في خاتمة كتابه " وقد كَمَل بحمد الله الغرض المقصود ... وأنا أرجو أن ينفع الله به المُفيد والمستفيد ... ولذلك وسمته بالمقاصد الشافية في شرح خُلاصة الكافية "[١].

ومع هذا التصريح المباشر لعنوانه فلم يشتهر بهذه التسمية ألبتة ،وأغلب من ترجم لـه ،أو نقل عنه قبل طباعته يحيل إليه بالوصف أو الاستعارة[٢] سوى الزّركلي الذي سمّاه باسمه[٣].

وإذا كان الشاطبي قد صرّح بعنوان كتابه وبيّنه فإنه لم يكشف عن سبب تسميته بالمقاصد ، وقد اجتهد محقق الجزء الأول لطبعة جامعة أم القرى في بيان ذلك ،ورأى أن هذه التسمية ناشئة عن أحد أمرين: [٤]

١-إكثار المؤلف الحديث عن المقاصد الشرعية في كتابه الموافقات؛إذ قسمها إلى قسمين:

---

(١) الشاطبي، إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٩/٤٩٤.

(٢) من هذه الأوصاف أو الاستعارات :

- " شرح رجز ابن مالك ":ذكره المجاري(ت٨٦٢هـ):مرجع سابق:ص١١٨.

- " شرحه الجليل على الخلاصة في النحو ": ذكره التُّنْبُكْتي، أحمد بابا (ت١٠٣٦هـ): نيل الابتهاج:ج١/٤٩.وعدل عن عجزها إلى " شرحه الجليل على ألفية ابن مالك " في :كفاية المحتاج:ج١/١٥٥.

- " شرحه على ألفية ابن مالك " :ذكره المقري:أزهار الرياض في أخبار عياض ج٢/٢٩٧،ووصفه بـ "صاحب شرح الألفية " في كتابه المشهور :نفح الطيب:ج٥/٣٥٥.

- " شرح الألفية " :ذكره البغدادي ،عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣):خِزانة الأدب ولُبّ لباب لسان العرب:تحقيق:عبد السلام هارون،ط٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م ،مكتبة الخانجي،القاهرة،:ج١/١٢.

وقد تناقل المحدثون هذه الأوصاف ولم يحيدوا عنها سوى الزركلي ،ينظر مثلاً: سركيس ،يوسف:مرجع سابق : ج١/١٠٩١،و المراغي ،عبدالله مصطفى: مرجع سابق :ج٢/٢٠٤، و مخلوف ،محمد بن محمد :مرجع سابق:٢٣١، و كحالة ،عمر رضا:مرجع سابق:ج١/٧٧.

(٣) ينظر: الزركلي:مرجع سابق:ج١/٧٥.   (٤) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١/١٢.

قصد الشارع ،وقصد المُكلِّف.وقد ردّدَ الأمر نفسه في شرحه؛فجعل مقاصد النحو على غرار ما فعل في(الموافقات) وقسمها إلى قسمين:مقصد الواضع فيما وضع (أي النحاة)،ومقصد ابن مالك.

وهذا التوزيع الذي يراه المحقق لا ينفي اشتمال الشرح على أنواع أخرى للمقاصد؛فهناك مقاصد النحو،ومقاصد العرب ،ومقاصد المتكلم،ومقاصد النحاة،ومقاصد الشارح (الشاطبي).وقد وقف الطّلحي في أطروحته عند هذه الأنواع ،وخصها بحديث مستفيض [(١)].

٢ -تأثُّر الإمام الشاطبي بمقالة ابن مالك في مستهل ألفيته:

وأستعينُ اللهَ في ألفيَّةْ   مقاصد النّحو بها مَحْوِيَّةْ[(٢)]

فجعل عنوان كتابه موافقاً لاتجاه ابن مالك في ألفيته.

ولفظة " المقاصد " هذه تتكرر كثيراً عند النحاة ولا سيما شراح الألفية بل في كلام ابن مالك حتى إن بعض عناوين تآليفه اشتملت عليها كما في كتابه الذي تردد بعضهم في نسبته إليه[(٣)]،ونسبه الشاطبي إليه[(٤)]،وهو الموسوم بـ " الفوائد المَحْوِيَّة في المقاصد النَّحوية " شرح فيه منظومته الكبرى " الكافية الشافية "،وكذلك كتابه " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " وهو اختصار لكتابه السابق " الفوائد ". وربما هو شرح لمنظومته الصغرى المسماة " الخلاصة الكافية " .

ذلك شأن الجزء الأول من عنوان كتابه ، أما الجزء الثاني منه فهو قيد على نظم ابن مالك السالف ذكره ،والموسوم بـ (الخُلاصة الكافية).

---

(١) ينظر: الطَّلحي ،عبد الرحمن بن مردد:الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي:رسالة دكتوراة، ١٤٢٣ه،جامعة أم القرى ،المملكة العربية السعودية،ص٩.

(٢) ابن مالك ،جمال الدين محمد بن عبدالله (ت٦٧٢ه):ألفية ابن مالك في النحو والصرف:مطبعة دار الكتب المصرية،القاهرة ،١٣٤٢ه-١٩٢٤م،ص١،ومتن ألفية ابن مالك:ضبط وتعليق عبد اللطيف بن محمد الخطيب،ط١، ١٤٢٧ه-٢٠٠٦م،مكتبة دار العروبة ، الكويت،ص١.

(٣) ينظر: السيوطي، جلال الدين:بغية الوعاة:ج١/١٣٣،و الشاطبي ،إبراهيم:المقاصد الشافية:حاشية المحقق ج١/٥.

(٤) ينظر: الشاطبي، إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١/٥.

وتعدّ هذه (الخُلاصـــة) أو(الأرجـــوزة الـــصغرى) مـــن فرائـــد الأراجيـــز فـــي النحـــو والصرف،لناظمها أبي عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائيّ الجيّـــاني الأندلـــسي (ت٦٧٢هـــ)،وهي اختصار لأرجوزته الكبرى المسماة (الكافية الشافية).بلغت الـــصغرى نحـــو ألف بيت ونيف ؛لذلك يقال لها (الألفيّة) ،في حين بلغت الكبرى نحو ثلاثة آلاف بيت.

ولمْ يُكْتب للمنظومة الأم (الكافية الشافية) الـــشيوع والـــذيوع كمـــا كُتِبـــت للمنظومـــة البنت(الخُلاصة الكافية) بل إن الثانية لم تشتهر باسمها عند الدارسين ،وإنما شاعت باسم (الألفيـــة)، واحتفى بها العلماء وطلبة العلم سواء،قراءةً ،وإقراءً،وحفظاً،ودراسةً،جيلاً بعد جيـــل ،ماضـــياً وحاضراً،وأقيمت حولها التآليف والتصانيف ،نظماً ونثراً ،حتى كثُـــرت الـــشروح ،والحواشـــي ،والتعليقات،والتعقيبات ،والمختصرات التي تربو عن المئة؛[1] فكانت لـــذلك مـــن أهـــم المتـــون النحوية التي ملأت شهرتها الآفاق في تاريخ النحو العربي.

ب - تاريخ تأليفه:

ليس هنالك خلاف في تاريخ تأليف الشاطبي لشرحه ؛لأن المؤلف قيّد ذلك في نهاية كتابـــه حينما أشار إلى وقت الفراغ منه ذاكراً اليوم،والشهر،والسنة "وكان الفراغ منه يوم الثلاثاء لإحدى عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الثاني عام أحد وسبعين وسبعمائة(٧٧١هـــ) "[2].

---

(١) ينظر: شهبة،ابن قاضي (ت٨٥١ه):طبقات النحاة واللغويين:تحقيق:محسن غياض، ١٩٧٤م،مطبعة النعمان ، النجف،ص١٣٤،و حاجي خليفة،مصطفى بن عبدالله (ت١٠٦٧ه):كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون :عناية وتصحيح:محمد يالتقايا،ورفعت الكليسى،١٣٦٠ه-١٩٤١،دار إحياء التراث العربي،بيروت ،ج ١/١٥١،وابن أم قاسم،بدرالدين الحسن بن قاسم المرادي(ت٧٤٩ه):توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:تحقيـــق عبـــد الرحمن سليمان،ط١، ١٤٢٢ه-٢٠٠١م،دارالفكرالعربي،القاهرة،مقدمة التحقيق ج١/ ٤٨.ونجيب،محمود: شروح الألفية مناهجها والخلاف النحوي فيها:رسالة دكتوراة ،١٤٢٠ه-١٩٩٩م،جامعة حلب، سوريا،ص٣٨.

(٢) الشاطبي، إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٩/٤٩٥.

ثانياً : موضوعه ودواعي تاليفه:

أ- موضوعه:

يكشف عنوان الكتاب عن محتواه العلمي ،ويزيل إبهامه؛فهو شرح جليل على ألفيـــة ابـــن مالك المسمّاة "الخلاصة الكافية " تناول فيه الشاطبي أبواب النحو والصرف كما بدت فيها ،وهـــو خلال ذلك يعرّج على أصول النحو وأدلّته كالسماع ،والقياس،والعلل،والإجمـــاع، واستـــصحاب الحال،ويولي جانب المقاصد النحوية عناية كبيرة ،ويبسط للمسائل الخلافية وما تفرد به من آراء ،وتوجيهات واعتراضات .وهو ينشغل كثيراً بالنقول فتراه يورد آراء علماء النحو وأقوالهم منـــذ نشأة هذا العلم حتى عصره ،ويستدلّ بالشواهد النحوية وأدلّتها الموثّقة من مصادرها المدوّنـــة أو المشافهة.كلّ ذلك بعبارة أخّاذة جميلة مع دقة الألفاظ ، ووضوح معناها.

ب- دواعي تاليفه:

لم يكن الإمام الشاطبي أوّل من انفرد بشرح الألفية ،وإنما وُضِعت قبله شروح عدّة تناولتهـــا بالتوضيح،والتحليل،والتحقيق،كـــشرح ابـــن النـــاظم (ت٦٨٦ه) ،وشـــرح شـــمس الـــدين بـــن الجَزَري(ت٧١١ه)،وشرح أثير الدين أبي حيّان(ت٧٤٥ه)،وشرح بدر الدين المرادي(ت٧٤٩ه)، وشرح جمال الدين بن هشام (ت٧٦١ه)،وشرح بهاء الدين بن عقيل(ت٧٦٩ه) وغيرها. (١)

وإذا كانت هذه الشروح التي سبقت شرح الشاطبي قد تناولت ألفيّة ابن مالـــك مـــن أوجـــه مختلفة،فهل هناك مسوّغ لأن يضع الإمام الشاطبي شرحه؟ وما هي دوافعه ودواعيه؟ وما تعليله لهذا البسط المستفيض لهذا الشرح؟ وقد أجاب الشاطبي عن هذه التساؤلات في شرحه،و عرض

---

(١) ينظر:حاجي خليفة(ت١٠٦٧ه):مرجع سابق:ج١٥١/١،والمرادي(ت٧٤٩ه):مرجـــع ســـابق:ج٤٨/١،وابـــن عقيل ،عبدالله بهاء الدين (ت٧٦٩ه):شرح ابن عقيل:تحقيق:محمد محي الدين،ط١٤،د.ت،مقدمة التحقيق ج٦/١،و الهناودة ،عبدالله علي:ألفية بن مالك تحليل ونقد:رسالة ماجستير،١٤٠٩ه -١٩٨٩م، جامعة أم القرى، السعودية، ص٤٥، و نجيب ،محمود:مرجع سابق:٣٨-٦٣.

لدوافع وضعه إياه في أول الكتاب وخاتمته ،ويمكن تصنيفها في نوعين:

١- دافع خارجي :

وهو الذي أثار فيه نية العمل في الكتابة،ويبدو هذا الدافع حينما أشار عليه أحد الفضلاء بوضع كتاب يشرح فيه ألفية ابن مالك ،ويوضح ما فيها من مشكلات وفوائد ،ويبين مقاصدها.[١]

٢- دوافع داخلية :

وهي الدوافع الجوهرية التي ألحّت عليه أن يضع شرحه ويبسّطه ،وقد نبّه عليها في نهاية كتابه مجاراة لابن مالك في خاتمة ألفيّته،وذكر منها أربعة أسباب توجب ذلك.ويعدّ نقده للشروح التي ألفت قبله من أهم هذه الدوافع؛لأنه يرى أنّ هذه الشروح قد شابها الاختصار والإيجاز،وعدم إيفاء المطلوب ، وغموض العبارة في بعضها ،فكان لابدّ من وضع شرح يبسط فيه القول ،ويفي بالقصد "وذلك أني لم أقصد فيه قصدَ الاختصار الذي قصده غيري ممن شرح هذا النظم"[٢].

ثالثاً : موارده ومصادره:

حفل شرح الإمام الشاطبي بطائفة كبيرة من المصنّفات والكتب العلميّة عالية الدرجة ،ولعلّ هذا يؤكّد معالم الشخصيّة العلميّة لشارحه ،ويبرز سعة اطّلاعه ، وثقافته المتأصّلة في العلوم المختلفة ،كما يظهر خبرته النّافذة في علم النحو وأصوله.

ويمكن النظر في المجلّد العاشر من طبعة جامعة أم القرى الذي خُصص للفهارس العامّة لترى هذا الفيض من المصادر العلمية،ووفرة الأعلام التي كان الشاطبي يستند إليها في توثيق مادة شرحه.وعلى العموم فإنّ موارد الكتاب ومنقولاته يمكن تصنيفها ضمن مسارين بارزين:

أ- الرّواية الشّفويّة والمساءلة:

وهو من الموارد الفرعيّة التي استعان بها الشاطبي في كتابه ،ويبدو هذا المورد من خلال

---

(١) ينظر:الشاطبي، إبراهيم:المقاصد الشافية:ج١/١-٢. (٢) الشاطبي، إبراهيم:المرجع السابق : ج٩/٤٨٥.

عرضه لبعض الرّوايات والأخبار،والفوائد التي سمعها عن شيوخه أو معاصريه،أو حدّثوه بهــا، أو قام بالسؤال عنها.وهو حينما يستند إليها فإنه يشفعها بعبارة تشعر بذلك كأن يقــول:قــال لــي شيخنا،وذكر لي،وحكى على مسمعي، وأخبرني الحافظ،وحدثني أستاذنا ،وسألته عن ،ودواليك...

ويمتلئ الكتاب بهذا المصدر مع ضآلته إذا ما قوبل بالمورد الآخر ،ومثاله:في باب النــسب عند حديثه عن علة قلب همزة الاسم الممدود في التثنية واواً:[1] " وقيل:إنما اختاروا الواو لأنهــا أبين في الصوت من الياء قال شيخنا الأستاذ (قصد محمد بن الفخّار) – رحمة الله عليه – فيمــا حكاه عنه شيخنا الأستاذ أبو عبدالله البَلَنْسِي ...".

ب- الكتب المدوّنة:

ويأتي هذا المصدر في المرتبة الأولى في كتابه ولا تكاد تجد صــفحة مــن صــفحاته إلا وتشتمل على رأي عالم ،أو ذِكْر كتاب ، أو نص منقول ،أو شاهد نحوي:آية قرآنية ،أو حــديث نبوي ،أو كلام العرب شعراً ونثراً.

ولم يستند في توثيق مادّته العلميّة إلى كتب النحو فقط،وإنّما كانت مصادره متنوعة زاخرة لا تقتصرعلى علم دون آخر،فشملت كتب القراءات والتّفسير،والحديث ومجاميعه،والفقه وأصوله ،والتّاريخ والتّراجم،والأدب واللّغة.ومع هذا التنوّع في موارد الكتاب ومصادره ،فكتــب النحــو وأعلامه كانت هي المصادر الرئيسية من حيث النقول والإحالة.وما يلاحظ على نقولاته:

١- أنه يتتبع في شرحه لأبواب النحو آراء النحاة وأقوالهم وذلك منذ نشأة هذا العلم ونضجه في كتاب سيبويه(ت١٨٠ه) حتى عصره.

٢-يكثر النقول من المصادر النّحوية المتقدّمة،ويستند إليهــا فــي عرض الآراء النّحوية

---

(١) الشاطبي، إبراهيم : المقاصد الشافية:ج٦/٤٤٣.

وقد نال كتاب سيبويه(ت١٨٠ه) النصيب الأوفر من بين هذه المصادر،وكان يعتـدّ بـه كثيـراً لدرجة أنه اعتمد في الاقتباس منه على نُسخ عدة[١].وهذا ما جعل عزمـي عيـال يذهـب فـي دراسته إلى أنّ شرح الشاطبي يشتمل على نصوص من كتاب سيبويه ليست موجودة في طبعـة (بولاق)،وطبعة الخانجي التي حققها عبد السلام هارون[٢].

٣- استوعب فيه جميع أوجه النشاط النحوي ومـا تخلّلـه مـن مـسائل خلافيّـة،وتنبيهات ،وترجيحات؛ وهذا ما أضفى على شرحه طابع الشّمول.

٤- يستشهد في شرحه للألفية بآراء ابن مالك في كتبه ومصنّفاته النّحوية الأخرى كالتّـسهيل وشرحه،ويكثر من النقول عنه ،والتعويل عليه حتى غدا شرحه مرجعاً في "حلِّ كثير مـن عُقـد كتابه " التسهيل " ومشكلاته ،وفكِّ مُعَمَّياته ،وفتح مُقْفَلاته"[٣]. ولعلّ كثرة الاستدلال بـأقوال ابـن مالك وآرائه حتى ساوى به سيبويه ،ووضعه في مكانته هي التي تعلّل قوله"على أنـي بكلامـه استدللت على كلامه ،وبنوره اهْتَدَيْتُ في بيداء استبْهامه إلى رَفْع أعلاه "[٤].

٥- كان من نتائج تطبيق منهجه في تتبع المادة العلمية من منابعها الأولى،ثم التدرج بهـا،أَنْ انحاز عن ذكر طائفة من علماء النحو المتأخرين المشهورين إلا في مواطن قليلة.معترضاًعليهم، أو مخالفاً لهم على الأغلب،بل يتجاوز عن ذكر أسمائهم كثيراً،ويكنيهم بـ(جماعـة أو طائفـة أو شيوخ من المتأخّرين)[٥]،وأحياناً يعرّض بهم، ويصفهم بقلـة اطلاعهـم علـى كـلام العـرب ومقاصدهم[٦]؛كـ الرضيّ الأستَراباذي(ت٦٨٨ه)،وابن آجروم(ت٧٢٣ه)،وأبي حيّان(ت٧٤٥ه) وابن أم قاسم المرادي (ت٧٤٩ه)،وابن هشام(ت٧٦١ه)وابن عقيل(ت٧٦٩ه)، وغيرهم.

---

(١) ينظر في هذه النسخ ومواطن الإحالة إليها: الشاطبي، إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١٠/٣٣٤-٣٣٥.
(٢) ينظر:عيال سليمان ،عزمي محمد:مرجع سابق:ص٤٥. (٣) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٩/٤٩٤.
(٤) الشاطبي، إبراهيم:المصدر السابق:ج٩/٤٩٤. (٥) ينظر: المصدر نفسه: ج١/٣٦٦، ٦٠٦، ٦٤٦ ،٦٥٤،وج٢/٢٧٨، ٢٨٣،وج٥/٢٠، ٦٥، ٢٢١، ٦٤٦، ج٧/٤٣١، ج٨/٤٧٨،وغيرها.
(٦) ينظر مثلاً: المصدر نفسه:ج١/٣٨٤، ٦٥٤،٦١٩،ج٥/٢٠.

رابعاً : منهجه:

يمكن تتبع المنهج الذي سار عليه الشاطبي في شرحه لألفية ابن مالك وفق مسارين متقاربين:

أ- المنهجيّة الشّكليّة(الخارجيّة):

وأقصد بها الإطار العام الذي بنى عليه الشاطبي كتابه ،وبوّب فيه موضوعاته؛إذ جعله في ثلاثة أقسام رئيسية :مقدّمة ،فعرض ،فخاتمة.وتبويب مادة الكتاب وتوزيعها على هـذا الـنهج لا يعدُّ منهجاً مهماً في التأليف والتصنيف حسب،وإنما يكشف أيضاً عن صورة صادقة لما وصـل إليه التأليف العلمي في الأندلس آنذاك.

وقد اشتملت **المقدمة والخاتمة** على موضوعات عدّة ،وأسس منهجية علمية ناضـجة فـي مجال التأليف الكتابي،وظّف فيهما الشاطبي أمـوراً عـدة؛(١) اسـم الكتـاب ،وسـبب التـأليف ودوافعه،والدراسات السابقة ،والمصادر المعتمدة ،والمنهج المتبع،وغيرها من أمور تعدّ من أهـم الأسس العلمية التي ينبغي للباحث أن يشير إليها في هذين الموضـعين ،عـلاوة علـى منـاداة المختصين المُحْدَثِين في مجال البحوث العلمية ومناهجها المتنوعة في تطبيقها.

وأما **العرض** فهو لبّ الكتاب ومحتواه العلمي، وزّعه على نحو ثلاثة وسـبعين بابـاً مـن أبواب النحو الرئيسية. وهو في عرضه لمادته العلمية وتصنيفها يتخذ منهجية عامة في سيره؛يبدأ بالعنوان النحوي(الباب) ويجعله مستقلاً ،ثم يقدم له تقديماً نظرياً أشبه بالتمهيد ، ثم يأخـذ بـسرد الأبيات التي يشتمل عليها العنوان لكن ليس دفعة واحدة ،وإنّما يوزّعها حسب القضايا والمـسائل الفرعيّة التي تنطوي تحته،وبمعنى آخر أنّه يوزّع الأبيات إلى عناوين فرعيّـة حـسب المـسائل النحوية التي تتفرع عن العنوان الرئيسي. وتكاد هذه المنهجية تطّرد في جميع أبواب الكتاب إلا أنه قد يخترقها في بعض المواطن بأن يبدأ بالأبيات الدالة على العنوان تم يستطرد في الشرح

---

(١) ينظر: الشاطبي، إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١/١-٣،و ج٩/٤٨٥-٤٨٨.

كما كان يفعل في الأولى.ويمكن النظر في جميع أبواب المجلّد السابع[(١)]،الذي تناول فيه جمع التكسير،والتصغير،والنسب لرؤية فعله هذا.

ويلاحظ على منهجه في ترتيب المادة النحويّة أنه سار بها وفق سيرها في الألفية. بدأها بمقدّمات الإعراب(أقسام الكلام ،والمعرب والمبني) ،وختمها بموضوع الإدغام.بل إنّ ما تركه ابن مالك وأهمله من مسائل، انحاز عنها الشاطبي وتجنب الخوض فيها مجاراة له.لكنه كان ينبه على هذه المسائل دون أن يتطرّق لها، كما أنه يعتذر له غالباً في عدم ذكرها[(٢)].

ب- المنهجيّة المضمونيّة(الداخلية):

وأقصد بها المحتوى العلمي الذي اشتمل عليه الشرح،ومعالم هذه المنهجية متشعبة وكثيرة ؛فهي تشتمل على منهجه في ألفاظ الألفية،ومنهجه في توثيق المادة العلميّة ،ومنهجه في الاعتراض والتّساؤل والاستدراك،وكيف كان ينظر في المسائل ويفاضل بينها؟وكيف كان يتعامل مع الأصول النّحويّة وأدلّتها كالسّماع ،والقياس،والإجماع؟ ومتى كان يستدلّ بالشاهد النحوي...

غير أن الوقوف عند هذه المعالم جميعها يحتاج إلى دراسة مستقلة مستفيضة،وستحاول هذه الدراسة كشف جانب مهم من ذلك،وهو منهجه في الاستشهاد بالحديث النبوي،وأكتفي هنا بإيراد بعض معالم منهجيته في تناوله لألفاظ الألفية ومفرداتها ،والإحالة إلى الشواهد في الحاشية:

١- يعتني ببيان المعنى اللغوي لمفرداتها ،ويفسّر ما يشتمل عليه من دلالات، ويطابق بينه وبين المعنى النحوي الاصطلاحي.وقد يكتفي بالمعنى النحوي أحياناً. [(٣)]

٢- يعتني بترجمة الأعلام الواردة في نص الألفية أو الشواهد النحوية التي يعوّل عليها.

---

(١) ينظر: الشاطبي، إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٧/ ٩، ٢٦٣، ٤٣١.وكذلك المجلد السادس جميعه ما عدا المسألة المسألة الأخيرة ص٤٢٩.و في صفحات المجلد السادس:١، ٩٥ ،١٧٨، ١٩١، ٢٠٥، ٢٣٨، ٢٩٤، ٣٢١، ٣٤٤، ٤٠٣.وهناك مواطن أخرى خالف فيها منهجه،ينظر:ج٣٤٨/١، ٣٩٤، ج٥٧٥/٥.

(٢) ينظر: المصدر السابق:ج١٤٢/١، ٥٣٥،ج٥٠/٥، ج٣٢١/٦.

(٣) ينظر مثلاً: الشاطبي، إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٧/١، ٣١، ٤٢،ج٤٠٥/٥، ٤٧٥.

فيُعَرِّف بالأشخاص ،والقبائل العربية ،والأماكن .ويمكن تصفح المجلد الأول منه لتجد أنه تــرجم لابن مالك[١]،وابن معطِي(ت٦٢٨ه) [٢] وأبي قُحافة (والد أبي بكر الصديق) [٣] ،وكثير من القبائل العربية كبني نَمِر[٤]، وأُدَد[٥] ،وعرّف بجميع الأعلام[٦] الواردة في قول ابن مالك:

اسمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقا عَلَمُهُ **كجــعفـــــرٍ** و**خِــرْنِقَــا**

و**قَرَنٍ** و**عَــدَنٍ** و**لاحِــقٍ** و**شَــدْقَــمٍ** و**هَيْلَــةٍ** و**وَاشِــقِ**

٣- يُعرب أكثر كلمات الألفية ،ويوجّهها توجيهات إعرابيّة متعدّدة.وقد يسكت عن ذلك في بعض المواطن لا سيّما التي تشتمل على قضايا صرفية[٧]،وأحياناً يلجأ إلى الإعراب الجزئي [٨].

٤- يهتم بالناحية العروضية لأبياتها[٩]،وكثيراً ما كان ينبه على بعض القضايا والمشكلات في ألفاظها وتراكيبها إلا أنه يعتذر في الغالب لناظمها،ويجتهد في رفع الحرج عنه ،ويوجّه هذه المشكلات حسب الضرورة الشعرية[١٠].وإذا لم يجد له مخرجاً فإنه يسعفه بنظم من تأليفه على نسق البيت الذي وقع فيه الإشكال[١١].

٥- يستند في عرضه لمتن الألفية إلى عدة روايات ونسخ خطية يفاضل بينها،ويختار منها ماهو أقرب للصواب[١٢].يضارع في ذلك الجهود الحديثة في مجال تحقيق النصوص ونشرها[١٣] وهذا ما جعل أبيات الألفية تنماز عن غيرها من حيث جودة المتن وصحته.

---

(١) ينظر :الشاطبي:المقاصد الشافية:ج١/٤. (٦) ينظر :المصدر نفسه:ج١/٣٥٢-٣٥٦.
(٢) ينظر : الشاطبي: المصدر السابق:ج١/٢٥. (٧) ينظر:الشاطبي:المصدر نفسه:ج٩/سكت عن أغلبها.
(٣) ينظر : الشاطبي: المصدر نفسه:ج١/٣٧٦. (٨) ينظر :المصدر السابق:ج٩/٢٢٠.
(٤) ينظر : الشاطبي:المصدر نفسه:ج١/١٤٠. (٩) ينظر: عيال سلمان،عزمي :مرجع سابق:ص٣٦.
(٥) ينظر : الشاطبي:المصدر نفسه:ج١/٣٧٢. (١٠)ينظر:الشاطبي:المقاصدالشافية:ج١/٢٢٧،ج٢/٤٥١، ج٧/٣١، ٢٣٦، ٢٣٧،ج٩/٢٩٦.
(١١) ينظر:المصدر السابق:ج٢/٢٤٩،٩٥،ج٣/٢٦،ج٤/٢٧٣،ج٥/ ٤١٩،ج٦/٣٤٣،١٩٠،ج٨/٤٤٠،ج٩/٤٦٩.(استعنت بدراسة عزمي في بعض الإحالات.ينظر:مرجع سابق:٣٦)
(١٢) ينظر:عزمي عيال سليمان:مرجع سابق:ص٣٦. (١٣) ينظر : الشاطبي:المقاصد الشافية: ج١/٩٩،٢٧٩،ج٢/٥٨،٤٤٩،ج٣/٨٩،ج٨/٢٧٤، ٤٠٦، ٤٨٨،ج٩/١٠٣، ٤٢٦.
(استعنت بدراسة عزمي في بعض الإحالات.ينظر:مرجع سابق:ص٣٦).

خامساً: قيمته ومكانته العلمية في النحو العربي:

يأتي كتاب " المقاصد الشافية " في طليعة الشروح الأندلسية المطوّلة النادرة على ألفية ابن مالك؛إذ ليس هناك شرح اتّسم بالغزارة والعمق ،والغنى، وسعة الحجم يماثله، بل ليس من كتب النحو المطبوعة – فيما أعلم – كتاب يماثله في الضخامة وغزارة المادة العلمية سوى شرح أبي حيّان النحوي الأندلسي (ت٧٤٥ه) لكتاب التسهيل الموسوم بـ "التذييل والتكميل في شرح كتاب التّسهيل " الذي صدر منه عشرة أجزاء بتحقيق حسن هنداوي ولا يزال الباقي قيّد التحقيق.

ويكشف الكتاب عن المستوى الرفيع للثقافة الأندلسية في عصر المؤلف، وإذا عُلم أن الشاطبي قد عاصر أواخر القرن الذي سبق زوال دولة الإسلام في الأندلس كما أسلفت،وأنه ليس هناك كتاب يجاري كتابه من حيث الحجم وغزارة المادة النحوية ،إذا عُلِم ذلك غدا كتابه بمثابة "مِسك الختام" للنحو الأندلسي،أودع فيه الشاطبي خلاصة التجربة الأندلسية النحوية آنذاك.

وتبدو قيمته أيضاً بما حفل به من نصوص زاخرة بأقوال النحاة ،وعلماء اللغة والشريعة ،مشفوعة بمؤلفاتهم العلمية.وما اشتمل عليه من آراء وتوجيهات،وتعقيبات ،وشواهد من القرآن الكريم ،والحديث النبوي،وكلام العرب.مما يجعل منه مرجعاً مهماً في الدراسات الحديثة .

ويمكن النظر في كثير من عبارات الإطراء والثناء التي نطقت بها أقلام العلماء لترى مكانته الرفيعة، وعلوّ شأوه.أسوق شاهدين على ذلك،أولهما من الماضي نطق به أحمد بابا التَّنْبَكْتي (ت١٠٣٦ه) بعدما أثنى على تآليف الشاطبي:"منها شرحه الجليل على الخلاصة في النحو في أسفار أربعة كبار،لم يؤلف عليها مثله بحثاً وتحقيقاً "[١].والتالي صرّح به الطنطاوي بقوله[٢]: " فإنه المنهل العذب الذي اغترف منه النحاة بعده ".وقد آثر عبد الرحمن العُثَيمين - محقق

(١) التَّنْبَكْتي، أحمد بابا: في كتابيه:نيل الابتهاج: ج٤٩/١،وكفاية المحتاج:ج١٥٥/١.
(٢) الطنطاوي، محمد:مرجع سابق:ص٢٦٧.

الجزء الأول – أن يطلق عليه " الموسوعة الفريدة "[(١)].

وفضلاً عن ذلك فإن هذا الشرح أظهر عَلَمَاً من أعلام النحو في الأندلس أسهم في إغناء الفكر النحوي في كثير من التوجيهات والآراء النحوية واللغوية.ولعلّ مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في التقعيد النحوي تُعدّ من أعظم المسائل التي فضّ عنها الشاطبي الخلاف عند النحاة ، حينما قرّر لها منهجاً واضح المعالم والأسس لا ينحاز عنه أكثر النحاة إلى يومنا هذا.وعند هذه المسالة جاءت فكرة هذه الدراسة ومقوماتها.

سادساً: الجهود الحديثة في طباعته ونشره:

لم يكتب لكتاب الشاطبي " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية " أن يرى النور في بداية عصر إحياء التراث ونشر الكتب منذ منتصف القرن التاسع عشر، وبقي دفيناً في خزائن المخطوطات، بعيداً عن أنظار كثير من الدارسين حتى أهلُ الصّنعة النحويون، ومع أنه ظهرت عدة محاولات لتحقيقه من طلبة الدراسات العليا في جامعة الأزهر بمصر، فقد لازمت المخطوطة الأم ،وبقيت دفينة كغيرها بين رفوف الرسائل الجامعية.

ولم يقدر له أن ينشر ويخرج إلى حيّز الوجود إلا بعد زمن طويل من الانتظار والتّرقب وذلك مع مطلع القرن الحادي والعشرين.فكان أن صدرت له طبعتان:

١- الطبعة الأولى:

وهي باكورة الطبعات ،صدرت عن معهد البحوث العلمية و إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة في المملكة العربية السعودية سنة ١٤٢٨ه-٢٠٠٧م.وقد جاءت في عشرة مجلدات فاخرة متقاربة في أغلبها من حيث الحجم وعدد الأوراق ذُيِّل المجلد العاشر منها

---

(١) ينظر : الشاطبي، إبراهيم:المقاصد الشافية:ج١/مقدمة التحقيق،ص ١٦، ١٧ .

للفهارس العامة.وقد تصدّر لتحقيق هذا الطبعة جلّة من العلماء الأفاضل [١].

٢- الطبعة الثانية:

وهي طبعة حديثة معاصرة صدرت عن دار الكتب العلمية ببيروت سنة ٢٠١٢م في ستة أجزاء ،عمل على تحقيقها محمد السيد عثمان .وقد اعتمد في تحقيقه على نسختين فقط[٢] كانت الأولى منهما- وهي نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم(٢٧٦)- النسخة الأم في طبعة جامعة أم القرى من أصل ست نسخ.

ومع الجهد المبذول في المقدّمة[٣] فهذه الطبعة لا تضاهي طبعة جامعة أم القرى ولا تصل إلى درجتها في التحقيق العلمي، ويكفي خلوها من الفهارس العامة سوى فهرس الموضوعات المذيل في نهاية كل جزء ،وخلوها أيضاً من التعريف بالكتاب وبيان بعض جوانبه ،و الاقتصار على نسختين مع توافر نسخ أخرى مما أبعد عملية المقابلة بين النسخ ،وعدم الإحالة إلى الطبعات السابقة أو مجرد ذكرها ...وغير ذلك مما يجعل الاعتماد عليها أمراً عسيراً.

---

(١) ينظر : الشاطبي، إبراهيم:المقاصد الشافية:ج١/مقدمة التحقيق،ص هـ ،وهؤلاء العلماء هم:
١-عبد الرحمن بن سليمان العثيمين،حقق الجزء الأول منه،وهو صاحب فكرة تحقيق الكتاب.
٢- عبد المجيد قطامش ــ رحمه الله ــ حقق الأجزاء: الخامس، والسادس،والرابع بالاشتراك.
٣- السيد تقي عبد السيد ، شارك في تحقيق الجزء السابع.
٤- محمد إبراهيم البنا، قام بتحقيق الأجزاء:الثاني،والثامن، والتاسع، والرابع والسابع بالاشتراك،
٥- سليمان بن إبراهيم العايد، شارك في تحقيق الجزء السابع.٦-عياد بن عيد الثبيتي،حقق الجزء الثالث،ووضع الجزء العاشر الذي خصص للفهارس العامة.

(٢) ينظر : الشاطبي ،إبراهيم: شرح الشاطبي لألفية ابن مالك المسمى (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية): تحقيق: محمد السيد عثمان، ط١، ٢٠١٢م ،دار الكتب العلمية –بيروت،ج١/مقدمة التحقيق،ص ٨١.

(٣) ينظر: الشاطبي ، إبراهيم:المصدر السابق:مقدمة المحقق،ص(٧-٨٧)،ومتن الألفية ص(٨٧-١٣٦).

المبحث الثاني: الاستشهاد بالحديث النبوي عند النحاة حتى الإمام الشاطبي

المطلب الأول : تعريف الحديث النبوي وبيان أهميته ومكانته:

أ ـــ تعريف الحديث النبوي:

١ - عند اللغويين:

(الحديث) اسم يعود في مادته اللغوية إلى الثلاثي " حَدَثَ " ،وقد وردت هذه الكلمة في معانٍ عدّة،وتكاد تجمع أكثر المعاجم اللغوية على أنّ "الحديث" هو:نقيض القديم،والجديد من الأشياء[١]. وهذا يدلل على أنّ "الجِدّة "هي المعنى الحقيقي لكلمة "الحديث".واستعملت كلمة (الحديث) أيضاً للدلالة على الكلام كما في قوله تعالى:﴿**فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ**﴾[٢].

وأهل اللغة لا يفرقون بين الحديث والخبر،فهما مترادفان.يقول الجوهري(ت٣٩٣ه): "والحديث:الخبر يأتي على القليل والكثير،والجمع أحاديث على غير قياس"[٣]لأن القياس أُحْدُوثة. ويقول صاحب تاج العروس:" والحديث:الخبر،فهما مترادفان يأتي على القليل والكثير"[٤].

٢ - عند المُحَدِّثين:

يستعمل المُحَدِّثون في مصنفاتهم مصطلحات عدّة في بيان معنى الحديث النبوي ، وهي تتفاوت دلالياً من حيث الترادف أو التغاير،أو التعميم و التخصيص حسب الوجهة التي يرتضيها المُحَدِّث،أو المصنف ،غير أنّ لفظة "الحديث " هي أكثر الكلمات شيوعاً بينهم.

وأئمة الحديث يكادون يُجْمعون على أن الحديث النبوي هو: كل ما ينسب إلى الرسول ﷺ

---

(١) ينظر مثلا: ابن سيدة ،علي بن إسماعيل (ت٤٥٨ه):المحكم والمحيط الأعظم في اللغة:تحقيق عائشة عبد الرحمن "بنت الشاطئ "،ط١، ١٣٧٧ه-١٩٥٨م،معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ،ج١٨٧/٣ (مادة حدث) ،وابن منظور،محمد بن مكرم (ت٧١١ه):لسان العرب:د.ت، دار صار– بيروت، ج١٣٣/٢،مادة (حدث).

(٢) سورة الطور:٥٢/الآية:٣٤.

(٣) الجوهري ،إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣ه): تاج اللغة وصحاح العربية: تحقيق:أحمد عبد الغفور عطار: ط٣، ١٤٠٤ه-١٩٨٤م،دار العلم للملايين،بيروت، ج٢٩٨/١.

(٤) الزَّبيدي، محمد مرتضى (ت١٢٠٥ه): تاج العروس من جواهر القاموس: تحقيق:مصطفي حجازي،راجعه عبد الستار أحمد فرّاج: ١٣٨٥ه-١٩٦٥م، وزارة الإرشاد والأنباء،مطبعة حكومة الكويت، الكويت،ج٢٠٨/٥.

،وبعضهم يقيد هذه النسبة بأمور أربعة؛قول،وفعل،وتقرير،وصفة[١].فمن التعميم قول ابن حجر (ت٨٥٣ ه) في النزهة:" الحديث:ما جاء عن النبي ﷺ "[٢].ومن التخصيص ما ذكره ابن تيمية (٧٢٨ه) في فتاويه"مَا حُدِّثَ بِهِ عَنْهُ بَعْدَ النُّبُوَّةِ:مِنْ قَوْلِهِ وَفِعْلِهِ وَإِقْرَارِهِ...وَمِثْل:حُسْنِ سِيرَتِهِ؛ مِنْ كَرَائِمِ الْأَخْلَاقِ وَمَحَاسِنِ الْأَفْعَالِ...وَقَدْ يَدْخُلُ فِيهَا بَعْضُ أَخْبَارِهِ قَبْلَ النُّبُوَّةِ وَبَعْضُ سِيرَتِهِ"[٣]،وما ذكره أيضاً شارح نزهة النظر في شرحه لتعريف ابن حجر(ت٨٥٢ه)السابق:"الحديث:ما جاء عن النبي ﷺ سواء كان كلمة أو كلاماً،أو فعلاً،أو تقريراً،أوصفة في الحركات والسكنات يقظة أو مناماً "[٤].

وقد توسع بعض أئمة الحديث في مفهومه ، فأضافوا إليه ما جاء عن الصحابة والتابعين من قول،أو فعل ،أو تقرير[٥] لكنه لا يكون مطلقاً كحكم المرفوع ،وإنما الغالب عندهم أن يُقيّد[٦].

وهناك ثلاث مفردات شاعت بين أرباب علوم الحديث ومصطلحه تتصل بمفهوم الحديث ما انفكت مقيدة بتوجيهاتهم من حيث الدلالة العامة أو الخاصة .فيقولون:الخبر ،والأثر،ويقولون :

---

(١) وهو كذلك عند الأصوليين الفقهاء غير أنهم لا يعتدون بالصفة في بناء الأحكام الفقهية.(ينظر: خلاف ،عبد الوهاب:علم أصول الفقه: ط١٠، دار القلم،١٩٨٨م،ص٣٦).مع أن بعض المحَدِّثين مَن يقتصر على القول والفعل والتقرير ويدخل الصفة ضمنياً(ينظر: التبريزي ،شمس الدين محمد الحنفي (ت٩٠٠ه):شرح الديباج المهذب في مصطلح الحديث: باشر طبعه محمد أمين عمران،١٣٥٠ه،مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده،مصر،ص٧.

(٢) العسقلاني ،أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢ه): نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر::تحقيق وتعليق :عبدالله بن ضيفالله الرحيلي:١٤٢٢ه-٢٠٠١م،ص٣٥.وابن عُثيمين ،محمد بن صالح:شرح البيقونية في مصطلح علوم الحديث:اعتنى به وحققه:أبوعبدالله سيد بن عباس الجليمي:ط١، ١٤١٥ه-١٩٩٥م ،مكتبة السنة،القاهرة ، ،ص٣٩.ونص عليه بقوله(الحديث:وهو ما يختص بما أضيف إلى النبي ﷺ).

(٣)ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد الحراني (ت٧٢٨هـ):مجموع الفتاوى:تحقيق:عبد الرحمن بن محمد بن قاسم: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية،ج١٨/٧-١٠.

(٤) المناوي ،محمد عبد الرؤوف (ت١٠٣١ه): اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر: تحقيق وتعليق:أبو عبدالله ربيع بن محمد السعودي:د.ت،مكتبة الرشيد، الرياض،ج١/١١٠.

(٥)ينظر:التبريزي:شرح الديباج:ص٧،والسيوطي:تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:ط١، ١٤١٧ه-١٩٩٦ م،شرح ألفاظه وعلق عليه:أبوعبد الرحمن صلاح بن عويضة:دار الكتب العلمية،بيروت،: ج١/١١.

(٦) ينظر:السيوطي: تدريب الراوي: ج١/١١،والمناوي(ت١٠٣١ه):اليواقيت والدرر: ج١/١١٠ .

الحديث والسنة.ومع كثرة الاجتهادات[١] في التفريق بين المصطلحات الثلاثة(الحديث،والأثر، والخبر) و تباين وجهات النظر فيها التي يرى محقق نزهة النظر أنه لا فائدة من الترجيح بينها ، ولا مشاحة فيها لأنها مسألة تاريخية[٢] فكلمة " الحديث " هي الأكثر استعمالاً عند المحدثين،أو في دلالتها على الحديث المرفوع ، في حين أن " الخبر " مشتهرة عند الفقهاء في الدلالة على الحديث الذي ورد عن الصحابة(الموقوف) أو التابعين (المقطوع).

وكذلك الحال في مصطلح(السنة)التي تكاد تقترب في دلالتها من مفهوم (الحديث) عند جمهور أئمة الحديث ورجالاته،وإن كانت في الأصل-عند بعضهم- لا تساويه؛ لأنها تعني:" الطريقة الدينية التي سلكها النبي ﷺ في سيرته المطهرة "[٣].وقد اختلف في تفسير(الطريقة الدينية) عند المحدّثين،والغالب عند الجمهور أنها تشمل" أقوال النبيﷺ وأفعاله، وتقريراته ،وصفاته الخَلقية والخُلقية ،وسيره ومغازيه ،وبعض أخباره قبل البعثة "[٤]وبعدها.وهي لهذا تقترب من مفهوم الحديث النبوي وترادفه على الأغلب. [٥]

---

(١) ينظر:ابن جماعة، بدر الدين محمد (ت٧٣٣ه):المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: تحقيق:محي الدين رمضان:ط١، ١٩٨٦م،دار الفكر،دمشق،ص٣٠-٣١،وابن حجر: نزهة النظر:ص٣٥،والسيوطي: تدريب الراوي:ج١١/١،والمنشاوي ،محمد صديق:قاموس مصطلحات الحديث النبوي: ١٩٩٦م، دارالفضيلة،القاهرة، ص٥٣،والطحان ،محمود:تيسير مصطلح الحديث:ط٩، ١٤١٧ه-١٩٩٦م،مكتبة المعارف،الرياض، ص١٥-١٦.

(٢) ينظر: العسقلاني ،ابن حجر (ت٨٥٢ه): نزهة النظر :هامش صفحة ٣٧.

(٣) الصالح، صبحي:علوم الحديث ومصطلحه: ط٢٠،دار العلم للملايين،بيروت،١٩٩٦م ،ص٦.

(٤) أبو زهو ،محمد محمد:الحديث والمحدثون(أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية): ط٢، ١٤٠٤-١٩٨٤م، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض،ص١٠.وينظر: الأعظمي،محمد مصطفى:دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: ١٤٠٠ه-١٩٨٠م،المكتب الإسلامي،بيروت -دمشق، ج١/٢،والخيرآبادي ،محمد أبو الليث:معجم مصطلحات الحديث وعلومه وأشهر المصنفين فيه:ط١، ١٤٢٩ه-٢٠٠٩م ،دار النفائس ،الأردن، ص٧٤. وذهب آخرون إلى أن الحديث أعمّ من السنة ،ولهذا قالوا: " كلّ سنة حديث ،وليس كلّ حديث سنة " فتكون السنة تبعاً لذلك هي الغاية الحقيقية للحديث وثمرته المرجوة في الإتباع و العمل .(ينظر: الكيلاني ،إبراهيم ،وسعيد ،همام ، وهندي،صالح:دراسات في الفكر العربي الإسلامي:ط٢، ١٤١٠ه-١٩٨٩م،دار الفكر،عمان،ص٩١).

(٥) ينظر: الصالح ،صبحي:علوم الحديث ومصطلحه: ص٦-١٠.

٣- عند النحويين:

يعرف النحو بأنه:" علم بأقيسة تغيير ذوات الكَلِم وأواخرها، بالنسبة إلى لغة لسان العرب "[١].

وإذا كان (الكَلِم) هو المادة التي يقوم عليه علم النحو،فإن النحاة يعولون على الحديث النبوي من المنظور نفسه،فيقولون في تعريفه:" كلام الرسول العربي الأمين محمد ﷺ سواء أكان بلغة قبيلته التي ينسب إليها،أم بلغات القبائل التي تكلم مع وفودها،أو من خاطبها من أفرادها "[٢].

أشرت إلى توسع بعض أئمة الحديث في مفهومه ، فأضافوا إليه ما جاء عن الصحابة والتابعين من قول ، أو فعل ، أو تقرير،إلا أنه يكون مقيّداً .وعلى هذا سار بعض أئمة النحو ، وأضافوا إليه ما نسب إلى الصحابة والتابعين من أقوال .وهذا ما أشار إليه الإمام محمد الخضر حينما تساءل عن المراد بالحديث،وخرج بهذه النتيجة[٣] "...وهذه الأقوال المنسوبة إلى الصحابة أو التابعين ، متى جاءت من طريق المحدّثين ، تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله ﷺ من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي ، أو قاعدة نحوية ".

ب ــ أهميّة الحديث النّبوي ومكانته:

تبوّأ الحديث النبوي مكانة رفيعة في ديننا الحنيف[٤] ؛كونه المصدر الثاني من مصادر

---

(١) السيوطي ،جلال الدين (ت٩١١ه):الاقتراح في علم أصول النحو: قرأه وعلق عليه :محمود سليمان ياقوت، ١٤٢٦ه-٢٠٠٦م،دار المعرفة الجامعية ،مصر ،ص٢٢.

(٢) الحَديثي ،خديجة:موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف: ١٩٨١م، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ،دار الرشيد،العراق،ص١٣.

(٣) حسين، محمد الخضر: دراسات في العربية وتاريخها:ط٢، ١٣٨٠ه-١٩٦٠م،المكتب الإسلامي ،ومكتبة دار الفتح ،دمشق، ص١٦٦-١٦٧.وينظر: الشاعر ،حسن:النحاة والحديث النبوي:ط١، ١٤٣١ه-٢٠١٠م،دار عمار،عمان،ص٣٣،و الأفغاني ،سعيد:في أصول النحو: ١٤١٤ه-١٩٩٤م، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية،ص٤٦، و الحلواني ،محمد خير:أصول النحو العربي: ١٩٨٣م،الناشر الأطلسي،ص٤٨ .

(٤) ينظر في ذلك: شلبي ،أبو زيد:تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامي: ١٤٢٧ه-٢٠٠٦م، مكتبة وهبة،القاهرة، ص١٦٥،و الصالح ،صبحي:علوم الحديث:٢٨٩،ومخلوف:شجرة النور:ص٩٦،والأعظمي:مرجع سابق: ١٢،وعتر،نورالدين:مناهج المحدثين العامة في الرواية والتصنيف:ط٢، ١٤٢٤ه-٢٠٠٣، دار الرؤية،دمشق،٤٢.

التشريع الإسلامي ، وفيه بيان وتفصيل لأحكام القرآن الكريم ، ومسائل ديننا الحنيف.وهو تَبَعاً لذلك واجب علينا الأخذ به والعمل بما جاء فيه ،استجابة لقوله تعالى:﴿ **وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ** ﴾(١).لأنه ﷺ يعلم بعلم الله ما يشتمل عليه القرآن من خفايا وأسرار ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى،إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى**﴾".(٢)وبناء عليه ﴿**مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً**﴾(٣).وهو القائل:«**إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ فَلَنْ تَضِلُّوا أَبَدًا كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ** ﷺ ».

وهذه المكانة والمنزلة الرفيعة لم تقتصر على الجانب الديني فحسب ،بل امتد تأثيره ليدخل مَظان العلوم والفنون لا سيما علوم العربية كالأدب واللغة والنحو.وما أحسن ما ذكره صبحي وهو يصف تأثيرالحديث في نشأة علوم العربية قبل أن ينضج:"فما من تيارفكري إسلامي إلا وله من عدوى الحديث حظ معلوم ، إن لم يكن فيما حمله تراث النبوة من وصايا وحِكَم،وتعاليم،ففي طرق التَّحَمُّل والأداء،وشروط الرواية والرواة،ومقاييس النقد والتجريح ، وأساليب التصنيف والتخريج، ومعايير الموازنة والترجيح ، فهذه كلّها دخلت شواهد النحو ، وسادت أبحاث اللغة ، وارتفعت إلى أخبار الأدب ،وتركت في الجميع أصداءها الشداد،عن طريق الرواية والإسناد "(٤).

وقد فرضت أهمية الحديث النبوي ومكانته في الإسلام على المسلمين العناية به حفظاً ورواية وعملاً وتطبيقاً ، والذود عنه ، والوقوف في وجه من ينكره ،وينكر الاعتداد به والتعويل عليه ،لأن الحديث النبوي – في النهاية - إذا ثبتت صحته بثبوت " نسبته إلى رواته الصالحين ،وأدرك كلّ من رواته أن هذا الأمر دين "(٥)أصبح حجة في التشريع.

---

(١) سورة الحشر : ٥٩ /الآية ٧.
(٢) سورة النجم :٥٣ / الآيتان ٣، ٤.
(٣) سورة النساء :٤/ الآية ٨٠.
(٤) الصالح، صبحي: علوم الحديث ومصطلحه: ص٣٢٢.
(٥) الصالح، صبحي: المرجع السابق:ص ٣١٤.

المطلب الثاني : الاستشهاد بالحديث النبوي قبل سيبويه(مرحلة الرواية والسماع):

شهدت الحقبة التي سبقت سيبويه مرحلة نشوء النحو ، وبناء القواعد والأصول ، واستنباط الأحكام وتقريرها،واقتصرت في بداياتها على الرواية والحفظ في اعتمادها على الملحوظات(١) منذ زمن أبي الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ)،وتلاميذه(٢)،ثم سرعان ما بدأت تعمد إلى الأصول،والأسس في بناء القواعد. وذلك زمن عبدالله بن إسحق الحَضْرَمي (ت١١٧هـ) وتلاميذه(٣)، وبلغ أوجه في هذه الفترة على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ) وبعض تلاميذه.

وقبل الشروع في بيان موقف نحاة هذه المرحلة من الحديث النبوي أشير إلى أن تدوين الحديث النبوي في هذه الفترة لم يكن -أيضاً- قد وصل إلى مرحلة النضج ، وكان يرتكز في صورته العامة إلى الرواية والحفظ المتصلتين بالسند ،ولم يكن مدوّناً في سطور الكتب والمصنّفات خلاف القرآن،مع أن بعض الصحابة كانوا قد كتبوا في عهد الرسول ﷺ بعض الأحاديث في صحف بعد أن منحهم ﷺ إذناً خاصاً،لعلّ أشهرها ما كانت تُعرف بـ " الصَّحيفة الصَّادقة " التي كتبها عبدالله بن عمرو بن العاص (ت٦٥هـ) ، وكذلك " الصَّحيفة الصَّحيحة " التي كتبها أبو هُريرة (ت-٥٨هـ) ولازمت تلميذه همام بن منبه(ت١٠١هـ) ونسبت إليه،وهاتان الصحيفتان من أصدق الصحف التاريخية التي تثبت كتابة الحديث في عهد الرسول ﷺ .

وفي عهد الخلفاء الراشدين ومن جاء بعدهم من التابعين كان التخوّف من تدوين الحديث وتقييده ما زال مستمراً ،وكانوا يتشددون في روايته والتَّثَبُّت منه لِعِلَل عدّة مع أنه وردت بعض

---

(١) ينظر: نور الدين ،عصام: تاريخ النحو- المدخل النشأة والتأسيس:ط١، ١٩٩٥م، دار الفكر اللبناني،بيروت، ص١٠٠،و الطنطاوي ،محمد:مرجع سابق ص٣٨.

(٢) ينظر: ابن النديم ،أبوالفرج محمد بن إسحاق (ت٣٨٠هـ ~) :الفهرست:اعتناء وتعليق الشيخ إبراهيم رمضان، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، دار الفتوى ودار المعرفة ، بيروت، ص٦٣،و عتيق ،عبد العزيز:المدخل إلى علم النحو :ط٢ ،١٩٦٧م،دار النهضة،ص١٤١.

(٣) ينظر: عتيق ،عبد العزيز:مرجع سابق:ص١٤٥،و الطنطاوي،محمد:مرجع سابق: ص٧٢والصفحات التالية.

الروايات والأخبار التي تشير إلى محاولة بعضهم تقييد الحديث وكتابته ،وحينما خشي التـابعون دروس العلم وزواله خاصة بعد ظهور الوَضْع والكذب في الأحاديث النبوية ؛شـاعت الروايـة ،وظهر أول تدوين للحديث النبوي ،كتبه محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت١٢٤هـ) بأمر مـن الخليفة عمر بن عبد العزيز (ت١٠١هـ)على الأرجح.وفي منتصف عصر التابعين كان الوضع قد تفشى ،بعد موت أكثر الحُفَّاظ،وقلة الضبط ، وأصبح من الواجب أن يُدَوَّن الحديث ،ويُحْفَظ بعيداً عن أيدي الدّساسين والكذابين ، فكان أن ظهر موطأ الإمام مالك (ت١٧٩هـ). (١)

وحتى يتضح موقف النحاة في هذه الفترة من حديث رسـول الله ﷺ آثـرت تقـسيمها إلـى طورين(٢):طور الرواية والحفظ ، وطور بناء الأسس والأصول.

أ ــ طور الرواية والحفظ (السماع):

كان نحاة هذا الطور على صلة وثيقة باللغة ،وتكاد تتجه جهودهم نحـو حِفْـظ المـسموع وروايته، والاستدلال به في محاربة اللحن.وكانت الرواية عندهم تَسْتَنِدُ إلى أصولٍ نَقْلِيَّة سـماعية في مقدمتها القرآن الكريم ،وحديث رسول الله ﷺ ،وكلام العرب.وتشير المصادر التراثية إلى أنّ نحاة هذه الفترة قد اتصلوا بالحديث النبوي اتصالاً كبيراً،وأنهم كانوا يعتنون بحفظـه، وروايتـه، ودراسته،ولم يكونوا في مَعْزل عنه في الوقت الذي" كانت فيه العلوم الإسلامية مترابطة،ولم يكن الحديث مجموعاً ، ولم يبدأ فيه التصنيف المُنَظَّم "(٣).

---

(١) اجتهدت في تلخيص ما قرأته وعرضته عرضاً موجزاً مكثفاً دون الإشارة إلـى التوثيـق الـداخلي خـشية الإطالة والثقل.ويمكن الاطلاع في ذلك : شلبي ،أبو زيد:مرجع سابق:ص١٦٧-١٧٥، و العمري ،أكرم:بحـوث في تاريخ السنة المشرّفة:ط٥،د.ت،مكتبة العلوم والحِكم ،المدينة المنـورة،ص٢٨٦-٢٩٧، و الـشاعر ،حـسن موسى: النحاة والحديث:ص٥٢-٥٧،و الصالح ،صبحي:علوم الحـديث ومـصطلحه: ص١٧-٤٩،و مخلـوف ،محمد بن محمد:مرجع سابق:٤٩٦-٤٩٨،و الأعظمي ،محمد مصطفى:مرجع سابق:الباب الثالـث/٧١، و أبـو زهو ،محمد محمد:مرجع سابق:أدوار السنة:الأول ،والثاني ،والثالث/ص٤٦.

(٢) يطلق محمد الطنطاوي على مراحل نشأة النحو بالأطوار ،وقد آثرت التسمية نفسها .

(٣) الشاعر ،حسن موسى:مرجع سابق :ص١٢٢.

ويمكن الوقوف عند تراجم بعضهم لتتضح هذه الصورة:

ذكر السيوطي(ت٩١١ه) في ترجمته **لأبي الأسود الدؤلي**(ت٦٩ه)(ظالم بن عمرو)،إنه "أول من أسَّسَ النحو ...كان من سادات التابعين ... ثقة في حديثه ،رَوَى عن عمر، وعلي ،وابن عباس وأبي ذر وغيرهم...معدود في التابعين ،والفقهاء،والمحدّثين...والنّحاة "[١] .

و**أبو داود عبد الرحمن بن هُرمز** (ت١١٧ه) يعد من رجال الحديث ، المدافعين عنه،" كان ثقة كثير الحديث "[٣].

أما أبو الخطاب **قتادة بن دعامة السَّدوسي** (ت١١٨ه) فقارئ ، وفقيه ، ومحدّث ، ونحوي ، قال عنه ابن سعد [٤] " كان ثقة مأموناً حجة في الحديث ".

وأما **يحيى بن يَعْمَر المعمداني** (ت١٢٩ه) فرجل ثقة ،وعَلَم بالقرآن ، والحديث ، واللغة ،والنحو ،والأدب " ولي القضاء بمرو ، وكان يقضي باليمين والشاهد ... وكان ثقة "[٥] .

على أن هذه المعرفة لم تُظْهِر أيّ جانب عملي أو نظري في إعراب الحديث النبوي أو لغته ، ولم ترد أي أخبار أو روايات – حسب ما اطلعت – تشير إلى هذا التطبيق ،وما ظهر في هذه الفترة من ذيوع لِلَّحن ومحاربته[٦]؛إنما كان في قراءة القرآن الكريم ، وكلام العرب .

---

(١) السيوطي ،أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين (ت٩١١ه): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم:ط٢،١٣٩٣ه-١٩٧٩م،دار الفكر،٢٢/٢.

(٢) السيوطي: المرجع السابق: ٩١/٢. (٣) العسقلاني ،أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢ه) : تهذيب التهذيب : اعتناء :إبراهيم الزّيبق وعادل مرشد،ط١، ١٤٢١ه-٢٠٠١م ،مؤسسة الرسالة ،بيروت،ج٥٦٢/٢.

(٤) العسقلاني :المرجع السابق:ج٤٣٠/٣.

(٥)المرجع نفسه :ج٤٠١/٤،وينظر: السيرافي ،أبو سعيد (ت٣٦٨ه) أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض:تحقيق: محمد إبراهيم البنا،ط١، ١٤٠٥ه-١٩٨٥م،دار الاعتصام ، القاهرة، ص ٣٣.

(٦)ينظر في هذه الروايات: الجاحظ،أبوعثمان عمرو بن بحر (ت٢٥٥ه):البيان والتبيين:تحقيق:عبد السلام هارون ، د.ت،دار الجيل،بيروت، ج٢١٠/٢،وأبوالطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي(ت٣٥١ه):مراتب النحويين: تحقيق:محمد أبو الفضل:ط١، ١٤٢٣ه-٢٠٠٢م،المكتبة العصرية،بيروت،ص١٩،والسيرافي (ت٣٦٨ه): أخبار النحويين:ص٣٤-٣٧،وابن النديم(ت٣٨٠ه~):مرجع سابق:٦١،٦٢،وابن الطّحان، أبو المحاسن يوسف بن أحمد الحافظ اليَغْموري (ت٦٧٣ه):نور القبس المختصر من المُقْتَبس للمرزباني(ت ٣٨٤ه):تحقيق: (رُوْدُلْف زلهليم)=

ب ــ طور بناء الأسس والأصول:

تطور النحو في هذه المرحلة تطوراً ملحوظاً بعدما أخذ وباء اللَّحن يجتاح الألسن، وبدأت الجهود تَتَّجِه نحو تأصيل القواعد ،وبناء الأصول والأركان ، واستنباط الأحكام.وكانت صلة النحاة بالحديث النبوي في هذه المرحلة في درجات متفاوتة ،يمكن تصنيفها إلى ثلاثة اتجاهات :

ــ أولا: اتجاه اشتغل بالحديث النبوي حفظاً ورواية ودراسة:

من أشهر هؤلاء الإمام المحدث **حمَّاد بن سَلَمَة بن دينار (ت١٦٧هـ)**، وهو من رواة الحديث المشهورين. قال فيه الذهبي: (١) "كان إماماً رأساً في العربية ،فصيحاً بليغاً ،كبير القدر، صاحب سنة ، شديداً على المبتدعة،زاهداً حجة،روى له مسلم والأربعة".وكان يقول:"من لَحَن في حديثي فقد كذب عليّ"(٢).

إلا أن انشغاله بالحديث لم يَصرْفه عن النحو، فقد كان عالماً به ، ويعرف مواطن اللَّحن ثَبَت ذلك في روايات عدة تحفل بإشارات نحوية وصرفية ، وهذا خلاف ما ذهب إليه شوقي ضيف إلى أن حماد بن سلمة محدّثا ً أجدر منه نحوياً ؛ لأن "رواية الحديث تغلب عليه ... ولم ترو له كتب النحو أية أنظار نحوية "(٣) .

ومن هذه الروايات ما ذكره السيرافي(ت٣٦٨هـ) على لسان نصر بن علي:" كان سيبويه

= : ١٣٨٤ هـ-١٩٦٤م،المطبعة الكاثولكية، بيروت،وقد نشرته دار(فرانتس شتاينر) في(فيسبادن الألمانية) ،ص٢-٦، ومن المحدثين من استطرد في تتبع هذه الروايات : الشاعر ،حسن:النحاة والحديث :ص١١-١٤، وعبد الله الخثران:مراحل تطور الدرس النحوي، ١٩٩٣،دار المعرفة الجامعية، إسكندرية،ص(٢٠-٢٨).

(١) السيوطي:بغية الوعاة : ٥٤٨/١.

(٢) الرَّامَهُرْمُزِي، الحسن بن عبد الرحمن (ت٣٦٠هـ):المحدث الفاصل بين الراوي والواعي : تحقيق :محمد عجاج الخطيب : ط١، ١٣٩١هـ-١٩٧١م،دار الفكر،بيروت،ص٥٢٥. والأنباري ،أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ):نزهة الألباء في طبقات الأدباء: تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم : ١٤١٨هـ-١٩٩٨م،دار الفكر العربي،القاهرة ،ص٤٥، والسيوطي : المرجع السابق:٥٤٨/١.

(٣) ضيف، شوقي :المدارس النحوية :ط٧ ،١٩٩٢م، دار المعارف ، القاهرة ، ص٢٢.

يستملي على حماد،فقال حماد يوماً:قال رسول الله ﷺ :« **ما أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه،ليس أبا الدرداء** ».فقال سيبويه:ليس أبو الدرداء فقال حماد:لحنت يا سيبويه ! فقال سيبويه:لاجرم لأطلبنّ عِلْماً لا تُلحّنني فيه أبداً.فطلب النحو،ولَزِم الخليل ".[١]وذهب أستاذي حسن الشاعر -رحمه الله- إلى أنّ هذه الرواية تعد:"أول إشارة عملية للنظر في إعراب الحديث"[٢].

ـ ثانياً: اتجاه لم يولِ الحديث النبوي عناية كبيرة ، وانصرف عنه في تأصيل الأحكام النحوية وتقعيدها إلى القرآن الكريم ، وكلام العرب:

ومن أشهر هؤلاء : عبدالله بن أبي إسحق الحضرمي(ت١١٧ه) وتلميذه:عيسى بن عمر الثقفي(ت١٤٩ه) ،ويونس بن حبيب الضبي(ت١٨٢ه) تلميذ ابن العلاء(ت١٥٤ه).

وهؤلاء النحاة لم يُؤْثَر عنهم أيّ اجتهاد يتصل بالحديث النبوي في تقعيد القواعد مع أنهم اتصلوا بالحديث من حيث الرواية والحفظ والدراسة،كيونس بن حبيب(ت١٨٢ه)الذي كان يعتني بغريب الحديث[٣]وألفاظه،لكن اهتماماتهم انصبت في أكثرها نحو القرآن الكريم وعلوم العربية.

ـ ثالثاً: اتجاه استند إلى الحديث النبوي ،واستشهد به في إثبات القواعد النحوية والصرفية،مع قلة عنايته بالحديث النبوي:

ومن هؤلاء أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤ه) ، والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ه).

وهذان العالمان وردت عنهم روايات مبثوثة في كتب النحاة تشير إلى اعتمادهم على لغة الحديث النبوي والاستشهاد به في بناء الأحكام النحوية وتقعيدها ، وهي روايات معدودة .

---

(١) السيرافي ،أبو سعيد (ت٣٦٨ه):أخبار النحويين البصريين: ص٥٩ ،وأيضاً الأنباري(ت٥٧٧ه): نزهة الألباء: مع اختلاف في الرواية، ص٤٥.و القِفْطي، أبوالحسن جمال الدين علي بن يوسف (ت٦٢٤ه): إنْبَاهُ الرواة على أَنْبَاه النحاة: تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم:ط١، ١٤٠٦ه-١٩٨٦م،دار الفكر العربي،القاهرة ،ومؤسسة الكتب الثقافية،بيروت،ج٢/٣٥٠و٣٥٥.(مع اختلاف في رواية بعض مفرداتها).

(٢) الشاعر ،حسن موسى:النحاة والحديث: ص١٢٢. (٣) ينظر :السيوطي:تحفة ،ج٢/٧٨٧.

فــأبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) هو أحد القرّاء السبعة المــشهورين ، وكـــان :" قليــل الرواية للحديث ، وهو صدوق حُجَّة في القراءات "[١].وتعده خديجة الحديثي[٢] من أوائل النحـــاة الذين استشهدوا للحديث النبوي في القضايا الصرفية ، ذكرت له ثلاثة أحاديث وردت في ثلاثـــة مصنّفات نحوية،هي: كتاب " اشتقاق أسماء الله الحسنى " للزجـــاجي (ت-٣٣٧هـ) ، و " إعــراب ثلاثين سورة من القرآن " لابن خالويه(ت-٣٧٠هـ) ،و" مجاز القرآن " لأبي عبيـــدة (ت-٢١٠هـ) استدل بها في قضايا صرفية .

وأورد له الزُّبيدي(ت ٣٧٩هـ) في طبقاته رواية عن الأصمعي وجّه فيهـــا لغـــة الحـــديث النبوي توجيهاً دلالياً ، يقول: " قال الأصمعي: وقال أبو عمرو بن العلاء في قـــول النبـــي ﷺ : «**فِي الْجَنِينِ غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ**»:لولا أن رسول الله ﷺ أراد بالغُرَّة معنى لقال:في الجنين عبدٌ أو أمَة ، ولكنه عنى البياض .لا يُقْبَل في الدِّيَة إلا غلام أبيض أو جارية بيضاء ".[٣] ويرى أستاذي حسن الشاعر[٤]-رحمه الله- أن هذه الرواية هي" أول إشارة **عملية** للنظر في لغة الحديث " .

وأبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت ١٧٥هـ) هو تلميذ أبي عمرو بن العـــلاء ، وجهوده وإسهاماته واضحة جلية في خدمة العربية والنحو سواء.**إلا** أن شوقي ضـــيف يـــرى أن الخليل لم يستشهد بالحديث النبوي ،وأنه لم يكن يعده مصدراً من مصادر السماع التي يعتدّ بها،

---

(١) السيوطي :بغية الوعاة:٢٢٢/٢.

(٢) ينظر: الحَديثي ،خديجة: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف: ص٤٢-٤٦.

(٣) الزُّبيدي ،أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٧٩هـ):طبقات النحويين واللغويين : تحقيق:محمـــد أبـــو الفـــضل إبراهيم ،ط٢، ١٩٨٩م،دار المعارف،القاهرة ، ص٣٦.ومن توجيهاته الأخرى للغة الحديث النبوي ما ذكر أبـــو الطيب اللغوي(ت٣٥١هـ) في مراتبه:ص٢٩،وانظر تعقب مكرَم، عبد المتعال لابن العلاء في ذلك:الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي:ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م،مؤسسة الرسالة،بيروت،ص٢١٤.

(٤) الشاعر ،حسن موسى:النحاة والحديث النبوي:ص١٢٢.

وذهب إلى " أنه هو الذي ثَبَّت فكرة عدم الاستشهاد بالحديث النبوي "(١).عند النحاة الأوائل .

فهل حقاً لم يستشهد الخليل بالحديث النبوي؟لعلّ قراءة متأنية في تراث الخليل تثبت خلاف ما ذهب إليه شوقي ،وهو جهد قامت به الباحثة خديجة الحديثي،تتبعت فيه علم الخليل،فعثرت له على أربعة مواطن استدل بها في قضايا نحوية وصرفية ولغوية؛ثلاثة منها في كتابه " العين " وواحد في كتاب " ما ينصرف وما لا ينصرف " للزجاج (٣١١ه).(٢)

غير أن الخليل يكثر الاستشهاد بالحديث النبوي في القضايا اللغوية لا سيما في معجمه "العين"،وقد خرّج له ضاري حمادي(٣) أكثر من ثمانية وعشرين موضعاً في الجزء الأول حسب.

وهكذا نلاحظ بعد هذا العرض أن النحاة الأوائل الذي أسهموا في نشوء النحو وتطوره عبر أحقاب متتالية– لم يكونوا في معزل عن الحديث النبوي وكانوا يعتدون به،ويحفظونه ،ويرونه ،بل ويتدارسونه ،وكان بعضهم يعتد به في بناء الأصول النحوية والصرفية واللغوية في الوقت الذي لم تكن فيه كتب الحديث النبوي قد نضجت.غير أنّ هذه العناية المتعددة الجوانب لم تكن تسير والشواهد النحوية الأخرى التي تزخر بها كتب النحو،وما ورد من روايات وأخبار تظهر اهتمام أولئك النحاة بالحديث النبوي ليست كثيرة ،وإنما تدخل في باب القلة.

إذا كان ذلك ، فهل تغيرت هذه الصورة زمن سيبويه؟؟!! وهل حركة التدوين النشطة التي رافقت العِلْمَيْن حتى نهاية القرن الثالث الهجري قد عدّلت من موقف النحاة من حديث رسول الله ﷺ في كثرة الاعتداد به والتعويل عليه في بناء القواعد النحوية والصرفية؟؟..

---

(١) ضيف، شوقي:المدارس النحوية: ،ص ٤٧.

(٢) ينظر: الحَديثي ،خديجة:موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف: ص٤٦-٤٨.

(٣) ينظر: حمادي، محمد ضاري: مرجع سابق:ص ٣١٧.

المطلب الثالث : الاستشهاد بالحديث النبوي من زمن سيبويه حتى نهاية القرن الثالث الهجري(مرحلة التصانيف):

بدأ النحو يتجه منذ زمن سيبويه (ت١٨٠ه) نحو التأليف النظري؛ إذ شرعت نخبة من أئمة النحو عبر أحقاب متتالية في تقييد النحو وتدوينه في مصنفاتهم التي ما زالت ماثلة إلى عصرنا هذا.وقد أسهمت هذه المصنفات النحوية في إرساء قواعد النحو وإحكامه، حتى بلغ أوجه ونضجه في نهاية القرن الثالث الهجري وهو العصر الذي ينتهي فيه عهد النحاة الأوائل المتقدمين(١) ليتجه نحو أوائل المتأخرين .

على أن تتبع التصانيف النحوية في هذا العصر - الذي تجاوز القرن - ودورها في خدمة الحديث النبوي– أمر قد يطيل الدراسة،ويشعب جوانب البحث كثيراً ، فعدلت عن ذلك إلى ذكر أشهر النحاة – من المصرين - الذين كانت لهم إسهامات لا تُنْكر في خدمة النحو،ثم الوقوف عند بعضهم لأكشف مدى صلتهم بالحديث النبوي ،وتعويلهم عليه في بناء القواعد والأصول النحوية.

ولم يكن الحديث بمنأى عن هذا التطور الكبير الذي لحق بالنحو،فما إن شارف القرن الثالث الهجري على الرحيل حتى أوشك الحديث النبوي أن يتخلص من الرواية والسماع ، ويتجه نحو التدوين والتبويب(٢)؛ فظهرت المسانيد الجامعة(٣)كـ"المسند" للإمام أحمد (ت٢٤١ه)،ثم تتابعت كتب الحديث المُرَتَّبَةِ على الأبواب في عصر أتباع أتباع التابعين،فظهر

(١) دأب أكثر الدارسين الذين يؤرخون لنشأة النحو وتاريخه في جعل الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين هو نهاية القرن الثالث الهجري (ينظر: الطنطاوي ،محمد: مرجع سابق : ص١٩١-١٩٢،و حمادي ،محمد ضاري:مرجع سابق: ص٣٨٥.)،وكذلك الحال في علوم الحديث،ينظر: مخلوف، محمد:مرجع سابق:ص٥٠٢.

(٢) ينظر في هذا التطور: العمري ،أكرم:مرجع سابق:ص٢٩٦-٣٤٧،و الصالح ،صبحي:علوم الحديث:٤٨-٤٩، وابن عاشور:مرجع سابق:ص١٦٦-١٧٠،والأعظمي،محمد:مرجع سابق:الباب الخامس/ص٣٢٧،وأبو زهو ،محمد:مرجع سابق:قَسَّم مراحل عناية المسلمين بالحديث إلى أدوار،وما يخص هذا الفترة الدور الرابع/ص٢٤٣.

(٣) ينظر: ابن النديم(ت٣٨٠ه ~): الفهرست:أفرد الفن السادس من المقالة السادسة للحديث عن أصحاب الحديث وكتبهم المصنفة،ص٢٧٥-٢٨٥.

أصحاب الكتب الستة المعروفة بكتب الصحاح على التوالي؛ البخاري(ت٢٥٦ه)،ومسلم(ت٢٦١ه)، وابن ماجة (ت٢٧٣ه)،وأبو داود(ت٢٧٥ه)،والترمذي (ت٢٧٩ه)،والنسائي (ت٣٠٣ه).

ولم تكن عملية تدوين الحديث النبوي بالأمر الهين،بل رافقها ضبط وقيد وحيطة تامة، وكيف لا وهو حديث رسول الله ﷺ !!فهبَّ رجالُه الورعون يجوبون الأقاليم والبلدان،ويرحلون في طلبه ،ويَتَثَبَّتون من روايته،ولفظه،يصاحبهم في ذلك الورع والخشية،فكانوا لا يقبلون من راوٍ الحديثَ إلا بعد أن تتحقق فيه شروط الرواية والعدالة المعروفة (١)،وقد تبلور هذا الحرص الشديد في نقل ورواية حديث رسول الله ﷺ في ظهور"علم مصطلح الحديث " بنوعيه: رواية ،ودراية.

كانت تلك لمحة عن تطور العِلْمَين ، أبانت كيف اتجه كلٌّ منها نحو التـدوين والتـأليف.. فهل أسهمت تلك المصنفات التي حوت بين دفتيها حديث رسـول الله ﷺ فـي إغنـاء الـدرس النحوي؟ وهل حظي الحديث – في هذا العصر – باهتمام النحاة بعد أن دوَّنه رجال ثِقات عرفوا بالورع والأمانة، والدقة والتريث في النقل؟؟ سأقف عند طائفة من هؤلاء النحـاة ،وأنظـرَ فـي درجة اتصالهم بهذا المورد الصافي الفصيح، وكيفية الاعتداد به في تقعيد الأحكام النحويـة،ولا تمثل هذه الطائفة إلا عينة تمّ اختيارها موزعة على جميع المدة المحددة،وتضم نحاة المصرين.

١ـ † سيبويه ت ١٨٠هـ...:

أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبر ، من أكثر النحاة شهرة ،وفضلاً،وهو رائدٌ في التـأليف النحوي،ألف كتابه " الكتاب " الذي يعد أول عمل نظري تأليفي كامل وصل إلينا حتى سُمّي بـ " قرآن النحو " .وَضَعَ فيه عِلْم أستاذه الخليل الذي لم يُؤَلِّف كتاباً في النحو -على الأرجح-،وفيه

(١) ألف الإمام الحافظ البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب (ت٤٦٣ه) في ذلك كتاباً وَسَمَه بـ:الرحلة في طلب الحديث:تحقيق:نور الدين عتّر :ط١، ١٣٩٥ه-١٩٧٥م،تناول فيه الحض على الرحلة في طلب الحديث،وفضلها،وآدابها ،وأنواعها،وأسبابها،ونماذج عدة لرحلات رجال الحديث وتخريجه لها...

يقول السيرافي[١]:" والخليل أستاذ سيبويه ، وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل ، وكلما قال سيبويه : وسألته ، أو قال، من غير أن يذكر قائله ، فهو الخليل " .

ويحفل كتاب سيبويه بالأصول السماعية النقلية ، والأصول العقلية ، وقد استشهد بنحو أربعمائة آية من الذكر الحكيم ، وألف وخمسين بيتاً [٢]من الشعر في حين لم يبلغ الحديث النبوي الدرجة التي بلغها المنبعان اللغويان السابقان مع استشهاده به.

وتعود صلته بالحديث النبوي منذ صباه حينما رحل من البيضاء إحدى قرى شيراز إلى البصرة ؛ليتعلم القرآن،والحديث،والفقه،وهناك اتصل بحمَّاد بن سَلَمَة بن دينار(ت١٦٧ه) المحدّث المشهور،ولزم حلقته،وسمع منه،ثم عزف عن الحديث إلى النحو لأنه لحن لحناً نحوياً في قراءته ،وقد أشرت إلى هذه الرواية بنصها عند حديثي عن حماد بن سلمة في بداية هذا المبحث.

وقد اعتد سيبويه بالحديث،واستدل به في بناء القواعد والأصول النحوية وكان يسوقه لأغراض عدة؛إما للاستشهاد به،أو" تقوية لأمثلة سابقة من القرآن الكريم"[٣]وإما " لتوجيه ظواهر إعرابية "[٤]وذلك بأن يأتي به " ليبين نوعاً من التعبير يجوز فيه الحَمْل على أوجه متعددة من الإعراب يفسر من خلال عبارات وردت عن العرب"[٥]وهذا يثبت بطلان ما ذهب إليه الحلواني[٦]وتابعه في ذلك بعض المعاصرين[٧]إلى أنه كان يستشهد بالحديث النبوي من باب الاستئناس بالشاهد .

وأهم ما يتميز به منهجه عندما يستشهد بالأحاديث النبوية أنه لا يذكرها كاملة على الأغلب

---

(١) السيرافي، أبو سعيد (ت٣٦٨ه):أخبار النحويين البصريين: ص٥٦،والسيوطي:المزهر : ٨٠/١، ٨١.
(٢) ينظر: الطنطاوي ،محمد: مرجع سابق: ص ١٠٦ ،و الشاعر ،حسن موسى:مرجع سابق: ص١٠٠.
(٣)الحديثي،خديجة:الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:١٣٩٤ه-١٩٧٤،مطبوعات جامعة الكويت، ص٦٩.
(٤) حتحات ،أمان الدين:الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه:ط١، ١٤٢٧ه-٢٠٠٦م، دارالقلم ،حلب،ص١٨٢.
(٥) الحديثي ،خديجة:الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٦٩،٧٥.
(٦) ينظر: الحلواني ،محمد خير: أصول النحو العربي: ١٩٨٣،الأطلسي،ص٥٢.
(٧) ينظر: حتحات ،أمان الدين: مرجع سابق: ص١٩١،وهو بذلك يناقض ما ذكره ص١٨٢،و صالح، =

ولا ينسبها إلى الرسول ﷺ ، ولا ينبه إلى كونها أحاديث و" إنما كان يدرجها إدراجاً ضمن المادة اللغوية التي يحتج بها من منثور كلام العرب ، ويقدم لها بمثل ما يقدم به لتلك المادة من مثل قوله:ومثل ذلك ، وأما ،وأما قولهم ،وقد تقول... فيقول ، ومن العرب من يرفع فيقول ... "[(١)] .

و قد أوقع منهجه هذا في الاستشهاد بالحديث النبوي النحاة المتأخرين والمعاصرين في حيرة واضطراب،وأخذوا يترددون في موقفه من الحديث النبوي؛ بين نافٍ،ومؤيد،وبين بين.[(٢)]

كما أنهم ترددوا في بيان علة قلة اعتماده على الحديث النبوي وعدم إكثاره منه،وعلة عدم تصريحه بأنه حديث،وذهبوا في ذلك تأويلات عدة قوبل بعضها بالرفض والدحض[(٣)] .

ومن الأحاديث التي استشهد بها ما ذكره في باب(ما يكون من الأسماء صفة منفرداً وليس بفاعل

= محمد سالم:أصول النحو دراسة في فكر الأنباري:ط١، ١٤٢٧ه-٢٠٠٦م،دار السلام،مصر،ص٢٣٦.

(١) الحَديثي، خديجة:موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف: ص٥٠ .

(٢) من النحاة الذين نسبوا إليه عدم الاستشهاد بالحديث النبوي: ابن الضائع (ت٦٨٠ه) ،وأبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥ه) ، والشاطبي (ت٧٩٠ه)، وسار على دربهم بعض المعاصرين كعلي النجدي(سيبويه إمام النحاة) ،ومحمود سليمان ياقوت (النحو العربي)وخضر موسى حمود(النحو والنحاة)، ومهدي المخزومي (مدرسة الكوفة)،وأحمد أحمد بدوي (سيبويه حياته وكتابه).

ومن الدراسات الحديثة التي تتبعت استشهاده بالحديث: حتحات ،أمان الدين :مرجع سابق:ص١٨٢-١٩١،و الشاعر ،حسن: النحاة والحديث : ص ١٠٠، و الحديثي ،خديجة في كتابيها: موقف النحاة: ص٥٣-٧٠، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ص١٤١-١٤٥،و حمادي،محمد ضاري:مرجع سابق:ص٣٤٤-٣٤٨.ومجموع الأحاديث النبوية التي أحصيت في كتاب سيبويه في هذه الدراسات لم تتجاوز العشرة أحاديث ،علماً بأن عبد السلام هارون محقق الكتاب قد وضع فهرساً للأحاديث في قائمة الفهارس بلغت عنده سبعة أحاديث(ينظر: سيبويه،أبو بشر عمرو بن عثمان(ت-١٨٠ه):الكتاب:تحقيق وشرح:عبد السلام هارون:ط٤، ١٤٢٥ه-٢٠٠٤م، مكتبة الخانجي ،القاهرة،فهرس الحديث،ج٥/٢٩، ومن أكثر الإحصائيات في عدد الأحاديث النبوية عند سيبويه ما اجتهد فيه ابن عاشور، أبو حاتم في بحثه(سيبويه والحديث النبوي) الذي نشره على موقع(مجلس الألوكة) العلمي،عام١٤٣١ه-٢٠٠٩م،ووقف عند ست وأربعين (٤٦) عبارة وردت في كتاب سيبويه خرّجها من كتب الحديث النبوي .ينظر الرابط الإلكتروني:(http://majles.alukah.net/showthread.php?54941).

(٣) من ذلك: خشيته من الكذب على رسول الله ﷺ (مردود) ،وأن أسلوب الحديث جاء متفقاً مع الأصول والقواعد التي اشتمل عليها القرآن الكريم ؛فقدم الشاهد القرآني لأنه أولى ما دام أنه يجاريه(مردود)،وأنه كان يهتم بنسبة الشاهد إلى القبائل وليس إلى الأشخاص فساوى بين الحديث وكلام العرب(مردود)،وعدم رغبته الخروج عن منهج أساتذته ومعاصريه ومخالفته إياهم(مردود)،وشهرة الأحاديث ومعرفة الناس بها،وأسباب =

ولا صفةٍ تشبَّه بالفاعل كالحَسن وأشباهه) :" وإن شئتَ قلتَ: ما رأيتُ أحداً أحسنَ في عينه الكحلُ منه، وما رأيتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه « **وَمَا مِنْ أَيَّامٍ أحبَّ إِلَى الله فِيْهَا الصَّوْمُ مِنْ عَشر ذِي الحِجَّةِ** »[١]؛ فإنما المعنى الأولُ، إلا أن الهاء هنا الاسم الأول ولا تخبر أنك فضّلت الكحلَ عليه ولا أنك فضّلت الصوم على الأيام ولكنك فضّلت بعضَ الأيام على بعضٍ".[٢]

ونحو قوله في (باب ما إذا لحقته (لا) لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تَلحق) : " وذلك قولك: « **لا مَرْحَبَاً وَلا أَهْلاً** » ولا كرامةً....صارت لا مع هذه الأسماء بمنزلة اسم منصوب ليس معه لا، لأنها أجريت مجراها قبل أن تَلحق لا ".[٣]

٢ـ † الكسائي ت ١٨٩هـ...:

أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله الكسائي ،إمام أهل الكوفة في النحو ، وأحد القرّاء السبعة المشهورين. لم يرد عنه أي جهد نحوي-فيما أعلم- يتصل بالحديث النبوي في جعله مصدراً من مصادره اللغوية التي كان يبني عليها الأبواب النحوية بالرغم من تعلمه الحديث وسماعه، وقد علل مهدي المخزومي عدم استشهاد الكسائي بالحديث النبوي بأنه أثر من آثار المدرسة البصرية ،قال: [٤] " إنَّ امتناع الكسائي عن الاستشهاد بالحديث النبوي والاحتجاج به – فيما أظن-أثر من آثار المدرسة البصرية،وهو غريب يدعو إلى التأمل".وهو رأي لا نوافقه إياه؛ لأن نحاة البصرة والكوفة كانوا يستشهدون بالحديث النبوي ،وما أتناوله في هذا الباب،يثبت ذلك.

=مذهبية سياسية،وغيرها... ينظر في ذلك: الحديثي،خديجة:الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه:ص٧٦-٧٦، و حمادي ،محمد ضاري:مرجع سابق:ص٣٤٨والصفحات التالية،وقد وقف عند هذه الاحتمالات ابن عاشور، أبو حاتم في بحثه(سيبويه والحديث النبوي) الذي نشره على موقع(مجلس الألوكة) العلمي،بتاريخ١٤٣١هـ-٢٠٠٩م،ينظر الرابط الإلكتروني السابق:(**http://majles.alukah.net/showthread.php?54941**).

(١) لم ترد كلمة (الصوم)في كتب الحديث ،وإنما المشهور محلها كلمة(العمل)،ومع ذلك فإن موضع الشاهد صحيح،وهو جواز رفع اسم التفضيل (أحب) للاسم الظاهر بعدها(الصوم)،وهو من شواهد الشاطبي : ج٤/٦٠٠.

(٢) سيبويه (ت-١٨٠ه):الكتاب:ج٢/٣٢. (٣) سيبويه (ت-١٨٠ه):المرجع السابق:ج٢/٣٠١،وج٣/٧٦-٧٧.

(٤) المخزومي، مهدي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ط٢، ١٣٧٧ه-١٩٥٨م،مكتبة =

٣ــ † الفرّاء ت٢٠٧هـــ...:

أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء،إمام، وثقة ،أخذ النحو عن يـــونس(ت١٨٢ه)، والكـــسائي (ت١٨٩ه)وغيرهما(١)،وفاق شيوخه في علمه،وحمل لواء النحو في الكوفة حتى قيل فيه:" الفـــراء أمير المؤمنين في النحو "(٢)، درس القرآن،وسمع الحديث،وحفظه،وأتقن علوم العربية ،وهو أول من وضع مصنفاً جمع فيه عماد الدرس النحوي الكوفي.

وهناك دراسات عدة(٣) تعقبت كتب الفراء في محاولة حصر الأحاديث النبوية التي استشهد بها ،لكنها خرجت جميعها بمعطيات متفاوتة كماً،وكيفاً.

وعموماً فإنّ الفراء يعتد بالحديث النبوي ويحتج به في كتبه ولاسيما " معانـــي القرآن" ، و" المقصـــور والممدود"،غير أن استشهاده بالحديث لم يقتصر على النحو،وإنما جاء لأغراض عدة "في تفسير آيات الكتاب العزيز وتبيين سبب نزولها ... أو لتصحيح قـــراءة مـــن قراءاتـــه ...أو شرح معنى لغوي ،أو تفسير كلمة غريبة ، أو ظاهرة نحوية وغيرها "(٤).

وأبرز ما يتصف به منهجه في الاستشهاد أنه ينسب الحديث إلـــى رســـول الله ﷺ بـــنص

= ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده،مصر ، ص١١٧.

(١) ينظر: التّنوخي(ت٤٤٢ه):مرجع سابق:ص١٨٧، و اليماني ،عبد الباقي (ت٧٤٣ه):مرجـــع ســـابق:ص٢١، والفيروزآبادى (ت ٨١٧هـــ):مرجع سابق:ص٣٧٩.

(٢) الأنباري، أبو البركات (ت٥٧٧ه): نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ص٩٣.

(٣) من هذه الدراسات: الضامن ،حاتم صالح :الاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو: ١٤٢٣-٢٠٠٢م،دبي،ص٥ ذكر أن الفراء استشهد بالحديث في" معاني القرآن " نحو ثمانية وستين موضعاً كانت في جميعها منـــسوبة إلـــى رسول الله ﷺ وليس فيها ذكر لآل البيت أو الصحابة، لكنه لم يشر إلى طبيعة القضايا التي استشهد لها بالحـــديث ،وخديجة الحَديثي:موقف النحاة: ٧٩-٨٦،أحصت له نحو ثلاثة عشر حديثاً في قضايا نحوية ،وصرفية ،ولغوية، ليست كلها منسوبة إلى رسول الله ﷺ ،فبعضها نسب إلى الصحابة ، أو آل البيت ونظير هذا العدد ما ذهب إليـــه الحلواني:مرجع سابق:ص٥٢،و حمادي ،محمد ضاري:مرجع سابق:ص٣١٥، خرّج لـــه أكثـــر مـــن عـــشرين موضعاً في كتابه "معاني القرآن" -الجزء لأول والثاني فقط- استشهد بها في توثيق الألفاظ اللغوية وصحتها.

(٤) الحديثي ،خديجة:المدارس النحوية: ط٣، ١٤٢٢ه-٢٠٠١م ،دار الأمل،إربد ،: ص١٦٤.

العبارة في أغلب استشهاداته خلاف سيبويه،كأن يقول: (ولقد سمعت عن النبي ...) (وفي حديث عن النبي ...).نحو استشهاده على استعمال (أحد) للواحد والجمع ،عند تفسيره قوله تعالى: ﴿**فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ**﴾[(١)]: "أحد يكون للجميع وللواحد ، وذكر الأعمش في حديث عن النبي ﷺ أنه قال: « **لَمْ تَحِلَّ الْغَنَائِمُ لِأَحَدٍ سُودِ الرُّءُوسِ قَبْلَكُمْ إِلّا لِنَبِيِّكم ﷺ** » ، فجعل : أحدا في موضع جمع. وقال اللّه جلّ وعزّ : ﴿**لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ**﴾[(٢)] فهذا جمع لأنّ بين - لا يقع إلّا على اثنين فما زاد ".[(٣)]

ومن استشهاداته التي لم أرَ أحداً من الدارسين قد تنبه إليه ، ما استدل به في مسألة لغوية صرفية وجّهها توجيهاً نحوياً.لكنه لم ينسبه إلى النبي ﷺ كعادته.ذكر ذلك في (باب المقصور خاصة)،يقول[(٤)]: " ويُقال:ما أنا مِن دَدىً ولا ددىً مِنِّيَةْ،أي ما أنا مِن الباطل ولا الباطل منيّ ، فَيُكْتب بالياءِ عل كلّ حالٍ،ويكون مفتوحاً في الرفع والنّصب والخفض. **ومن العَرب مَنْ يقول** : « **مَاْ أَنَاْ مِنْ دَدٍ وَلا دَدٌ مِنِّيَهْ** » في الرّفع والخفض ،فيحذف الياء ،ولا يُقال منه فَعَلْتُ ".

واستشهد بهذا الحديث ابن منظور في مادة (ددا) ونص على أنه حديث بقوله :" وفي الحديث: " **ما أنا من دَدٍ ولا ددٌ مِنّي** "[(٥)] دون إثبات هاء السكت.

وهذا التصريح الذي كان من منهجه برفع الحديث ونسبته مباشرة إلى رسول الله ﷺ في في أكثر استشهاداته لم يكن عند سيبويه،وهو أمر دفع بعض الباحثين والدارسين إلى تقديم الفراء

---

(١) سورة الحاقة : ٦٩ /الآية ٤٧.

(٢) سورة البقرة : ١ /الآية ١٣٦،و سورة آل عمران : ٢ /الآية ٨٤.

(٣) الفراء ،أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧ه):معاني القرآن:تحقيق:أحمد نجاتي ،ومحمد علي نجار،وعبد الفتاح إسماعيل شلبي،١٩٥٥، دار المصرية ،ج٣/١٨٣.

(٤) الفراء(ت٢٠٧ه):المقصور والممدود:تحقيق:ماجد الذهبي:ط٢، ١٤٠٨ه-١٩٨٨م، الرسالة، بيروت،ص٧٩.

(٥) ابن منظور (ت٧١١ه): لسان العرب::مادة(ددا)-ج١٦/١٣٤٦.

وجعله أول من احتج بالحديث النبوي من الأوائل.وما فعله أحمد مكي الأنصاري في أطروحته " أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة " شاهد على ذلك.

٤ـ † الأخفش ت٢١٥هـ...:

أبو الحسن سعيد بن مَسْعَدة الأخفش ، أوسط الأخافشة المعروفين، استشهد بالحديث النبوي في نحو أربعة مواضع في كتابه (معاني القرآن) [(١)]في قضايا لغوية،ولم يكن ينسبها إلى رسول الله ﷺ صراحة. ولم أعثر له على أيّ أنظار نحوية تتصل بالحديث النبوي والاستشهاد به في المسائل النحوية مع أنه من حفظة الحديث النبوي ورُوّاته.

٥ـ † المبرّد ت٢٨٥هـ...:

أبو العباس محمد بن يزيد المبرد،آخر أئمة النحو البصري،وإليه انتهت رئاسته، استشهد بالحديث النبوي في كتابيه(الكامل في اللغة والأدب) و(المقتضب)،وكان يكثر اعتماده عليه،إلا أن استشهاده – في أغلبه - ينطوي على مسائل لغوية أكثر منها نحوية[(٢)]،وربما نظرة عجلى في فهارس الجزء الرابع لِكتابه الكامل التي صنعها محمد أحمد الدالي وخص منها الأحاديث النبوية والآثار تؤكد هذه الكثرة[(٣)].إلا أن المحقق قد خلط ما بين الأحاديث النبوية

---

(١) ينظر: الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت٢١٥ه):معاني القرآن:تحقيق:هدى محمود قراعة:ط١، ١٤١١ه-١٩٩٠م، مكتبة الخانجي، القاهرة،فهارس المحقق ج٢/٧٥٠.

(٢) أحصى له حمادي،محمد ضاري في كتابه(الكامل) زيادة عن خمسة وعشرين حديثاً في مسائل متنوعة غلب عليها الجانب اللغوي،ينظر مرجع سابق:ص٣١٥، ٣٣٦.وذهب أستاذي حسن الشاعر إلى أن مجموع الأحاديث التي استشهد بها في كتابه "المقتضب"في المسائل النحوية والصرفية بلغت ثلاثة أحاديث فقط،ينظر:النحاةوالحديث :ص١١٩،وتؤكد الحديثي أن ما ورد عنده من استدلالات في المسائل النحوية والصرفية بلغت نحو ثلاثة عشر حديثاً ورد منها في كتاب سيبويه ، ولم يكن يصرح - في بعضها- نسبتها إلى رسول الله ﷺ صراحة، ينظر : موقف النحاة: ٩٧.وفي دراسة أخرى قام بها حاتم الضامن على كتاب (الكامل) عدّ له مئه وتسعة وأربعين موضعاً احتج بها في مسائل لغوية ،وثلاثة عشر أخرى في مسائل نحوية ،ينظر:مرجع سابق:ص٦.

(٣) ينظر: المبرد ،أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥ه):الكامل في اللغة والأدب:تحقيق:محمد احمد الدالي:ط٣، ١٤١٨ه-١٩٩٧م،مؤسسة الرسالة،لبنان،ج٤/٩٦.

والآثار المنسوبة إلى الصحابة ،والتابعين، وأتباعهم.وقد أحصى لها نحو مئة وثمانين موضعاً.

فالمبرد–إذن– كان يستشهد بالحديث النبوي ويعتدّ به،غير أن اعتداده بالمسائل اللغوية كان يفوق المسائل النحوية والصرفية كثيراً ولا سيما في كتابه (الكامل)،ولم يبلغ اعتداده بالحديث هذه الدرجة في كتابه النحوي (المقتضب).وإليك هذا الشاهد في تفسيره حرف الاستفهام (مَهْيَم)- في قصة ذكرها-وحذف خبره[1]:"وقوله:مَهْيَمْ حرف استفهام،معناه:ما الخبر وما الأمر،فهو دال على ذلك محذوف الخبر، وفي الحديث " أن رسول الله ﷺ رأى بعبد الرحمن بن عوف رَدْعَ خَلُوْقٍ فقال:«**مَهْيَمْ** »؟!فقال: تزوجت يا رسول الله، فقال: « **أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاةٍ** » وكان تزوج على نواةٍ ".

٦ــ †ثعلب ت ٢٩١هــ...:

أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني ،إمام النحو الكوفي في عصره ،وبه ختم. اتصل بالحديث النبوي إذ "اختلف إلى حلقات المحدّثين ،وخاصة عبيد الله بن عمر القواريري(ت٢٣٥ه) ، وفي بعض الروايات أنه سمع منه مئة ألف حديث" [2].

استشهد بالحديث النبوي في كتابيه(المجالس،والفصيح) [3] في مسائل متنوعة غير أن الطابع اللغوي يطغى عليها. ومن استشهاداته الصرفية ما أورده في مجالسه:" شَفَةٌ أصلها شَفَهة. وشِفاهٌ جمعٌ على الأصل.وفي الحديث: « **العَيْنُ وِكَاءُ السَّهِ** » وهو بالهاء شاذ ، وبالتاء على الأصل، لأنه قد سقط عين الفعل، ولأنه هو في الأصل سَتْهة، لأنَّ تصغيرها سُتَيْهة "[4].

---

(١) المبرد(ت٢٨٥ه):الكامل:١٢٩٠/١.

(٢) ضيف ، شوقي: المدارس النحوية : ص٢٢٥.

(٣) أحصى له محمد ضاري في كتابه " مجالس ثعلب " ما يزيد عن عشرين موضعاً،ينظر: حمادي، محمد ضاري: مرجع سابق: ص٣١٦، ٣٣٧، و الضامن ،حاتم:مرجع سابق:ص٦، ذكر له خمسة عشر حديثاً في شرحه لديوان عدي بن الرقاع العاملي.

(٤) ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت٢٩١ه):مجالس ثعلب:تحقيق عبد السلام هارون:ط٢، ١٩٦٠م،دار المعارف،مصر ،ص٤٠٣.

المطلب الرابع : الاستشهاد بالحديث النبوي منذ القرن الرابع الهجري حتى الإمام الشاطبي:

شهد تاريخ النحو خلال هذه المدة التي امتدت نحو خمسة قرون انقلابين كبيرين متعاقبين:

١ - الانقلاب الزماني:

وهو الذي يفصل المتقدمين من النحاة عن المتأخرين.وقد عدَّ كثير من الدارسين -كما أشرت سابقاً- أن الحد الفاصل بينهما كانت بواكيره في نهاية القرن الثالث الهجري حتى منتصف القرن الرابع.وفي هذه الفترة استقر النحو في بغداد، واتجه نحو الترجيح ،والاختيار، والاجتهاد والجمع بين النحو البصري والكوفي . وظهر فيها جمع غفير من النحاة.

٢ - الانقلاب المكاني:

كان ذلك نتيجة لتردي الأحوال السياسية الداخلية والخارجية التي تكالبت على بلاد المسلمين في تلك العصور زمن الخلافة العباسية والتي كان من أبرزها استفحال نفوذ آل بويه منذ العقد الثالث من القرن الرابع الهجري[(١)]،ودهماء الحملة التتارية المغولية - في الوقت الذي كان فيه الغزو الإفرنجي يلفظ أنفاسه الأخيرة بعدما عاث في ديار الإسلام ظلماً،وأعمل فيها السيف والاحتلال،والاستيلاء على بيت المقدس منذ نهاية القرن الخامس الهجري(٤٩٠ه) [(٢)]-على

---

(١) ينظر: ابن الأثير،أبو الحسن عز الدين محمد بن محمد المعروف (ت٦٣٠ه): الكامل في التاريخ:مراجعة وتصحيح:محمد يوسف الدقاق:ط٤، ١٤٢٤ه-٢٠٠٢م،دار الكتب العلمية،بيروت،ج٨٧/٧ .و ابن خلدون ،عبد الرحمن (ت٨٠٨هـ):مرجع سابق:ج٤٩٠/٣،وج٥٦٣/٤، ٥٧١، ٥٧٤، ٦٠٠، ج٣/٥، و ابن العماد ،أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العَكري الحنبلي(ت١٠٨٩هـ): شذرات الذهب في أخبار من ذهب:تحقيق: محمود الأرناؤوط،ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م،دار ابن كثير، دمشق – بيروت،ج١١١/٤.

(٢) ينظر: ابن الأثير،أبو الحسن (ت٦٣٠ه): مرجع سابق:ج٤٩٩/١،وانظر في أحداث سنة ٥٨٣ه،ج١٤٣/١٠، وابن خلدون ،عبد الرحمن(ت٨٠٨ه):مرجع سابق:ج٨٥/٤،وج٢٠٩/٥ ،٢١٠، ٣٥٧، ٣٦٠،وأبوالفلاح عبد الحي ابن العماد(ت١٠٨٩هـ):مرجع سابق:ج٣٩٩/٥،و الصَّلاَّبي ،علي محمد:دولة السلاجقة وبروز مشروع إسلامي لمقاومة التغلغل الباطني والغزو الصليبي:ط١، ١٤٢٧ه-٢٠٠٦م،مؤسسة اقرأ،القاهرة،الفصل الخامس/٤٥٨.

العراق وبلاد الشام في منتصف القرن السابع الهجري(٦٥٦ه) والتي كان من فجائعها[١] سفك الدماء،و إزهاق الأرواح، وتدمير الفكر،والقضاء على الخلافة العباسية،ونزوح العلماء إلى الأقطار العربية الأخرى .

ولم يكن هذا التقلب السياسي عائقاً أمام طلب العلم وتحصيله؛فقد نشطت الحركة العلمية والفكرية واتسعت نهضتهما في ميادين العلوم والمعرفة نشاطاً واسعاً بالرغم من ركودها وانتكاسها حيناً ،وزادت رقعتها وأصبحت علوم الأوائل تتجه نحو النضج والاكتمال[٢].

وكان عِلْما النحو والحديث من بين هذه العلوم التي نضجت،واكتملت أصولها وفروعها [٣]، وتوزع النحاة في أقطار عربية شتى. وازدهر عِلْم الحديث وتطور ووصل إلى مرحلة النضج والكمال، وتعد هذه الفترة العصر الذهبي لعلم الحديث فقد وضعت فيه المصنفات الكبيرة التي حوت متنه وأصوله ومسائله. [٤]

فلم يكن النحو – بعد هذا – وما رافقه من تطور وازدهار بمنأى عن حركة المد التي أنضجت علم الحديث ، فكلاهما قيدا في تآليف العلماء وإن كان نضوج علم النحو أسبق من علم الحديث. وأصبح من السهل أن ينهل النحاة – كلّ حسب عصره -من هذا النبع ما يشاؤون وأن يطوروا في أصولهم النحوية.فهل حصل مثل هذا عند نحاة هذه القرون؟وهل عدلوا إلى

---

(١) ينظر في تفاصيل هذه الأحداث: المقريزي، أبو العباس أحمد بن علي (ت٨٤٥ه):السلوك لمعرفة دول الملوك:تحقيق:محمد عطا:ط١، ١٤١٨ه-١٩٩٧م،دار الكتب العلمية،بيروت،ج٤٩٩/١،وابن خلدون(ت٨٠٨هـ) : مرجع سابق:ج٤٣٦/٥،٤٢٢، ٥٨٣،والسيوطي(ت٩١١ه):تاريخ الخلفاء:تحقيق:محمد محي الدين: ١٤٠٩ه-١٩٨٩م،المكتبة العصرية، بيروت،ص٥١٩،و ابن العماد ،أبو الفلاح عبد الحي (ت١٠٨٩هـ):مرجع سابق:ج٧ /٤٦٧،و القضاة ،أمين:محاضرات في التاريخ الإسلامي:ط٣، ١٤١٨ه-١٩٩٨م ،دار عمار،عمان،ص١٦٨.

(٢) ينظر: عبد المهدي ،عبد الجليل:الحركة الفكرية في ظل المسجد الأقصى في العصرين الأيوبي والمملوكي: ٢٠٠٩م،وزارة الثقافة،عمان،ص٤٩-٩٠وكذلك الصفحات:١١٦-١٢٠وعتيق،عبد العزيز:مرجع سابق:ص١٥٦.

(٣) ينظر: عبد المهدي ،عبد الجليل:المرجع سابق:ص١٢٧-١٣٢،١٥١-١٥٦.

(٤) ينظر: العمري،أكرم:مرجع سابق:ص ٣٤٨-٣٧٠،والصالح،صبحي:مرجع سابق:الباب الثاني/١٠٧-١٢٥ ،وعتّر ،نو الدين:مرجع سابق:٨٦-١٠٥،وأبو زهو، محمد: مرجع سابق: المبحث الثاني / ٤٢٣ والصفحات=

حديث رسول الله ﷺ في شواهدهم ؟ وما مقدار هذا العدول ؟ أو أنهم اقتفوا سنن الأقدمين ، وساروا على نهجهم في قلة الاعتداد به وبناء الدرس النحوي عليه؟؟!!.

وحتى تتضح درجة الاستشهاد التي استحقها حديث رسول الله ﷺ عند هؤلاء النحاة كان لا بدّ من دراسة إحصائية مسحية تستند إلى الوقوف عند كتبهم النحوية ،وتصفحها والبحث في شواهدهم ،وتتبع موطن الشاهد بالحديث النبوي ،وإحصائه كماً وكيفاً.وهو أمر يفضي إلى الإملال والاستثقال،وربما امتدّ إلى سنوات مديدة ،بل إن بعضها يحتاج إلى دراسة مستقلة .

فاقتصرت على اختيار أشهرهم،وبعض كتبهم النحوية،وجعلته ممثلاً لجميع المراحل الزمنية المحددة، واستعنت أيضاً ببعض الجهود والدراسات الحديثة التي عوّلت على بعض كتب هؤلاء،وأحصوا شواهد الحديث النبوي فيها.والجدول الأتي يحوي خلاصة هذه الجهود [1]، اجتهدت قدر الإمكان في التوفيق بينها،والتثبت من بعضها ،والإضافة إليها ، لتكون أقرب درجة من الصحة لكن دون ذكر متن الأحاديث النبوية؛فهي مبثوثة في كتبهم،وسأكتفي بإيراد بعض الشواهد عند تحليل معطيات الجدول الإحصائي.

=التالية لها،والخيرآبادي ،محمد: مرجع سابق:ص١٦٩-٢٩١،و الطحان ،محمود:مرجع سابق: ص١٠-١٤.

(١) ينظر في هذه الجهود مثلاً:الشاعر،حسن:النحاةوالحديث :ص١٠١-١٢١،والحديثي:موقف النحاة: ص١٩١-٣٢٨،و الضامن، حاتم:مرجع سابق:٤-٩،و حمادي ،محمد:مرجع سابق:٣١٧-٣٢٠،و٣٣٧-٣٤١.وفي بعض الجهود التي تفردت ببعض النحاة كماعند: أبو زيد، أروى:الاستشهاد بالحديث النبوي في النحوعند السهيلي: رسالة ماجستير،٢٠١١م،الجامعة الهاشمية،ص٤٥-٥٤،و السيالي ،جمعان بن بنيوس: اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور:رسالة ماجستير،١٤١٥ه-١٩٩٥، جامعة أم القرى،السعودية،ص٤٦-٥٧،و أبوصعيليك ،سليمان عودة:أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب:ط١، ١٤٣١ه-٢٠١٠م،دار المأمون،الأردن،ص٨٤-٩٠،و السامرائي ،فاضل صالح:الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري:ط٢، ١٤٣٠ه-٢٠٠٩م،دار عمار،الأردن،ص١٨٣-١٨٨،والبنا،محمد إبراهيم:أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي:ط١، ١٤٠٥ه-١٩٨٥م،دار البيان العربي،جدة،ص٢٥٩-٢٧٠،ومحمد سالم صالح: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري:ص٢٣٥-٢٥١، و العوفي ،محمد بن عبدالله:بهاء الدين النحاس النحوي في ضوء تعليقته على المقرب مع تحقيق النصف الأول :رسالة ماجستير،١٤١١ه-١٩٩١م، جامعة أم القرى : السعودية،ص٤٩-٥٠،هذا إضافة إلى فهارس المحققين لبعض كتب النحاة .

ـ جدول إحصائي (١) لشواهد الحديث النبوي عند طائفة من النحاة منذ بداية القرن الرابع الهجري وحتى منتصف العقد الثامن الهجري :

المؤلف	الكتاب	عدد الأحاديث التي استشهد بها في المسائل النحوية والصرفية
١- الزَّجاج (ت٣١١هـ)	ما ينصرف وما لا ينصرف	١
٢-أبوبكر السَّرَّاج(ت٣١٦هـ)	الأصول في النحو	٦
٣- ابن دريد(ت٣٢١هـ)	الاشتقاق	٩١(أكثرها مسائل لغوية)
٤- أبوبكر الأنباري(٣٢٨هـ)	المذكر والمؤنث	٥(يستشهد بالحديث كثيراً في المسائل اللغوية كما في "الأضداد"٥١،و"الزاهر"٣٢٥)
٥- الزَّجاجي(ت٣٣٧هـ)	الإيضاح	٢
= =	الجمل	٢
= =	اللامات	٤
٦- النَّحاس(ت٣٣٨هـ)	إعراب القرآن	٣ (استشهد بأكثر من ١٥٠حديثاً في مسائل لغوية ودينية)
٧- ابن درستويه(ت٣٤٧هـ)	تصحيح الفصيح	١٦
٨- ابن خالويه(ت٣٧٠هـ)	إعراب القراءات السبع وعللها	(استشهد بـ ١٨٠ حديثاً في مسائل دينية ولغوية)
= =	إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم	(استشهد بـ ٨ أحاديث في مسائل دينية ولغوية)
٩-أبوعلي الفارسي(ت٣٧٧هـ)	شرح الأبيات المشكلة	٧
= =	الإغفال	٥
= =	المسائل الشيرازيات	٥
= =	البصريات	٥ (قضايا نحوية ولغوية)
= =	العضديات	١٦
١٠- أبو بكر الزبيدي(ت٣٧٩هـ)	لحن العامة	٣٤
١١- الرُّماني(ت٣٨٤هـ)	معاني الحروف	٤
١٢-ابن جني(ت٣٩٢هـ)	الخصائص+المنصف+المحتسب+سر صناعة الإعراب	٢٢
= =		

١٣- مكي القيسي(ت٤٣٧هـ)	مشكل إعراب القرآن	٣
١٤-ابن بابشاد(ت٤٤٩هـ)	شرح المقدمة	٤
١٥-الزَّمَخشري(ت٥٣٨هـ)	المفصل	١٨(ويستشهد بمئات الأحاديث في كتابيه:أساس البلاغة والكشاف في قضايا ومسائل دينية ولغوية)
١٦- ابن الشَّجري(ت٥٥٢هـ)	الأمالي	٨
١٧-أبوالبركات الأنباري(ت٥٧٧هـ)	الإنصاف	١٠
= =	أسرار العربية	٤
= =	منثور الفوائد	٦
١٨- السُّهيلي(ت٥٨١هـ)	نتائج الفكر	٤٢
= =	الأمالي	١٦(خلاف الأحاديث التي كونت مسائل الكتاب)
١٩- ابن خروف(ت٦٠٩)	تنقيح الألباب	١٣
٢٠- أبو البقاء العُكبري(ت٦١٦هـ)	اللُّباب في علل البناء والإعراب	١٠
٢١- ابن يَعيش(٦٤٣هـ)	شرح المفصل	٤٠(أغلبها احتج بها الزمخشري)
٢٢- الشَّلوبين(ت٦٤٥هـ)	التوطئة	٧
٢٣- ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)	الشافية + الإيضاح	٨
٢٤- ابن عصفور(ت٦٦٩هـ)	الممتع + المقرب	٦
٢٥-ابن مالك(ت٦٧٢هـ)	شرح عمدة الحافظ	٤٧
= =	شرح الكافية الشافية	١٠١
= =	شرح التسهيل	٢١٥
= =	شواهد التوضيح	٨٢(خلاف الأحاديث التي كونت مسائل الكتاب)
٢٦- ابن الضَّائع(ت٦٨٠هـ)	شر ح الجمل	٢٠ فأكثر
٢٧- بهاء الدين ابن النَّحاس (ت٦٩٨هـ)	التعليقة(شرح مقرب ابن عصفور)	١٠(و٩أحاديث في مسائل لغوية)في القسم الأول فقط
٢٨- أبو حَيَّان (ت٧٤٥هـ)	ارتشاف الضرب +منهج السالك	٦٢
٢٩- أبوعبدالله الفخار(ت٧٥٤هـ)	شرح الجمل	٢١
٣٠- ابن هشام (ت٧٦١هـ)	أوضح المسالك	٢٧
	شذور الذهب	٣٥
	مغني اللبيب	٩٥
المجموع	٤٨ كتاباً	٨٥٧ حديثاً

هذا مجمل ما اجتهدت في جمعه ،وإحصائه في هذه العصور المتتالية.ويمكن تحليل بعض معطيات الجدول مشفوعاً ببعض الإضاءات الخارجية بما يلي:

١- أول ما يمكن أن تلحظه عند هؤلاء النحاة أنهم كانوا **جميعاً** يعتدون بلغة الحديث النبوي ، ويبنون قواعدهم النحوية عليه.ولم **ينكر** أحد منهم لغة الحديث .

غير أن اتكاءهم عليه في المسائل النحوية والصرفية لم يكن يتلاءم مع مكانة الحديث النبوي ،وكان الأمل معقوداً عليهم في الإكثار من شواهده بغزارة لا سيما أن مصادره متوافرة بين أيديهم كما اتضح ... لكن ما انكشف كان خلاف ذلك. فلا تكاد تجد نحوياً- إذا ما استثني بعض المتأخرين - ارتوت شواهده من هذا النبع العذب كما ارتوت من المصادر السماعية الأخرى، مع أن معظم الشواهد التي كانوا يعتدون بها قد سبقهم إليها المتقدمون. فتفاوت استشهادهم بين حديث واحد كما عند الزَّجاج(ت٣١١هـ) ،وأقل من خمسين حديثاً عند أكثر النحاة، وما يزيد على مئتي حديث كما عند ابن مالك(ت٦٧٢هـ) في شرحه للتسهيل.

٢- قد يندهش القارئ أو يعَجب حينما يرى بعض النحاة ممن كانت لهم **أنظار لغوية** يكثرون الاعتماد على لغة الحديث النبوي ،ويعولون عليه في تأصيل القواعد اللغوية دون أن يصاحبهم أي نوع من التردد ، فإذا ما اتجه إلى أبواب النحو ومسائله ، تنحى عن الحديث ولم يعتد به سوى القليل كما عند ابن دريد(ت٣٢١هـ) في الاشتقاق،وأبي بكر الأنباري(ت٣٢٨هـ)في كتبه:(الأضداد)،و(الزاهر)،و(غريب الحديث)،والنحاس(ت٣٣٨هـ) في كتابه (إعراب القرآن)، وابن خالويه(ت٣٧٠هـ)في كتابيه المذكورين، وغيرهم.

٣- ليس معنى قلة استشهاد أكثر النحاة بالحديث النبوي في المسائل النحوية والصرفية أنهم كانوا منعزلين عن الحديث النبوي بل إن أكثرهم كانوا يعتنون به **خارج نطاق الاستشهاد النحوي** ، فيحفظونه ، ويتدارسونه ، ويروونه ، ويحثون طلبة العلم على تعلمه، ويصنفون فيه.

كما عند الزَّمخشري(ت٥٣٨ه) و أبي البركات الأنباري(ت٥٧٧ه)،وأبي البقاء العُكبري (ت٦١٦ه)وغيرهم. فالزمخشري(ت٥٣٨ه) يعتني بالحديث النبوي كثيراً،ويكثر من الاستشهاد به في المسائل اللغوية والدينية ،وقد ظهر ذلك في معظم كتبه ،كأساس البلاغة ،والكشاف،وخص حديث رسول الله ﷺ كتابه الموسوم بـ (الفائق في غريب الحديث). والأنباري من رواد النحو العربي الذين كتبوا في أصوله ، وقد عدّ الحديث النبوي في كتابه " لمع الادلة "[(١)] الدليل النقلي الثاني من أدلة النحو بعد القرآن الكريم مع أنه لم يستشهد إلا بعشرة أحاديث في كتابه (الإنصاف). وكذلك أبو البقاء العُكبري(ت٦١٦ه) الذي يعد من أوائل الذين ألفوا في إعراب الحديث النبوي في كتابه(إعراب الحديث النبوي).

٤- يزداد الاعتداد بلغة الحديث في المسائل النحوية والصرفية بكثرة عند النحاة المتأخرين. وقد اضطلع بعض نحاة الأندلس بهذا الجانب حتى غدا سمة ظاهرة في كتبهم،وهو أمر لم يكن عند أسلافهم من النحاة المتقدمين.وهذا واضح عند السهيلي (ت٥٨١ه)الذي استشهد بنحو ثمانية وخمسين (٥٨) حديثاً في كتابيه:(الأمالي ،ونتائج الفكر)،وابن مالك (ت٦٧٢ه) الذي يعدّ من أكثر النحاة منافحة عن الحديث النبوي واعتداداً به.وقد بلغت شواهده نحو أربعمئة وخمسة وأربعين(٤٤٥) حديثاً في أربعة كتب نحوية.وكذلك ابن هشام(ت٧٦١ه) الذي أكثر من شواهد الحديث النبوي في كتبه،وبلغت نحو مئة وسبعة وخمسين(١٥٧) حديثاً في ثلاثة كتب نحوية.

٥- وعلى هذا فإن أكثر النحاة تميزاً من حيث درجة الاستشهاد بالحديث النبوي والاعتداد به في هذه العصور كان السهيلي(ت٥٨١ه) وابن مالك (ت٦٧٢ه)،و ابن هشام (ت٧٦١ه)[(٢)].وقد

---

(١) ينظر: الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن (ت٥٧٧ه):الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: تحقيق :سعيد الأفغاني: ١٣٧٧ه-١٩٥٧م،مطبعة الجامعة السورية،ص٨١.

(٢) سأخرج ابن هشام من الدراسة،وأتوقف عند السهيلي،وابن مالك لما بينهما من تقارب.

فاق السهيليُّ ابنَ مالك **كيفاً**،في حين فاق ابنُ مالك السهيليَّ **كماً**.وسوف أشير إلى منهج ابن مالك وموقف الشاطبي منه في فصل كامل.وأتوقف هنا عند أبرز ما تميز به منهج السّهيلي.

السُّهيلي(ت ٥٨١هـ):

أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله السهيلي(ت٥٨١ه) الضرير، برع في علوم الدين، وعلوم العربية،والتاريخ والأنساب،ونُعت بخصال حميدة،حتى قال فيه ابن الزّبير[١]:" كان عالماً بالعربية ، واللغة،والقراءات،بارعاً في ذلك،جامعاً بين الرواية والدراية،نحوياً متقدماً،أديباً،عالماً بالتفسير وصناعة الحديث ،حافظاً للرجال والأنساب،عارفاً بعلم الكلام والأصول، حافظاً للتاريخ ، واسع المعرفة،غزير العلم ، نبيهاً ذكياً،صاحب اختراعات واستنباطات ".وقد روى الحديث عن " ابن العربي ،وأبي طاهر ،وابن الطراوة،وعنه الرُّندي وابنا حوط الله ،وأبو حسن الخافقي وخَلْق"[٢].

وقد استند السهيلي في عرضه للمسائل النحوية والصرفية إلى الحديث النبوي ،واجتهد كثيراً في استقرائه ولا سيما في كتابيه (نتائج الفكر) ،و (الأمالي) إلا أنه " جاء مقتضباً في مصنفه الروض الأنف "[٣]مع أنه يعج بالأحاديث النبوية لكن خارج نطاق الاستشهاد النحوي .

وكان من أثر دراسته للحديث النبوي ، ومعرفته بأصوله أن سَلَكَ في استشهاده منهجاً جديداً لم يكن عند من سبقه من النحاة ،وقد بدا ذلك من جوانب عدة، [٤]:

أ- يستشهد بأحاديث كانت في أكثرها من استقرائه ، ولم ترد عند من سبقه من النحاة.وهو في ذلك يستخرج " ما جاء منه مطابقاً للموضوع الذي يتحدث فيه،ويعتمد عليه في وضع قواعد جديدة تخالف ما ذهب إليه النحاة أو يُجوّز معتمداً على ما منعوه من هذه القواعد " [٥].

---

(١) السيوطي ،جلال الدين: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : ج٢/٨١.
(٢) المرجع السابق:ج٢/٨١.
(٣) أبو زيد ،أروى عبد الرحمن:مرجع سابق: ص٤٥.
(٤) ينظر: الحديثي،خديجة:موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٢٠٤،ومحمد البنا:مرجع سابق: ٢٦٦.
(٥) ينظر: الحديثي، خديجة:المرجع السابق: ص٢٠٥.

من ذلك قوله عليه الصلاة و السلام: « **مِسْكِينٌ رَجُلٌ لا زَوْجَةٌ لَهُ ! مِسْكِينَةٌ امْرَأَةٌ لا زَوْجٌ لَهَا** » الذي استشهد به على تقديم الخبر على المبتدأ[١] .

ب- يُخَرِّج الحديث في كتب الحديث ، أو مكان وروده،وقد يهمل ذلك ،ويطبق قواعد علم الجرح والتعديل على سلسلة الرواة في الأحاديث التي يستشهد بها،وقد يحكم على لغة الحديث بالصحة أو التحريف، أو التصحيف ، أو التشكيك في الرواية وذلك إن[٢] " خالفت الرواية القاعدة النحوية ولم يوجد لها نظير في العربية من القرآن أو الشعر ".

من ذلك ما ذكره في المسألة السادسة والسبعين (في أفعل التفضيل) [٣]من حديث عائشة- رضي الله عنها:" وأما قوله:« **مَا رَأَيْتُهُ أَكْثَرَ صِيَامٍ** » بالخفض لصيام ،فلا أحسبه إلا وهماً ،وأنّ الراوي ربما بنى اللفظ على الخطِّ،مثل أن يكون رآه مكتوباً بميم مُطْلَقة على مذهب من رأى الوقف على المنوّن المنصوب بغير ألف،فتوهَّمَه مخفوضا،لاسيما وصيغة أفعل تضاف كثيراً ، فتوهَّمَها مضافة ،وإضافتها ها هنا لا تجوز قطعاً ".

ومن شواهده التي اشتهرت عند النحاة ما ذكره في باب الابتداء عند حديثه عن (إعراب الوصف المعتمد) بعدما أبطل (إعراب الوصف غير المعتمد) لأنه مخالف للسماع والقياس:" ألا ترى إلى قوله ﷺ لورقة بن نوفل:«**أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ**»؟.لم يروه أحد إلا بتشديد الياء لأنه خبر مقدم ، و " هم " مبتدأ،فجمع من أجل الضمير الذي في الخبر ، وصار تقديره :"أَوَ مخرجوي هم "؟،ثم أدغم " الواو " في " الياء "،ولو كان " هم " فاعلاً لقال:"أو مخرجي هم؟ " بتخفيف الياء".[٤]

---

(١) ينظر:السهيلي،أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (ت٥٨١ه): نتائج الفكر في النحو: تحقيق وتعليق:عادل عبد الموجود وعلي معوَّض: ط١، ١٤١٢ه-١٩٩٢م،دار الكتب العلمية،بيروت، ص٣١٤،والشاطبي:المقاصد:٦١/٢.

(٢) الشاعر ،حسن: النحاة والحديث النبوي:ص١٠٨.وينظر أيضاً:محمد البنا:مرجع سابق:ص٢٧٠،٢٦٧.

(٣) السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (ت٥٨١ه):أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه:تحقيق:محمد إبراهيم البنا: ١٣٨٩ه-١٩٦٩م،مطبعة السعادة،ص١٣٢.

(٤) السهيلي(ت٥٨١ه): نتائج الفكر في النحو:ص٣٢٨،وينظر في التوجيهات الإعرابية نفسها لهذا الحديث =

ج- وفضلاً عن ذلك فإن السهيلي قد يورد أكثر من شاهد من الحديث النبوي للاستدلال به في موضع واحد.[١]كما أنه ينبّه على بعض الظواهر النحوية التي يتميز بها أسلوب الحديث ويشفعها بعبارات كأن يقول[٢]:"ويضعف عندي هذا الوجه؛لأن المعهود مــن كلام النبوة حــذف المنعوت نحو قوله:«**الْمُؤْمِنُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ**»و«**المؤمنون هينون لينون**»و«**الْمُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ**».

ومثل قوله في المسألة الرابعة والثلاثين[٣]:" فإنّ الشرط إذا كان بعده فعل منفيّ فأكثر مــا وجدناه في القرآن وفي كلام النبوءة منفياً بحرف(لم)لا بحرف(لا)،كقوله سبحانه:﴿**وَمَنْ لَمْ يَتُبْ**﴾[٤]﴿ **وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ** ﴾[٥]كما قيل في الحديث:« **مَنْ لَمْ يُهَاجِرْ هَلَكَ** » فأكثر ما تجــده هكــذا،وإن كان الوجه الآخر جائزاً ".

تلك هي أبرز السمات التي ميّزت منهج السهيلي في الاستشهاد بالحديث النبوي،وهو أمر قد دعا النحاة المتأخرين– كما ترى خديجة الحديثي- كالسيوطي (ت٩١١ه) والبغدادي (ت١٠٩٣) إلــى اعتباره من أوائل النحاة الذين استشهدوا بالحديث النبوي؛وليس ذلك لمجرد الاستشهاد الــذي قــد يصاحبه قاعدة جديدة فحسب؛ وإنما لأنه " كان يستقرئ الحديث ويستدل به فيما له شبيه أو يبنــي عليه قاعدة جديدة لم يتعرض لها سابقوه أو تعرضوا لها ومنعوا وقوعها فيثبت وجود ما منعــوه ،أو يستدل بها ليخرّج وجهاً "[٦] قد يبدو في ظاهره خروجاً عن القاعدة النحوية.

ويمكن القول إن ما قام به السهيلي وحفاوته بالحديث النبوي " يعد مقدمة صالحة لعمل ابن

=كتابه: الرَّوض الأُنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام(ت٢١٨ه~):تحقيق:عبدالرحمن الوكيل:ط١،١٣٨٧ه-١٩٦٧م ،دارالكتب الإسلامية،مصر،ج٢/٤٠٦.وهو من شواهد الشاطبي:المقاصد:ج١/٦٠٦، ٤/١٩٥، ٩/٢٠٦.

(١) ينظر: السهيلي(ت٥٨١ه): أمالي السهيلي:ص٨٣-٨٦ حيث استشهد في المسألة(٣١) بثلاثة أحاديث.ومثلــه الشاهد الوارد في الفقرة نفسها .

(٢) السهيلي(ت٥٨١ه):المرجع السابق:ص٨٧. (٣) السهيلي(ت٥٨١ه):المرجع نفسه:ص٨٨.

(٤) سورة الحجرات:٤٩/الآية:١١. (٥) سورة الفتح:٤٨/الآية:١٣.

(٦) الحديثي، خديجة:موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ص٢٠٦.

مالك"[١]في الاعتداد بالحديث النبوي الشريف والاستشهاد به في المسائل النحوية والصرفية .

٦- ظهر عند النحاة المتأخرين بعض التوجهات النظرية الصريحة في حكم الاعتداد بالحديث النبوي والاستشهاد به في المسائل النحوية والصرفية.وتكاد تنحصر هذه التوجهات عند أربعة نحاة ورد ذكرهم في الجدول:ابن مالك(ت٦٧٢ه)،وابن الضَّائع(ت٦٨٠ه)،وأبو حَيَّان (ت٧٤٥ه)،و ابن هشام (ت٧٦١ه).وقد اعتاد بعض النحاة المتأخرين وأكثر الدارسين المحدثين[٢] أن يقسموا موقف هؤلاء الأربعة من الاستشهاد بالحديث النبوي إلى قسمين:

أ- المجيزين مطلقاً:أي الذين أجازوا الاستشهاد بالحديث النبوي في بناء الأحكام النحوية والصرفية دون أي شروط .وقد تمثل ذلك عند ابن مالك(ت٦٧٢ه)، و ابن هشام (ت٧٦١ه) مع العلم أنهما لم يصرحا بذلك ،وإنما كثرة اتّكائهم عليه هو الذي جعل من يتعرض لهذه المسألة أن يضعهم في هذا الاتجاه.

ب- المانعين مطلقاً: وهم الذين منعوا الاستشهاد بالحديث النبوي؛لأن النحاة القدماء لم يستشهدوا بالحديث النبوي ،ولجواز نقل الحديث وروايته بالمعنى ،ولأن أكثر الذين رووه كانوا أعاجم.ويمثل هذا الاتجاه ابن الضَّائع(ت٦٨٠ه)،وتلميذه أبو حَيَّان (ت٧٤٥ه).مع العلم أن هذين العالِمَيْنِ قد استشهدا بالحديث في كتبهم،كما أن توجه المنع لم يكن بصريح العبارة ،وإنما جاء

(١) الحلواني ،محمد خير: أصول النحو العربي:ص ٥٣.

(٢) ينظر في بعض هذه الجهود: السيوطي ،جلال الدين (ت٩١١ه):الاقتراح في علم أصول النحو:ص٨٩-٩٩،و عمر ،أحمد مختار : البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة ، ط٨، ٢٠٠٣،ص٣٤-٤٢،و الشاعر ،حسن:النحاة والحديث النبوي:الفصل الثاني،ص٥٩-٩٣،وص١٢٢-١٣٠ ،والحديثي،خديجة في كتابيها:موقف النحاة:ص١٥-٢٩، الفصل الرابع والخاتمةص٣٦٧-٤٢٧،والشاهد وأصول النحو:ص٦١-٦٩،و١٤١-١٤٤،والأفغاني،سعيد:في أصول النحو: ١٤١٤ه-١٩٩٤م،مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية،ص٤٦-٥٨،والشرقاوي،السيد دسوقي:معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو:ط١، ١٤٢١ه-٢٠٠١م،مكتبة الخانجي،القاهرة،الباب الثاني ٢٨٤/١٧١،وحسين،محمد الخضر: دراسات في العربية وتاريخها: ط٢،١٣٨٠ه-١٩٦٠م،المكتب الإسلامي،ومكتبة دار الفتح ،دمشق، ص١٦٦-١٨٠، فجال ،محمود في كتابيه:الحديث النبوي في النحو العربي:ط٢، ١٤١٧ه-١٩٩٧م، أضواء السلف ،الرياض،الفصل =

على صورة اعتراضات على مواقف بعض النحاة من استشهادهم بالحديث النبوي كابن الطراوة (ت٥٢٨ه)،وابن خروف(ت٦١٠ه)اللذين اعترض عليهما ابن الضَّائع(ت٦٨٠ه)، وابن مالك(ت٦٧٢ه) الذي تعرّض له أبو حَيَّان (ت٧٤٥ه).

ومنذ ظهور هذه التوجهات النظرية سرعان ما شرعت مسألة أو قضية الاحتجاج بالحديث النبوي بالانكشاف والتأزم حتى عصرنا الحديث ،ولطالما شغلت كثيراً من الدارسين والباحثين ، السابق واللاحق:وأحيطت حولها كثير من المسائل الشائكة:من أول من استشهد بالحديث النبوي؟ ،وما موقف نحاة الأندلس من ذلك؟ وهل صحيح أن الأولين لم يستشهدوا بالحديث النبوي ، ولم يكونوا يبنون أصولهم النحوية على لغته كما يقول ابن الضَّائع(ت٦٨٠ه)،وأبو حَيَّان (ت٧٤٥ه)، والشاطبي (ت٧٩٠ه)؟ هل صرّح القدماء بحكم الاستشهاد؟ وما العلة في قلة اعتمادهم عليه في المسائل النحوية والصرفية مع عدم تحرجهم من ذلك في المسائل اللغوية، لا سيما أن شواهد الحديث النبوي ليست بمستوى الشواهد القرآنية ،والشواهد الشعرية؟ هل صحيح أن الحديث لم يكن مُدَوَّناً في زمانهم ؟ وهل من حَرَصَ على روايته وجمعه وتدوينه كانوا من الأعاجم؟ وهل العُجمة كما عند سيبويه ،والكسائي ،والفراء ، تمنع الاستشهاد؟ هل هناك ما يُعْرف بالتحرز الديني عند النحاة؟ هل تأثر النحو بالفقه؟؟ وهل هناك توافق بين الفقهاء والمحدثين؟ أيمكن أن يقال هذا على النحاة الذين حذوا حذو الفقهاء؟؟ أسئلة كثيرة شائكة وبعضها غريبة !!يرددها الدارسون والباحثون دوما كلما أثيرت هذه المسألة ... ولا حاجة لعرضها الآن ، لكن يكفي أن نتوقف في الفصل القادم عند اتجاه ثالث في هذه المسألة ،وهو موقف الأمام الشاطبي(ت٧٩٠ه) من الاستشهاد بالحديث النبوي وأثر ذلك في موافقته لابن مالك(ت٦٧٢ه)،واعتراضه عليه..

= الثاني،ص٩٩-١٣٤،والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي:ط٢، ١٤١٧ه-١٩٩٤م،أضواء السلف،الرياض،ج١/القسم الأول ٤٧-١١٨.وغيرها .

الفصل الأول

الاستشهاد بالحديث النبوي بين الشاطبي وابن مالك

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ابن مالك والاستشهاد بالحديث النبوي

المبحث الثاني: المعايير النظرية للاستشهاد بالحديث النبوي عند الإمام الشاطبي وأثرها في موقفه من استشهاد ابن مالك.

المبحث الأول: ابن مالك والاستشهاد بالحديث النبوي

المطلب الأول: موقفه من الاستشهاد بالحديث النبوي

ابن مالك الأندلسي:

هو أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائيّ الجيّاني الأندلسي،ولد في مدينة " جَيَّان " الأندلسية حدود سنة (٦٠٠هـ)،ورحل إلى بلاد المشرق في مطلع شبابه،وتنقل بين دمشق،وحلب،وحماة.أخذ عن أبي الحسن ثابت بن خَيّار اللّبْلي الكُلاعي (ت٦٢٨هـ)،وأبي علي الشَّلوبيين(ت٦٤٥ه)،وأبي البقاء بن يعيش(ت ٦٤٣ه)،وأبي عمرو بن الحاجب (ت٦٤٦هـ)وغيرهم،وتتلمذ له ولده بدر الدين محمد(ت٦٨٦هـ)،وقاضي القضاة بدر الدين محمد بن جماعة (ت٧٣٣هـ)،وبهاء الدين محمد بن النحاس(ت٦٩٨هـ)،ومحي الدين يحيى النّووي(ت٦٧٦هـ)،وغيرهم. عمل بالتدريس والتأليف،و برع في القراءات واللغة والشعر،وتفرد بصناعة النحو والصرف حتى غدا أحد أئمتها الكبار،شهد له العلماء بالفضل والإتقان،وسعة العلم،وحسن السَّمْت ،والورع،والإخلاص،والدين،ومن مؤلفاته ومصنفاته:الإعلام بمثلث الكلام وشرحه،وتحفة المودود في المقصور والممدود،والكافية الشافية وشرحها،والخلاصة(الألفية)،والفوائد النحوية والمقاصد المحوية،وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وشرحه،وعدة اللافظ وعمدة الحافظ وشرحه،وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح،ولامية الأفعال،وغيرها.توفي – رحمه الله- في دمشق سنة(ت٦٧٢هـ) [(١)].

---

(١) ينظر: اليماني ،عبد الباقي بن عبد المجيد (ت٧٤٣ه):إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين:تحقيق :عبد المجيد دياب، ط١،د.ت،مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،السعودية،ص٣٢٠،والشاطبي، إبراهيم (ت٧٩٠ه): المقاصد لشافية:ج٤/١،والفيروزآبادى ،محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ):البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:تحقيق:حسان أحمد راتب المصري، ط١، ١٤٢١ه-٢٠٠٠م،دار سعد الدين،دمشق ،ص ٢٦٩،وشهبة ،تقي الدين ابن قاضي (ت٨٥١هـ):طبقات النحاة واللغويين:تحقيق:محسن غياض،١٩٧٤م، مطبعة النعمان ،النجف الأشرف،ص١٣٣،و السيوطي،جلال الدين (ت٩١١ه) في كتابيه:بغية الوعاة:ج١٣٠/١،وتحفة الأديب= في نحاة مغني اللبيب :تحقيق:حسن الملخ وسهى نعجة،ط٢، ٢٠٠٨، عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي،=

موقفه من الحديث النبوي:

لم يصرّح ابن مالك بموقفه من حديث رسول الله ﷺ في التقعيد النحوي تصريحاً مباشراً ،ولم يبدِ أيّ رأي نظريّ يكشف عن ذلك.إلاّ أنّ أكثر النحاة والدارسين قد طالعوا كتبه ومصنّفاته،وكشفوا عن موقفه،وتوصلّوا إلى أن استشهاده بالحديث " مسألة مقطوع بها عند ابن مالك "[١].وهم دائماً يشيرون إليه أنه زعيم طائفة المُجيزين مطلقاً للاستشهاد به في بناء القواعد النحوية وتقريرها. ويُقصد بالتجويز: إعطاء الثقة التامة لحديث رسول الله ﷺ عند التعويل عليه في إثبات القواعد اللغوية والنحوية أو تجويزها أو تقريرها ما دام أن صفة الرواية باللفظ قد غلبت عليه؛ لما ناله من عناية وضبط دقيق عند أئمة الحديث وحفّاظه المتقنين.

وقد حُقَّ له أن ينال هذه المكانة، ويكون رائد هذا الاتجاه وذلك لأسباب عدة:

١- أنه وسَّع نطاق الاستشهاد به والتعويل عليه،وأفاض في ذلك في كتبه ومصنفاته النحوية حتى قال فيه السيوطي قولته المشهورة: " كان أمّة في الإطلاع على الحديث "[٢].وسبق أن أشرت عند تحليل الجدول الإحصائي في نهاية التمهيد إلى أن شواهده قد بلغت نحو أربعمئة وخمسة وأربعين(٤٤٥) حديثاً في أربعة كتب نحوية.

٢- أنه خالف النحاة السابقين له، لا سيما المتقدّمين في إجازة الاستشهاد بالحديث النبوي إجازة مطلقة في المسائل النحوية والصرفية، بحيث تصبح الظاهرة النحوية التي اشتمل عليها الحديث إما تقريراً لما سبق ،أو ترجيحاً لما اختلف فيه ،وإما استنباطاً لقواعد لم تكن مقرّرة عندهم تأخذ صورة التعقيب أو الاستدراك[٣].

= الأردن،ج٧٥٢/٢،ومحمود نجيب: مرجع سابق:ص١٣-٢١.

(١) ابن مالك ،أبوعبدالله جمال الدين محمد (ت٦٧٢هـ):شرح عُمدة الحافظ وعُدّة اللافظ:تحقيق:عدنان الدوري،١٣٩٧هـ-١٩٧٥م،مطبعة العاني،بغداد،مقدمة المحقق ج٥٣/١.

(٢) السيوطي:بغية الوعاة:ج١٣٤/١.   (٣) ينظر: الطّلحي ،عبد الرحمن:مرجع سابق:ص١٥٧.

٣- كثرة اعتنائه بالحديث النبوي ،والانشغال به ممّا مكّنه من الجمع بين الحديث والنحو.وقد ظهرت هذه العناية من جانبين:

أ- مشاركته لعلي بن محمد بن عبدالله اليونيني (ت٧٠١هـ) في تحقيق روايات صحيح الإمام البخاري(ت٢٥٦هـ)، وتخريج أحاديثه ،وبيان " الأوجه الإعرابية التي يمكن أنْ تُخَرّج عليها الأحاديث التي وقعت فيها مخالفة للقواعد النحوية العامة وللأصول الصرفية العامة "[(١)].وقد وُصِف عملهما بأنه " مفخرة لعلمائنا القدامى في التحقيق والضبط ،وتحري الصواب ،وسلوك الطرق المختلفة للوصول إليه"[(٢)].

ب- ألّف في الأحاديث التي وقعت فيها بعض المشكلات النحويّة واللغوية في روايات "صحيح البخاري " كتابه المشهور" شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " [(٣)] الذي استشهد فيه-كما ذكرت سابقا في الجدول الإحصائي في نهاية التمهيد- نحو اثنين وثمانين(٨٢) حديثاً[(٤)].

فابن مالك إذن يعدّ أول من توسّع في الاستشهاد بالحديث النبوي والتعويل عليه في المسائل النحوية واللغوية.وهو بذلك قد جعل منه مصدراً مهمّاً من مصادر النحو وأصوله السماعية،كما أنه قد عاد " بالاحتجاج إلى المبدأ السليم الذي حاد عنه النحاة قبله،وسلك الطريق الطبيعي الذي ينسجم مع طبيعة اللغة وأهمية الشواهد ،فكان بذلك عالماً مجدداً في تاريخ النحو العربي"[(٥)].

واستحق بذلك أن يكون رائد طائفة المُجَوِّزين في اعتماد شواهد الحديث النبوي دون أيّ قيد.

---

(١) الحديثي ،خديجة: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف:ص٢٤٠.

(٢) عبد التواب ،رمضان: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: ط٢، ١٤٢٢ه-٢٠٠٢م،مكتبة الخانجي ، القاهرة ،ص١٣.

(٣) ينظر: ابن مالك ،أبوعبدالله جمال الدين محمد (ت٦٧٢هـ):شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح:تحقيق:عبدالله ناصر ،ط١،دار الكمال،دمشق،ودار البشائر،بيروت،١٤٣٢ه-٢٠١١م،مقدمة المحقق١٦، ١٧

(٤) ينظر:المرجع السابق:ص١٩.

(٥) الشاعر ،حسن:النحاة والحديث النبوي:ص٦٩.

ولم يَسْلم موقفه في كثرة الاعتداد بلغة الحديث في أبواب النحو ومسائله من النقد والتجريح؛فأنكر عليه بعض النحاة توسّعه في ذلك،وقابلوه بالطعن والاعتراض.وكان من أشدّ المنكرين أثير الدين محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ) الذي قال فيه قولته التي اشتهرت بين الدارسين في شرحه لتسهيل ابن مالك،ونقله عنه السيوطي(٩١١ه) (١):" قد أكثر هذا المُصَنِّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكليّة في لسان العرب ،وما رأيتُ أحداً من المُتقدِّمين والمُتأخِّرين قد سلك هذه الطريقة غيره".وقال أيضاً(٢):" والمُصَنِّف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر مُتَعقِّباً بزعمه على النحويين ؛وما أمعن النظر في ذلك ولا صَحِبَ مَن له التمييز".وقد كرّر هذا الإنكار في كتابه "ارتشاف الضرب"(٣)في مسألة (كأيّن)في باب كنايات العدد.

وذريعته في ذلك أنّ الحديث قد رُوِيَ أكثره بالمعنى وليس باللفظ، وأن أكثر رواته من الأعاجم وليس عرباً طُبّعاً؛ فشابه كثير من اللحن الذي لم يكن من لفظ رسول الله ﷺ وهو أفصح من نطق بالعربية(٤).

وكان ممن تبعه في هذا الرأي الإمام الشاطبي (٧٩٠هـ) حينما قرر في شرحه للألفية عدم صواب منهج ابن مالك في اتّكائه على شواهد الحديث اتّكاء مطلقاً دون قيود " والحقُّ أنّ ابن مالك في هذه القاعدة غير مصيب"(٥).وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الثاني من هذا الفصل.

(١) السيوطي ،جلال الدين (ت٩١١ه):الاقتراح في علم أصول النحو: ج٩٠/١.وينظر أيضاً: البغدادي ،عبد القادر (ت١٠٩٣):خِزانة الأدب ولُبّ لباب لسان العرب:ج١٠/١-١٢.
(٢) السيوطي ،جلال الدين:الاقتراح في علم أصول النحو: ج٩٤/١،وعبد القادر البغدادي:خِزانة الأدب ولُبّ لباب لسان العرب:ج١٢/١.
(٣) ينظر: أبو حيان،أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي(ت٧٤٥هـ):ارتشاف الضرب من لسان العرب:تحقيق :رجب عثمان محمد،ومراجعة رمضان عبد التواب:ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م،مكتبة الخانجي،القاهرة،ج٧٩١/٢.
(٤) ينظر:السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو: ج٩٢/١-٩٤، و البغدادي:خِزانة الأدب:ج١٠/١-١٢.
(٥) الشاطبي: المقاصد الشافية:ج٤٠٥/٣،وينظر النص أيضاً :البغدادي:خِزانة الأدب:ج١٣/١، لكنه غيّر وزاد =

المطلب الثاني: منهجه في الاستشهاد بالحديث النبوي

استند ابن مالك في عرضه للمسائل النحوية والصرفية إلى الحديث النبوي ،واجتهد كثيراً في استقرائه، ولا سيما في كتابيه (شرح التسهيل) ،و(شرح الكافية الشافية).وقد أشرت في بداية المطلب الأول من هذا الفصل إلى أن مجموع الأحاديث التي استشهد بها ابن مالك في أربعة كتب نحوية قد تجاوزت الأربعمئة حديث موزّعة كما يلي:

- شرح عمدة الحافظ	⟸	٤٧
- شرح الكافية الشافية	⟸	١٠١
- شرح التسهيل	⟸	٢١٥
- شواهد التوضيح	⟸	٨٢(خلاف الأحاديث التي كونت مسائل الكتاب)

فيكون ابن مالك تبعاً لهذا من أكثر النحاة تميزاً من حيث درجة الاستشهاد بالحديث النبوي والاعتداد به في المسائل النحوية والصرفية.

وكان من أثر دراسته للحديث النبوي، ومعرفته بأصوله أن سَلَكَ في استشهاده منهجاً تمايز به، وقد بدت مقوِّمات منهجه من جوانب عدة، أهمها:

أولاً- نال الحديث النبوي المرتبة الثانية عند عرضه للشواهد النحوية؛ أي تجده عندما يعتدّ بالشاهد السماعي الأصولي في كتبه فإنه يعطي القرآن الكريم الدرجة الأولى، ثم الحديث، ثم كلام العرب شعراً ونثراً.وقد تنبه السيوطي إلى هذه المنهجية ،وعبّر عنها بقوله: " كان أمّة في الاطلاع على الحديث؛فكان أكثر ما يستشهد بالقرآن ،فإن لم يكن فيه شاهد عَدَلَ إلى الحديث، فإن لم يكن فيه شاهد عَدَل إلى أشعار العرب "(١).

= فيه:"والحقُ أنّ ابن مالك غير مصيب في هذا، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى،وهو قول ضعيف".

(١)السيوطي:بغية الوعاة:ج١/١٣٤.

والشواهد على طريقته هذه كثيرة زاخرة في كتبه النحوية[١]؛ من ذلك :

- ما ذكره في" شرح التسهيل" في باب الإضافة التي بمعنى حرف الجر (في) [٢]: " وقد أغفل النحويون التي بمعنى " في" وهي ثابتة بالكلام الفصيح بالنقل الفصيح".ثم استرسل في عرض الشواهد، فذكر ثلاثة شواهد من القرآن الكريم، وشاهداً من الحديث النبوي،وشاهداً نثرياً،وسبعة شواهد شعرية ، ثم قال:" فلا يخفى أن معنى " في" في هذه الشواهد كلّها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره .وأن اعتبار معنى غيره ممتنع، أو متوصل إليه بتكلف لا مزيد عليه، فصح ما أردناه والحمد لله"[٣].

- وعن معنى حرف الجر (في) التي للتعليل ما ذكره في المسألة الثامنة عشرة في " شواهد التوضيح والتصحيح " بعد أن عرض لقوله ﷺ: «**عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا، فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارَ**»[٤] ،قال:" تضمّن هذا الحديث استعمال (في) دالَّة على التعليل ،وهو مما خَفِي على أكثر النحويين مع وُرُوده في القرآن ،والحديث ،والشعر القديم"[٥]. ثم ذكر ثلاثة شواهد من القرآن الكريم ، وشاهداً من الحديث ، وثلاثة أبيات شعرية[٦].

---

(١) ينظر في بعض هذه الشواهد :ابن مالك،أبوعبدالله جمال الدين محمد (ت٦٧٢هـ):شرح التسهيل:تحقيق:عبد الرحمن السيد وزميله:ط١،د.ت،هجر للطباعة والنشر،الجيزة،ج١/١٢٩، ١٣٠، ٢١٩،ج٢/٢١٨، ٣٢٩، ٣٥٣، ٣٦٢، ٣٦٣، ج٣/١٣١، ١٣٢ ،١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٥،وشواهد التوضيح:ص ١٠٤، ١٥٤، ١٥٥، وشرح عُمدة الحافظ وعُدّة اللافظ:ج١/٤٨٢، ٤٨٣، ٤٩٠-٤٩٤،ج٢/٥٨٣، ٦٤٠، ٦٩٩.

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل: ج٣/٢٢١. (٣) ينظر:المرجع السابق:ج٣/٢٢٢، ٢٢٣.

(٤) البخاري ،أبوعبدالله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦ه):الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري:تحقيق:محمد زهير بن ناصر:ط١، ١٤٢٢ه، دار طوق النجاة،كِتَاب المُسَاقَاةِ، باب فضل سقي الماء،حديث (٢٣٦٥)،ج٣/١١٢،وحديث (٣٤٨٢) ج٤/١٧٦، مسلم بن الحجاج، أبو الحسن القشيري النيسابوري(ت٢٦١ه):المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ = صحيح مسلم:تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي:د.ت، دار إحياء التراث العربي ،بيروت،ج١/١٣٩-كتاب السلام/باب تحريم قتل الهرة ، حديث (٢٢٤٢،٢٢٤٣)، أيضاً،ج٤/١٧٦٠.والرواية عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه (ت٦٣هـ~).وهو من شواهد الشاطبي:المقاصد:ج٣/٦٢٥. (٥) ابن مالك : :شواهد التوضيح:ص١١٢.

(٦) ينظر:المرجع السابق:ج٣/٢٢٢، ٢٢٣.

غير أنّ بعض المسائل النحوية قد لا تتاح لها جميع الشواهد السماعية ؛ فقد يتوافر الشاهد في القرآن الكريم والحديث النبوي ولا يتاح في كلام العرب ،وقد يكون في القرآن والشعر ولا يكون في الحديث،وهكذا.وهذه الوفرة للشاهد النحوي السماعي هي التي جعلت ابن مالك يعدل عن منهجه السابق في ترتيب الشاهد وذكره[١]؛ فتارة يكتفي بالشاهد القرآني والحديث [٢]،وتارة يورد شواهد من الحديث وكلام العرب [٣]، وأخرى يعتدّ بالحديث فقط [٤]،وقد لا يجد شاهداً من الحديث فيستند إلى ما ورد في القرآن الكريم ،وكلام العرب في تعضيد المسألة النحوية التي يطرحها،وما أكثر ذلك في كتبه .

وهذان المثالان عن هذا العدول في توظيف الشاهد النحوي :

- ما أورده في باب الابتداء، قال[٥]: " ومثال الابتداء بنكرة موصوفة بظاهر قوله تعالى: ﴿**وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ**﴾[٦]وفي الحديث:«**شَوْهَاء وَلُود خَيْر مِنْ حَسْنَاءَ عَقِيم**» [٧].

---

(١) ينظر : الشاعر ،حسن موسى:الاستشهاد بالحديث النبوي عند ابن مالك:د.ت،مسودة جاهزة للنشر،ص٢٢.

(٢) ينظر:ابن مالك: شرح التسهيل :ج١/٥٣، ٢٩٠، ٣٤٣، ج٢/١٦٣، ٢٨٩، ج٣/٣٤٣، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح:٢٣١، ٢٤٨، وشرح عُمدة الحافظ وعُدّة اللافظ:ج١/١٢٣، ١٥٨، ١٩٧، ٢٧٨، ٥١٦، ٥٢٨، وشرح الكافية الشافية:تحقيق:عبد المنعم هريري:ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م،دار المأمون للتراث،ج٢/٩٩٢،ج٣/١٢٠٨، ١٥٦٦، ١٥٩٢، ١٦٧٩،ج٤/١٧٧٨.

(٣) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل :ج١/٢٧٨، ج٢/٦٦،ج٣/١٧٨، ٣٣٣، ٣٨٠، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح:١١٧، ٢١١، وشرح عُمدة الحافظ وعُدّة اللافظ:ج١/٢٩٥، ٥٧٥،ج٢/٧٨٥، ٨٦٤-٨٦٦ ،وشرح الكافية الشافية:ج٢/٨٠١،ج٣/١٢١٢،ج٤/١٧٢٣.

(٤) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل :ج١/٣٠٥،٣٢، ٣٤٤،ج٢/١٢٦، ٢٣٢، ٣١٤، ٤٠٩،ج٣/٣٠، ٣٥٣، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح:١٤٥، وشرح عُمدة الحافظ وعُدّة اللافظ:ج١/١٦٥، ١٧٧،٢٧٨، ٥١٦،٣٩٧،ج٢/٧٢٦،٦١١، ٧٦٠، ٧٦٨، وشرح الكافية الشافية:ج٢/٧٢١، ٧٢٦، ١١٣٧.

(٥) ابن مالك: شرح التسهيل :ج١/٢٩٠.

(٦) سورة البقرة :١/ الآية:٢٢١.

(٧) الطبراني ،أبو القاسم سليمان (ت٣٦٠ه):المعجم الكبير:تحقيق:حمدي بن عبد المجيد:ط١، ١٤١٥ه-١٩٩٤م، دار الصميعي،الرياض،باب الميم- بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ،عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ،حديث (١٠٠٤)،ج١٩/٤١٦، وروايته:« سَوْدَاءُ وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسْنَاءَ لَا تَلِدُ »،ضعفه الألباني،ينظر تخريجه:محمد ناصر الدين الألباني: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة:ط١، ١٤١٢ه-١٩٩٢م،دار المعارف،الرياض،ج٧/٢٦٥.

ولم يذكر شواهد أخرى من كلام العرب وإنما اكتفى بهذين الشاهدين.

- وما ذكره في باب أفعل التفضيل عند حديثه عن حكم اسم التفضيل الذي يضاف مراداً به معنى المُجرّد،حيث اعتد فيما ورد في الحديث النبوي فقط ،قال: [١] " فالمراد به معنى يجوز أن يوافقه في مُلازَمة الإفراد والتذكير،وأن يوافق المُعرّف بالألف واللام في مُلازَمة المُطابقة لما هو له.وقد اجتمع الأمران في قول النبيّ – عليه السلام -: «**أَلا أُخْبِركُم بِأَحَبِّكُم إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمَ القِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا،المُوَطَّئُون أَكْنَافًا الذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ**» "[٢].

وقد يغفل في مواطن قليلة عن منهجه هذا من حيث ترتيب الشاهد ،فيقدم الشعر على الحديث ،أو يقدم القرآن الكريم ثم كلام العرب على الحديث،أو يقدم الحديث على القرآن الكريم ثم كلام العرب.ومثاله ما ذكره في باب عطف النسق حينما اعترض على بعض النحويين في عدم إفادة (حتى) لمعنى الترتيب.قال[٣]:" وهي في عدم التعرض للترتيب كالواو، وزعم بعض المتأخرين أنها تقتضي الترتيب،وليس بصحيح".ثم ذكر بعض الأمثلة الجائزة ،وشاهداً من الشعر ،ثم ذكر الحديث قائلاً [٤]:" وفي الحديث: « **كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وقَدَرٍ، حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ** » "[٥].

---

(١) ابن مالك: شرح الكافية الشافية:ج٢/١١٣٧.

(٢) الترمذي(ت ٢٧٩ه): سنن الترمذي: تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)،ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)،وإبراهيم عطوة (ج٤، ٥):ط٢، ١٣٩٥ه-١٩٧٥م،شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ،أبواب البر والصلة،باب ما جاء في معالي الأخلاق،حديث (٢٠١٨)،عن جابرﷺ،ج٤/٣٧٠،و الدارمي، أبو حاتم محمد بن حبان التميمي (٣٥٤هـ): الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان : ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ): حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط،ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م،مؤسسة الرسالة، بيروت، حديث (٤٨٥)، عن عبدالله بن عمرﷺ ،ج ٢/٢٣٥،وموطن الشاهد صحيح ،وهو مروي في كتب الحديث بروايات كثيرة لا شاهد فيها.وهو من شواهد الشاطبي:المقاصد:٤/٥٨٠، ٥٩٠.

(٣) ابن مالك : شرح عُمدة الحافظ وعُدّة اللافظ:ج٢/٦١٦.

(٤) ابن مالك :المرجع السابق.وينظر في التمثيل على ذلك أيضاً :ج١/٥٠١،٤٢٠،٣٧٩، ٥٨١، ٥٨٢،و شرح الكافية الشافية:ج٢/٧١٧،وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح:ص١٢٤.

(٥) مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم:كتاب القدر،باب كل شيء بقدر،حديث (٢٦٥٥)،عن عبدالله بن عمرﷺ ،ج٤/ ٢٠٤٥.وهو من شواهد الشاطبي:المقاصد:ج٥/٩٦، ٩٧.

ثانياً - يعتني في أغلب استشهاداته بتخريج الحديث النبوي في كتب الحديث ،وقد يشير إلى راويه ،كما أنه قد يوجه بعض الروايات ،ويرجح أفضلها.وكانت كتب الصحاح الستة هي من أكثر كتب الحديث التي استند إليها في توثيق شواهده لا سيما الصَّحِيْحين ،يليها جامع المسانيد لابن الجوزي(ت٥٩٧هـ) [(١)].

من ذلك ما ذكره في(باب حروف الجر) في جواز الجر بحرف محذوف سماعاً لكن لا يقاس عليه،قوله: وفي **صحيح البخاري** قول النبي ﷺ :« **صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تضعّف عَلَى صَلَاته فِي بَيْتِهِ وَ سُوقِهِ خَمْسٍ وعشرين ضِعْفاً** »[(٢)] على تقدير الباء. ومثله من **جامع المسانيد** على أحد الوجهين قول النبي ﷺ : « **خَيْرُ الخَيْل الأَدْهَمُ الأَقْرَحُ الأَرْثَمُ المُحَجَّلُ ثَلَاثٍ** »[(٣)] على أن يكون المراد المُحَجَّلُ في ثلاث. والأفضل أن يكون أصله المُحَجَّلُ محجلُ ثلاث،فحذف البدل وبقي مجروره ".[(٤)]

وقد يُخَرّج الحديث الواحد في أكثر من كتاب ،ومثاله ما اعتد به في المسألة الثانية والخمسين في شواهد التوضيح في جواز تجرد خبر الفعل (يوشك) من (أَنْ) قوله[(٥)] : " وفيما خَرّج أبو داود والترمذيُّ وابن ماجة والدَّارِميُّ عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ معْدِ يكَرِبَ الْكِنْدِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ

---

(١) ينظر : الشاعر ،حسن موسى:الاستشهاد بالحديث النبوي عند ابن مالك الأندلسي:ص١٢-١٨.

(٢) البخاري : صحيح البخاري:كتاب الأذان،باب فضل صلاة الجماعة، حديث (٦٤٧)،عن أبي هريرة ﷺ ،ج١/١٣١،وروايته "خَمْسًا وَعِشْرِينَ ضِعْفًا " ولا شاهد عليها .

(٣) أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي(ت٥٩٧ه): جامع المسانيد:تحقيق: علي حسين البواب،ط١،١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م، دار الرشد،الرياض،حرف الحاء،مسند أبي قتادة الحارث بن رِبْعي الأنصاري(ت٥٤هـ)،حديث (١٣٤٢)،ج٢/٢٦٧.قال عنه الترمذي:" هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ " وروايته لا شاهد فيها،ينظر: الترمذي :سنن الترمذي:أبواب الجهاد،باب ما جاء ما يستحب من الخيل،حديث (١٦٩٦)،ج٤/٣٠٣.

(٤) ابن مالك: شرح التسهيل :ج٣/١٩٣.وينظر أمثلة أخرى على تخريج الحديث النبوي:ج٣/١٣٢،١٥٩، ٢٥٠،وشواهد التوضيح:١٧٥، ٢٤١، وشرح عُمدة الحافظ:ج١/٣٧٩،وشرح الكافية الشافية:ج٢/٨٨٠.

(٥) ابن مالك : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح:ص٢٠٧، ٢٠٨.

اللَّهِ ﷺ قَالَ: « **يُوشِكُ الرَّجُلُ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ، يُحَدَّثُ بِحَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِي، فَيَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ ، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَلَالٍ اسْتَحْلَلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ** ».(١)

غير انه في مواطن قليلة قد يكتفي بالإشارة إلى كون الشاهد حديثاً كأن يقول (وفي الحديث)،و(قولهﷺ) ونحو ذلك،ومثاله ما ذكره في (باب المُضمر) قال:" ولِجَمْعِ الغائب غير العاقل ما للغائبة أو الغائبات،و(فَعَلَتْ) ونحوُه أولى من (فَعلْنَ) ونحوه بأكثرِ جمعه وأقله، والعاقلات مطلقاً بالعكس.وقد يُوْقِعُ (فَعلْنَ) موقع (فعلوا) طلبُ التشاكل ،كما قد يُسوِّغ لكلمات غيرَ مالها من حُكمٍ ووزن "(٢).ثم أخذ يفصّل المسألة ،ويسرد الشواهد إلى أن قال(٣):" وهذا (أي إعطاء جمع الكثرة ما للغائبة،والقلة ما للغائبات)إنما هو في غير العاقلات ،وأما العاقلات (ففَعلْنَ) وشبْهه أولى من (فَعلَتْ) وشبهه كقوله تعالى: ﴿ **فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ** ﴾(٤)وكقولهﷺ :«**اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّهُنَّ عَوَانٍ بَيْنَكُم** »"(٥).

---

(١) الدارمي،أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥هـ):مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي): تحقيق: حسين سليم أسد الداراني:ط١، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م،دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، المقدمة،باب السنة قاضية على كتاب الله تعالى،حديث (٦٠٦)،١/ ٤٧٣،وابن ماجة،أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ):سنن ابن ماجه:تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي:د.ت، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي،افتتاح الكتاب، بَابُ تَعْظِيمِ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،وَالتَّغْلِيظِ عَلَى مَنْ عَارَضَهُ،حديث (١٢)، ج٦/١،و الترمذي : سنن الترمذي:أبواب العلم، بَابُ مَا نُهِيَ عَنْهُ أَنْ يُقَالَ عِنْدَ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ ،حديث (٢٦٦٤)،ج٣٨/٥،و أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني(ت٢٧٥ه):سنن أبي داود:تحقيق: محمد محيي الدين:د.ت،المكتبة العصرية، صيدا ،بيروت،كتاب السنة،باب في لزوم االسنة،حديث (٤٦٠٥)،ج٢٠٠/٤. والروايات جميعها عن الْمِقْدَامِ بْنِ معْد يكَرِبَ الْكِنْدِيِّ(ت٨٧هـ~) سوى رواية أبي داود عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ(ت؟) ،وما جاء في (سنن الترمذي)،و(سنن أبي داود) لا شاهد فيهما.

(٢) ابن مالك : شرح التسهيل :ج١٢٩/١.

(٣) ابن مالك : المرجع السابق :ج١٣٠/١.

(٤) سورة البقرة :١/ الآية:٢٣٤.

(٥) مسلم : صحيح مسلم:كتاب الرضاع، باب الوصية بالنساء،حديث (١٤٦٨) ،ج١٠٩١/٢، وابن ماجة(ت ٢٧٣هـ): سنن ابن ماجه:كتاب النكاح، بَابُ حق المرأة على زوجها،حديث (١٨٥١)، ج١/ ٥٩٤،والترمذي(ت ٢٧٩ه): سنن الترمذي:أبواب الرضاع، بَابُ ما جاء في حق المرأة على زوجها، حديث (١١٦٣)، ج٣/ ٤٥٩، وأبواب تفسير القرآن،باب ومن سورة التوبة،حديث (٣٠٨٧)،ج٢٧٣/٥،وجميع الروايات بلفظ(عندكم)، =

ثم ذكر في المسألة نفسها أحاديث ثلاثة لم يعتن بتخريجها، قال:" وفي بعض الأحاديث المأثورة«**اللهُمَّ رَبَّ السَّماوَاتِ وَمَا أَظْلَلْنَ،وَرَبَّ الْأَرَضِينَ وَمَا أَقْلَلْنَ، وَرَبِّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَضْلَلْنَ**»[1] أراد :ومن أضلوا،لكن إرادة التشاكل حملت على إيقاع النون موقع الواو.كما حملت على الخروج من حكم التصحيح إلى حكم الإعلال في قولهﷺ : « **لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ** »[2] وإنما بابه تلوت.ومن حكم الإدغام إلى حكم الفكّ في قولهﷺ :« **أيتكنَّ صاحبة الجمل الأدْبَب ، تَنْبحُهَا كِلابُ الحَوْأَبِ**» وإنما بابه الأدَبّ "[4].

ويصاحب اعتناء ابن مالك بتخريج الحديث النبوي الوقوف عند بعض الروايات والترجيح بينها،لكنه وقوف لا يصل إلى حدِّ الكثرة أو التشكيك في الرواية وتضعيفها كما ظهر عند السهيلي(ت٥٨١هـ) في نهاية المبحث الثاني من التمهيد.ومن الشواهد على ذلك ما ذكره في (باب إعراب الفعل) حينما عَضَّد رأي الكسائي (ت١٨٩هـ) في جواز جزم المضارع في جواب النهي من غير صحة تقدير دخول (إنْ) على (لا).قال[5]:" وقد أجاز الكسائي الجزم في جواب ما لا يصحُّ فيه دخول(إنْ) على (لا)…. ويُعَضِّدُ ما ذهب إليه رواية من روى « **مَنْ أَكَلَ**

= وهي عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرِو بْنِ الأَحْوَصِ ﷺ عن أبيه سوى رواية مسلم-التي لا شاهد فيها-عن أبي هريرة ﷺ .

(١)الطبراني:المعجم الكبير:مسند مَن يُعرف بالكنى،مَنْ يُكَنَّى أَبَا مُعَتِّبٍ: أَبُو مُعَتِّبِ بْنُ عَمْرٍو الْأَسْلَمِيُّ،حديث (٩٠٢)،ج٢٢/٣٥٩.

(٢) البخاري : صحيح البخاري:كتاب الجنائز،باب الميت يسمع خفق النعال، حديث (١٣٣٨)، ،ج ٢/٩٠،وباب ما جاء في عذاب القبر،حديث (١٣٧٤)،ج٢/٩٨،وأبو داود: سنن أبي داود: كتاب السنة،باب في المسألة في القبر وعذاب القبر،حديث (٤٧٥١)،ج٤/ ٢٣٨،وكلاهما عن أنس بن مالك ﷺ.(ت٩٢هـ).

(٣) البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو (ت ٢٩٢هـ): مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار:تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وزملائه،ط١، بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م،مكتبة العلوم والحكم ،المدينة المنورة، مسند ابن عباس(ت٦٨هـ)،حديث (٤٧٧٧)،ج١١/٧٣، وروايته(تخرج كِلابُ حَوْأَبٍ).

(٤) ابن مالك : شرح التسهيل:ج١/١٣١،١٣٠.

(٥) ابن مالك: شرح الكافية الشافية:ج٣/١٥٥٢.وينظر أيضاً: شرح التسهيل :ج٣/٢٥٠.

مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، فَلَا يَقْرَبْ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثُّومِ »[١] و(يُؤْذِيْنَا) بثبوت الياء أشهر".

ثالثاً- يغلب على أكثر استشهاداته سمة التعدد ؛أي أنه يعتدّ بأكثر من حديث للاستدلال به في موضع واحد؛ وذلك " لإثبات القاعدة التي يتناولها ،وإقرار موضوع الاستشهاد بالحديث "[٢] أو يرفض بها ما قرره بعض النحاة، وهو في هذا يتفق مع منهج السهيلي ويشابهه.

ويراوح تعداد الشاهد عنده ما بين حديثين إلى خمسة أحاديث ،والشواهد على ذلك كثيرة تزخر بها كتبه،ومصنفاته النحوية،ولعل ما ذكرته في الصفحات السابقة من شواهد يؤكد صحة ذلك ،وأضيف إليه ما استدلّ به في(باب الاستثناء) عند اعتراضه على بعض النحويين في بعض أحكام (سوى)،قال[٣]:" والواقع في كلام العرب نثراً ،ونظماً خلاف ذلك ،فإنها قد أُضِيفَ إليها وابتُدِئ بها ،وعَمِل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية. فمن ذلك قول النبي ﷺ :« **سَأَلْتُ رَبِّي أَلَا يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ** ».[٤]وقوله- عليه الصلاة والسلام-:

(١) البخاري : صحيح البخاري:كتاب الأذان،باب ما جاء في الثوم النيء والبصل والكراث، الأحاديث (٨٥٣-٨٥٦)، ج ١/١٧٠، ١٧١،ومسلم : صحيح مسلم:كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، بَابُ نَهْيِ مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا أَوْ كُرَّاثًا أَوْ نَحْوَهَا،الأحاديث (٥٦١ -٥٦٦)،ج١/٣٩٣-٣٩٥،وجميع رواياتهما لا شاهد فيها سوى حديث مسلم (٥٦٢)وروايته(وَلَا يُؤْذِيَنَّا)،ولم ترد الرواية التي توافق أحد وجهي الشاهد إلا في كتب قليلة جاءت معظمها مشابهة لرواية مسلم ، كإحدى روايات:ابن ماجة(ت ٢٧٣هـ): سنن ابن ماجه:كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها،باب من أكل الثوم فلا يقربن المسجد،حديث (١٠١٥)،ج١/٣٢٤،وروايته(فَلَا يُؤْذِينَا)،وأقرب الروايات التي جاءت موافقة لما ذكره ابن مالك هي رواية الإمام مالك، أبي عبدالله مالك بن أنس الأصبحي (ت١٧٩ه): موطأ الإمام مالك- رواية يحيى الليثي: تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي،د.ت، دار إحياء التراث العربي ، مصر،وقوت الصلاة،باب النهي عن دخول المسجد بريح الثوم وتغطية الفم،حديث (٣٠)،ج١/١٧ وروايته(فلا يقرب مساجدنا يؤذينا).وهو من شواهد الشاطبي:المقاصد:٧٥/٦.

(٢) الشاعر ،حسن:الاستشهاد بالحديث النبوي عند ابن مالك:ص١٩. (٣) ابن مالك : شرح الكافية:ج٧١٧/٢.

(٤) مسلم : صحيح مسلم:كتاب الفتن وأشراط الساعة ، بَابُ هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض،حديث (٢٨٨٩)، ج٤/ ٢٢١٥،وأبو داود: سنن أبي داود: كتاب الفتن والملاحم،باب ذكر الفتن ودلائلها،حديث (٤٢٥٢)،ج٤/ ٩٧، والترمذي : سنن الترمذي:أبواب الفتن،باب ما جاء في سؤال النبي ﷺ ثلاثاً في أمته،حديث (٢١٧٦)،ج٤/ ٤٧٢ ،والشيباني،أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١هـ):مسند الإمام أحمد بن حنبل:تحقيق:شعيب الأرنؤوط ،وعادل مرشد،ط١،١٤٢١ ه- ٢٠٠١ م،مؤسسة الرسالة،تتمة مسند الأنصار،ومن حديث ثوبان،حديث (٢٢٣٩٤) ،ج٧٨/٣٧،وجمع الروايات عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ(ت ٥٤هـ).وهومن شواهد الشاطبي:المقاصد:٧٥/٦.

« مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ».[(١)]

وفي مسألة (ما يتم في التثنية) استدل بأربعة أحاديث[(٢)] في ترجيح رأي الفراء في جواز العدول عن التثنية إلى الجمع قياساً إذا أمن اللبس خلاف ما ذهب إليه غير الفراء في الجواز سماعاً.وعلى منواله ما استدل به في (باب الصفة المشبهة باسم الفاعل) حينما رجّح رأي الكوفيين في جواز استعمال (مررتُ برجل حسن وجهِه) لمجيئه في كلام العرب شعراً ونثراً خلاف ما ذهب إليه سيبويه(ت ١٨٠هـ) في منع جوازه في غير الشعر ،والمبرد (ت٢٨٥ هـ) في منعه مطلقاً.قال بعدما استشهد بأربعة أحاديث [(٣)]:" فهذه أربعة شواهد من أفصح الكلام الذي لا ضرورة فيه تدلّ على صحة استعمال (مررتُ برجل حسن وجهِه) ".

رابعاً - لعلّ أبرز ما يميز منهجه في الاستشهاد أنه يجعل لغة الحديث النبوي أصلاً للقاعدة النحوية،واستنباطها ،أو تعضيدها به ، فإن ورد في لغة الحديث ما يخالف القاعدة النحوية لم يلجأ إلى منهج التشكيك في الرواية، أو تلحينها، أو رَدّها كما ظهر عند السهيلي الذي كان محتاطاً في التثبت،وإنما يستنبط قواعد جديدة حسب ما يجده في لغة الحديث النبوي دون أن يتثبت من لفظه تثبتاً تاماً. وقد أشرت إلى هذه المنهجية في بداية حديثي عن موقفه من الحديث النبوي في إعطاء الثقة التامة لحديث رسول الله ﷺ عند التعويل عليه في إثبات القواعد اللغوية والنحوية أو تجويزها أو تقريرها ما دام أن صفة الرواية باللفظ قد غلبت عليه،" فكأنه بنى رأيه في الاحتجاج

---

(١) البخاري : صحيح البخاري:كتاب تفسير القرآن،باب بَابُ {وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى}(الحج:٢٢/الآية٢:)، حديث (٤٧٤١)، ج٩٧/٦،وكتاب الرقاق،باب كيف الحشر،حديث(٦٥٢٨)،و(٦٥٢٩)،ج١١٠/٨،ومسلم : صحيح مسلم:كتاب الإيمان ، بَابُ كون هذه الأمة نصف أهل الجنة،الأحاديث (٢٢١(عدد٢)، ٢٢٢)،ج٢٢٠/١، ٢٢١،وجميع رواياتهما لا شاهد فيها سوى الرواية الثانية من حديث مسلم(٢٢١).وكذا أكثر كتب الحديث لا شاهد فيها.وهو من شواهد الشاطبي: المقاصدك٣٩٩/٣.

(٢) ابن مالك : شرح التسهيل :ج١٠٧/١.

(٣) ابن مالك :المرجع السابق:ج٩٥/٣، ٩٦.

بالحديث على منع الرواية بالمعنى ،أو على الوثوق بجميع الروايات والرواة ".[١]

وكان من أثر ذلك أن اصطدم مع علماء النحو في بعض المسائل النحوية؛ لأنه "يثبت بالحديث قواعد لم يقل بها النحاة السابقون ،ولم يجيزوها أو أجازوها في الشعر دون النثر،أو بناء على ما ورد في إحدى لغات العرب" [٢]،وقد أخذ هذا الاصطدام اتجاهات عدة،تمثلت معظمها في: الاختيار والترجيح ، ،والاستدراك،والنقض ،والاعتراض. [٣]

ولا أريد أن أستطرد كثيراً في عرض الشواهد التي تثبت ذلك؛فهي كثيرة في كتبه،ويكفي أن أقف عند شاهدين منها لمجرد التمثيل إضافة إلى ما ورد في بعض الشواهد التي تمثلت بها سابقاً وأظهرت جانباً من هذه السمة.

فمن شواهده التي خالف فيها بعض النحاة قوله:" وَزَعمَ قوم أنّ النعت لا يكون أخص من المنعوت وأنّ عطف البيان لا يكون إلا أخصّ من متبوعه .وكلا القولين غير مرضٍ لمخالفته الدليل النظري ،والدليل السماعي "[٤]. ثم ذكر الدليل النظري ،وشرع في عرض الدليل السماعي قائلاً[٥]:" وأما الدليل السماعي فإنّ النعت بالأخص واقع في كلام العرب كثيراً ،فمن ذلك قول النبي ﷺ : « **سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ** »[٦] .

---

(١) الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف:ص٣١٣.(٢) الحديثي:المرجع السابق:ص٣٠٩.

(٣) توقف بشير ،إسماعيل محمد عند هذا الجانب من أراء ابن مالك في رسالته: الإيضاح والتبيين لما قال عنه ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح"إنه خَفِي على أكثر النحويين:رسالة ماجستير،١٤٢١هـ، جامعة أم القرى،السعودية.

(٤) ابن مالك : شرح عُمدة الحافظ وعُدّة اللافظ:ج٢/٥٩٨. (٥) ابن مالك : المرجع السابق:ج٢/٥٩٩.

(٦) أبو داود: سنن أبي داود:كتاب الصلاة ،باب تفريع أبواب الوتر:باب في الدعاء بعد الوتر، ،حديث (١٤٣٠) ،ج٢/ ٦٥،عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ(ت٣٠هـ)،وكتاب الأدب،أبواب النوم:باب ما يقول إذا أصبح،حديث (٥٠٨٥)، ج٤/٣٢٢،عن عائشة زوج النبي ﷺ ، و النسائي،أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت٣٠٣ه): المجتبى من السنن السنن الصغرى للنسائي :تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة:ط١، ١٤٠٦ه – ١٩٨٦م ،مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب،كتاب قيام الليل وتطوع النهار ،ذكْرُ اخْتِلَاف أَلفاظِ النَّاقِلِينَ لِخَبَرِ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ فِي الْوِتْرِ ،الحديث (١٦٩٩)،ج٣/٢٣٥،وينظر الأحاديث(١٧٢٩، ١٧٣٢- ١٧٣٤، ١٧٣٦، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٥٠- =

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في (باب إعمال المصدر) ،قال[١]: " وجاز أن يَرفع ظاهراً لكونه أصلاً لما لا يستغنى عن مرفوع به، وبسبب اقتضائه الرفع عدمت في غير ندور مصاحبته مرفوعاً إن لم يكن مضافاً،وقلت إن كان مضافاً حتى قال بعض النحويين إنها لا تجوز إلا في الشعر،والصحيح جوازها مطلقاً ،لكن استعمالها في النثر قليل.ومن ذلك قول النبي ﷺ : « **بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَإِقَامِ الصَّلاَةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ ، وَحَجِّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاْعَ إِلَيْهِ سَبِيْلا** ».[٢] فـ(مَن) في موضع رفع فاعلا بـ(حج البيت)، والتقدير: وأن يحج البيت من استطاع إليه سبيلا. "

وأختم الحديث عن منهجه بهذا المثال الذي تتضح فيه أبرز ما تميز به منهجه في الاستشهاد بالحديث النبوي،كما يظهر رفضه لقاعدة سابقة عند بعض النحاة. جاء ذلك في (باب حروف الجر) حينما استدل على جواز مجيء (مِن) في الزمان ،قال:" وأما استعمال مِن في الزمان فمنعه غير صحيح ، بل الصحيح جوازه لثبوت ذلك في القرآن ،والأحاديث الصحيحة ،والأشعار الفصيحة " [٣].ثم ذكر شاهداً من القرآن الكريم ،وأربعة أحاديث قال فيها:"وأما الأحاديث فمنها قول رسول الله ﷺ [٤]:« **مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ اليَهُودِ، وَالنَّصَارَى، كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ**

=١٧٥٤)،وأكثرها عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى(ت٧٢هـ~).

(١) ابن مالك : شرح التسهيل :ج١١٢/٣، ١١٣،وهو من شواهد الشاطبي:المقاصد:ج٢٤٩/٤.

(٢) البخاري : صحيح البخاري:كتاب الإيمان، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ:« **بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ**»، حديث (٨)، ج١١/١،وكتاب تفسير القرآن،بَابُ قَوْلِهِ: {**وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَلاَ عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ**} [البقرة:١/الآية: ١٩٣]،،حديث(٤٥١٣)،ج٢٦/٦،ومسلم : صحيح مسلم: كتاب الإيمان، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ:« **بُنِيَ الإِسْلاَمُ عَلَى خَمْسٍ**»، حديث(١٦)،ج١٦/١،وجميع رواياتهما لا شاهد فيها، وكذلك أكثر كتب الحديث،ومن الكتب التي وافقت موطن الشاهد: الطبراني:المعجم الكبير: مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب ،حديث(١٤٠٧٦)،ج٢٩٧/١٣،مع اختلاف في الرواية .استشهد الشاطبي بالجزء الأخير منه،المقاصد:ج٢٤٩/٤.

(٣) ابن مالك : شرح التسهيل:ج١٣١/٣،وينظر إطلاق القول في ألفيته في الفصل الثالث:ص٢٠٥.

(٤) البخاري : صحيح البخاري:كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، حديث (٣٤٥٩)، ج١٧٠/٤، عن ابن عمر رضي الله عنه، وينظر تخريجات آخرى له،والتعليق عليها في الفصل الثاني،ص٢٠٩.

لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ؟فَعَمِلَتِ اليَهُودُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ ، ثُمَّ قَالَ: مَــنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ ؟ فَعَمِلَتِ النَّصَارَى مِــنْ نِصْفِ النَّهَــارِ إِلَى العَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ قَالَ: ومَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ صَلاَةِ العَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلــــى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ؟ أَلاَ،فَأَنْتُمُ الَّذِينَ تَعْمَلُونَ مِنْ صَلاَةِ العَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ، أَلاَ لَكُــمُ الأَجْرُ مَرَّتَيْنِ » فقد استعملت (مِن) في هذا الحديث لابتداء غاية الزمان أربع مرات .ومن الأحاديــث على ذلك قول من روى حديث الاستسقاء[(١)] : « **فَمُطِرْنَا مِنَ جُمُعَةِ إِلَى جُمُعَةِ** ».وقول عائــشة – رضي الله عنها - [(٢)]: « **فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ولَمْ يَجْلِسْ عِنْدِي مِنْ يَوْمِ قِيلَ فِيَّ مَــا قِيــلَ** » ،وقول أنس – رضي الله عنه-[(٣)]:« **فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ [القرع واليقطين] مِنْ يَوْمِئِذٍ** ». وهــذه الأحاديث كلها في صحيح البخاري ،وفي جامع المسانيد أن رسول الله ﷺ قال لفاطمة – رضــي الله عنها - [(٤)]: « **هَذَا أَوَّلُ طَعَامٍ أَكَلَهُ أَبُوكِ مِن ثَلَاثَةِ أَيَّــامٍ**» ".[(٥)]وختم استدلاله بسبعة شواهد من كلام العرب الشعري.

---

(١) البخاري : صحيح البخاري:أبواب الاستسقاء،باب مَنِ اكْتَفَى بِصَلاَةِ الجُمُعَةِ في الِاسْتِسْقَاءِ، حــديث(١٠١٧) و(١٠١٩) ،ج٢٩/٢،عن أنس بن مالك ﷺ ،وروايته: « فَمُطِرْنَا مِنَ الجُمُعَةِ إِلَى الجُمُعَةِ».وهــو مــن شــواهد الشاطبي:المقاصد:٥٩١/٣، ٦١٠.

(٢) البخاري : المرجع السابق:كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضا، حــديث (٢٦٦١)،ج١٧٣/٣، عن عائشة زوج النبي ﷺ . وهو من شواهد الشاطبي:المقاصد:٥٩١/٣.

(٣) البخاري : المرجع نفسه:كتاب البيوع،باب ذكر الخياط،حديث(٢٠٩٢)،ج٦١/٣،وكتاب الأطعمــة،بَابُ مَــن تَتَبَّعَ حَوَالَيْ القَصْعَةِ مَعَ صَاحِبِهِ، إِذَا لَمْ يَعْرِفْ مِنْهُ كَرَاهِيَةً،حديث(٥٣٧٩)،ج٦٨/٧،وباب مَن نَاوَلَ أَوْ قَــدَّمَ إِلَــى صَاحِبِهِ عَلَى المَائِدَةِ شَيْئًا،حديث (٥٤٣٩)،ج٧٩/٧،ومسلم:صحيح مسلم:كتاب الأشربة،بَاب جَوَازِ أَكْــلِ الْمَــرَقِ، وَاسْتِحْبَابِ أَكْلِ الْيَقْطِينِ..،حديث(٢٠٤١)،ج١٦١٥/٣.

(٤) ابن حنبل ،أحمد (ت ٢٤١هــ): مسند الإمام أحمد بن حنبل:مسند المكثرين من الصحابة: مُسْنَدُ أَنَــسِ بْــنِ مَالِكٍ ﷺ حديث(١١٩٤١)،ج٩/١٩.

(٥) ابن مالك : شرح التسهيل:ج١٣١/٣، ١٣٢.

المبحث الثاني: المعايير النظرية للاستشهاد بالحديث النبوي عند الإمام الشاطبي وأثرها في موقفه من استشهاد ابن مالك

المطلب الأول: رأيه في حجيّة الاستشهاد بالحديث النبوي

اشْتهر موقف الشاطبي- قديماً وحديثاً - من الاستدلال بالحديث النبوي في المسائل الصرفية والنحوية حتى غدا علماً بارزاً في ذلك.فماذا قرر الشاطبي تجاه هذا المصدر الأصولي النقلي؟وما أثر ذلك في الدراسات النحوية الحديثة ؟ وإلى أيّ مدى انعكست معاييره في موقفه من ابن مالك وتقريراته تجاه الاستشهاد بالحديث النبوي في التقعيد النحوي؟

لم يكن موقف الإمام الشاطبي تجاه حديث رسول الله ﷺ في المسائل النحوية موقفاً غامضاً؛ لأنه صرّح بذلك تصريحاً مباشراً ،وقد ذكر هذا التصريح بلفظه في كتابه النحوي " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية " في (باب الاستثناء) عند اعتراضه على ابن مالك في حكم (سوى) (١).وهو خلال عرضه لموقفه قد تطرّق لبعض القضايا الكبرى التي تمسّ مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي ،وتكاد تنحصر هذه المسائل في ثلاثة أمور:

١- استشهاد النحاة المتقدّمين بالحديث النبوي.

٢- أقسام الحديث المنقول من حيث تجويز الاستدلال به أو عدمه.

٣- اعتراضه على استشهادات بعض النحاة المتأخّرين بالحديث النبوي.

وإليك بيان ذلك وتفصيله كما ظهر عند الشاطبي:

---

(١) ينظر: الشاطبي، إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٣/٤٠١-٤٠٥.

أولاً: موقفه من استشهاد النحاة المتقدمين بالحديث النبوي

يرى الإمام الشاطبي أنّ النحاة المتقدمين لم يستشهدوا بالحديث النبوي إلا القليل ،وقد عبّر عن ذلك عند اعتراضه على ابن مالك في اعتماده على الحديث النبوي اعتماداً مطلقاً قائلاً [١]:" والسماع الذي اعتمده الناظم (ابن مالك) أمران:أحدهما الشعر ،والآخر الحديث.أما الحديث فإنه خالف في الاستشهاد به جميع المتقدِّمين؛إذ لا تجد في كتاب نحوي استدلالاً بحديث منقول عن رسول الله ﷺ إلا على وجه أذكره بحول الله ".

غير أن الحيرة والدهشة تراوده في قلة اعتمادهم على الحديث النبوي ،وكيف لا " وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم ،وبأشعارهم التي فيها ذكر الخَنَا والفحش ،والذين لا يعرفون قبيلاً من دبير ... ويتركون الأحاديث الصحيحة "[٢].

ومع تصريحه عن هذه القلة بقوله (إلا على وجه أذكره بحول الله) [٣] إلا أنه لم يشر إلى ذلك،ولم يوضح في كتابه طبيعة مقصده؛ فغدا موقفه من استشهاد النحاة القدامى يشوبه شيء من الغموض ، وتجده أقرب إلى نفي نسبة استشهادهم به في بناء الأصول النحوية وتقريرها. بل إنه يكاد يصرّح في بعض عباراته التي أوردها في الصفحة نفسها والصفحات التي تليها ما يشعر بذلك،كقوله[٤]:" ووجه تركهم للحديث أن يستشهدوا به ما ثبت عندهم فيه إنما هو المعنى لتلقي الأحكام الشرعية لا اللفظ ".وقوله :" فليس بمنكر تركُهم للاستشهاد بالحديث والاستنباط منه "[٥].

---

(١) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٣/٤٠١.

(٢) الشاطبي،إبراهيم: المصدر السابق:ج٣/٤٠١.

(٣) نقل البغدادي (ت١٠٩٣هـ) في كتابه موقف الشاطبي من الاستشهاد بالحديث النبوي في المسائل النحوية والصرفية،لكنه لم يتثبت من النقل ،وحذف هذه العبارة ،ونسب إليه نفي الاستشهاد بالحديث عند النحاة الأوائل ،وتبعه في ذلك بعض الدارسين المحدثين.ينظر:عبد القادر البغدادي:خِزانة الأدب ولُبّ لباب لسان العرب:ج١/١٢، ١٣.

(٤) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٣/٤٠١.

(٥) الشاطبي،إبراهيم: المصدر السابق:ج٣/٤٠٢.

وإذا ثبتت هذه الرؤية السلبية عند الشاطبي ،ولم يُعثر له علـــى أي دليـــل يزيـــل غمـــوض عبارته،ويكشف عنها – إذا ثبت ذلك فإن ما رمى به النحاة القدامى ادعاء غير مصيب فيـــه؛ لأن النحاة الأوائل كسيبويه (ت١٨٠ه)،والفرّاء(ت١٨٢ه)،والمبرد(ت٢٨٥ه)،وغيرهم كانوا يـــستندون إلى الحديث النبوي ويعتدون به في بناء القواعد النحوية والـــصرفية ،ويكفـــي الاطـــلاع علـــى المبحث الثاني من التمهيد لترى شواهد عدّة تثبت خلاف ما ذهب إليه الشاطبي.

أما عبارته التي توحي بقلة اعتماد الأوائل على الحديث النبوي فهي صحيحة من الوجهـــة العلمية ؛ لأن اتكاءهم عليه لا يصل إلى حدّ الكثرة إذا ما وُضع أمام الشواهد النحويـــة الأخـــرى كالقرآن الكريم ،وكلام العرب، نثراً وشعراً.وهذه مسألة تناولتها في المبحث الثاني من التمهيـــد ، ونبهت عليها.

وفي كلتا الحالتين فإن موقف النحاة المتقدمين من حديث رسول الله ﷺ يحتاج إلى بيـــان و تعليل: لِمَ هذه القلة في اعتماد لغة الحديث في التقعيد النحوي؟ أو:لِـــمَ هـــذا الانـــصراف عـــن الاستشهاد بلغة الحديث النبوي في المسائل النحوية والصرفية؟ هل هناك ما يعيب لغـــة الحـــديث وهو يخرج من لسان أفصح من نطق العربية؟هل هناك تحرّج من الاستناد إليه؟ .

تعليل الشاطبي لموقف النحاة المتقدّمين من الحديث النبوي:

اجتهد الشاطبي كغيره من النحاة في محاولة الوقوف عند بعض الأسباب التي تفسر موقف النحاة المتقدمين من قلة اعتمادهم على ألفاظ الحديث النبوي،أو انصرافهم عنه ،ورأى أن العلـــة الرئيسية في ذلك هي **جواز نقل الحديث وروايته بالمعنى** عند أئمة الحديث. يقول:" ووجه تركهم للحديث أن يستشهدوا به ما ثبت عندهم من نقله على المعنى ،وجـــواز ذلـــك عنـــد الأئمـــة ؛ إذْ المقصود الأعظم عندهم فيه إنمّا هو المعنى لتلقّي الأحكام الشرعيّة لا اللفظ ،ولـــذلك تجـــد فـــي الأحاديث اختلاف الألفاظ كثيراً ،فترى الحديث الواحد في القصّة الواحدة ،والمقالة الفَذَّة التـــي لا

ثاني لها قد اختلفت فيه العبارات اختلافاً متفاوتاً ،ما بين جارٍ على ما عُرِف من كـلام العـرب ،وما لم يُعرف ،وليس ذلك إلا لِمَا ساغ لهم –أعني للرواة- من نقله بالمعنى ".[١]وفـي موضـع آخر يقول:"ومن تأمل كتب الحديث وَجَد فيها من ذلك من الألفاظ الحائدة عن كلام العرب أشـياء كثيرة حتى تقع تخطئة الرواة من الأئمة الناقدين،والعلماء العارفين بكلام العرب من غير نكيـر من غيرهم".[٢]

وإذا كان المنع قد وقع على لغة الحديث النبوي لجواز روايته بالمعنى ،فلمـاذا لـم يجـرِ النحاة هذا القانون على لغة الشعر ،لا سيما أنه رُوِي بالمعنى كذلك؟ وهل يحقّ للجميع أن يروي الحديث بالمعنى؟

لم يدع الشاطبي هذه الأسئلة تجول في خاطر القارئ دون أن يقدم لها ما يوضحها ويزيل إبهامها ، فليس يحق لراوي الحديث أن يرويه بالمعنى إلا إذا توافرت فيه شروط الرواية ،وأوتي حظاً من علوم العربية ،ومعرفة دقيقة بدلالات الألفاظ ومعانيها،وهذا ما جعله يفرق بين روايـة الحديث،ورواية الشعر،وأن الشعر قد اعتني بنقل لفظه أكثر من معناه خلاف الأحاديث النبوية؛ فكان تبعاً لذلك مكان استنباط الأحكام النحوية،والقواعد التي تجري والقياس العربـي.يقـول: [٢] "ومن هنا أجاز المحققون ذلك للعارف بدلالات الألفاظ ؛لأن المعاني إذا سَلِمت فـي النقـل فـلا مبالاة بمجرد الألفاظ إلا من باب الأولى خاصة ،خلاف ما عليه الأمر فـي نقـل الـشعر،وكلام العرب فإنهم –أعني رواته- لم ينقلوه أخْذاً لمعناه فقط،بل المُعْتَنَى به عندهم كان اللفظ لما يَنْبَنـي على ذلك من الأحكام اللسانية،فاعتنى النحويون بالاستنباط مما نُقِل من كلام العرب عن الثقات،

---

(١) الشاطبي ، إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٣/٤٠١، ٤٠٢.

(٢) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق:ج٣/٤٠٤، ٤٠٥.

وتركوا ما نُقِل من الأحاديث لاحتمال إخراج الراوي لفظ الحديث عن القياس العربي،فيكون قد بنى على غير أصل ،وذلك من جملة تحرِّيهم في المحافظة على القواعد اللسانية ولو رأيت اجتهادهم في الأخذ عن العرب ،وكيفية التلقي منهم لقضيت العجب ،فليس بمنكر تركهم للاستشهاد بالحديث ،والاستنباط منه ".

هذا ما قرره الشاطبي ورآه في تعليله لموقف النحاة المتقدمين من الاستشهاد بالحديث النبوي .وليس هنا مجال البحث والوقوف عند ما قرره وتفصيله ؛ فمع أن رواية الحديث بالمعنى أصبحت من المسائل التي رافقت موضوع الاستشهاد به في التقعيد النحوي إلا أنها ليست من اختصاص النحويين ،وإنما هي مسألة دينية تخص المُحَدّثين،ومع ذلك فإن معظم الدارسين النحويين والمُحدّثين قد تناولوها بالبحث والتفصيل(٢) ،ولم يخرجوا في أكثر نتائجهم عمّا ذهب إليه الشاطبي سوى القليل ،ويبقى تعميمه (ومن هنا أجاز المحققون ذلك للعارف بدلالات الألفاظ) مكان اعتراض الدارسين والباحثين؛ لأن الجواز لم يكن عند كلّ أئمة الحديث ، فقد تشدد أكثرهم في ذلك ،ومنعوا الرواية بالمعنى ، وجوّزه آخرون ،لكنه جواز مقيد حسب ما أشار الشاطبي.

بل إن بعضهم قد اجتهد في محاولة نفي هذه القضية عن الحديث النبوي الشريف، وتوصّل في بحثه إلى أن " رواية الحديث إن صح صدورها عمن ذكرنا من الصحابة والتابعين فهي اجتهادات فردية غير معتبرة ،أو هي قد بُنيت على أحاديث واهية جداً ،ونُسبت إلى عدد محدود

---

(١) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٣/٤٠٢.

(٢) ينظر تمثيلاً لا حصراً:من **المحدّثين**: الرَّامَهُرْمُزِي ،الحسن بن عبد الرحمن (ت٣٦٠ه):المحدث الفاصل بين الراوي والواعي :ص٥٣٣-٥٤٣ ، و البغدادي ،الحافظ أحمد بن علي الخطيب (ت٤٦٣):الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:تحقيق:محمود الطحان: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م،مكتبة المعارف،الرياض،ج٢/٧-١٧،وابن كثير ،عماد الدين (ت٧٧٤هـ):الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث:شرح أحمد محمد شاكر،وتعليق ناصر الدين الألباني،ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م،مكتبة المعارف للنشر والتوزيع،الرياض،ج٢/٣٩٤-٤٢٢،والسيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ): تدريب الراوي:ج١/٥٢٦-٥٣٩،ومن **النحويين**: البغدادي(ت١٠٩٣):خِزانة الأدب: =

من القدماء .ثم إنها في خلاف ظاهر لنص السنة وتوقيفها..." [(١)].

ولعل الخلاصة التي توصل إليها أستاذي حسن الشاعر -رحمه الله- تصلح أن تكون موجزة لكثير من الأنظار والتوجهات في هذه المسألة ،التي عبر عنها بقوله:" وأخيراً أستطيع أن أقول إنّ الأصل رواية الحديث بألفاظه،وأما الرواية بالمعنى فكانت ضرورية مُقيَّدة بشروط ،تمنع تطرُّق الخلل إلى اللفظ أو المعنى .وقد عرفنا ورع الصحابة والتابعين ودقّتهم وتحفُّظَهم في رواية الحديث ،فكانون يحرصون على المجيء بألفاظ النبي ﷺ أو ألفاظٍ قريبة جداً من ألفاظه"[(٢)].

ثانياً:موقفه من الحديث المنقول وحكم الاستشهاد به

لعل من أكثر المسائل التي رافقت رواية الحديث النبوي لفظاً ومعنى الوقوف عند حكم الاستشهاد به في المسائل النحوية والصرفية.هل يجوز استنباط الأحكام أو تقريرها من الأحاديث التي رُويت بالمعنى ؟ ومتى يصح الاعتداد به ؟وما موقف النحاة المتأخرين من هذا المصدر الأصولي؟

وكنت قد أشرت في الصفحات الأخيرة من التمهيد[(٣)] إلى ظهور اتجاهين وَقَفَا من حديث رسول الله ﷺ عند الاعتداد به في التقعيد النحوي:

= ج١/٩-١٥،والشاعر ،حسن:النحاة والحديث النبوي:ص٣٧-٤٣،و الحديثي ،خديجة: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف:ص٣٦٧-٣٨١، و الأفغاني ،سعيد:مرجع سابق:ص٥٠-٥٢،و الطَّلحي ،عبد الرحمن بن مردد:مرجع سابق:ص١٣٢-١٤٣،١٣٥-١٥٥،و قباوة ،فخر الدين:توظيف الحديث الشريف في البحث النحوي:مجلة مجمع اللغة العربية،دمشق،المجلد ٨٣،الجزء٣،ص١٥-٥٢٥،و حسين ،محمد الخضر: مرجع سابق:ص١٧٠-١٧٧،و حمادي ،محمد ضاري: مرجع سابق:ص ٣٥٧-٣٦١،و٣٨٥-٤٣٢،و فجال ،محمود في كتابيه:الحديث النبوي في النحو العربي:ص٥٦-٧٢،و٨١-٩٥،والسير الحثيث:ج٢/٤٧-٧٠.

(١) قباوة ،فخر الدين: مرجع سابق:ص٥٢٢.

(٢) الشاعر ،حسن:النحاة والحديث النبوي:ص٤٣.

(٣) ينظر صفحة ٦٧ من هذا البحث.

أ- المجيزين مطلقاً:أي الذين أجازوا الاستشهاد به في استنباط الأحكام النحوية والصرفية وبنائها دون أي قيود .وقد مَثَّل ذلك ابن مالك(ت٦٧٢ه) كما ظهر في المطلب الأول من هذا الفصل،وتبعه في ذلك ابن هشام (ت٧٦١ه) مع العلم أنهما لم يصرحا بذلك ،وإنما كثرة اتّكائهم عليه هو الذي جعل الدارسين والباحثين أن يضعوهما في هذا الاتجاه.

ب- المانعين مطلقاً: وهم الذين منعوا الاستشهاد بالحديث النبوي؛وذريعتهم في ذلك أن النحاة القدماء لم يستشهدوا بالحديث النبوي ،ولجواز نقل الحديث وروايته بالمعنى ،ولأن أكثر الذين رووه كانوا أعاجم.ويمثل هذا الاتجاه ابن الضَّائع(ت٦٨٠ه)،وتلميذه أبو حَيَّان (ت٧٤٥ه).مع العلم أن هذين العالِمَيْنِ قد استشهدا بالحديث في كتبهم،كما أن توجه المنع لم يكن بصريح العبارة ،وإنما جاء على صورة اعتراضات على مواقف بعض النحاة من استشهادهم بالحديث النبوي كابن الطراوة (ت٥٢٨ه)،وابن خروف(ت٦١٠ه)اللذين اعترض عليهما ابن الضَّائع(ت٦٨٠ه)، وابن مالك(ت٦٧٢ه) الذي تعرّض له أبو حَيَّان (ت٧٤٥ه).

ومع ظهور هذين الاتجاهين بدأ ينكشف ظهور اتجاه ثالث وقف موقفاً معتدلاً ،وقد بدا ذلك عند الإمام الشاطبي.فماذا قرر تجاه الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو العربي؟

أ- أقسام الحديث المنقول:

قسم الشاطبي الحديث المنقول عن رسول الله ﷺ إلى قسمين رئيسيين:

١- الحديث المنقول معنى:

وهو الحديث الذي "عُرِف أن المُعْتنى به فيه نقْل معانيه لا نقل ألفاظه "[١]. فالراوي اعتمد على المعنى أكثر من اللفظ.وقد أشار –كما بينت في الصفحات السابقة- إلى بعض الطرق في معرفة الحديث المروي بالمعنى كمجيء بعض الأحاديث النبوية متفقة من حيث المعنى لكنها تختلف في

(١) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٣/٤٠٣.

ألفاظها اختلافاً متفاوتاً. [١]

٢- الحديث المنقول لفظاً:

وهو الحديث الذي " عُرِف أن المُعْتنى به فيه نقْل ألفاظه لمقصود خاص بها "[٢]،فالراوي كان حريصاً على أداء اللفظ والتحرّي منه. وقد عدد بعض أنواع الحديث التي يمكن أن تُعرَف بأنها مروية بألفاظها[٣] " كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحة رسول الله ﷺ ،ككتابه إلى هَمْدان .... وكتابه إلى وائل بن حُجْر.... ورُوِيَ أنَّ رجلاً قال:" يا رسول الله أيُدالك الرجلُ امرأتَه؟ فقال:"**نعم إذا كان مُلْفَجا** "،فقال أبو بكرﷺ:ما قُلْتَ وما قال لك رسول الله؟ فقال عليه السلام :" **قال لي**: **أيُماطِلُ الرجلُ امرأتَه** ؟ **فقلت**: **نعم إذا كان فقيراً** "،فقال أبو بكر ﷺ: لقد طُفْتُ في أحياء العرب فما رأيت أحداً أفصح منك يا رسول الله ،فقال:" **وما يمنعني وأنا قرشيٌّ وأُرْضِعْتُ في بني سعد** ".

وتكاد تنحصر جميع الأنواع التي ذكرها في ثلاثة:الأحاديث الدالة على فصاحة الرسول ﷺ ، وما دون بأمر منه كالكتب والرسائل التي كان يبعثها للملوك ووجهاء القبائل وكبرائهم ،والأحاديث القصيرة التي لا مجال لنسيانها ،أو التخبط في ألفاظها .

ب- حكم الاستشهاد بالحديث المنقول:

اعتمد الشاطبي في تقريره لحكم الاستشهاد بالحديث النبوي على نوع الحديث المنقول ؛ فإذا ثبت أن الحديث مروي معنى لا لفظاً فإنه لا يجوز الاستشهاد به في أبواب النحو ومسائله فحسب، بل في اللغة والبيان أيضاً،ولذلك قال:" فهذا لم يَقَع به استشهاد أهل اللسان ".[١]

---

(١) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٣/٤٠٢.
(٢) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق:ج٣/٤٠٢.
(٣) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٣/٤٠٣، ٤٠٤.
(٤) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٣/٤٠٣.

وأما إذا تقرر أن الحديث المنقول متحرّى فيه اللفظ " وعُرِف بذلك ،بنصٍّ أو قرينــة تــدلُّ على الاعتناء باللفظ " [١] فإنه يجوز ويصحُّ الاستدلال به ،بل " صار ذلك المنقول أولى ما يحْتجُّ به النحويون،واللغويون ،والبيانيون ".[٢]

فالشاطبي إذن يقرّ بجميع الأحاديث التي جاءت منقولة عن رسول الله ﷺ لكن هذا الإقــرار يلزمه وجود قرينة دالة عليه حتى يكون مصدراً ثرياً من مصادر النحو السماعية التي يُستــشهد بها في بناء القواعد وتقريرها .

لقد كان ظهور موقف الشاطبي في هذه المسألة إيذاناً بانكشاف اتجاه جديــد فــي قــضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ؛ فبعد أن كان النحــاة منقــسمين -عنــد أكثــر البــاحثين، والدارسين – إلى اتجاهين :مجوِّزين ،ومانعين ،ظهر هذا الاتجاه الذي نُعت بـــ(المحــافظ) ،أو (المتوسط)،أو (الوسيط).وهو اتجاه ربما يكون[٣] " كافياً لأن ينفض الباحثون النحاة أيديهم مــن من مدرسة الرفض بعد أن وقفوا على وهن ما قدمت من أسانيد ،ووهْي ما اتكــأت عليــه مــن مرتكزات ،وبعد أن قطع الشاطبي الطريق على دعاوى الرواية بالمعنى ،فأبعدها كليّة ولو كــان المنقول بها سليماً فصيحاً ".

غير أن أحد الدارسين المحدثين قد اجتهد في محاولة إخراج موقف الشاطبي من (التوسط) أو (المحافظ) قائلاً: " (فإذاً) القضية في الاستشهاد بالحديث بالنسبة إلى الــشاطبي ليــست ذات طرفين ووسط: مانعين ،ومجيزين ،ومتوسطين،إذ إن الشاطبي سار على نهْج القدماء من النحــاة بعد أن فَهِمَ مقاصدَهم في الاستدلال به،فإنْ عُدّوا من المانعين من الاستدلال به فهو من جملتهم، وإن أجازوا الاستدلال به على ما قرّر الشاطبي من التفصيل المذكور فهــو مــن جملتهم وهو

---

(١) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٣/٤٠٢.
(٢) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق:ج٣/٤٠٢.
(٣) حمادي ،محمد ضاري: مرجع سابق:ص٣٣٤.

الصحيح، لا سيما أنّ الشاطبي يعتدّ كثيراً بالإجماع ،ويعدّه كإجماع الفقهـاء ،ولا يُجِيْـزُ خَرْقـه وإحداث أمر يخالفهم ".[(١)] ويبقى اجتهاده محل الثناء ،والنظر.

وذهب عزمي عيال سلمان[(٢)] إلى أن موقف الشاطبي من الاعتداد بالحديث كان متذبـذباً!!؟ بل إنه كغيره يمنع الاستشهاد بالحديث منعاً مطلقاً!!؟ وزعم أن الـشاطبي يـرفض الاسـتدلال بالحديث النبوي في التقعيد النحوي لأنه يرى أن النحاة المتقدمين لم يستشهدوا بالحديث النبوي أو أنهم استشهدوا به على قلة!!؟ وأن كتب الحديث النبوي تشتمل على أحاديث مروية بـالمعنى!!؟ وهو رأي لا نوافقه إياه لاقتصاره على طرف من كلام الشاطبي حـول الحـديث المنقول؛وهـو المروي معنى، وترك موقفه من الحديث المنقول لفظاً؛لأن تقرير الشاطبي فيه وجوب الاستشهاد به ،وبناء القواعد ،وتقريرها عليه.

إنّ القرار أو المبدأ الذي توصّل إليه الشاطبي في اعتماد الحديث النبوي مصدراً رئيساً من مصادر الاستشهاد النحوي وفق الضوابط التي وضعها لهو القرار الأكثـر صـواباً مـن بـين الاتجاهات الثلاثة التي ظهرت في هذا الميدان ، ولعلّ ما يُقوي ذلك ويدعم تأكيده استثمار مَجْمع اللغة العربية بالقاهرة لهذا التوجه ،واستناده عليه في قراره الذي أصدره فـي حكـم الاسـتشهاد بالحديث النبوي ،وبيانه لأنواع الأحاديث النبوية التي يجوز الاتّكاء عليها في الاستدلال النحـوي واللغوي،ولم يخرج القرار الذي اتّكأ على ما كتبه محمد الخضر حسين فـي بحثـه الرصيـن "الاستشهاد بالحديث في اللغة " ونُشر في مجلة المجمع[(٣)]- عن الأنواع الثلاثة التي أشار إليها

---

(١) الطَّلحي ،عبد الرحمن بن مردد:مرجع سابق:ص١٤١.

(٢) ينظر: عيال سليمان ،عزمي محمد:مرجع سابق:ص٨٧-٨٩.

(٣) ينظر: حسين ،محمد الخضر: الاستشهاد بالحديث في اللغة: مجلة مجمع اللغة العربية:الجزء الثالث، شعبان ،١٣٥٥-أكتوبر١٩٣٦م،المطبعة الأميرية،القاهرة، ص١٩٧-٢١٠. وقد أعاد نشر البحث في كتابه المحال إليـه في حواشي هذا البحث،وعنوانه :" دراسات في العربية وتاريخها ":ص١٦٦-١٨٠.

الشاطبي سوى بعض التوسع في التفاصيل الداخلية التي تعتني بعدل الراوي وضبطه،والأحاديث التي يلزم الاحتجاج بها وعدم الاختلاف فيها ،وما لا يلزم الاحتجاج به ، وما يصح أن يكون مدار اختلاف الأنظار في الاحتجاج به.(١)

وإذا كان هذا القرار الذي صدر عن مجمع علمي متين، من أكثر القرارات العلمية الجادة التي راجت في الأوساط العلمية ،ولاقى قبولاً واستحساناً لدي الكثير من الدارسين والباحثين ،إلا أن بعض الأقلام ما زالت تجثو على شواطئ هذه المسألة ،وتعيدها إلى بكرتها بعد أن كادت تَسُدّ منافذها ،وتصك أبوابها .لا أطالب بوقف البحث العلمي، ولكن أخشى أن التكرار الذي ليس فيه ثمر أن يفسد ذلك ،ويثقل كاهل الدارسين ،والمثقفين... لا بأس بإثارة المسألة لطالبي العلم ،وتعريفهم بها ، لكن الحذر الحذر من العودة إلى الخلاف والجفاء.

فيا حبذا ، أنْ توحد الأقلام(٢) أمام حديث رسول الله ﷺ ويكف عن إثارة الخلاف حول مسألتي (اللفظ) و(المعنى) بعد أنْ حُفظت الأحاديث في أمهات الكتب، على رفوف المكتبات ،والأقراص المدمجة ،والشبكات العالمية،وبعد أن قلّ الاجتهاد في علمي النحو والصرف!!؟ ويا حبذا أنْ تشرح الصدور لهذا المصدر اللغوي الغني ،ويكثر من الاعتداد به في التعليم الجامعي،والمناهج التربوية!!؟ إن حِجيّة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في عصرنا الحاضر ينبغي أن تسلك منافذها النحوية والصرفية واللغوية بكل يُسْر واطمئنان...

---

(١) ينظر: حسين ،محمد الخضر: الاستشهاد بالحديث في اللغة:مجلة مجمع اللغة العربية:ص٢٠٨-٢١٠، ودراسات في العربية وتاريخها:ص١٧٧-١٨٠.

(٢) ينظر في مثل هذه الدعوات الطيبة ما قامت به أستاذتي خلود العموش في جهدها الموسوم بـ :" مسألة احتجاج النحاة بالحديث الشريف " في مناهج المحدثين:الشاعر، والحديثي، وقباوة نموذجاً:مجلة الإمام محمد بن سعود، محرم،١٤٣٠ه-٢٠٠٨م،العدد العاشر، ص ٧٢، ٧٣.

ثالثاً: اعتراضاته على استشهاد بعض النحاة المتأخرين بالحديث النبوي

لم يكن الشاطبي كما اتضح في الصفحات السابقة يمنع الاستشهاد بلغة الحديث النبوي ،وقد بدا موقفه واضحاً تجاه الحديث المنقول وما يجب أن تتوافر فيه من شروط الصحة والضبط حتى يصبح في دائرة الشواهد النحوية التي يعتدّ بها في أبواب النحو والصرف .

لقد حدا به هذا التوجه أن يقف مستهجناً من اتّكاء بعض النحاة المتأخرين على لغة الحديث وتوسعهم في ذلك دون أن يتمثلوا أي قيود في التثبت من ضبطه وروايته .فقدم اعتراضه على أشهر نحْويينِ متأخِّرَينِ اتخذا هذا المنهج،وأكثرا من اعتمادهم عليه،هما:ابن خروف (ت٦٠٩هـ)،وابن مالك (ت٦٧٢هـ) وكلاهما من الأندلس.

١ - ابن خروف (ت٦٠٩هـ):

أبو الحسين علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي الأشبيلي [(١)] ،ولد في حدود (٥٢٤هـ)،أستاذ في اللغة والنحو ،والقراءات ،والفقه،تلقى العلم عن أبي زكريا محمد بن أحمد ابن طاهر(ت٥٨٠هـ)،وروى عن أبي مروان بن قُزْمان،وعن أبي إسحق إبراهيم بن مَلكُون (ت٥٨١هـ)،وغيرهم ،وتتلمذ له أبو الخطاب بن خليل ،وأبو القاسم بن رحمون وغيرهما،أُشتهر بالصدق،وطهارة الثوب،والتجويد،وحفظ القراءات ،وكثرة التحقيق والتدقيق ،أبتلي في آخر عمره باختلال عقله ،وتغير أحواله. تناظر مع طائفة من علماء النحو ونازلهم، وردّ عليهم كالسّهيلي (ت٥٨١هـ)،وابن مَلكون(ت٥٨١هـ)،وابن مضاء (ت٥٩٢هـ)، .له طائفة من الكتب

---

(١) ينظر في ترجمته: اليماني ،عبد الباقي بن عبد المجيد (ت٧٤٣ه):إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين: ص٢٢٨،والفيروزآبادى :البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:٢١٤،والسيوطي ،جلال الدين (ت٩١١ه) في كتابيه :بغية الوعاة:ج٢/١٣٠،وتحفة الأديب:ج١/٢٨٤-٢٨٧، و الزّبَيري ،وليد بن أحمد الحسين،والقيسي،بشير بن جواد،والحبيب،مطفى بن قحطان،والبغدادي،عماد بن محمد:الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة:ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م،سلسلة إصدارات مجلة الحكمة،بريطانيا،ج٢/١٦٨٠ ، ١٦٨١.

والمصنفات العلمية ،منها: شرح كتاب سيبويه المعروف بـ(تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)،وشرح الجمل للزجاجي،ومجموعة كتب في القراءات والفرائض.توفي سنة (٦٠٩هـ)، وهو خلاف ابن خروف الشاعر المعروف علي بن محمد القيسي القرطبي (ت٦٢٠هـ).

اعترض الشاطبي على منهجه في الاستشهاد بالحديث النبوي؛ لأنه يستشهد به مطلقاً دون أي قيود في التحري ،وقد عدّه من النحاة الذين يكثرون من الاستشهاد به في النحو والصرف، يقول عقب اعتراضه على منهج ابن مالك[١]: " ولا أعرف له(أي لابن مالك) فيه من النحاة سلفاً إلا ابن خروف يأتي بأحاديث في تمثيل جملة من المسائل ،وقصده في الغالب لا يَتَبيَّن في ذلك حتى قال ابن الضائع:لا أدري هل يأتي بها بانياً عليها أم هي لمجرد التمثيل،هذا معنى كلامه ".

وخلاصة موقف الشاطبي من منهجه أنه لا يعترض عليه لأنه يستدل بالحديث في بناء الأحكام النحوية ،وإنما لأنه كان يكثر من ذلك دون أن يتثبت من صحة لفظه ،وضبط راويته.

وأشير هنا إلى أن ابن خروف وتصريحات ابن الضائع عنه قد مسّها شيء من الإشكال والخلاف عند بعض الدارسين؛[٢]هل هو أول من استدل بالحديث ؟وما مقدار هذا الاستدلال؟وهل حقاً كان يستدرك على النحاة المتقدمين بعض المسائل التي اتّضحت له في لغة الحديث النبوي؟! ولعلّ المبحث الثاني من التمهيد قد أجاب عن السؤال الأول،أما الثاني والثالث ،فهما بحاجة إلى دراسة مسحية لمصنفاته ،غير أن ما يربك ذلك أن أكثرها ما زال مخطوطاً،أو مفقوداً ،علماً بأن كتابه المشهور " تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب " الذي فهرس له محقق الكتاب بخمسة عشر حديثاً[٣] ليست كلها منسوبة إلى رسول الله ﷺ ، يظهر خلاف ما نسبه إليه ابن الضائع !!.

---

(١) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٣/٤٠٤،وينظر نص الشاطبي أيضاً:البغدادي(ت١٠٩٣):خزانة الأدب:ج١/١٣، وقد اقتبس البغدادي كلام ابن الضائع ،وأورده في كتابه ،ينظر:ج١/١٠.

(٢) ينظر: الحديثي ،خديجة: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف:ص٩، ٢١٧.

(٣) ينظر: ابن خروف،أبو الحسن علي بن محمد (ت٦٠٩هـ):شرح كتاب سيبويه المسمّى تنقيح الألباب في =

٢ - ابن مالك(ت٦٧٢هـ):

اعترض الشاطبي على ابن مالك للعلة نفسها التي أنكر بها على ابن خروف،وقد صرَّح بهذا الإنكار في عدة مواطن من كتابه النحوي [(١)]،ورأى أن منهجه في تمثيل لغة الحديث ،والاستشهاد بها في أحكام اللسان العربي لم يكن صائباً ؛لأنه كان يطلق الاعتداد به دون أي تحرٍّ،وتمييز للفظ الحديث.وهو بهذا المنهج يكون قد خالف أوائل المتقدمين من النحاة.يقول:" أمَّا الحديث فإنه خالف في الاستشهاد به جميع المتقدمين " [(٢)]،ويقول أيضاً بعد أن عرض لأصناف الحديث التي يمكن أن يُعتدّ بها،ويُتّكأ عليها في الاستشهاد :"وابن مالك لم يفصّل هذا التفصيل الضروري الذي لا بدّ منه، فبنى الأحكام على الحديث مطلقاً ".[(٣)]وقريب منه قوله: "والحديث عنده عُمْدة في الاستشهاد به ".[(٤)]،وقوله:"والحديث عند ابن مالك حُجَّة في إثبات القوانين وبناء القياس عليها"[(٥)].

ثم يتوصّل إلى هذه النتيجة :" وكأنّ ابن مالك بنى- والله أعلم – على القول بمنع نَقْل الحديث بالمعنى مطلقاً ،وهو قول ضعيف... "[(٦)].وإصدار الحكم النهائي في منهجه :" فالحقُّ أن ابن مالك في هذه القاعدة غير مُصيب ".[(٧)]

= شرح غوامض الكتاب:تحقيق:خليفة محمد خليفة بريري:ط١، ١٤٢٥هـ-١٩٩٥م، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي،طرابلس،فهرس الحديث،ص٤٧٠.

(١) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١/٣٠٦، ٣١٢، ٥٦٩،ج٢/٢٧٢،ج٣/٣٥٥، ٤٠٥، ٥٩١، ج٤/ ٥٣٢،ج٦/٧٦، ١٣١.

(٢) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٣/٤٠٣.

(٣) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق:ج٣/٤٠٣.

(٤) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج١/٣١٢.

(٥) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج١/٥٦٩.

(٦) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٣/٤٠٣.

(٧) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٣/٤٠٥.

وقد وقفت في المبحث الأول من هذا الفصل عند أكثر السمات التي تميّز بها منهج ابن مالك حينما يستند إلى الحديث النبوي ،ويعتدّ به في المسائل النحوية ،واتضح فيها ما نسبه الشاطبي إليه ،وأنه كان على صواب حينما أشار إلى هذه السمة التي ميّزت منهجه.

ومع هذا التصريح المباشر في اعتراضه على موقف ابن مالك من الاستشهاد بالحديث النبوي لعدم توثقه من لفظه، إلا أن ذلك لم يمنعه من موافقته له في بعض المسائل النحوية التي استدلّ بها؛ فتجده حينما يَعْرِض للأحكام النحوية والصرفية التي وظّف فيها ابن مالك الأحاديث النبوية في كتبه، لا سيما (التسهيل) و(شرح التسهيل) يوافقه الرأي فيما ذهب إليه ،بل وينتصر له مدافعاً عنه ،وقد يعترض عليه في بعضها . وهذان الاتجاهان (الموافقة والمخالفة) هما اللذان سيكونان مدار الحديث في المطلب التالي بمشيئة الله تعالى.

المطلب الثاني:موقفه من الأحاديث التي استشهد بها ابن مالك

تبين في الصفحات السابقة أن الشاطبي لم يرتضِ منهج ابن مالك في الاستــشهاد بالحــديث النبوي ،إلا انه عندما يعرض للأحاديث النبوية التي استدلّ بها في كتبه خلال شرحه لألفيته تجده قد حاد عن موقفه ،وأظهر تعاطفاً كبيراً له ؛فتارة يوافقه في موضع الشاهد ،وتارة يعترض عليه ،لكنه كثيراً ما كان يتعقبه في اعتراضه عليه ،ويظهر تجاوباً تجاه،محاولاً تبرير رأيه والانتصار له.

وسأتوقف في هذا المطلب عند بعض الشواهد التي وظّفها الشاطبي في شرحه لألفيته مظهراً طبيعة هذا التوظيف من حيث الموافقة ، أو المعارضة .

أولاً: موافقات الشاطبي لابن مالك في شواهد الحديث النبوي

استدل ابن مالك بالحديث النبوي في كتبه النحوية ،وكثيراً ما كان يعتــرض علـــى النحـــاة ويخالفهم في بعض الأحكام النحوية التي ثبتت عنده بموجب لغة الحديث.وحينما شرح الــشاطبي ألفيته كان يتوقف عند بعض المسائل النحوية ،وتوجه النحويين لها ،إلا أنه كثيراً ما كان يتمثــل رأي ابن مالك ،ويوافقه فيما ذهب إليه ،ويدافع عنه.

أشرت في التمهيد إلى أن مقصد الشاطبي من هذا الشرح ليس الانتقاص من ابن مالك، وإنّما محاولة الانتصار له ،وموافقة ما ذهب إليه حتى يصل إلى مرحلة العجز التي قد لا يجد عنــدها مسوغاً لما ذهب إليه،فيلجأ عندها إلى الاعتراض عليه ،لكنـــه اعتـــراض ممـــزوج بالاعتـــذار عنه،غير منقص من شأنه.يقول في نهاية شرحه بعد أن عرض للمقصد الأول له :

" والثاني: أن الناظم لم يقتصر في كثير من هذا الكتاب على مُجرّد النَّقْل الذي لا يشوبه تعليل ، ولا أضرب عن ذِكر الخلاف والإشارة إلى الترجيح ، بل نبّه على العليل ، ورمز إلى الأخــذ بالدليل ،وأرشد إلى أنّ لِبَسطِ العِلَل فيه موضعاً ،وللإدلاء بالحُجَج وفَصْل القضايا بين المختلفــين فيه مجالاً مُتَّسعاً ؛فلذلك بسطت فيه من المآخذ الحُكْميّة العربية ما يسوغ أن يقع تعليلاً لمسائله ، وأوردت فيه من التنبيه على الخلاف في المسائل المُورَدَة فيه ما وَسِعَني إيـــراده ،**وملـــت إلـــى الانتصار للناظم فيما رآه والاعتذار عنه ما وجدْتُ إلى ذلك طريقاً ،حتى إذا لم أجد لما ارتكبـــه مساغاً في المنقول ولا في المعقول بيَّنت الحقّ في المسألة ،ورددتُ عليـــه غيـــر مُـــزْدَرٍ ولا مُنْتَقِصٍ له** ، علماً بأن من كلام الناس المأخوذ والمتروك ،إلا ما كان من كلام النُّبوة " .[١]

---

(١) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٩/٤٨٦،وينظر:ج٢/١٨٤.

ولولا أني أخشى إطالة البحث،وخروجه عن مساره ؛ لوقفت عند موافقاته بشيء من التبيين، والتفصيل ،ولكن اقتصر هنا الإشارة إلى عدد الشواهد النحوية التي استدل فيها بالحديث ،ووافقه بها ،و بعض أوجه الموافقة ،وكيفيتها ،وأشفع ذلك بشاهد نحوي تمثيلا لها .

١ - مجموع شواهد الحديث النبوي التي وافق فيها الشاطبي ابن مالك:

لم تكن الشواهد النحوية التي استدل بها ابن مالك من الحديث النبوي ووقف منها الشاطبي موقف الرضا كثيرة إذا ما وضعت أمام الشواهد الأخرى التي دخلت في دائرة الاعتراض،أو الاستدراك. ويمكن القول إن عدد الشواهد التي وافقها فيها موافقة مباشرة في هذا الباب –سواء استشهد بها ابن مالك أو الشاطبي نفسه - قد بلغت في نحو عشرين (٢٠) شاهداً ،تفاوتت كَمّاً وكيفاً في أجزاء الكتاب كما يلي:

ــ جدول إحصائي(٢) لعدد شواهد الحديث النبوي التي وافق فيها الشاطبي ابن مالك:

الجزء	عدد الأحاديث	أرقام الصفحات	الباب النحوي الذي ورد فيه
١	١	٥٨٣	المقدمات النحوية/المعرّف بأل.
٢	٧	٢٣،،٤٣،٤٤(عدد٢)،٥٠،٦١ ٥٧١	الجملة الاسمية:المبتدأ والخبر. الجملة الفعلية:الفاعل.
٣	١	٦١٠	المجرورات:المجرور بحرف الجر.
٤	٧	٩، ٣٠، ١٦١، ١٧٧ ٤١٦ ٤٧٦	المجرورات: الإضافة. المشتقات: الصفة المشبهة. أسلوب التعجب

		٥١٩	أسلوب المدح والذم
٥	٣	١٥٧ ٢٣٥، ٢٤٧	التوابع:العطف المنصوبات:النداء
٦	-	-	-
٧	١	٥٥١	النسب
٨	-	-	-
٩	-	-	-
المجموع	٢٠	-	-

وعند تحليل أبرز معطيات الجدول السابق ألاحظ ما يلي:

١- كانت جميع الشواهد التي وافقها فيها ذات طابع نحوي ،ولم يوافقه في المسائل الصرفية سوى مسألة واحدة وردت في باب النسب.

٢- أكثر الأبواب النحوية التي وافق فيها الشاطبي ابن مالك في المسائل التي استشهد لها بالحديث،كانت الجملة الاسمية ،يليها المجرورات ،في حين تقاربت الموضوعات والمسائل النحوية الأخرى ،أو تساوت في بعضها.

٣- هناك أبواب نحوية وصرفية كثيرة خلت من شواهد الموافقة كما في الأجزاء(٦، ٨، ٩) وهذا عائد إلى أمرين:

أ- عدم استيفاء الشاطبي للشواهد النحوية التي تعتدّ بالحديث النبوي في تلك الموضوعات .فهو لم يورد في الجزأين الآخرَيْن سوى خمسة أحاديث كانت خارج نطاق الموافقة ،وكذلك الحال في الجزء السابع الذي اشتمل على ثلاثة شواهد من الحديث النبوي.

ب- اشتمال الأجزاء المتبقية على كثير من شواهد الحديث ،غير أن وجه الشاهد لا يدخل في موافقات الشاطبي لابن مالك.وسوف أشير إلى مجموعها عند تناول منهجه.

٤- هناك شواهد أخرى من الحديث النبوي وافق فيها الشاطبي ابن مالك في الحكم النحوي ،لكنها لم تكن بالصورة المباشرة ؛وإنما جاءت على هيئة ترجيحات ،واعتراضات موجهة،يكون الرأي النهائي فيها موافقته له،وقد آثرت الحديث عنها ضمن الجزئية التالية من هذا المطلب.

٢- أوجه الموافقة وكيفيتها:

أ- أوجه الموافقة:

تعددت أوجه موافقة الشاطبي للشواهد النحوية التي استشهد بها ابن مالك من الحديث النبوي ،أو استشهد بها نفسه،وتنوعت صيغها ،ويمكن حصر بعض هذه الأوجه بالصور الآتية:

١- يظهر مخالفته لجمهور النحاة في المسالة الواحدة ،ثم يوافقه الرأي.

٢- يظهر مخالفته لجمهور النحاة في المسالة الواحدة ،ثم يعتذر له ،أو ينتصر لمذهبه.

٣- يظهر مخالفته لجمهور النحاة في المسالة الواحدة ،ثم يوافقه الرأي في بعضها.

٤- يظهر مخالفته للبصريين أو الكوفيين في المسألة الواحدة، ثم يوافقه الرأي.

٥- يظهر موقف ابن مالك في المسألة النحوية ، ثم يوافقه الرأي.

٦- يظهر موقفه في إحدى المسائل النحوية ،ثم يلزم الصمت والسكوت .

تلك هي أبرز صور الموافقة التي بدت لي عند الشاطبي في شرحه لألفية ابن مالك،ويمكن العودة إلى الجدول السابق ،وتتبع الصفحات التي اشتملت عليها الشواهد للوقوف عندها،وقبل أن أعرض مثالاً من شرح الشاطبي عليها ،أتوقف عند كيفية الموافقة التي كان الشاطبي يتمثل بها .

ب - كيفية الموافقة:

ليست هناك عبارة محددة تظهر كيفية أداء الموافقة عند الشاطبي لابن مالك عند تناوله للمسائل النحوية والصرفية التي اعتدّ فيها بالحديث النبوي أو التي لم يعتد لها.ومجمل القول فإن إظهار الموافقة تكاد تنحصر في نمطين من الأداء:

١- تقرير ما ذهب إليه في المسائل النحوية استنادا إلى لغة الحديث النبوي؛[١] أي عندما يوافقه الرأي في بعض المسائل النحوية فإنه يستشهد بالحديث النبوي في إثبات ما ذهب إليه وتقريره.وهذا الحديث الذي يستشهد به إما أن يكون ابن مالك قد استشهد به في كتبه النحوية سواء أشار الشاطبي إلى ذلك أو لم يشر ،وإما أن يكون الشاطبي قد اعتد به ،ولم يستشهد به ابن مالك.

٢- تعبيرات لفظية تضفي إيحاء توافقياً ،لكنّها تختلف في التركيب من موقف لآخر ،كأن يقول بعد عرضه لإحدى المسائل النحوية:" وهذا من الناظم احتراز حسن ،وبناء للمسألة على أصل صحيح مليح ،وبالله التوفيق "[٢]،أو قوله:" فالأولى ما رآه الناظم "[٣]،أو " ولا يقاس عليه حسبما ارتضاه في هذا النظم"[٤].ومن التعبيرات الصريحة ما عبّر عنه في مواضع منع حذف حرف النداء إذا كان اسم جنس التي ذكر فيها اختلاف النحاة في هذه المسألة مع ميل ابن مالك إلى إجازة الحذف على قلة؛اعتمادا على قلة السماع ،ورجَّح توجه ابن مالك بقبول القياس لوروده في الحديث النبوي ،وكلام العرب مع قلته قائلاً:" أنْ يتوجه المنع على قبول القياس على ما سُمِعَ من ذلك وإن كان قليلاً ،وهذا هو الظاهر

---

(١) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد لشافية: ج١/٥٨٣،ج٢/٢٥،ج٤/١٦٧، ١٧٧، ج٥/٢٣٥.

(٢) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق:ج٢/٣٥.

(٣) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٤/٤٢٨.

(٤) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٤/٤٩٧.

والموافق للمنقول ،والحريّ بالقبول ".[١]

وأنهي حديثي عن موافقات الشاطبي لابن مالك بهذا الشاهد الذي يظهر وجهاً من ملامحها، وكيفية أدائها.والشاهد في (باب المبتدأ والخبر) في المواضع الستة التي أشار إليها ابن مالك في ألفيته،والتي أفاد فيها الابتداء بالنكرة،حيث استدل الشاطبي بحديثين لتقرير بعضها ،هما:

- قوله ﷺ :« **أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ** »[٢]، الذي قرر فيه مجيء كل من "أمر" و"نهى" مبتدأ، وهو نكرة، والذي سوغ الابتداء بهما كونهما نكرتين عاملتين في المعمول بعدهما ،والنكرة أفادت هنا ؛لأنه "حصل لها بالمعمول بعض الاختصاص ،كما حصل لها بالصفة ،فأشبهت المعرفة بِقُرْبِها منها ،فأفادت"[٣].

- وقوله ﷺ : « **خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى الْعِبَادِ** »[٤]،الذي قرر فيه أيضاً مجيء "خمس" مبتدأ، وهو نكرة، والذي سوغ الابتداء بالنكرة كونها عاملة في المضاف إليه،" ووجه الإفادة هنا ما في الإضافة من إعطاء الاختصاص المُقَرَّب من المعرفة ".[٥]

وبعد عرضه لهذه المواضع الستة التي وقع فيها الابتداء بالنكرة مع حصول الفائدة،أشار إلى أن الناظم (ابن مالك) لم يحصر الجواز في هذه المواضع فقط،وإنما أجاز القياس عليها في

---

(١) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٥/٢٥٤.

(٢) مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم:كتاب صلاة المسافرين وقصرها ،باب استحباب صلاة الضحى،حديث (٨٤)،عن أَبِي ذَرٍّ ﷺ ،ج١/٤٩٨.

(٣) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٢/٤٣.

(٤) ابن أنس ،مالك (ت١٧٩ه): موطأ الإمام مالك- رواية يحيى الليثي:كتاب صلاة الليل،باب الأمر بالوتر،حديث (٢٦٨)،عن عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ ﷺ ،ج١/١٢٣،و البيهقي ،أبو بكرأحمد بن الحسين (ت ٤٥٨ه):السنن الكبرى:تحقيق:محمد عبد القادر عطا، ط٣، ١٤٢٤ه- ٢٠٠٣م،دار الكتب العلمية، بيروت،جماع أبواب صلاة التطوع وقيام شر رمضان، بَابُ ذِكْرِ الْبَيَانِ أَنْ لَا فَرْضَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مِنَ الصَّلَوَاتِ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسٍ، وَأَنَّ الْوِتْرَ تَطَوُّعٌ ،حديث (٤١٣٧)، ،ج٢/٦٥٦.

(٥) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٢/٤٤.

كل نكرة أفاد الابتداء بها، خلافاً لما ذهب إليه بعض النحاة المتأخرين الذين يحصرون الإفادة في مواضع لا تتعداها[١]. ثم عرض لبعض هذه المواضع عند هؤلاء، وناقشها، وتوصل إلـى هـذه النتيجة :" فقد ثبت بهذا كله أن المقصود حصول الفائدة ،وبالجملة ما يفيد وما لا يفيد إنما يرجـع الحكم فيها إلى الأغراض والمقاصد الخاصة ،بشخصٍ شخصٍ،وحالٍ حالٍ.وقد يكون ما هو مفيـد لشخص ما هو مفيد لشخص ما غير لآخر،وحَصْرُ ما يختلـف بحـسب الأشـخاص والأحـوال والمقاصد صعب عسير "[٢].وأصدر اختياره النهائي في هذه المسألة :" **فالحق ما فعل الناظم**"[٣].

والحَدِيْثان من الشواهد التي استشهد بها ابن مالك في شرح التسهيل[٤] وفي موضع الـشاهد نفسه ،ولم يشر الشاطبي إلى ذلك كعادته في كثير من الأحاديث التي يستشهد بها.

---

(١) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٢/٤٥.
(٢) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق:ج٢/٥١.
(٣) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٢/٥١.
(٤) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل: ج١/٢٩١.وينظر الحديث الأول في: شرح الكافية الشافية:ج١/٣٦٣.

ثانياً: اعتراضات الشاطبي وتعقباته لابن مالك في شواهد الحديث النبوي

الاعتراض أو التعقيب أو الردود على أقوال النحاة سمة بارزة في شرح الشاطبي لألفية ابن مالك ،وهو أمر جعل بعض الباحثين يخصونه بالدراسة المستقلة ،و يقفون عنده في أبحاثهم ودراساتهم العلمية[١].وليس مقصدي في هذا الجانب الوقوف عند هذه الاعتراضات جميعها أو الوقوف عند اعتراضات الشاطبي على ابن مالك في جميع المسائل النحوية والصرفية،وإنما الغاية الخاصة من ذلك هي تتبع اعتراضاته على أقوال ابن مالك،وفي مظهر واحد هو شواهد الحديث النبوي الشريف،حتى أن هذا المظهر لا يستطيع هذا البحث أن يوفيه حقه ؛فهو متشعب الأطراف ،والجزئيات المتعددة،حبذا لو خصه أحد الباحثين بدراسة مستقلة يكشف فيها عن جذورها الأصلية،ومنابعها عند النحاة السابقين ،ويظهر ثمرتها،ويعرض لجميع مسائلها ؛ لذلك سوف اقتصر الحديث فيه عن مواطن الاعتراض، وعدده ،ومنهجه فيه من حيث: الأوجه الاعتراضية،والألفاظ الدالة عليه ،وكيفية أدائه،وسببه وعلته ،ثم ألحق ذلك كله بشاهد من اعتراضاته.

---

(١) قدمت الباحثة سلوى محمد بحثاً بعنوان "المعايير الأصولية في نماذج من اعتراضات الشاطبي على ابن مالك " ونشرته في مجلة العلوم العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، شوال ١٤٣١هـ ،العدد السابع عشر ،وقدمت له ملخصاً في صفحتها الجامعية ،ينظر الرابط المباشر:
(http://sarab.kau.edu.sa/Pages-الأبحاثaspx.) ،ومع محاولاتي المتكررة في سبيل الوصول إليه سواء عن طريق البحث عن عدد المجلة ، أو مراسلة الكاتبة ،أو الجامعة نفسها ولم أظفر سوى بالملخص.
وكذلك هناك أطروحة علمية مسجلة في الجامعة الإسلامية في بغداد، والموسومة بـ" ردود الشاطبي على النحاة في كتابه المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية "، وهي قيد الكتابة ، ينظر الرابط:
(http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=56273)

١ - مجموع شواهد الحديث النبوي التي اعترض فيها الشاطبي على ابن مالك:

وقف الشاطبي عند أكثر المسائل النحوية والصرفية التي كان ابن مالك يستشهد فيها بالحديث النبوي موقف الرادّ المعترض ؛ لذلك جاءت اعتراضاته أكثر من موافقاته له ،غير أن أهم ما يميز هذه الاعتراضات أنه - في مجملها - يجتهد في أن يجد له مخرجاً ؛ إما اعتذاراً عنه ،وإما انتصاراً له،وقد نبّه إلى موقفه هذا بصريح العبارة في مواطن عدة من كتابه، كقوله الذي أشرت إليه في أول حديثي عن موافقاته،وجاء فيه [١]: " ومِلتُ إلى الانتصار للناظم فيما رآه والاعتذار عنه ما وجدْتُ إلى ذلك طريقاً .حتى إذا لم أجد لما ارتكبه مساغاً في المنقول ولا في المعقول بيَّنت الحقّ في المسألة ،ورددتُ عليه غير مُزْدَرٍ ولا مُنْتَقِصٍ له ".

وقوله أيضاً في الموضع نفسه عند ذكره المقصد الرابع لتأليف شرحه:" والرابع: أنّ تعويله على الإشارة بالتمثيل ،وعَقْدِ الضوابط بها والاتكال على المفهوم ،والإتيان بالعبارات الغامضة المعاني ما يدلُّ على أنّ صاحبه قصد أن يشترك في النَّظَر فيه الشادي والمنتهى ؛فلذلك حَمَلْتُ العبارة ما تَحْتَمِلُه في باب المفهوم والمنطوق ،وخدمتُها بالاعتراضات والأجوبة فيما أمْكَنَ ،وتَتبَّعْتُ قواعده الكليّة،وعرضتها على أصول العلم،فما وجدْته منها صحيحاً أثْبَتُّ وجه صِحَّته ،وما كان فيه من خَلَلٌ بيَّنْتُه بقَدْر الإمكان"[٢]،وقوله[٣]:"وقد سَلَكْتُ فيه مَسْلك شيوخي–رضي الله عنهم– في البحث وتحقيق المسائل،والتأنيس بالنظير،والتنقير عن دفائن اللفظ ،وبِتَتَبُّعِه بقدر الإمكان،والاعتراض وإيراد الإشكال ،والاعتذار عن اللفظ المشروح على حسب ما أعطاه الوقت والحال،وأوجبه تحسين اللفظ بالمؤلف،وعدم الوقوف وراء اللفظ تقليداً دون أن يتحرر معنى

---

(١) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد لشافية:ج٩/٤٨٦.

(٢) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق:ج٩/٤٨٦، ٤٨٧ .

(٣) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٩/٤٨٧،وينظر :ج٢/١٨٧.

الكلام،أو يظهر وجهُه،والاحتجاج لمذهب المؤلِّف وترجيحِه لما أمكن له وجه ترجيح".

وأشير هنا - كما نبهت في موافقاته- إلى أن شواهد الحديث النبوي التي دخلت في خانة الاعتراضات،والتعقبات جاءت على صورتين:

أ- شواهد استدل بها ابن مالك في كتبه النحوية في المسائل النحوية والصرفية ،ووقف الشاطبي منها موقف المعترض ،أو المعقب.

ب- شواهد استدل بها الشاطبي خلافاً لما ذهب إليه ابن مالك،أواعتذاراً عنه،أو انتصاراً له.

وعليه يمكن القول إن عدد الشواهد التي اعترض فيها الشاطبي على المسائل النحوية التي اشتملت عليها – سواء استشهد بها ابن مالك أو الشاطبي نفسه - قد بلغت نحو ثمانين (٨٠) شاهداً ، تفاوتت كَمّاً وكيفاً في أجزاء الكتاب كما يلي:

ـ جدول إحصائي(٣) لعدد شواهد الحديث النبوي التي اعترض فيها الشاطبي على ابن مالك:

الجزء	عدد الأحاديث	أرقام الصفحات	الباب النحوي الذي ورد فيه
١	١٤	٤٩ ١٤٨(عدد٢)،١٧٠(عدد٢)،٢٢٢، ٣٠١ ،٣٠٣(عدد٢)،٣٣٨،٣٤٤ ٣٤٥ ٥٦٩ ،٦٠٦	المقدمات النحوية/الكلام وما يتألف منه المقدمات النحوية/المعرب والمبني المقدمات النحوية/الضمير الجملة الاسمية:المبتدأ
٢	٢١	٢٥ ،٤٣، ٤٤(عدد٢)، ٦١، ١٠٢، ١٠٤، ١١٧ ١٤٦(عدد٢)،١٥١(عدد٢/مكرران) ١٦٤، ١٨٣ ٢٧٢، ٢٩٩	الجملة الاسمية:المبتدأ والخبر. الجملة الاسمية:كان وأخواتها الجملة الاسمية:أفعال المقاربة.

		٣١٠، ٣١٢، ٣٩١	الجملة الاسمية:إنّ وأخواتها
تابع٢		٤٤٩(عدد٢)	الجملة الاسمية:لا التي لنفي الجنس
٣	١٠	١٧٥ ٣٥٥، ٣٩٩(عدد٢)، ٤١٥ ٥٢٦، ٥٩٠، ٥٩١(عدد٢)، ٦٠٠	الجملة الفعلية:تعدي الفعل ولزومه. الجملة الفعلية:الاستثناء المجرورات:المجرور بحرف الجر.
٤	١٠	٦٣، ١٠٨، ١٦٧، ٤٣٥ ٤٤٩ (مكرر)،٤٨٨ ٥٣١(عدد٣)	المجرورات: الإضافة. أسلوب التعجب أسلوب المدح والذم
٥	١١	١٢١(عدد٢)، ١٥٤(عدد٢) ٢١١ ٢٦٥، ٣٤٨ ٤٧١ ٥٣١، ٥٤٣، ٥٥٩	التوابع:العطف التوابع:البدل أسلوب النداء التحذير والإغراء نونا التوكيد
٦	١١	٢٣، ٥٧، ٧٥(عدد٢) ، ٧٦ ، ٨٥(عدد٢) ١٣٠(عدد٢) ٣١٨ ٣٦٩	إعراب الفعل عوامل الجزم كنايات العدد/كأيِّن التأنيث
٧	٢	١٨ ٥٥١	جمع التكسير النسب
٨	-	-	-
٩	١	٢٠٦	الإعلال
المجموع	٨٠	-	-

وعند تحليل أبرز معطيات الجدول السابق ألاحظ ما يلي:

١- أكثرُ الشواهد التي دخلت في نطاق الاعتراضات كانت ذات طـابع نحـوي وقـلّ الاعتراض عليه في المسائل الصرفية التي اشتملت عليها الأجزاء الأخيـرة مـن الكتاب، إذ لم تتجاوز سبعة شواهد من أصل ثمانين شاهداً.

٢- أكثرُ الأبواب النحوية التي اعترض فيها الشاطبي على ابن مالك في المسائل التـي اعتدّ فيها بالحديث النبوي كانت الجملة الاسمية؛ إذ تجاوزت ربع الـشواهد الكليـة (٨٠/٢٢)،في حين تقاربت الموضوعات النحوية الأخرى وتساوت في معظمها.

٣- هنالك أبواب نحوية وصرفية عدة خلت من شواهد الاعتراض، أو قلت شـواهدها، كالفاعل، والمفاعيل، والحـال، والتمييـز، والتوابـع، والمـصادر والمـشتقات، والتصغير، والنسب، والإبدال، والإعلال، والإدغام، وغيرها.وقـد ذكـرت عنـد تحليلي لجدول موافقاته أن ذلك عائد إلى أمرين:عدم اسـتيفاء الـشاطبي لـشواهد الحديث النبوي واستقصائها في تلك الموضوعات ،أو عدم اشتمال الشواهد النحوية من الحديث النبوي لهذه المسائل ضمن نطاق الاعتراضات.

٤- قد تشتمل المسألة الواحدة على أكثر من شاهد كما هو مـشار إليـه عنـد أرقـام الصفحات بين معقوفتين ( ) ،أضف إلى هذا التنوع في الكـم تنويـع آخـر فـي النوع؛أي أن الحديث النبوي قد يكون معتداً به وشواهد أخرى من القرآن الكـريم، أو الشعر،أو النثر،وهو تنوع تكاد تزخر به معظم المسائل النحويـة التـي دخلـت نطاق الاعتراضات ، والتعقبات.

٢- منهجه الاعتراضي:

يمكن تتبع منهج الشاطبي في الاعتراض وفق المعطيات الآتية:

أ- أوجه الاعتراض:

تنوعت صور الاعتراضات وأوجهها التي تعقب فيها الشاطبي ابن مالك في المسائل النحوية والصرفية التي استشهد لها بالحديث النبوي الشريف،ويمكن إجمال هذه الأوجه بما يلي:

١- يعترض عليه في ألفيته ،ويوافقه في كتابه التسهيل.

٢- يعترض عليه في التسهيل ،ويوافقه في ألفيته.

٣- يعترض عليه في الألفية ،ويستدرك عليه ما فاته في بعض المسائل النحوية والصرفية ،لكنه سرعان ما يعتذر له ،أو عنه.

٤- يعترض عليه في كتبه عامة ،ثم ينتصر له إما اعتذارا عنه ،وإما اعتذارا له.

٥- يعترض عليه في ألفيته، أو كتبه النحوية الأخرى لاسيما التسهيل في بعض المسائل النحوية والصرفية، مظهراً سبب هذا الاعتراض وفق معايير نحوية أصولية.

٦- قد يورد بعض اعتراضات النحويين عليه، ثم يدافع عنه ،وينتصر له.

تلك هي أبرز أوجه الاعتراضات التي بدت لي في شرح الشاطبي لألفية ابن مالك ،ومسَّت جانباً من المسائل النحوية والصرفية التي استندت إلى لغة الحديث النبوي ،ويمكن العودة إلى الجدول السابق ،وتتبع إحالة الصفحات ،للوقوف عندها.ولكن أنبه هنا إلى أن الصور الأربع الأولى وإن شابها شيء من الاعتراض فهي في حقيقتها وجه من وجوه الموافقة ؛ لأن الشاطبي في كلٍّ منها يجتهد في تبرير موقف ابن مالك على هيئة (اعتذار) عنه، أو (انتصار) له،وقد صرح في هذا التبرير - كما بينت سابقاً- عند بيان مقصده من شرحه ؛وهو الدفاع عن

ابن مالك ما أمكن ذلك.في حين أن الوجه الخامس هو الوجه الحقيقي الذي أخذه الشاطبي على ابن مالك في هذا الجانب ،وسوف أشير إليه عند تناول علة الاعتراضات وأسبابها.

ويمكن السير وفق المنهجية التي عرضت فيها موافقاته؛ بأن أُقِّدم كيفية أداء الاعتراضات على ابن مالك أولاً،ثم أتمثل بشاهد يجمع ما بين الأوجه والكيفية.

ب- كيفية الاعتراض:

جاءت اعتراضات الشاطبي على ابن مالك في المسائل النحوية والصرفية التي استدل فيها بالحديث النحوي عرَضاً في شرحه دون أن يفرد لها باباً مستقلاً ،وقد كان يعمد في كثير منها إلى قصد الاعتراض ، وهو قصد صرح به-كما أشرت- عند تناوله للأسباب الموجبة لتأليف كتابه كما في قوله :" فلذلك حَمَلْتُ العبارة ما تَحْتَمِلُه في باب المفهوم والمنطوق ،وخدمتُها بالاعتراضات والأجوبة فيما أمْكَنَ ،وتَتَبَّعْتُ قواعده الكليّة ،وعرضتها على أصول العلم ،فما وجدْته منها صحيحاً أثْبَتُّ وجه صِحَّته ،وما كان فيه من خَلَلٌ بيَّنْتُه بقَدْر الإمكان "[1]، وقوله :"وقد سَلَكْتُ فيه مَسْلك شيوخي –رضي الله عنهم – في البحث وتحقيق المسائل،والتأنيس بالنظير،والتنقير عن دفائن اللفظ ،وبِتَتَبُّعِه بقدر الإمكان ،والاعتراض وإيراد الإشكال ،والاعتذار عن اللفظ المشروح على حسب ما أعطاه الوقت والحال ".[2]

وكان يعمد في الرد على ابن مالك أن يستعمل عبارة واضحة تخلو من الحِدّة، أو الخدش،أو التجريح ،أو القدح البذيء ،أو الميل إلى تقليل قيمته ،ومكانته العلمية، وذات طابع متزن ،تكشف عن القيم الأخلاقية السامية التي صُقلت بها شخصية الشاطبي؛ من تقبله للآخر ،وتبجيل العلماء وتوقيرهم حتى وقت الخلاف ،وفي ذلك يقول[3]:" ومِلتُ إلى الانتصار للناظم فيما رآه والاعتذار

---

(١) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد لشافية:ج٩/٤٨٧ .
(٢) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق:ج٩/٤٨٦.
(٣) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٩/٤٨٦.

عنه ما وجدْتُ إلى ذلك طريقاً.حتى إذا لم أجد لما ارتكبه مساغاً في المنقول ولا في المعقول بيَّنت الحقّ في المسألة،**ورددتُ عليه غير مُزْدَرٍ ولا مُنْتَقِصٍ له** "،وقوله:"وأوجبه **تحسين اللفظ بالمؤلف** ".[١]

ويمكن حصر ألفاظه التي أظهرت موقف الاعتراض في نمطين من الأداء:

١ - صيغة المتكلم:

وهي الطريقة المباشرة في الاعتراض، وأكثرها وروداً في عباراته ، وليس لها ألفاظ محددة ، وإنما تشتمل على تعبيرات لفظية تختلف في التركيب من موقف لآخر[٢]، وهذه طائفة من عباراته التي جاءت على هذه الصيغة، أعرضها بأنماط ،وصور متنوعة:

- " فالحاصل أن الناظم قصّر في المسألة من وجهين "[٣].

- " وهذا فيه نظر ... فاستثنى كما ترى الضمير المنفصل ولم يستثنه الناظم ،فكان مُعْتَرَضا عليه ... وإطلاق الناظم غير صحيح في انتظام الضمير..."[٤].

- ما ذكره في مسألة تسمية الأفعال الناقصة بهذا الاسم ،بعد أن عرَضَ لأدلة ابن مالك العشرة قال:" وأعلم أن هذه الأدلة كلها قابلة للنظر ،ومحتملة للبحث ...". [٥]

- ما ذكره في مسألة حذف الخبر المعلوم ،قال بعد عرض رأي ابن مالك،واستشهاده عليه بشواهد من القرآن الكريم ،والحديث النبوي ،وكلام العرب :" وإذا كان كذلك فليس الحذف هو

---

(١) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد لشافية:ج٩/٤٨٧ .

(٢) ينظر : الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق:ج١/١٧١، ٣١٢، ٣١٦، ٣٤٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ج٢/٢٦، ١٠٢، ١٠٧، ١١٥، ١٤٨، ١٥٤، ١٨٤، ٣١٢، ٣٩٣، ٤٥١، ج٣/١٧٧، ٣٥٥، ٤٠٥، ٤١٤، ٦٠٣، ٦٠٥، ج٤/٢٨، ٦٢، ٦٤، ١٠٨، ١١١، ١٦٩، ١٨٤، ٤٣٦، ٤٩٤، ٥١٨، ٥٩٠، ج٥/١٢٥، ١٥٥، ٢٥٣، ٤٧١، ٥٣٢، ٥٤٣، ج٦/٢٣، ٥٨، ٧٦، ٨٤، ١٣١، ١٦٨، ٣١٢، ج٧/١٨، ٥٥٠، ٢١١.

(٣) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق:ج١/٣٤٥.

(٤) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج١/٦٠٦، ٦٠٧،وينظر في الجزء الأول:ص١٧١ ،٣١٢، ٣١٦، ٣٤٥.

(٥) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٢/١٨٤.

الشائع بإطلاق كما ظهر من هذا النظم، فإنه يعطي جميع العـرب هـذا شـأنهم ،وذلـك غيـر صحيح،بل فيه تفصيل كما ذكر،فكان من حقّه أنْ يُبَيِّن ذلك ،وقد بينه في التسهيل...". [١]

- ومن اعتراضاته التي استدل فيها بالحديث النبوي لرد ما ذهب إليه ابن مالك، ما ذكره فـي مسألة (إذن) ،قال بعد أن أنهى رأي ابن مالك :" وعلى كلام النـاظم فـي مـسألة (إذن) أسـئلة :أحدها:أنه جزم بالنصب مع وجود الشروط الأربعة ؛إذ قال " ونصبوا " وأطلق القول في ذلـك ،وهذا الإطلاق غير صحيح ..." [٢].

- عبارات أكثر منها الشاطبي: " وهذا فيه نظر " [٣]، " وهذا... لم يشر إليه(يـذكر) النـاظم"، "[٤]وعلى الناظم ... دَرْك من... "[٥] ، " فكان الأولى أن ... ".[٦]

٢ - صيغة الغائب:

وهي الطريقة غير المباشرة في الاعتراض، وأقلها وروداً في عباراته مع أنها تكثر خارج نطاق الاستشهاد بالحديث،وتأتي على هيئة كلام إنشائي كالاستفهام ،والنفي ، يتوقعه الشاطبي من القارئ ،أو المخاطب،وتكون في الاعتراضات التي يدافع عنه فيها ،وينحصر التعبير عنهـا فـي كتابه بصيغتين من الأداء،هما:

أ- صيغة ثابتة تتكون من الفعل المسبوق (بأن)، وعبارته المشهورة في ذلك هي (فإن قيل...)، و(فإن قُلتَ ...) [٧]،وتسبق هذه الصيغة محتوى السؤال أو النفي المُعْتَرِض

---

(١) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد لشافية: ج٢/٤٥١.

(٢)الشاطبي:المصدر السابق:ج٦/٢٣،وينظر:ج٢/٢٩٩،ج٣/٤١٥،١٣٥،ج٥/٥٤٣،٤٩٣،ج٦/٢٣،ج٧/١٨، ٥٥١

(٣) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج١/٦٠٦،ج٢/١٨٤، ٣١٢، ج٤/١٦٩، ١٨٤،ج٥/٢٥٣، ج٧/١٨، ٥٥٠.

(٤) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج١/٣١٢، ج٤/٥٩٠، ج٥/٥٣٢.

(٥) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج٢/٢٦، ٢٩٧، ج٥/١١١، ج٦/٥٨.

(٦) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج١/١٧١، ج٢/١٠٢.

(٧) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج١/١٥٢،٥٦٩، ج٢/ ٣٣ ،١٠٨، ج٣/٥٢٦، ٥٩٣، ٥٩٩، ٦٠٣، ج٤/٣٠، ٣١، ١٠٧، ١٧١، ١٨٥، ٢٤٢، ٢٥١، ٥٣٢، ج٥/١٥٤، ج٦/٢٦٦، ٢٧٠.

به على رأي ابن مالك في المسألة النحوية أو الصرفية التي استشهد لها بالحديث النبوي،أو الذي استشهد به لرد رأي ابن مالك ،كما في اعتراضه على اشتراط ابن مالك التنكير في الاسم الذي ينصب على التمييز ،وأنه لا يكون معرفة قياساً :" **فإن قيل**: القياس إنما يصحُّ إذا عضده السماع، والسماع موجود بخلاف ما زعمتم ... "(١) ثم استشهد بشواهد سماعية من نثر العرب ،وآية من القرآن الكريم ،وحديث أم سلمة زوج النبي ﷺ : « **تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ** »(٢)، وثلاثة أبيات شعرية ،إلى أن قال:"والسماع بمثل هذا كثير ،فدل على أن التعريف في التمييز جائز ".(٣)

ب-صيغ استفهامية متغيرة ليست لها أنماط محددة ،تكون مسبوقة بعبارة تشعر بذلك،كأن يقول: " ويَرِد عليه السؤال ... "(٤) ،و " يقول له المخاطب ... " (٥) .

ج- طريقة الاعتراض وكميته:

تختلف طريقة الشاطبي في الاعتراض حسب أوجه الاعتراضات التي قدَّمتُها في الصفحات السابقة؛ ولك أن تتبين منهجه العام في الاعتراض في احتوائه على هيكلية منتظمة تبدأ بـ ذكر المسألة النحوية و رأي ابن مالك في حكمها، وأدلته على ذلك، وقد يشير إلى

---

(١) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد لشافية: ج٣/٥٢٦.

(٢) أبو داود (ت٢٧٥هـ): سنن أبي داود: باب في المرأة تُستحاض ،حديث (٢٧٤)،ج١/٧١،والنسائي (ت٣٠٣هـ): كتاب الطهارة ،باب الاغتسال من الحيض،حديث (٢٠٨)،ج١/١١٩،وكتاب الطهارة،باب المرأة يكون لها أيام معلومة تحيضها كل شهر،حديث (٣٥٥)، ج١/١٨٢، وكتاب الطهارة، باب في غسل المستحاضة،حديث (٧٨٠)،ج١/٢٢١.وجميع الروايات لـ أم سلمة زوج النبي ﷺ على الإفراد وليس الجمع "« تُهَرَاقُ الدّمَ ».

(٣) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد لشافية: ج٣/٥٢٨.

(٤) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق:ج١/١٥٢،ج٢/٤٥١،ج٣/٥٢٨، ٥٢٩، ج٥/٣٥٦.

(٥) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٤/٤٣٧ .

توجهات النحاة وخلافهم فيها سواء قبل تقديم الاعتراض ،أو خلاله كما في مسألة اتصال الضمير أو انفصاله في باب(أعطى)،و(كان)،و(ظن) [١]،ومسألة امتناع حذف الخبر بعد (لولا) في الكون المقيد الذي لا دليل عليه،[٢] والتي كان من شواهد ابن مالك عليها قوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها: « **لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ لَأَسَّسْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاْعِدِ إِبْرَاْهِيْم** »[٣]،ثم يقدم اعتراضه عليه ،مشفوعاً أو مدعوماً بالدليل ،وبيان السبب ،بعد ذلك يعطي رأيه النهائي في المسألة،وللشاطبي في هذا الرأي اتجاهان:

١- الانتصار لابن مالك أو الاعتذار عنه:(ردّ الاعتراض وترجيح رأيه)

وفيه يجتهد الشاطبي أن يبطل أو يردّ الاعتراض الذي قدمه أو يمكن أن يقدمه أحد النحاة على ابن مالك، وهذا الاتجاه يرد في أغلب اعتراضاته، وعبارته المشهورة في ذلك أن يقول:"والجواب عن ... " ،" فالجواب عن... " ، "ويجاب عن..." [٤] كما في مسألة إضافة (لبَّى) إلى (اليدين) [٥]،ومسألة العطف على الضمير المرفوع من غير فاصل[٦] .

٢- إبطال رأي ابن مالك : (إثبات الاعتراض)

وفيه يبقي الشاطبي الاعتراض مدعوماً بالدليل ،والعلل ،ويعد هذا الاتجاه أقلها وروداً في

---

(١) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد لشافية:ج١/٣٠٤-٣٠٦.

(٢) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق:ج٢/١٠٦،وينظر :ج١/٣٤٥، ٦٠٤-٦٠٦،ج٢/٢٦، ٤٥، ٤٦، ٥٠، ٦٢، ٦٣، ١٠٨، ١١٩، ١٦٤، ١٨٣،ج٣/١٧٦، ١٨١، ٥٢٦، ٥٨٣، ٥٩٢،ج٤/٥١٥، ٥١٦، ٥٣٢، ج٥/١٢٥، ١٥٣،ج٦/٢٣، ٦٠، ٦١، ١٢٩-١٣٠.

(٣) البخاري : صحيح البخاري:كتاب العلم،باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه،عن عائشة زوج النبي ﷺ ،حديث (١٢٦)،ج١/٣٧. مع اختلاف في الرواية.

(٤) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١/١٥٣، ١٧١، ٣١٢، ٣٤٥، ٥٧٠، ج٢/٢٦، ٢٨، ٣٢، ١٠٢، ١٠٨، ١٤٨، ٣٩٣، ٤٥١، ج٣/١٨١، ٤١٥، ٥٢٨، ٥٩٥، ج٤/٦٤، ١٧٢، ٤٣٧، ج٥/١٢٦، ١٥٥، ٣٦٠، ٣٦١، ٤٧٤، ج٦/٢٥، ٦١، ٣١٩، ج٧/١٩، ٥٥١.

(٥) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق:ج٤/٦٤.

(٦) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٥/١٥٥.

اعتراضاته[١] كما في مسألة الضمير المنفصل بعد المبتدأ؛[٢]هل يكون فاعلاً سدّ مسدّ الخبر ،أم يكون خبراً كما في قولهﷺ :« **أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟**»[٣]،ومسالة (سوى) هل هي من الظروف المتصرفة أم غير المتصرفة [٤].

وقد يبطل رأيه في الألفية ويوافقه في كتبه الأخرى[٥]،أو يفعل عكس ذلك ؛بأن يوافقه في الألفية ويخالفه في كتبه الأخرى[٦] لا سيما في التسهيل وشرحه،ومثاله ما ذكره في مسألة (مِن) الزائدة[٧] التي وافق فيها ابن مالك رأي جمهور البصريين وذلك بتقييد زيادتها في ألفيته في نفي أو ما أشبه النفي،في حين لم يشترط هذين الشرطين في شرح التسهيل،ووافق الكوفيين في جواز زيادتها في الواجب (الإيجاب) من غير شروط ،واستشهد على ذلك بالحديث الذي استند إليه الكسائي(ت١٨٩هـ) ،وهو قوله ﷺ : «**إِنَّ منْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ**»[٨]،وقد

---

(١) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد لشافية: ج١/٦٠٧،ج٢/١٥٤، ١٦٤، ١٦٥، ٢٧٢، ٣١٢، ج٣/٤٠٥، ٤٨٩، ٤٩٧، ٥١٩.

(٢) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق: ج١/٦٠٦، ٦٠٧.

(٣) البخاري : صحيح البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب " ما ودعك ربك وما قلى "، حديث (٤٩٥٣)،عن عائشة زوج النبي ﷺ ،ج٦/ ١٧٣،وكتاب التعبير،باب أول ما بدئ به رسول الله ﷺ ،حديث (٦٩٨٢)،ج ٩/ ٢٩،) ،ومسلم: صحيح مسلم:كتاب الإيمان،باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ،حديث (١٦٠)،ج١/١٣٩، وأحمد البيهقي(ت ٤٥٨ه):السنن الكبرى:كتاب السير،باب مبتدأ البعث والتنزيل،حديث (١٧٧٢١)،ج٩*/١٠.

(٤) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد لشافية: ج٣/٤٠٥.

(٥) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق:ج٣/٦٠٣، ج٤/٥٣١، ج٦/٨٤.

(٦) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج١/٤٩، ٥٠، ٣١٦،ج٢/١٠٧، ١٢٠، ٣٩٢، ٣٩٣، ج٣/٥٩٩، ٦٠٥، ج٤/٥٣٣، ج٥/٢١٢، ٥٣٢،

(٧) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٣/٥٩٥ – ٦٠٤.

(٨) الحديث مروي بروايات عدة تخلو أكثرها من موطن الشاهد (بحذف مِن)،ينظر:البخاري : صحيح البخاري: كتاب اللباس، باب عذاب المصورين يوم القيامة،حديث (٥٩٥٠)،عن عبدالله بن مسعود ﷺ ،ج٧/١٦٧(الرواية مختلفة، و لا شاهد فيها لما سيق له)، ومسلم : صحيح مسلم:كتاب اللباس والزينة،باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب أو صورة، حديث (٢١٠٩)،ج٣/١٦٧٠(موطن الشاهد صحيح مع اختلاف في الرواية لكنه ذكر في الصفحة نفسها الحديث برواية أخرى تخلو من موطن الشاهد)، والنسائي: السنن :كتاب الزينة ،باب ذكر اشد الناس عذاباً ،حديث (٥٣٦٤)،ج٨/٢١٦، وافق الحديث بلفظه وروايته.

رجَّح الشاطبي ما ذهب إليه في الألفية والتسهيل، ووافقه عليه، وردّ ما ذهب إليه في شرح التسهيل بقوله:" والصواب ما ذهب إليه ها هنا(أي الألفية)؛ لأن السماع المستمر قضى أنها تختص بالنفي؛ إذ لم تأتِ زيادتها في الإيجاب إلا في محل الاحتمال والندور ،فلا يصح أن يُقضى بالقياس حتّى يتبيَّن من الاستقراء القصد إليها بكثرة مجيئها في الكلام ، فإذا لم يكن ذلك ، فيجب الوقوف مع السماع ؛ لئلا ندّعي على العرب ما لا نعرف "[١]. ويقول أيضاً :" والعجيب أنَّ المؤلف حَمَل الحديث في التسهيل على إضمار الشأن ،وصرّح بمخالفة الكسائي، ثم التزم هنا مذهبه ،فاستدلّ به في الشرح على الزيادة "[٢].

وهناك مسائل قدّم اعتراضاته فيها على ابن مالك دون أن يذكر الأدلة التي توجب الاعتراض؛ كأن يقول:" فالسؤال عليه وارد "[٣]،وقد يتوقف عن رد الاعتراض في الشرح ، ويحيل القارئ إلى كتبه الأخرى كما في مسألة جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا مستويين في التعريف أو في التنكير مع وجود البيان أن المُقدّم هو الخبر، قال بعد أن استخلص قاعدتين لابن مالك بنى عليهما حكمه،واعتدّ بحديث رسول الله ﷺ :«**مِسْكِينٌ مِسْكِينٌ،رَجُلٌ لَا زَوْجَ لَهُ**»[٤] -قال:"وفي القاعدتين بعد هذا نَظَرٌ يطول، وأولى المواضع به الأصول"[٥].والأصول كتاب نحوي للشاطبي،لكنه مفقود أومتلف[٦]وقد يجتهد في ردّ الاعتراض،ويسكت عند بعض جزئياته[٧]

(١) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد لشافية:ج٣/٥٩٩.
(٢) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق:ج٣/٦٠٣.
(٣) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٤/١٠٨ ،وينظر :ج٢/١٨٤، ٢٧٢، ٢٩٩.
(٤) الطبراني ،أبو القاسم سليمان (ت٣٦٠ه):المعجم الأوسط:تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد ورفيقه، :ط١، ١٤١٥هـ،دار الحرمين - القاهرة ، باب الميم،من اسمه محمد،عن أبي نَجيح،ج٦/ ٣٤٨،موطن الشاهد صحيح مع اختلاف في رواية الحديث.
(٥) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٢/٦٨.
(٦) قال عنه التَّنْبَكْتي، أحمد بابا إنه أتلف في زمانه،ينظر:: نيل الابتهاج:ج١/٤٩.
(٧) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٢/٢٩٩.

،أو يقدم اعتذاره كأن يقول:" والجواب عن الثاني لم يحضرني الآن "[١].

وقد جاءت أغلب اعتراضاته أقرب إلى الطول كما في مسألة الضمير المنفصل بعد المبتدأ[٢]،ومسألة حكم تنكير التمييز[٣]،ومسألة حصر صيغ التعجب في الألفية بالصيغتين القياسيتين[٤]،بل قد تتداخل الاعتراضات في المسألة الواحدة حتى تصل إلى صفحات مديدة كمسألة حكم الاسم المحذوف منه إذا نسب إليه[٥].

د - أسباب الاعتراض وأدلته:

لم تكن دواعي الاعتراضات التي قدمها الشاطبي في كتابه على المسائل التي استشهد لها ابن مالك بالحديث النبوي أو استشهد لها الشاطبي نفسه في الرد عليه - ترجع إلى عوامل فردية أو شخصية أو تعصبية؛ وإنما كانت اعتراضاته عليه وفق ضوابط ومعايير منهجية أصولية تستند في عموميتها إلى مبدأين كبيرين:أدلة الاستدلال النحوي(النقل ،والقياس، والاستصحاب، والإجماع)،وأصول القرائن النحوية (كالإعراب والإعمال، والبناء والرتبة،والتقديم والتأخير ، والافتقار والاستغناء ،والحذف والزيادة، والتعلق والإضمار، والفصل والوصل،والإفراد والتركيب،...).

وفيما يلي طائفة لأبرز المعايير التي استند إليها الشاطبي في اعتراضاته عليه، وهي تعرض عرضاً دون تناول تفصيلاتها وحيثياتها التي قد تسير بالبحث عن مقصده مع شاهدين على ذلك:

---

(١) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٣/٥٩٩.
(٢) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق:ج١/٥٩٧ والصفحات التالية.
(٣) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٣/٥٢٦ والصفحات التالية.
(٤) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم:المصدرنفسه:ج٤/٤٣٣والصفحات التالية،وينظرأيضاً:ج٤/٢٨، ١١١، ج٩/٢١١.
(٥) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٧/٥٥٠،وينظر أيضاً :ج٣/٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٥،ج٩/٢١١.

الشذوذ والندرة[١]،القلة [٢]، الكثرة [٣]، الحمل[٤] ، اختلاف في عبارة لا معنى [٥]، اختلاف الرواية[٦] ،النقص[٧](إخلال في النقل)،مخالفة السماع[٨]،مخالفة النحويين(الإجماع) [٩]،ترك القياس [١٠] ،وغيرها.

وهذان مثالان على ذلك، أما الأول فعلى معيار (الندرة) الذي يعدّ من أكثر المعايير التي استند إليها الشاطبي في اعتراضاته على ابن مالك، كما في مسألة مجيء فعل الشرط مضارعاً وفعل الجزاء ماضياً؛فقد حكم ابن مالك بجواز القياس على هذا الوجه مع أن أكثر النحويين يضعفون ذلك،وقد استند في ذلك إلى ما جاء من شواهد نثرية وشعرية كقوله عليه الصلاة والسلام : « **مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ، إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ** »[١١] ،وقول عائشة - رضي الله عنها -:«**إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، إِنْ يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ**»[١٢]،وقد ردّ الشاطبي توجهه

---

(١) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١/٣٤٥ ،ج٣/٥٩٥ ، ج٤/٦٥، ٤٨٧ ، ٥١٩ ،ج٥/٢١٢ ،ج٦/٧٦، ١٣١.

(٢) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق:ج٤/٥٣١.

(٣) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٤/٦٥.

(٤) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٦/٨٥.

(٥) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٢/٣٤.

(٦) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج١/٦٠٧.

(٧) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٤/٤٣٣، ٤٣٧،ج٦/٢٣.

(٨) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج٣/٥٢٦،ج٧/١٧٢.

(٩) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج١/٥٠،ج٢/٣٢،ج٣/٤٠٥،ج٥/٤٧١.

(١٠) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج١/٣٤٥،ج٤/٦٥.

(١١) البخاري : صحيح البخاري:كتاب الإيمان،باب قيام ليلة القدر من الإيمان،عن أبي هريرة ﷺ ،حديث (٣٥)،ج١/١٦، ومسلم: صحيح مسلم:كتاب صلاة المسافرين وقصرها ،باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح،حديث (٧٦٠) ،ج١/٥٢٤،وفي الرواية اختلاف،وموطن الشاهد صحيح.

(١٢) البخاري : صحيح البخاري:كتاب أحاديث الأنبياء، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: **{لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِلسَّائِلِينَ}** [يوسف: ٧]،حديث (٣٣٨٤)،ج٤/١٤٩.والحديث مروي في كتب الحديث بروايات عدة،ولا موطن للشاهد فيها سوى صحيح البخاري.

،واعترض عليه لعلة الندرة ،قال بعد عرض شواهده:" والحق أنه نادر ليس في رتبة ما تقدم كما يقول النحويون.كلّ ما احتجّ به المؤلف جارٍ على طريقته "[١].أي البناء على النادر والقليل.

وينظر في هذا الضابط أيضاً في مسألة "إبدال الظاهر من ضمير الحاضر" في بدل الكل من الكل[٢].

وأما الثاني فعلى معيار (الكثرة) لكنه من استشهاد الشاطبي بالحديث في الرد على ابن مالك كما في مسألة إضافة (لبَّى) إلى (اليدين) التي عدها ابن مالك من الشواذ التي لا يقاس عليها ،وقد اعترض عليه الشاطبي وردّ عليه بما جاء في الحديث النبوي:« **إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَقَالَ: لَهُ: لَبَّيْكَ، فَلَا يَقُولَنَّ :بَيْنَ يَدَيْكَ، وَلْيَقُلْ: أَجَابَكَ اللَّهُ بِمَا تُحِبُّ** » [٣] ،وما اشتمل عليه من دلائل بأن التركيب كان مستعملاً عند العرب ،ولولا ذلك ما نهى عنه الرسول ﷺ ؛ فهو " ليس من النادر الشاذ ،بل هو من الكثير المستعمل ،لكن مختص باليدين ، فكان من حقه أن يجعله قياساً في موضعه ، ولا يمنع منه "[٤].

ومع هذا الاعتراض الذي قدمه الشاطبي على ابن مالك في هذه المسألة فإنه انتصر له ،ودافع عنه في رد الاعتراض ؛وحجته في ذلك أمران ؛الأول:أن الحديث النبوي لا يشعر بكثرة الاستعمال،كما أنه إذا سُلّم استعماله المعتاد فإنه لا يخرجه عن نصاب الشاذ الذي يقاس عليه ،وإنما هو "من الشاذ في القياس دون الاستعمال ،كأنه لم يكثر كثرة توجب القياس عليه "[٥].

---

(١) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٦/١٣١.

(٢) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق:ج٥/٢٢٢.

(٣) السِّجِستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي (ت٢٧٥ه): المراسيل : تحقيق: شعيب الأرناؤوط ،ط١، ١٤٠٨ه، مؤسسة الرسالة ، بيروت،كتاب الطهارة،باب ما جاء ما يقول إذا قيل له لبيك،عن راشد بن سعد ، حديث (٤٧٨)،ج١/٣٣٢.

(٤) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٤/٦٤.

(٥) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق:ج٤/٦٤.

والأمر الثاني:أنه إذا وصل إلى درجة القياس عليه في كلام العرب ، فإن ابن مالك قد منع القياس عليه مع كثرة استعماله وعدّه مساوياً للشاذ لوجود علة شرعية تمنع ذلك ؛ وهو نهي الرسول ﷺ عن استعماله،" فمنعه الناظم وسمّى ما سُمع منه مخالفاً للمشروع شاذاً ،لمساواته للشاذ العربي الذي لا يقاس عليه "(١).

وأنهي حديثي عن اعتراضات الشاطبي على ابن مالك بهذا الشاهد الذي يظهر وجهاً من ملامحها، وكيفية أدائها،وأدلته على ذلك.والشاهد في باب (البدل) في مسألة " إبدال الظاهر من ضمير الحاضر " في بدل الكل من الكل ،وهو من الشواهد التي اعترض فيها الشاطبي على ابن مالك في كتابه (التسهيل)،ووافقه في (ألفيته) .ورأي ابن مالك في المسألة أنه أجاز (الإبدال) في ألفيته بأوجه ثلاثة،والخلاف حول الوجه الأول منها،والذي يقتضي إفادة البدل ما يفيده (توكيد الإحاطة) ،فإن لم يفد فلا يجوز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر(٢).

وقد أشار الشاطبي إلى وجود الخلاف في المسألة ،وعرض لرأي سيبويه ،واقتصر آراء النحاة بقوله:" فالجمهور على ما قاله الناظم،وحجتهم ما تقدم ،وأيضاً فلا سماع يُعْتدُّ به "(٣).

ثم عرض للوجه الآخر من المسألة ؛وهو الجواز بقوله(٤) :" وأجازه الأخفش ،وإليه مال (أي ابن مالك) في التسهيل بعض ميل بناء على ما في السماع ،والقياس ". ثم ذكر أدلتهما السماعية ،والقياسية ،والتي كان منها القول المأثور لأبي موسى الأشعري(ت٤٢ه ~) ﷺ : « **أَتَيْنَا النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَفَرٌ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ** ».(٥)

---

(١) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٤/٦٥.
(٢) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق:ج٥/٢١٠.
(٣) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٥/٢١٠.
(٤) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٥/٢١٠.
(٥) البخاري : صحيح البخاري:كتاب المغازي،باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن،حديث (٤٣٨٥)، ج٥ /١٧٣ ، ورد الحديث في أكثر من موطن بروايات عدة أكثرها بلفظ(في نفر)و(في رهط)،وموطن الشاهد صحيح،=

ثم افتعل سؤالاً من الطرف المجيز يشتمل على جــدل نحــوي يــرجح فيــه الجــواز فــي المسألة،وبعده ظهر موقف الشاطبي من هذه المسألة حينما أجاب عن السؤال ،فاعترض على ابن مالك في التسهيل ،ورجح ما ذهب إليه في الألفية ،ودليله في ذلك هو (الندرة)،وبعــض الأدلــة القياسية،يقول[(١)]: " والجواب أن ما ذُكِر من السماع محتمل ونادر ، والنوادر لا يُبنى عليها حكــم مع إمكان تأويلها ".

ولعلّ هذا التباين في موقف الشاطبي من ابن مالك في هذه المسالة ناشيء عن تباين مواقــف ابن مالك نفسه ؛ إذ كثيراً ما يتراجع عن رأي قرره في أحد كتبه،وهو تراجع ظهر له من خلال خبرته النحوية التي صقلها في ألفيته.

= ينظر الأحاديث صاحبة التسلسل :(٣١٣٣، ٦٦٢٣،٥٥١٨، ٦٦٤٩، ٦٦٨٠، ٦٧٢١،٦٧١٨، ٦٩٢٣، ٧٥٥٥).

(١) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٥/٢١٢.

الفصل الثاني

منهج الإمام الشاطبي في الاستشهاد بالحديث النبوي

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التحليل الوصفي للأحاديث النبوية التي استشهد بها في كتابه.

المبحث الثاني: التحليل الإجرائي للأحاديث النبوية التي استشهد بها في كتابه.

المبحث الأول: التحليل الوصفي للأحاديث النبوية التي استشهد بها في كتابه

المطلب الأول: الغرض والأهمية

استشهد الإمام الشاطبي في كتابه " المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية " بأحاديث نبوية كثيرة بلغت اثنين و ثمانين ومئة حديثٍ (١٨٢) ،وقد توزعت هذه الأحاديث في أجزاء الكتاب التسعة بنسب متفاوتة،والجدول الإحصائي الآتي يوضح هذا التوزيع:

ــ جدول إحصائي(٤) لمجموع الأحاديث في كتاب المقاصد الشافية موزعاً على أجزاء الكتاب:

الجزء	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	المجموع الكلي
مجموع الأحاديث	٤٠	٣١	٢٥	٣٢	٢٤	١٩	٣	٣	٥	١٨٢

وعند تحليل المعطيات البيانية للجدول السابق يلاحظ ما يلي:

١- على الرغم من ارتفاع عدد الأحاديث التي استشهد بها الشاطبي إذا ما قورنت بكتب النحاة إلا أنّ نسبة الاستشهاد بالحديث النبوي في كتاب (المقاصد الشافية) لم تصل إلى الدرجة الكافية إذا ما قورنت بأعداد الشواهد النحوية الأخرى في الكتاب نفسه؛ فقد استشهد بإحدى وعشرين ومائتين وألف أيةٍ (١٢٢١) من القرآن الكريم [(١)] عدا الآيات الكثيرة المكررة ،واستشهد كذلك بستة وخمسين مثلاً (٥٦) من أمثال العرب[(٢)] عدا المكرر،وبتسعة وسبعين وثلاثمائة قول (٣٧٩) من أقوال العرب[(٣)] عدا المكرر،ونحو ستمائة وألفي بيت

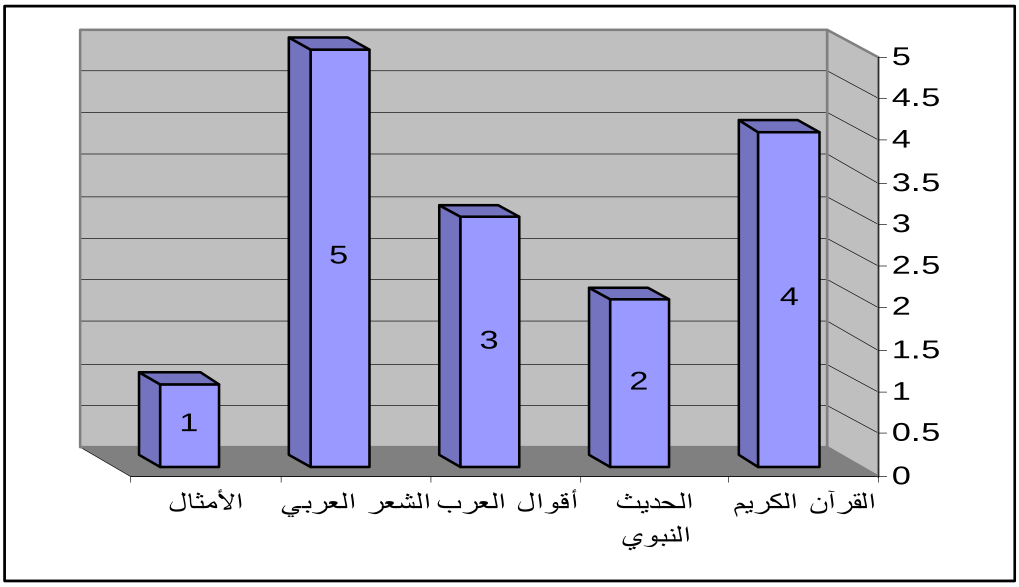
---

(١) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية: فهرس الآيات القرآنية ،ج١٠/٥-٦١.

(٢) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق: فهرس الأمثال ،ج١٠/٧٣-٧٥.

(٣) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: فهرس أقوال العرب ،ج١٠/٧٧-٩٣.

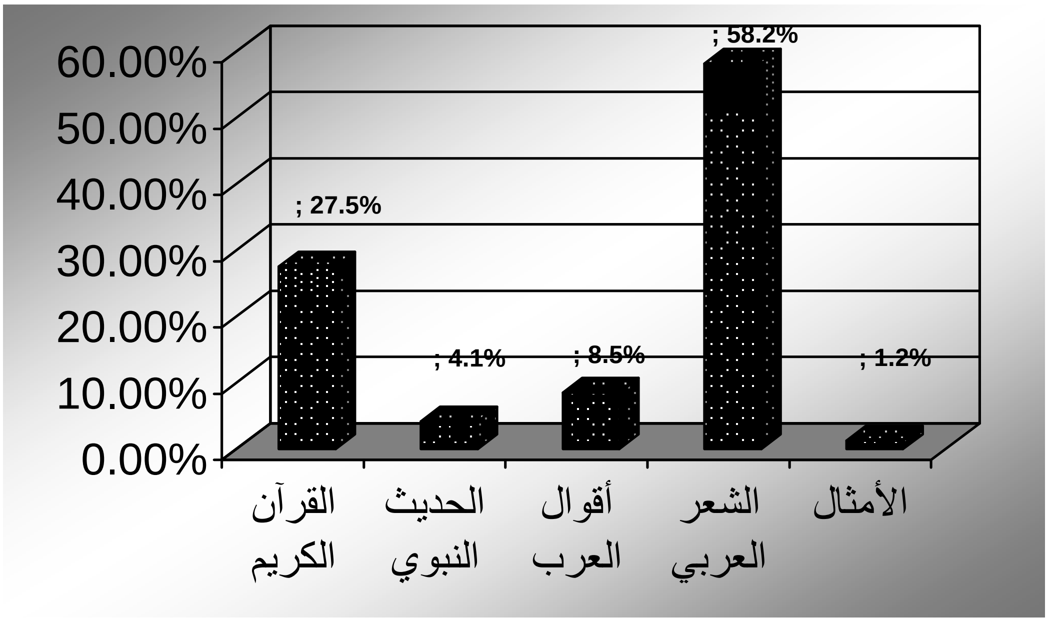
(٢٦٠٠) [١] من الشعر العربي حاشا الأبيات المكررة ،وأنصاف الأبيات.وهذا يؤشر إلى أن الحديث النبوي لم يتبوّأ مكانته التي يستحقها في الكتاب وفقاً لمكانته في التشريع الإسلامي ؛وإنما كانت مرتبته هي المرتبة الرابعة وقبل الأخيرة ضمن سلم الشواهد النحوية التي اعتدّ بها في شرحه.وكان الأوْلى أن يُعطى حقه من الاستشهاد به بغزارة كبقية المصادر النحوية الأخرى ،والحفاظ على مكانته الرفيعة وقيمته اللغوية، ولا سيما أن كتابه في طليعة الكتب النحوية مادة وحجماً.والرسمان البيانيان[٢] الآتيان يرسمان صورة أدق عن توزيع الشواهد في كتابه،ونسبة الاستشهاد بالحديث النبوي إلى غيره من شواهد النحو علماً بأن مجموع الشواهد النحوية التي استشهد بها الشاطبي قد بلغت في نحو ستة وثلاثين وأربعمائة وأربعة آلاف شاهدٍ (٤٤٣٦):



شكل رقم(١): رسم بياني لتوزيع الشواهد النحوية في كتاب المقاصد الشافية ــ

(١) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: فهرس الشعر ،ج١٠/٩٩-٢١٤.

(٢) تشير الأرقام في الرسم البياني الأول إلى مرتبة كل شاهد من الشواهد النحوية مقارنة مع غيره،وتوزيعها من الأقل استشهاداً إلى الأعلى،فأقل الشواهد استشهاداً هو(المثل)،يليه الحديث النبوي،فأقوال العرب،فالقرآن الكريم،وأكثر الشواهد استشهاداً هو الشعر.في حين أن الرسم البياني الثاني يظهر النسبة المئوية لكل شاهد مقارنة مع الشواهد الأخرى،وهي موزعة حسب مجموع الشواهد النحوية.



شكل رقم(٢): رسم بياني يوضح نسبة الاستشهاد بالحديث النبوي إلى غيره من الشواهد النحوية في كتاب المقاصد الشافية ــ

ومع أن نسبة الاستشهاد بالحديث النبوي عند الشاطبي - والتي شكلت (١ ،٤%) من مجموع الشواهد النحوية – لا تعدّ نسبة عالية إذا ما وُضعت أمام الشواهد الأخرى ،وضخامة الكتاب؛ إلا أنها تشكل نسبة مرتفعة إذا ما وضُعت أمام استشهادات النحاة المتقدمين والمعاصرين له بالحديث النبوي،وسبق أن أشرت في نهاية التمهيد ،والمبحث الأول من الفصل الأول إلى أن ابن مالك كان من أكثر النحاة اعتداداً بالحديث النبوي ،وأن أكثر استشهاداته كانت في كتابه " شرح التسهيل " التي بلغت نحو خمسة عشر ومائتي حديث (٢١٥) ، يليه ابن هشام (ت ٧٦١هـ) الذي استشهد في كتابه " مغني اللبيب" بنحو خمسة وتسعين حديثاً (٩٥) ،وإذا ما وضع استشهاد الشاطبي الذي بلغ اثنين و ثمانين ومئة حديث (١٨٢) وهذه السلسلة من الاستشهادات فإنه سيحظى بدرجة عالية في الاعتداد بلغة الحديث ،وهي الدرجة الثانية بعد ابن مالك؛فاتكاء الشاطبي – إذن- لم يصل إلى المستوى الذي يستحقه حديث رسول ﷺ وفق التصنيف **الداخلي** ، في حين بلغ درجة عالية في الاستشهاد به وفق المنظور **الخارجي**.

٢- يزداد الاستشهاد بلغة الحديث النبوي في الأجزاء الستة الأولى ذات الطابع النحوي، في حين يقل ذلك في الأجزاء الثلاثة المتبقية التي شكلت في معظمها طابعاً صرفياً.

٣- لا تكشف الأحاديث التي استشهد بها الشاطبي في كتابه الصورة الحقيقية في اعتماده على هذا المصدر السماعي اعتماداً كليا في المسائل النحوية والصرفية،وربما وقفة عند الأحاديث التي وردت في شرحه، تظهر النتائج الآتية:

أ- تكرار الاستشهاد بالحديث الواحد في أكثر من موضع،وهذه السمة (التكرار) ستنال حقها من الدراسة في المبحث الثاني من هذا الفصل.

ب- الاعتداد بأحاديث نبوية سبق الاستشهاد بها عند النحاة السابقين له، لا سيما ابن مالك ،وسوف أتوقف عند هذا الجانب في المطلب الثالث.

ج- الاستشهاد بأحاديث نبوية ليست من لفظ الرسولﷺ وإنما هي منسوبة إلى الصحابة والتابعين،وهذا أيضاً له وقفة في المطلب الثاني من هذا المبحث.

د- ليست جميع الأحاديث التي استشهد بها ذات طابع نحوي أو صرفي،فهناك مسائل أخرى استشهد لها الشاطبي بالحديث النبوي خرجت عن هذين النطاقين.

واستناداً إلى هذه النقطة الأخيرة،فإنه يمكن توزيع الأحاديث التي استشهد بها إلى نوعين:

١- أحاديث نبوية خارجة عن الاستشهاد النحوي والصرفي.

٢- أحاديث نبوية لتقرير القواعد النحوية والصرفية واستخلاص الأحكام.

أولاً: الأحاديث النبوية الخارجة عن نطاق الاستشهاد النحوي والصرفي

وهي الأحاديث النبوية التي استحضرها الشاطبي من باب التمثيل الـديني، أو اللغـوي، أو لإثبات مسائل تتصل بالحديث المنقول الذي ثبتت روايته باللفظ لا المعنى.

وقد بلغ مجموع الأحاديث النبوية التي دخلت في حيز هذا النطاق ثمانية وعشرين حـديثاً (٢٨) ؛ أي بنسبة (١٥,٣ %) من المجموع الكلي لأحاديث الكتاب، والجدول الإحصائي الآتي يظهر طبيعة هذا التوزيع:

ــ جدول إحصائي(٥) لمجموع الأحاديث النبوية الخارجـة عـن نطـاق الاستـشهاد النحـوي والصرفي في كتاب المقاصد الشافية :

الغرض	الجزء ورقم الصفحة	المجموع
مسائل دينية	ج١/٣، ٩، ١١، ١٢، ١٤(عدد٢)،١٥(عدد٢)،٢٩، ٣٠ (عدد٢)، ٤٠٦، ج٩/٤٨٩(عدد٢)،٤٩٠	١٥
مسائل لغوية	ج١/٤٢(عدد٢)،١٩٩، ٢٨٤، ٥٥٧، ج٢/١٨٧، ١٨٨، ج٤/٤٩٨،ج٧/١٧٦	٩
مسألة الاستشهاد بالحديث	ج٣/٤٠٣(عدد٢)،٤٠٤(عدد٢)	٤
المجموع الكلي		٢٨

وأسوق هذا الشاهد من فاتحة كتابه في مسألة " الكلام وما يتألف منه " وهو من باب الاستشهاد اللغوي،قال في بيان معنى (الكلمة) في شرحه لقول ابن مالك (وكَلِمةٌ بها كَلامٌ قد يُؤَم): " استعمل ها هنا (كلمة) على لغة التميميين... يريد أن الكلمة قد تطلق على الكلام التام ويقصد بها قصده، وهذا إطلاق لغوي لا اصطلاحي،وهو الذي قصد " [(١)]،ثم استشهد على ذلك بثلاثة شواهد من القرآن الكريم ،وبحديثين ذكرهما بقوله[(٢)]: " وفي الحديث: «**الكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ**»[(٣)]،وفي الصحيح :« **أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا لَبِيْدٌ** [(٤)]:**أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ** »[(٥)].

ثانياً : الأحاديث النبوية الداخلة في نطاق الاستشهاد النحوي والصرفي

وهي الأحاديث التي استدلّ بها الشاطبي لتقرير قاعدة نحوية أو صرفية، أو لبناء حكم جديد ،أو ردّ حكم نحوي سابق.

ومجموع الأحاديث التي شكّلت هذا النوع أكثر بكثير من النوع السابق ، وهي المقصد الجوهري الذي قامت عليه هذه الدراسة، وقد بلغت هذه الأحاديث أربعة وخمسين ومئة حديث (١٥٤) ، وكوّنت ما نسبته (٨٤,٦ %) من المجموع الكلي لأحاديث كتابه.

ولم تكن هذه الأحاديث ذات طابع ثابت من حيث الاستشهاد النحوي والصرفي؛بل تعددت

---

(١) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية: ج١/٤٢.

(٢) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق: ج١/٤٢، ٤٣.

(٣) البخاري : صحيح البخاري:كتاب الأدب،باب طيب الكلام،عن أبي هريرة ﷺ ،ج٨/١١،وأحمد بن حنبل: مسند الإمام أحمد بن حنبل:مسند المكثرين من الصحابة،مسند أبي هريرة ﷺ ،حديث(٨١٨٣)،ج١٣/ ٥١٢، وحديث(٨٨٦٩)،ج١٤/ ٤٥٨.

(٤) ابن ربيعة ،أبو عقيل لَبيد بن مالك (ت٤١هـ): شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري: تحقيق إحسان عباس،١٩٦٢م،مطبعة حكومة الكويت، الكويت،ص٢٥٦،وعجز البيت :(وكلُّ نعيمٍ لا مَحالةَ زائلُ).

(٥) البخاري : صحيح البخاري:كتاب مناقب الأنصار،باب أيام الجاهلية،حديث(٣٨٤١)،عن أبي هريرة ﷺ ،ج٥/٤٢،وكتاب الأدب،باب ما يجوز من الشعر والرجز والحُداء وما يُكره،حديث(٦١٤٧)،ج٨/٣٥،وكتاب الرقاق،باب " الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله،والنار مثل ذلك"،ج٨/١٠٢.والروايات جميعها متقاربة .

أغراضها، وتنوعت مضامينها وفق أبواب النحو ومسائله المتعددة،وسوف أقف عند أكثر هذه الأحاديث والمسائل التي اشتملت عليها في فصل كامل ،وأكتفي هنا بسرد بعض الأغراض والمضامين النحوية التي يمكن استخلاصها من موضع الشاهد، وأكثرها تصب في دائرتي (القرائن النحوية) بنوعيها:المعنوية ،واللفظية،و(أدلة الاستدلال النحوي) (١)،علماً بأن بعضها قد يتشابك، ويتعدد للصيغة الواحدة،وما أضعه هنا يمكن أن ينظر إليه من وجه آخر، وإليك أبرزها:

الإسناد(٢)، والتخصيص(٣)، والتبعية(٤)، والمخالفة(٥)، والعلامة الإعرابية(٦)، والرتبة(٧)،والصيغة(٨)، والمطابقة(٩)، والربط(١٠)، والتضام(١١)، والأداة(١٢)، والوصل والفصل(١٣)،

---

(١) ينظر في (أدلة الاستدلال النحوي) الكتب التي تحدثت عن أصول النحو،والتي من أشهرها:كتابا الأنباري، أبي البركات: الإغراب في جدل الإعراب ولُمَع الأدلة: جمعهما سعيد الأفغاني في كتاب واحد، وقد أحيل إليهما في أكثر من موضع في بحثي هذا، وكتاب: السيوطي ،جلال الدين:الاقتراح في علم أصول النحو ،وينظر في (القرائن النحوية) و(أدلة الاستدلال النحوي) كذلك في كتابي: حسان ،تمام:الأصول:دراسة إيستيمُولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م،عالم الكتب،القاهرة،ص٦١-٦٧، و١٨٩-٢٢٣، واللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٩٤،دار الثقافة ، الدار البيضاء(المغرب)، ص١٨٩-٢٤٠.

(٢) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية: ج٤٩/١.

(٣) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق: ج٤٩٧/٥، ٥٠١، ٥٠٤، ج٢٥٠/٦.

(٤) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج١٩٨/٥، ١٩٩.

(٥) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٤٧١/٥.

(٦) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج٥٥/١، ١٤٨، ١٧٠، ١٨٣، ٢١٦، ٢٢٢،ج٤٨/٣، ٣٧٨، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٥٥،ج١٩٥/٤، ٤١٣،ج٥٣١/٥، ٥٤٣، ج٥٧/٦، ٦٧، ٧٥، ٨٥، ج٤٩٥/٨،ج٢٠٦/٩.

(٧) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج٦١/٢، ١٦٤.

(٨) ينظر: الشاطبي: المقاصد الشافية: ج١٥٨٣،ج٢٨٩/٢،ج٣٦٦/٤، ٤٣٥، ٤٤٩، ٤٩٦، ٥١٣،ج٢٦٤/٥، ٢٦٥، ٣٤٨، ٥١٠، ج٦٧/٦، ٢٤٨.

(٩) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج٦٠٦/١، ج٥٨٠/٤، ٥٩٠، ٦٦١، ٦٢٢، ج١٨/٧، ٥٥١.

(١٠) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج٦٤٠/١، ٦٤١، ج١٦٧/٦، ١٩٥.

(١١) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج٦٠٠/٣.

(١٢) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج٣٩١/٢، ج٨٧/٥، ٨٩، ٩٦، ٩٧، ١٢١، ج٢٣٥/٥.

(١٣) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج٣٠١/١، ٦٠٦، ج١٧٧/٤.

والإلحاق[١]،والجواز والمنع[٢]، والمعاقبة[٣]، والوقف[٤]، والحذف ومنعه[٥] ،والنقص[٦]،والأصل والفرع[٧]، ومخالفة القياس[٨]، ومنع القياس للشذوذ[٩] أو للقلة و الندرة[١٠] ، والعمل[١١]، والعامل[١٢]، والحمل[١٣]، والتأويل[١٤]، والتضمين[١٥] ...وغيرها الكثير،ولعل أكثر هذه المعاني وروداً هي(رتبة الإعراب) وما يتفرع عنها من علامة أصلية (ظاهرة أو مقدرة) أو فرعية .

وإليك هذا المثال على أحد الأغراض السابقة ،وهو معنى (المطابقة)، والشاهد في باب (أفعل التفضيل)،في حكم (ما أضيف إلى معرفة)،فذكر أن(أفعل) المضافة إلى معرفة لها وجهان:وجه يكون بمعنى (مِنْ)،ووجه لا يراد به هذا المعنى،بل يترك جملة،ثم ذكر حكم الثاني وجوب المطابقة،في حين أجاز الوجهين في الاعتبار الأول،واستدل على جواز الحُكْمَيْنِ بحديث جمع بينهما،يقول:"وقد جمعهما قوله عليه السلام: «**أَلا أُخْبِركُم بِأَحَبِّكُم إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجلِساً يَوْمَ القِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا** »[١٦] فجمع [أَحْسَنَ] وأفراد[١٧][أَحَبَّ ،وأقْرَبَ] "[١٨].

---

(١) ينظر : الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية: ج١/٣٣٨، ٣٤٤، ٣٤٥.

(٢) ينظر : الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق: ج٤/٤٧٦، ٥١٦، ٥١٧، ج٥/٢١١، ١٥٤.

(٣) ينظر : الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج٤/٥٩٧، ج٦/١٦٧.

(٤) ينظر : الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج٤/٥٩٧، ج٦/١٦٧.

(٥) ينظر : الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج٢/١٠٢، ١٠٤، ١٠٦، ١١٧، ٤٤٩، ٥٦٦،ج٣/٧١٠،ج٤/١٦١، ١٦٧، ٥٣٢، ٦٠٠، ج٥/٢٤٧.

(٦) ينظر : الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج٢/١٤٦.

(٧) ينظر : الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج٢/٣٢، ٢٥، ٤٤، ١٨٣.

(٨) ينظر : الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج٤/٤٨٨.

(٩) ينظر : الشاطبي ،إبراهيم:المصدر نفسه:ج٤/٥٧٣،ج٥/٤٩٣. (١٠) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج٤/٥٤١.(١١) ينظر : الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٢/١٥١، ٤١٤، ج٤/٢٤١، ٤١٣، ج٦/١٣٠.

(١٢) ينظر الشاطبي ،إبراهيم:المصدر نفسه:ج٣/١٧٥، ١٨٧، ٤٧٩. (١٣) ينظر :ج٢/٣١٠، ٣١٢،ج٤/٢٥٨.

(١٤) ينظر : الشاطبي: المصدر نفسه: ج٣/٤٢٩. (١٥) ينظر : الشاطبي: المصدر نفسه: ج٣/٣٩٩.

(١٦) سبق الاستشهاد به ،وتخريجه في الفصل الأول ،ص٧٧.

(١٧) الصواب أفرد،وهو خطأ طباعي. (١٨) الشاطبي ،إبراهيم:نفسه:ج٤/٥٨٠،أعاد الحديث ص٥٩٠،وذكر أنه من شواهد ابن مالك على جواز المطابقة مع إرادة معنى(مِن) وقال فيه:"فأتى بالوجهين معاً في كلام واحد،ومعنى (مِنْ)مرادٌ في الجميع،وفيه نظر".

المطلب الثاني: نسبة الأحاديث

أشرت في المطلب الأول إلى أن الشاطبي قد استشهد في كتابه باثنين وثمانين ومئة حديث نبوي (١٨٢) ، ليست جميعها من باب الاستشهاد النحوي والصرفي ،ومع إقراري بأن ما ثبت وروده في كتب الحديث النبوي الصحيحة نقلاً عن الضابط العدل هو حديث نبوي سواء أكان مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ ،أم موقوفاً على الصحابة، أم مقطوعاً على التابعين،مع احتراز أكثرهم في تقييد ما كان (موقوفاً) ،أو(مقطوعاً) وإدخاله في خانة (الأثر) أو (الخبر) [1]، فسوف أوزّعها وفق تصنيفها الدقيق ؛من باب الدراسة العلمية ليس إلا ، وتبقى في النهاية - جميعها -أحاديث نبوية شريفة سواء كانت مرفوعة، أو موقوفة، أو مقطوعة يصح الاستشهاد بها في إثبات القواعد النحوية والصرفية وتقريرها.

وعليه فإنه يمكن القول :إن جميع الأحاديث التي وردت في كتابه لم تكن منسوبة إلى رسول الله ﷺ نسبة مباشرة ،وإنما هناك أحاديث من لفظ الصحابة والتابعين،وأحاديث ليست منسوبه لـه، وبناء عليه، فإنه يمكن توزيع الأحاديث الداخلة في نطاق الاستشهاد النحوي والصرفي إلى أربعة أصناف:

١) أحاديث نبوية نسبها الشاطبي مباشرة إلى رسول الله ﷺ .

٢) أحاديث نبوية لم ينسبها الشاطبي إلى رسول الله ﷺ بأسلوب مباشر، وإنما كان يوردها بقوله:" وفي الحديث " وفي " صحيح الحديث" وفي " مسند "... .

٣) أحاديث نبويةاستشهد بها دون أن ينسبها إلى رسول الله ﷺ أو يشير إلى أنها أحاديث.

٤) أحاديث نسبها الشاطبي إلى آل البيت والصحابة والتابعين.

والجدول الإحصائي الآتي يظهر طبيعة هذا التوزيع كماً، ونسبة:

---

(١) توقفت عند هذه المسألة،وعرضت لها في بداية المبحث الثاني من التمهيد ،بعنوان "تعريف الحديث "،ص٣٨

ــ جدول إحصائي(٦) لتوزيع نسبة الأحاديث النبوية في كتاب المقاصد الشافية:

نوع النسبة	الجزء ورقم الصفحة	المجموع	النسبة
النسبة إلى الرسول ﷺ مباشرة	ج١/٥٥، ٣٠١، ٣٠٣، ٣١٢، ٣٣٨، ٣٤٤، ٦٠٦، ٦٤٠، ٦٤١ ج٢/٢٥، ٤٣، ٥٠، ٦١، ١٠٦، ١١٧، ١٦٤، ٣١٠، ٣١٢، ٥٧١، ج٣/٢٧٨، ٣٥٥، ٣٩٩(عدد٢)، ٤٢٩، ٦٠٠ ج٤/٦٣، ١٧٧، ٤٤٩، ٤٧٦، ٤٨٨، ٥١٣، ٥٣٢، ٥٨٠ ج٥/٩٧، ١٢١، ١٩٩، ٢٦٤، ٥٣١، ٥٤٣، ج٦/٨٥(عدد٢)، ١٣٠، ١٦٧ (عدد٢)، ١٩٥، ٢٠٣، ٢٤٨، ج٧/ ٥٥١ ج٨/٢٤	٤٩	٣١,٨%
النسبة إلى الرسول ﷺ بأسلوب غير مباشر	ج١/٤٣، ٦٩، ١٤٨، ١٧٠(عدد٢)، ١٨٣، ٢٨٤، ٣٠٣، ٣٤٥، ٥٦٩، ٥٨٣، ج٢/٤٤، ١٠٤، ١٤٦، ١٥١، ١٨٣، ٢٨٩، ٣٩١، ٤١٤، ٤٤٩، ٥٥٧ ج٣/١٧٥، ١٨٧، ٣٢٩، ٤١٥، ٥٢٦، ٥٩٠، ٦١١، ٦٢٥، ٧١٠ ج٤/٩، ٣٠، ١٠٨،١٦١ ، ١٩٥، ٢٤١، ٢٤٩، ٢٥٨، ٣٦٦ (عدد٢)، ٤١٣، ٤١٣(عدد٢)، ٤١٦، ٤٣٥، ٥٣١ ج٥/٨٧، ٨٩، ٩٦(كرره في الصفحة التالية٩٧ لكنه نسبه إلى الرسول ﷺ)، ١٥٧، ١٩٨،	٦٩	٤٤,٨%

	٢٣٥، ٢٤٧(عدد٢)،٣٤٨، ٤٧١، ٤٩٣(وهو مكرر ص٥٠١، ٥١٠)، ٥٠٤ج٦/٢٣، ٥٧، ٦٧، ٧٥(عدد٢)،٧٦، ١٤٢، ٢٥٠، ٣٦٩ ج٧/١٨،ج٨/٢٦٣،ج٩/٢٧٨		
النسبة إلى آل البيت والصحابة والتابعين	ج١/٣٩، ١٤٨، ٢٢٢ج٢/٢٣، ٤٤، ١٤٦، ٢٣٨، ٢٧٢، ٥٦٦ج٣/٣٢٨، ٤٧٨، ٥٩١، ٦١١ج٤/ ١٦٧، ٤١٣، ٥١٦، ٥٣١ (عدد٢) ج٥/١٢١، ١٥٤(عدد٢) ،١٩٩، ٢١١ج٦/١٣٠، ٣١٨	٢٤	%١٥,٥
انعدام النسبة	ج١/٤٩، ٢١٦،ج٢/١٠٢،٥٥٧(مكرر ج٣/٤٨ ج٤/٤٩٦(نسبه إلى الرسولﷺ ص ٤٧٦، ثم أعاده صفحة٥٧٣ ولم ينسبه بالطريقة المباشرة) ٥٩٧،(كرره ص٦٠٠)، ٦٢٠ج٥/٤٩٧، ٥٥٩ ج٨/٤٩٥،ج٩/٢٠٦(ذكره في الجزء الأول مرتين،(ص٦٠٦، ٦٠٧)منسوب إلى رسولﷺ)	١٢	%٧,٧
	المجموع الكلي	١٥٤	%٨٥,٥

وعند تحليل أبرز معطيات الجدول السابق، يمكن ملاحظة ما يلي:

١- الأحاديث التي دخلت في توزيع النسبة هي الأحاديث الداخلة في نطاق الاستشهاد النحوي والصرفي التي بلغ مجموعها أربعة وخمسين ومئة حديث، أي إنّ الأحاديث التي كانت خارجة

عن دائرتي النحو والصرف، والتي شكلت ثمانية وعشرين حديثاً لم أضعها في هذا التوزيع.

٢- أكثرُ الأحاديث وروداً في كتاب الشاطبي هي الأحاديث المنسوبة إلى الرسول ﷺ نسبة غير مباشرة والتي بلغت تسعة وستين حديثاً (٦٩) بنسبة مئوية (٤٤,٨%) من المجموع الكلي، وأكثر عباراته في هذه النسبة أن يقول[١] :" وفي الحديث " كما في مسألة جواز مجيء التمييز معرفة التي اعترض فيها الشاطبي على ابن مالك في عدم لزوم التنكير؛لمجيء ذلك في السماع يقول: " فإن قيل: القياس إنما يصحُّ إذا عضده السماع، والسماع موجود بخلاف ما زعمتم، فقد قالت العرب... وفي القرآن: ﴿ **إلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ** ﴾[٢]، وفي الحديث: « **تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ** »[٣]

٣- أكثرَ الشاطبي من نسبة الحديث إلى رسول الله ﷺ بصريح العبارة ،لكنها كثرة لم تبلغ الصنف السابق، وطريقته في هذه النسبة أن يقدم له بمثل قوله : " فمثال الأول قول النبي ﷺ "[٤]،و" قوله عليه السلام "[٥]،و" بما رُوي في الحديث من قوله "[٦]،و " وفي الحديث أن النبي ﷺ "[٧]،و" قوله ﷺ "[٨] ،و" ما رُوي في الحديث من قول النبي ﷺ "[٩]،و"بما في الحديث عن النبي ﷺ "[١٠]،و"منه في الحديث قوله عليه السلام"[١١]،و" كقوله في الحديث"[١٢]،...

---

(١) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية: ج٣/٥٢٦.

(٢) سورة البقرة :١/ الآية:١٣٠.

(٣) سبق الاستشهاد به و تخريجه في الفصل الأول، ص١٢٢.

(٤) الشاطبي ،إبراهيم:المقاصد الشافية: ج١/٥٥،وينظر:ج١/٣٠١،ج٢/٢٥، ٤٣، ٣١٢،ج٣/٢٧٨، ٣٥٥، ٣٩٩.

(٥) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق: ج١/٣٠٣،وينظر:ج١/٣١٢، ٦٠٦،ج٢/٥٠، ٥٧١،ج٣/٦٠٠،ج٤/٥١٣، ٥٣٢،ج٥/٩٧، ١٢١،ج٦/٨٥، ٢٠٣،ج٧/٥٥١.

(٦) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج١/٣٣٨. (٧) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه : ج١/٣٤٤.

(٨) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج١/٦٤٠،وينظر:ج١/٦٤١،ج٢/١١٧،ج٦/٢٤٨.

(٩) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج١/٦٤٠،وينظر:ج٢/٦١.

(١٠) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج٢/١٦٤.

(١١) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج٣/٤٢٩،ج٤/١٧٧.

(١٢) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج٤/٤٤٩.

٤- هناك أحاديث نبوية لم يشر الشاطبي إلى كونها أحاديث، وكان يستدلّ بهـا عرضـاً خلال شرحه للألفية، ومع قلتها إلا أنه يمكن تصنيفها في ثلاثة مستويات:

أ- أحاديث وردت مرة واحدة في كتابه وجاءت خالية من النسبة ألبتة، وتكون مسبوقة بكلمة " نحو" كحديثه عن نوعي " الإسناد " :نوع مختص بالأسماء، وهـو الإسـناد الحقيقـي أو الوضعي، ونوع يصلح لكل أنواع الكلم؛ للاسم، والفعل، والحرف،ثم قال: [١] " وأيـضاً يـصلح للجملة نحو:[٢]« **لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ**» ".

ب- أحاديث جاءت خالية من النسبة لكنها تكررت في أكثر من موضع في كتابـه ،إلا أن موطن الشاهد مختلف- على الأغلب-في كل مرة يساق فيها.وأكثر هذه الأحاديث وروداً هو قول الرسول ﷺ :« **يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ** »[٣] الذي كرره الشاطبي فـي ثمانية مواضع[٤] ،يصدره في كل مرة بقوله "على لغة "و" هي لغة "،"وفي لغة"،ومرة واحدة ذكر أنه حديث بقوله:"ومن هذه اللغة ما جاء في الحديث"[٥].وهي اللغة التـي سمّاها ابـن مالك بهذا

---

(١) الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية: ج١/٤٨، ٤٩.

(٢) البخاري : صحيح البخاري:كتاب الدعوات، باب الدعاء إذا علا عقبة، حديث (٦٣٨٤)، ،ج٨/٨٢،وكتـاب التوحيد،بابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:﴿**وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا**﴾ [النساء:٤/ ١٣٤]،حديث (٧٣٨٦)،ج٩/١١٧،والروايتان عن أبي موسى ﷺ (ت٤٢هـ~)،وروايته في الموضعين: « **فَإِنَّهَا كَنْزٌ مِنْ كُنُـوزِ الجَنَّـةِ**»،والـشاهد صـحيح الموضع، وقد ورد الحديث في كتب المُحدِّثينَ بروايات كثيرة، ضعّف بعضها الألباني، ولا موطن شـاهد فيهـا، فيها ،ينظر: الألباني، ناصر الدين: مرجع سابق:ج٧/٢٥٨،وج١٤/٢٨٩.

(٣) البخاري : صحيح البخاري:كتاب مواقيـت الـصلاة ، بـاب فـضل صـلاة العـصر، حـديث (٥٥٥)، ،ج١/١١٥،وكتاب التوحيد،بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿**تَعْرُجُ المَلاَئِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ**﴾ [المعارج:٧٠/٤]، وَقَوْلِـهِ جَـلَّ ذِكْرُهُ: ﴿**إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ**﴾ [فاطر:٣٥/ ١٠]، حديث (٧٤٢٩)،ج٩/١٢٦،وكتاب التوحيد،باب كلام الـرب مع جبريل،ونداء الله الملائكة، حديث (٧٤٨٦)،ج٩/١٤٢ ،ومسلم، ابن الحجاج: صحيح مسلم:المساجد ومواضع الصلاة،باب فضل صلاتي الصبح والعصر،والمحافظة عليهما،حديث (٦٣٢)،ج١/ ٤٣٩، والروايات جميعها عن أبي هريرة ﷺ ،والحديث مشهور عند النحويين، وفيه توجهات عدة.

(٤) ينظر:الشاطبي ،إبراهيم:المقاصـد الـشافية:ج١/٢١٢، ٦١٦،وج٢/٥٥٧،وج٣/٤٨،ج٤/٦٢٠، ٦٢١، وج٥ /٥٥٩،وج٩/٤١٥وفي المواضع جميعها إلا الأول والثاني،والثالث ذكر أول الحديث« **يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ** ».

(٥) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق: ج٢/٥٥٧.

الاسم وكانت مشهورة بلغة " أكلوني البراغيث " .

ج- أحاديث تكررت في أكثر من موضع لكنها جاءت مختلفة من حيث النسبة؛ فتارة ينسبها مباشرة إلى الرسول ﷺ ،وتارة ينسبها إلى الرسول نسبة غير مباشرة ، وتارة يكتفي بما أثبته في المرة الأولى أو الثانية ولا يشير إلى كونه حديثاً.

ومثال ذلك حديث الرسول ﷺ في وصف جهنم- أعاذنا الله منها-:« **لَهِي أَسْوَدُ مِن الْقَارِ**» [١] أي (الزفت)، الذي تكرّر في مواضع ثلاثة جاءت جميعها مختلفة النسبة. [٢]

٥- يجيز الشاطبي الاستشهاد بكلام آل البيت، والصحابة، والتابعين في المسائل النحوية والصرفية، والغالب أن ينسب القول إلى صاحبه، وأكثر من استدل بأقوالهم: عائشة زوج النبي ﷺ [٣]، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه [٤]، وعلي بن أبي طالب – كرم الله وجهه - [٥]، وعبدالله بن مسعود رضي الله عنه [٦].ومثال ذلك ما جاء في مسألة جواز حذف النون من أخر الأفعال الخمسة في الرفع التي استدل عليها ببيتين من الشعر ، وقول[٧] " عمر في قتلى بدر: « **يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ يَسْمَعُونَ ،أَنَّى يُجِيبُوا وَقَدْ جَيَّفُوا ؟**».[٨]

---

(١) ابن أنس، مالك: موطأ الإمام مالك- رواية يحيى الليثي: كتاب جهنم،باب ما جاء في صفة جهنم،عن أبي هريرة رضي الله عنه ، حديث(١٨٠٥)،ج٢/٩٩٤.

(٢) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية: ج٤/٤٧٦، ٤٩٦، ٥٧٣.

(٣) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر السابق: ج٢/٥٦٦، وج٣/٣٢٨، وج٦/١٣٠.

(٤) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج١/٢٢٢، ج٢/٢٧٢، ج٥/١٥٤، ١٩٩.

(٥) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج١/٣٩، ١٤٨، ج٢/٣٣٨، ج٥/١٥٤.

(٦) ينظر: الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج٢/٢٣، ١٤٦، ج٤/٥٣١، ج٦/٣١٨.

(٧) الشاطبي ،إبراهيم: المصدر نفسه: ج٢/٢٢٢.

(٨) مسلم:صحيح مسلم:كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، بَابُ عَرْضِ مَقْعَدِ الْمَيِّتِ مِنَ الْجَنَّةِ أَوِ النَّارِ عَلَيْهِ... ،حديث (٢٨٧٤) ،ج٤/٢٢٠٣،وفيه لفظ " كَيْفَ يَسْمَعُوا "،والدارمي،أبو حاتم محمد بن حبان التميمي (٣٥٤هـ): صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان : تحقيق: شعيب الأرنؤوط،ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م،مؤسسة الرسالة ،بيروت،باب المعجزات،ذكر الإخبار عن مصارع من قتل ببدر من قريش،حديث(٦٤٩٨)،ج١٤/٤٢٣،وروايته:" كَيْفَ يَسْمَعُونَ قَوْلَكَ أَوْ يُجِيبُونَ " لا شاهد فيها،والرواية في المرجعين عن أنس ابن مالك رضي الله عنه .

المطلب الثالث: أسبقية الاستشهاد

أشرت في المطلبين السابقين إلى احتواء كتاب الشاطبي على اثنين وثمانين ومئةحديث (١٨٢)، وأن هذه الأحاديث لم تكن جميعها للاستدلال النحوي والصرفي، وإنما هناك أحاديث اعتدّ بها من باب الاستشهاد اللغوي، والديني، ومسائل أخرى تتصل بالنحو.

وعند الوقوف عند هذه الشواهد من الحديث النبوي، وتتبعها في كتب النحاة في بيان ما سُبق إليه، وما لم يُسبق، يلاحظ ما يلي:

أولاً:ما سُبق إليه:

لم يتَّبع الشاطبي منهج الاستقراء عند الاعتداد بلغة الحديث كما ظهر عند السهيلي، وبعض شواهد ابن مالك، وإنما كان يعوّل كثيراً على غيره، ويَعْمد إلى تكرار ما استشهدوا به، وقد قمت بعرض جميع الأحاديث التي جاءت في كتابه على كتب النحاة فوجدت أنه سُبق إلى واحد وخمسين ومئة حديث(١٥١) [١]؛أي بنسبة (٨٢,٩%) من المجموع الكلي، كانت معظمها - إن لم تكن كلها- قد اعتد بها ابن مالك في كتبه النحوية، ولا سيما التسهيل وشرحه.

ويكفي أن تنظر في فهارس المحققين لكتب ابن مالك[٢]، وما قامت به الباحثة خديجة الحديثي[٣] من جهد محمود في تتبع شواهد الحديث النبوي عند أكثر النحاة وحصرها في كل مرحلة- لتتضح لك طبيعة ما سُبق إليه من شواهد.

---

(١) ينظر مثلاً:**ج١**/٤٢، ٥٥، ٦٩، ١٤٨، ١٧٠ ،١٨٣، ١٩٩، ٢١٦، ٣٠٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٥٨٣، ٦٠٦، **ج٢**/٤٣، ١٠٢، ١٠٤، ١٢٦، ١٤٢، ١٤٦، ١٥١، ٢٧٢، ٣١٢، ٣٩١، ٤١٤، ٤٤٩، ٥٦٦، ٥٧١،**ج٣**/٢٧٨، ٣٢٩، ٣٢٨، ٣٥٥، ٣٩٩، ٤٠٤، ٤١٥، ٥٣٦، ٥٩٠، ٦٠٠، ٧١٠،**ج٤**/١٠٨، ١٦٧، ١٧٧، ٢٤١، ٢٤٩، ٢٥٨، ٣٦٦، ٤١٣، ٤١٦، ٤٣٥ ، ٤٩٨، ٥٣١، ٥٨٠، ٥٩٧، ٦٠٠،**ج٥**/ ٨٧، ١٢١، ١٥٤، ١٥٧، ٢١١، ٢٤٧، ٣٤٨، ٤٩٣، ٥٠٤، ٥٤٣،**ج٦**/٢٤، ٧٥، ١٣٠، ١٦٧،**ج٧**/٥٥١،**ج٨**/٤٩٥،**ج٩**/٢٢٤، ٢٧٨، ٤١٥.

(٢) ينظر: ابن مالك: شرح التسهيل:ج٤/٢٠١-٢١٥،و شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ج٢/١٠١٦-١٠١٧، وشرح الكافية الشافية:ج٤/٥٥-٥٩،و شواهد التوضيح والتصحيح:(٣٠٩-٣١٩)،و(٣١٩-٣٢٢).

(٣) ينظر: الحديثي ،خديجة: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف:ص١٨٢-١٨٩.

وهذه الأحاديث التي سُبق إليها جاءت في كتابه على هيئتين من الأداء:

أ- أحاديث استشهد بها ابن مالك في كتبه النحوية ثم أعادها الشاطبي في شرحه لألفيته، وفي موطن الشاهد نفسه؛ لتقرير قاعدة نحوية،أو موافقة ابن مالك في حكم نحوي، أو اعتراضاً عليه في إحدى المسائل.والغالب في هذه الأحاديث أنه يصرح بنسبة الاستشهاد إلى ابن مالك.

وقد عرضت لطائفة من هذه الأحاديث عند تناولي لاعتراضات الشاطبي وموافقاته لابن مالك، وأضيف إليها ما ذكره في باب الاستثناء في حكم المستثنى المتباعد في غير الإيجاب الذي ارتضى فيه ابن مالك في ألفيته رأي أهل البصرة وهو إجازة الوجهين؛الإتباع والنصب، لكن من غير تقييد أو تفصيل وذلك في قوله: " انتُخِب إتباعُ ما اتَّصل "،لكنه رجح الإتباع في شرح التسهيل ،واستشهد على ذلك بحديثين،وقد وافقه الشاطبي في ألفيته، واعترض عليه في شرحه لمخالفته رأي الجماعة، وعدّ ما اعتدّ به من باب الندرة،يقول[1]:" وإليه (أي ترجيح الإتباع) ذهب المؤلف في الشرح،قال:" لأن سبب ترجيح الإتباع طلب التشاكل، وقد ضَعُف داعيه بالتباعد "[2] قال[3]:"والأصل في هذا قول النبي ﷺ[4] : « **لاَ يُخْتَلَى خَلاَهَا وَلاَ يُعْضَدُ شَجَرُهَا**» فَقَالَ لَهُ العَبَّاسُ: إِلَّا الإِذْخِرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ،فَقَالَ: « **إِلَّا الإِذْخِرَ** »[5]،

---

(١) ينظر:الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية: ج٣/٣٥٥.

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل: ج٢/٢٨٢.

(٣) ابن مالك:المرجع السابق: ج٢/٢٨٣.

(٤) البخاري : صحيح البخاري:كتاب العلم، باب كتابة العلم،عن أبي هريرة ﷺ، حديث (١١٢)،ج١/ ٣٣، والحديث مشهور عند المحدثين، وقد خرجه البخاري في عشرة مواضع أخرى،ككتاب الجنائز، باب الإذخر والحشيش في القبر،حديث(١٣٤٩)،ج٢/٩٢،وكتاب الديات،باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين،حديث (٦٨٨٠)،ج٩/٥، ومسلم:صحيح مسلم:كتاب الحج، بَابُ تَحْرِيمِ مَكَّةَ وَصَيْدِهَا وَخَلَاهَا وَشَجَرِهَا...، عن ابن عباس ﷺ ، حديث(١٣٥٣)،ج٢/٩٨٦،وحديث(١٣٥٥) عن أبي هريرة ﷺ، ،ج٢/٩٨٨.

(٥) الإذْخِر: بكسر الهمزة والخاء وبالذال المعجمة حشيشة طيبة الرائحة تسقف بها البيوت فوق الخشب،ينظر: ابن الأثير ،أبو السعادات المبارك بن محمد (ت٦٠٦هـ): النهاية في غريب الحديث والأثر: تحقيق: طاهر أحمد الزاوى و محمود محمد الطناحي،١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م،المكتبة العلمية، بيروت،ج١/٣٣.

وأتى بحديث آخر، والأصح في هذا قول الجماعة بعدم التفصيل بناء على تعليل سيبويه، ولموافقته كلام العرب، وما استشهد به لا شاهد فيه لندرته ".

وكذلك الحديثان[١]: قوله عليه الصلاة والسلام : « **مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ** »،وقول عائشة - رضي الله عنها -:«**إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، إِنْ يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ**» اللذان اعتد بهما الشاطبي معاً في مسألة مجيء فعل الشرط مضارعاً وفعل الجزاء ماضياً،وصرّح باستشهاد ابن مالك بهما في الموضع نفسه بقوله:" ولم يرَ الناظم ذلك، فإنه قد جاء عنده في النثر الفصيح، وفي النظم الذي قوّته قوة النثر، فمن النثر ما في الحديث..."[٢] ثم ذكر الحديثين وبيتين من الشعر إلى أن قال:" كلّ ما احتج به المؤلف جار على طريقته "[٣].

وقد يكون الشاهد الذي اعتدّ به ابن مالك مسبوقاً إليه عند النحاة كما في قوله عليه الصلاة والسلام : « **مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ** »[٤] الذي اعتدّ به ابن مالك في أكثر كتبه في(باب نعم وبئس) على جواز حذف التمييز إذا عُلم جنس الفاعل المضمر[٥]،وقد تابعه

---

(١) سبق الاستشهاد بهما، وتخريجهما في الفصل الأول، ص١٢٣.

(٢) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية: ج١٢٩/٦.وينظر : ابن مالك: شرح عمدة الحافظ:ج٣٧٢/١، وشواهد التوضيح والتصحيح:٥٣،والحديث الأول من شواهد شرح التسهيل:ج٩١/٤، وشرح الكافية الشافية:ج١٥٨٦/٢.

(٣) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية: ج١٣١/٦.

(٤) ابن ماجة: سنن ابن ماجة: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها: باب ما جاء في الرخصة في ذلك(أي غسل يوم الجمعة)،حديث(١٠٩١)،ج٣٤٧/١،وأبو داود: سنن أبي داود:كتاب الطهارة: باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة،حديث(٣٥٤)،ج٩٧/١، الترمذي: سنن الترمذي: أبواب الجمعة، باب في الوضوء يوم الجمعة ،حديث (٤٩٧)، ج٣٦٩/٢، ورواية الترمذي وأبي داود عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ﷺ ،ورواية ابن ماجة عن أنس بن مالك ﷺ ، وتمام الحديث: « وَمَنِ اغْتَسَلَ فَهُوَ أَفْضَلُ » مع زيادة في رواية ابن ماجة ضعفها أكثر المحدّثين لا تمس موطن الشاهد.

(٥) ينظر : ابن مالك: شرح عمدة الحافظ:ج٧٨٥/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح:٥٣، شرح التسهيل:ج١٤/٣، وشرح الكافية الشافية:ج١١٠٦/٢.

الشاطبي في الاستشهاد به، وأورده في الموضع نفسه[(١)]، وهو من شواهد سيبويه غير المنسوبة إلى رسول الله ﷺ ،واعتد بجزء منه بقوله:" ومثل ذلك : « **فَبِهَا وَنِعْمَتْ** » "[(٢)] ولكن ليس في موضع الشاهد نفسه، وإنما في بيان أصل(نِعْمَ) .

ب- أحاديث نبوية استشهد بها ابن مالك أو غيره من النحاة غير أن موضع الشاهد متغير ليس ثابتاً عند اعتداد الشاطبي به، والأحاديث التي جاءت على هذه الصورة ليست كثيرة، ومثال ذلك قول الرسول ﷺ : « **لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ**»[(٣)] الذي استشهد به الشاطبي في جواز الإسناد للجملة[(٤)]،وهو من شواهد ابن مالك على جواز مجيء المبتدأ في كلام مركب[(٥)] وفي التسهيل اعتد بالجزء الأول منه على طريقة سيبويه دون أن يصرح بأنه حديث في باب(لا العاملة عمل إنّ) في بيان حكم اسم (لا) العاملة عمل (إنّ) إذا تكررت [(٦)]،والحديث سُبق الاستشهاد به في الموضع الثاني نفسه عند سيبويه في باب (ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي) في بيان الأوجه الجائزة في الاسم المعطوف إذا تكررت (لا) [(٧)].

---

(١) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية: ج٤/٥١٣، ٥٣٢.

(٢) سيبويه: الكتاب:ج٤/١١٦، وينظر في تتبع الحديث عند بعض النحاة،خديجة الحديثي:موقف النحاة:ص٦٨، ٦٩.

(٣) سبق الاستشهاد به وتخريجه في هذا الفصل،ص١٤٥.

(٤) ينظر : الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية: ج١/٤٩.

(٥) ينظر : ابن مالك: شرح عمدة الحافظ:ج١/١٥٨.

(٦) ينظر : ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: تحقيق: عبدالله بن عبد الحي الزبير ط١، ١٣١٩ه، المطبعة الميرية، مكة، ص ٢٣.

(٧) ينظر : سيبويه: الكتاب:ج٢/٢٩٢.

ثانياً:ما سَبق إليه:

استشهد الشاطبي بأحاديث نبوية كثيرة سُبِق إليها عند النحاة، ومع هذه الكثـرة إلا أن كتابه اشتمل على أحاديث لم ترد عند غيره،وقد قمت باستقراء هذه الأحاديث في الأجزاء التسعة فوجدتها قد شارفت الثلاثين حديثاً(٣٠)؛أي بنسبة(١٦,٤ %)من المجموع الكلي لأحاديث الكتاب.

ولم تكن جميع الأحاديث التي سَبَق إليها من باب الاستشهاد النحوي والصرفي؛ وإنما هناك أحاديث خرجت عن هذين النطاقين لأغراض لغوية ،ودينية وأخرى، وإليك بيان ذلك بالتفصيل:

١- الأحاديث التي استشهد بها لأغراض نحوية وصرفية:

اعتدّ الشاطبي بأحاديث لم يُسبق إليها عند النحاة، إلا أن هذه الأسبقية لم تشكِّل نسبة عالية؛ إذ بلغت جميعها قرابة أحد عشر حديثاً(١١) [(١)]، جاءت في معظمها لتقرير قاعدة نحوية، أو رفض حكم ما في إحدى المسائل النحوية أو الصرفية،ومنها ما هو منسوب إلى الصحابة والتابعين.

وإليك هذا الشاهد من باب(إعراب الفعل) الذي قرر فيه حكماً نحوياً في أحد أوجه إضمار (أنْ) الناصبة وجوباً بعد فاء السببية، وهو كون النفي والطلب اللذين وقعت الفاء جواباً لهما مَحْضين صريحين خاليين من التأويل، فذكر تناوله التمثيل على الصريح فيما تقدم من حالات، ثم عرض لأوجه الخلاف في غير المحض(الصريح) المتحرَّز منه كالنفي، وبعض أنواع الطلب كالأمر، والدعاء،إلى أن وصل إلى الاستفهام الذي بين فيه حكم ابن مالك في عدم تجويزه النصب بعده إذا " لم يتمحّض معناه للكلام بعده ويتبين" [(٢)]، وأجازه شريطه عدم تضمينه " وقوع الفعل، إما لأنه استفهام عن الفعل نفسه... وإما لأنه استفهام عن متعلق الفعل غير محقق الوقوع

---

(١) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٢٢٢/١، ١٤٨،ج١٦٤/٢،ج١٧٥/٣(مكرر ص ١٨٧)ج٤/ ٣٦٦ ،٤٨٨،ج٥٧/٦، ٦٧، ١٤٢، ٣٦٩، ج٢٦٨/٨.

(٢) الشاطبي،إبراهيم: المصدر السابق:ج٥٧/٦.

،نحو:متى تسيرُ فأرافقَك؟ وفي الحديث:« **مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟** »[١] فيُنصب لأنه جواب فعل غير واجب ".[٢]

٢- الأحاديث التي استشهد بها خارج نطاق النحو والصرف:

أشرت إلى هذا النوع من الاستشهاد عند الشاطبي في بداية هذا الفصل، وأنه استشهد بثمانية وعشرين حديثاً(٢٨) من باب التمثيل الديني، أو اللغوي، أو للتمثيل على الحديث المروي بلفظه.وعند استقراء هذه الطائفة من الأحاديث في كتب النحاة، وجدت أنه كان في أكثرها سبق إليها ،وأن هناك تسعة عشر حديثاً (١٩) لم ترد عند غيره من النحاة؛ أربعة عشر منها(١٤) في مسائل دينية[٣]، وحديثان(٢) اعتدّ بهما في مسائل لغوية[٤]، وثلاثة أحاديث(٣) في مسائل تتصل بالنحو .[٥]

ومثال هذا النوع من الاستشهاد ما ذكره في بيان الأحاديث المُعتنى بألفاظها، والتي يجوز الاعتداد بها في المسائل النحوية والصرفية كالأحاديث التي نُقلت لبيان فصاحة الرسول ﷺ حيث ذكر عدة أحاديث إلى أن قال: " ورُوِي أنّ رجلاً قال: يا رسول الله : أيُدالكُ الرَّجلُ امرأته؟ فقال: « **نَعَم إِذَاْ كَاْنَ مُلْفَجَاً** »،فقال أبو بكرﷺ :ما قلتَ وما قال لكَ رسول الله، فقال عليه السلام:

---

(١) البخاري : صحيح البخاري:كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل ، حديث (١١٤٥)،ج٢/ ٥٣،وكتاب الدعوات، باب الدعاء نصف الليل،حديث(٦٣٢١)،ج٨/٧١،وكتاب التوحيد،باب قول الله تعالى: **{يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ}** [الفتح:٤٨/الآية ١٥]،حديث (٧٤٩٤)،ج٩/١٤٣، ومسلم:صحيح مسلم:كتاب صلاة المسافرين وقصرها، بَابُ الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، حديث (٧٥٨) ،ج١/٥٢١ ، وروايته بالعطف(ومن)،وجميع الروايات في الصحيحين عن أبي هريرة ﷺ .

(٢) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية: ج٦/٥٧.

(٣) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المصدر السابق:ج١/٣، ٩(عدد٢) ، ١١ ، ١٢(عدد٢)، ١٤(عدد٢)(تكرر أحدهماج٩/٤٨٩)، ١٥(عدد٢)، ٢٩، ٣٠، ٦٠٤،وج٩/٤٩٠.

(٤) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج١/٢٨٤، ٢/١٨٨.

(٥) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٣/٤٠٣، ٤٠٤، ٥٥٧.

(٦) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٣/٤٠٤.

« **قَاْلَ لِي:أيُمَاْطِلُ الرَّجلُ امْرَأَتَه، فَقُلْتُ: نَعَم إِذَاْ كَاْنَ فَقِيرَاً** »[١]، فقال أبو بكرﷺ : لقد طفتُ فـــي أحياء العرب فما رأيتُ أحداً أفصح منكَ يا رسول الله ،فقال: « **وَمَا يَمْنَعْنِي وَأَنَاْ قُرَشِيٌّ فِي بَنِـــي سَعْد** ».[٢]

---

(١) الملفج: بفتح الفاء: الفقير،وبكسر الفاء أيضاً الذي أفلس وغلبه الدين،والمدالكة: المماطلة يعني مطلـــة إياهـــا بالمهر، أي يماطلها بمهرها إذا كان فقيراً،ينظر: ابن الأثير ،أبو السعادات: النهاية في غريب الحديث والأثـــر : ج٢/١٣٠،وج٤/٢٦٠.

(٢) لم أقف عليه في كتب المحدثين التي توافرت لي،ينظر الطرف الأول منه في: ابن الأثير، أبـــي الـــسعادات: النهاية في غريب الحديث والأثر:ج٢/١٣٠،وج٤/٢٦٠،وهو من شواهد الشاطبي في كتابـــه:الاعتـــصام:طبعـــة مشهور،ج٣/٣٦٩ في إحدى المسائل الدينية.وَصَفَ بعض المحدِّثين الذين وقفوا عليـــه ســـنده بالـــضعف،ينظر: الألباني، محمد ناصر الدين: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة:ج٥/٢٠٧.

المبحث الثاني: التحليل الإجرائي للأحاديث النبوية التي استشهد بها في كتابه

المطلب الأول: طريقته في الاستشهاد بالحديث النبوي

تناولت في المبحث السابق طرفاً من منهج الإمام الشاطبي في الاستشهاد بالحـديث النبـوي الشريف في كتابه؛ وقفت فيه عند أهمية الأحاديث التي عرضها وبيان الغرض منها،وفصلت فيه كيفية نسبة الأحاديث، والأحاديث التي سُبق إليها والتي سَبَق إليها،وكان جلّ اعتنائي فيه بالجانب الوصفي الذي سيّرته وفق المنهج الإحصائي.

وفي هذا المطلب سوف أتوقّف عند الأحاديث التي استشهد بهـا الـشاطبي لكـن ليـست جميعها، وإنما التي استشهد بها لأغراض نحوية أو صرفية، والتي بلغت نحو أربعـة وخمـسين ومئة حديث (١٥٤)؛وذلك لبيان كيفية إجراء هذه الأحاديث وفق معيار النحو والصرف من حيث مرتبة الحديث النبوي من بين الشواهد النحوية الأخرى كالقرآن الكريم،وكلام العرب شعراً ونثراً ،ومتى كان يذكره إذا ما وُضِع أمام هذه الشواهد النحوية ؟ وكم عدد الأحاديث التي يستشهد بهـا في كلّ مسألة، وهل ظهر عنده عنصر التكرار للحديث الواحد؟،وهل هو تكرار يقتـصر علـى مسألة بعينها أم على التنوع في موضع الشاهد؟ وما هي مصادره التي استند إليها في الاسـتيثاق من صحة الحديث النبوي ؟ وما مدى عنايته بالروايات المتعددة والترجيح بينها؟.

أولاً: مرتبة الحديث النبوي

لم يكن الشاطبي حينما يستشهد بالشواهد السماعية في مسائل النحو والصرف يضع الحديث النبوي في مرتبته التي يستحقها؛ فهو عندما يعتد بالشاهد النحوي يضع القرآن الكريم وقراءاتــه في المنزلة الأولى، فإذا لم يجد فيه ما يثبت المسألة عوّل على كلام العــرب شــعراً فنثراً،فــإذا تناول بعض المسائل التي استندت إلى لغة الحديث النبوي، توقف عندها ذاكراً متن الحديث، وقد يجمع بينها أو بعضها مثلما سأبينه .وهذه منهجية أشرت إليها في بداية هذا الفــصل، كمــا أنهــا منهجية تختلف كلياً عمّا ظهر عند ابن مالك الذي أعطاه المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم كما مرّ في الفصل الأول.

ولعلّ هذا العدول عن وضع الحديث في مكانته والشواهد النحوية الأخرى يرجع إلى موقفــه المحتاط من الاستشهاد به في بناء القواعد النحوية والصرفية وتقريرها؛فهو لا يعتــدّ بــه إلا إذا ثبت عنده أنه مروي بلفظه لا بمعناه.

ومع هذا العدول إلا أنه حينما يعتدّ به في المسائل النحوية والصرفية يلجأ إلى طــريقتين فــي عرضه:

١ - الطريقة الأولى: (الإفرادية)

وهي الطريقة الأقل شيوعاً في كتابه، وتقوم على ذكر الشاهد من الحديث النبوي وحده مــن غير أن يقرن هذا الاستشهاد أو يدعمه بأي مصدر سماعي آخر. (١)

---

(١) ينظر مثلاً: الــشاطبي،إبراهيم:المقاصــد الــشافية:ج٤٩/١، ٦٩، ٣٠١، ٦٤٠،ج٢٥/٢، ٤٣، ٥٠، ١٠٤، ١٤٦، ١٦٤، ٢٨٩، ٥٧١،ج٢٧٨/٣، ٣٢٩، ٣٩٩، ٤١٥، ٧١٠،ج٣٠/٤، ١٦٧، ١٩٥، ٣٦٦، ٤٨٨، ٥١٣، ٥٨٠،ج٨٧/٥، ٩٧، ١٥٤، ١٩٨، ٤٩٣، ٥٠٤،ج٢٣/٦، ٥٧، ٢٠٣، ٣١٨،ج٥٥١/٧،ج٢٤/٨، ٢٦٣،ج٢٠٦/٩.

وتعود قلة شيوع هذه الطريقة في كتابه إلى ما ذكرته في منتصف الصفحة السابقة،وهو تحرّزه من الاستشهاد بالحديث النبوي؛إذ أنه لا يستشهد به مطلقاً كما كان يفعل ابن مالك ،وإنما لا بدّ أن تتوافر فيه شروط الاستشهاد التي تجعل منه مصدراً سماعياً يستند إليه في بناء القواعد النحوية والصرفية وتقريرها.وهذه مسألة وقفت عندها في أكثر من موضع.

وقد ترجم موقفه هذا من خلال كثرة عرضه للأحاديث التي استدل بها ابن مالك في كتبه النحوية؛ فهو يذكر المسألة النحوية،ثم يشير إلى موقف ابن مالك منها، فإذا صحب هذا الموقف استشهاد بالحديث،أثبته الشاطبي كما هو، ثم وقف عنده إما موافقاً له وإما معترضاً عليه،وهذا جانب وقفت عنده –أيضاً- مرتين وعرضت لطائفة من الشواهد عليه.(١)

ومثاله هنا ما ذكره في خاتمة شرحه لـ(باب الاستثناء) في حكم دخول (ما) على (حاشا)، قال بعد أن اعترض عليه في مسألتين من مسائل الاستثناء بحاشا(٢): " والثالثة : أنه قال في حاشا " ولا تَصْحَب ما "وذلك مُشْكِل مع أنه قد حكى في الشرح في بعض الأحاديث :"« **أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ** »مَا حَاشَا فَاطِمَةَ "(٣)ونبّه عليه في التسهيل(٤)،فكيف يقول هنا:ولا تَصْحَب ما ".

وقد يستشهد بأحاديث لم يستدل بها ابن مالك في تقرير حكم نحوي، ومثاله ما ذكره في مستهل شرحه في باب(الكلام وما يتألف منه) في مسألة (الفرق بين فعل الأمر واسم فعله)،قال:

---

(١) ينظر ص(١٠١-١٢٦) من هذه الدراسة.

(٢) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٣/٤١٥.

(٣) ابن حنبل ،أحمد:مسند الإمام أحمد بن حنبل: مسند المكثرين من الصحابة:مسند عبدالله بن عمر، حديث (٥٧٠٧)،ج٩/٥١٨،وحديث(٥٨٤٨)،ج١٠/٩٦مع اختلاف في الرواية،وينظر تخريج المحقق وتعليقاته عليه في الصفحة المشار إليها في الجزء التاسع،والتي منها:" وقوله في آخر الحديث: "ما حاشا فاطمة ولا غيرها" من كلام ابن عمر، وليس من كلام النبيﷺ " ،وهو من أحاديث البخاري وروايته «قَدْ بَلَغَنِي أَنَّكُمْ قُلْتُمْ فِي أُسَامَةَ وَإِنَّهُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ»ولا شاهد فيه على ما أورده الشاطبي،ينظر: البخاري : صحيح البخاري: كتاب المغازي،باب بَعْثِ النَّبِيِّ ﷺ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ،حديث(٤٤٦٨)،ج٦/١٦.

(٤) ينظر : ابن مالك: شرح التسهيل:ج٢/٣٠٨.

" (وحيَّهَلْ) معناه أقبل أو أسرع أو أعجل،ومنه ما جاء في الحديث[١]: « **إِذَا ذُكِـرَ الـصَّالِحُونَ فَحَيَّهَلًا بِعُمَرَ** » " [٢]إلى أن قال: " وفيه لغات يَحْتَمِلُ كلام الناظم منهـا ثلاثـاً: إحـداها:حَيّهَـلْ، بسكون اللام على ظاهر لفظه،والثانيـة: حَيّهَـلَ،بفتح الـلام مـن غيـر تنـوين...والثالثـة: حَيَّهَلاً،بالتنوين".[٣]

وقد يصاحب إفراد الحديث الاستشهاد بحديثين أو أكثرعلى المسألة الواحدة [٤]،ومثاله ما أثبته في بناء (اسم الهيئة) من الثلاثي على وزن (فِعْلَة)،فقد ذكر الحكـم ثـم قرره بما فـي الحديثين بقوله[٥]:"وفي الحديث:«**إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ**»[٦]و«**مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**».[٧]

---

(١) ابن حنبل ،أحمد: مسند الإمام أحمد بن حنبل:مسند النساء: مُسْنَدُ الصديقة عائشة بنت الـصديق رضـي الله عنها، حديث(٢٥١٥٢)،ج٤٢/٧٧،نسب القول لعائشة زوج النبي ﷺ ، والطبراني في كتابيه: المعجـم الأوسـط: تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني،١٤١٥هــ،دار الحرمين، القاهرة،باب الميم، مـن اسـمه محمد،حديث(٥٥٤٩)،ج٥/٣٥٩،نسب القول إلى علي كرّم الله وجهه،والمعجم الكبير:باب العين،باب مـن اسـمه عبدالله، عبدالله بن مسعود ﷺ، حديث(٨٨١٢)،و(٨٨١٣)،و(٨٨١٤)،(٨٨١٧)،(٨٨١٨)،(٨٨١٩)،ج٩/١٦٤، ١٦٥.نسب القول لعبدالله بن مسعود ﷺ في جميع الروايات، كما أن روايات الطبراني جميعها لـم تـأتِ علـى الرواية التي أثبتها الشاطبي أو أحد الأوجه التي أثبتها،وروايته (فَحَيَّ هَلًا).

(٢) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١/٦٩.

(٣) الشاطبي،إبراهيم: المصدر السابق:ج١/٦٩.

(٤) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٤/٥٣١،ج٥/١٥٤، ١٩٨، ١٩٩.

(٥) الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٤/٣٦٦.

(٦) مسلم : صحيح مسلم:كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب الأمر بإحسان الذبح والقتل،وتحديـد الشفرة، حديث (١٩٥٥) ،ج٣/١٥٤٨،وروايته(فإذا)، وتمام الحديث: « **إِنَّ اللهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ، وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، فَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَـهُ**»، وابن ماجة: سنن ابن ماجه:كتاب الذبائح، بَابُ إذا ذبحتم فأحسنوا الذَّبْحَ،حديث (٣١٧٠)، ج٢/ ١٠٥٨، وأبو داود: سـنن أبـي داود: كتاب الضحايا،باب في النهي أنْ تُصْبَرَ الْبَهَائِمُ، وَالرِّفْقِ بِالذَّبِيحَةِ، حديث (٢٨١٥)،ج ٣/ ١٠٠ ،والترمذي: سـنن الترمذي:أبواب الديات، بَابُ ما جاء في النهي عن المُثْلَةِ، حديث (١٤٠٩) ، ج٤/ ٢٣،والنسائي: الـسنن:كتـاب الضحايا،باب الأمر بإحداد الشفرة، حديث (٤٤٠٥) ،ج٧/٢٢٧،وبـاب ذِكْـرُ الْمُنْفَلِتَـةِ الَّتِـي لَـا يُقْـدَرُ عَلَـى أَخْذِهَا،حديث(٤٤١١) ،وباب حُسْنِ الذَّبْحِ، حديث (٤٤١٢) ،و(٤٤١٣)،و(٤٤١٤)،ج٧/ ٢٢٩، ٢٣٠.والروايـات جميعها عن أبي يعلى شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ الخزرجي ﷺ (ت٥٨هــ).

(٧) البخاري : صحيح البخاري:كتاب الفتن،باب قول النبي ﷺ : « **سَتَرَوْنَ بَعْدِي أُمُورًا تُنْكِرُونَهَا** » ، حديث (٧٠٥٤)، ج٩/٤٧، ومسلم : صحيح مسلم:كتاب الإمارة،باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير=

٢ - الطريقة الثانية: (الإقرانية أو الإردافية)

وهي تفوق الأولى بكثير، وتشيع في كتابه إشاعة واضحة، وتقوم على التنوع في الشاهد النحوي الذي يردفه الشاطبي والحديث النبوي؛أي إن المسألة النحوية التي يستشهد لها بالحديث النبوي تكون مقترنة بشاهد سماعي آخر أو أكثر من شواهد النحو كالقرآن الكريم وقراءاته ، وكلام العرب وشعرهم.

ويعتمد الجمع بين الحديث والشواهد الأخرى على مدى توفر الشاهد في المصادر التي يستقصي منها قواعد النحو ويقررها؛لذلك تجد بعض المسائل قد استشهد لها بالقرآن الكريم والحديث ،وكلام العرب نثراً وشعراً،في حين تجد مسائل أخرى لم يتوفر لها شواهد سوى من القرآن الكريم، والحديث الحديث النبوي، وهكذا دواليك...

وقد تتبعت كيفية إجراء هذه الطريقة في المسائل النحوية والصرفية التي اعتدّ لها بالحديث النبوي، فوجدته قد أثبتها ثلاثية أو ثنائية، في عشر صور هي:

١ - القرآن الكريم + الحديث النبوي + كلام العرب شعراً. (١)

٢ - القرآن الكريم + كلام العرب شعراً أو نثراً + الحديث النبوي . (٢)

٣- الحديث النبوي + القرآن الكريم + كلام العرب نثراً (٣)

٤ - كلام العرب شعراً + القرآن الكريم + الحديث النبوي . (٤)

= الدعاة إلى الكفر،حديث(١٨٤٩)،ج٣/ ١٤٧٧،وكلاهما عن ابن عباس ﷺ ،ورواية البخاري بتمام الحديث: « **مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ، إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**» وقريب منها رواية مسلم،وموطن الشاهد صحيح.

(١) ينظر: الشاطبي،إبراهيم:المقاصد:ج١/٣٤٤،ج٣/٤٧٨، ٥٢٦، ٥٢٧، ٦٢٥،ج٤/٩، ١٦١، ٤١٦،ج٦/١٤٢، ٢٤٨.

(٢) ينظر: الشاطبي،إبراهيم:المصدر السابق:ج٣/١٨٧، ٥٩٠، ٥٩١، ٦٠٠، ٦١٠.

(٣) ينظر: الشاطبي،إبراهيم:المصدر نفسه:ج٥/١٢١. (٤) ينظر: (٤) ينظر:الشاطبي:المصدر نفسه:ج٧/١٨.

٥- القرآن الكريم + الحديث النبوي. [١]

٦- الحديث النبوي + القرآن الكريم. [٢]

٧- الحديث النبوي + كلام العرب شعراً. [٣]

٨- كلام العرب شعراً + الحديث النبوي . [٤]

٩- الحديث النبوي + كلام العرب نثراً. [٥]

١٠-كلام العرب نثراً + الحديث النبوي.[٦]

ولعلّ كثرة هذه الصور التي جاءت في كتابه تكشف عن منهجيته التي تقوم على التنويع في ترتيب الشاهد النحوي إذا ما اقترن بالحديث النبوي، وهو تنويع لا أجد له تفسيراً الآن سوى مدى توفر الشاهد النحوي في المسائل التي عرض لها، ناهيك عمّا يضفيه هذا التنويع من زيادة في التأكيد، مع ميله -الواضح- إلى تقصي لغة الشعر والاستئناس بها في بناء القواعد النحوية وتقريرها، وهذا ما جعل أكثر الصور وروداً عنده هي الجمع بين الحديث النبوي والشعر.

وهذان شاهدان على هذه الطريقة؛ **الأول** جاء اعتراضاً على ابن مالك في الأسماء التي تلحقها نون الوقاية قبل ضمير ياء المتكلم، راعى فيه ترتيب الشاهد على الصورة الثلاثية

---

(١) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١/١٧٠، ١٨٣، ج٢/٤٤، ٣١٢، ٣٩١، ٤٤٩، ج٤/١٠٨، ج٦/٦٧، ٢٥٠، ٣٦٩.

(٢) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المصدر السابق:ج٢/١٥١،ج٤/٢٤٩، ج٥/١٥٧، ١٥٨، ج٦/٨٥.

(٣) ينظر:الشاطبي،إبراهيم:المصدر نفسه:ج١/٥٥، ١٤٨، ١٧٠، ١٧١، ٥٨٣،ج٢/٢٣، ١١٧، ٢٣٨، ٢٨٩، ٣١٠، ٤١٤، ٤١٥،ج٣/١٧٥(أعاده صفحة ١٨٧وقدم الشعر عليه)، ٦١١، ٦١٢،ج٤/١٧٧، ٢٤١، ٤١٣، ٤٣٥(أعاده صفحة٤٩٦و٥٧٣)،٥١٦، ٥١٧،ج٥/٢١١، ٢٣٥، ٢٦٥، ٣٤٨، ٥٣١، ٥٤٣،ج٦/١٣٠، ١٦٧، ١٩٥.

(٤) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج١/٢١٦، ٢٢٢، ٣٣٨،ج٣/١٨٧(استشهد به صفحة ١٧٥وقدمه على الشعر)، ٤٢٩،ج٤/٦٣، ٥٩٧(أعاده صفحة٦٠٠)،ج٩/٢٧٨.

(٥) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج١/٣٠٣،ج٢/١٠٢، ١٨٣،ج٥/٤٧١.

(٦) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج١/٥٦٩،ج٥/٩٦،ج٦/٧٥.

الأولى من الصور التي عرضتها(القرآن الكريم + الحديث النبوي + كلام العرب شعراً)، قال بعد أن أورد ثلاثة اعتراضات عليه[١]: " والرابعة: أنّ الناظم ذكر من الأسماء التي تَلحَقُها النون بعضاً وترك بعضاً؛إذْ من الأسماء ما لحقته في الشعر وفي الكلام، ولم يتعرض له، فمن ذلك اسم الفاعل قد لحقته سماعاً ،ومنه القراءة المتقدِّمة[٢]: ﴿ **هَلْ أَنتُم مُطْلِعُونَ** ﴾ [٣]،وفي الحديث أن النبي ﷺ قال لليهود: « **هَلْ أَنْتُمْ صَادِقُوْنِي** »[٤]، وأنشد ابن جنّي وغيرُه:

وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلّ ظَنً   أَمُسْلِمُنِي إلى قَوْمي شَراحِ" [٥]

والشاهد الثاني من (باب التنازع) استشهد له بقول النبي ﷺ : « **كَمَا صَلَّيْتَ وَرَحِمْتَ وبَارَكْتَ عَلَى إبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إبْرَاهِيمَ** » [٦] في موضعين مختلفين في ترتيب الشاهد:

---

(١) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١/٣٢٩،

(٢) ينظر : الشاطبي،إبراهيم: المصدر السابق:ج١/٣٢٩، استشهد بها على جواز لحاق نون الوقاية غير الفعل إذا كان شبيهاً بالفعل كاسم الفاعل،وذكر صاحب القراءة بقوله:" وهي رواية أبي عَمرو ،وقراءة ابن عبّاس،وابن مُحَيصن،وعمّار بن أبي عمّار".وينظر في هذه القراءة:أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد(ت٣٢٤هـ): السبعة في القراءات: تحقيق شوقي ضيف،١٩٧٢،دار المعارف،مصر،ص٥٤٨،وأبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ): المُحْتَسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:تحقيق:علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي،١٤١٤هـ-١٩٩٤م، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة،ج٢/٤٠٢،وقد خطأها بعضهم،ولم يجوزوها كما عند: (أبو) محمد مكي بن أبي طالب القيسي القرطبي(ت٤٣٧هـ): مشكل إعراب القرآن:تحقيق: حاتم صالح الضامن،ط٢، ١٤٠٥هـ،مؤسسة الرسالة،بيروت،ج٢/٦١٣.

(٣) سورة الصافات:٣٧/الآية(٥٤).

(٤) البخاري : صحيح البخاري:كتاب الجزية،باب إذا غدر المشركون بالمسلمين، هل يعفى عنهم،حديث(٣١٦٩)،ج٤/٩٩،وكتاب الطب، باب ما يذكر في سُمِّ النبيﷺ ، حديث (٥٧٧٧)،ج٧/١٣٩،والروايتان عن أبي هريرة ﷺ ،وقد ورد السؤال ثلاث مرات برواية « **فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقِيَّ** ؟ » ولا شاهد فيه على الوجه الذي أورده الشاطبي .وكذلك رواية ابن حنبل،ينظر: ابن حنبل ،أحمد:مسند الإمام أحمد بن حنبل: مسند المكثرين من الصحابة:مسند أبي هريرة ﷺ ، حديث (٩٨٢٧)،ج١٥/٥١٣، ٥١٤،وينظر تخريج المحقق للحديث في الصفحتين(٥١٤، ٥١٥).

(٥) ينظر :ابن جني :المحتسب:ج٢/٢٢٠والبيت ليزيد بن محمد الحارثي،وينظر تخريج البيت في كتب النحاة كالفراء وابن عصفور وابن هشام وغيرهم،والشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١/٣٤٤.

(٦) البزار :مسند البزار:مسند أبي حمزة(أنس بن مالك)، عن أبي هريرة ﷺ حديث(٨١٥٤) ،ج١٤/٤٠٢، والطبراني:المعجم الأوسط:باب الألف،من اسمه إبراهيم،حديث(٢٥٨٥)،ج٣/٩١،عن طلحة (ت)ﷺ ، وما =

- **الموضع الأول**: جاء على هيئة اعتراض في جواز مجيء التنازع لأكثر من عاملين، وفيه استشهد بحديث واحد، ثم أتبعه بثلاثة أبيات شعرية. [١]

- **الموضع الثاني**: اعتدّ به في جواز إعمال الثاني دون الأول في (باب التنازع) راعى فيه ترتيب الشاهد على الصورة الثانية (القرآن الكريم+ كلام العرب شعراً أو نثراً + الحديث النبوي)، وفيه استشهد بخمس آيات من القرآن الكريم، وبأربعة أبيات شعرية، وبحديث واحد. [٢]

وإذا كان منهج الشاطبي يميل في الطريقة الأولى إلى سمة الاستشهاد بالحديث الواحد في أكثر المسائل التي اعتدّ لها مع مخالفة ذلك أحياناً من خلال التعدد في الموضع الواحد،فإنه لم يحد عن هذه المنهجية في طريقة الإقران،وسار بها السير نفسه في الاكتفاء بالشاهد الواحد من الحديث في الوقت الذي قد يتعدد عنده الشاهد الآخر المردف للحديث،فيعضد المسألة بأكثر من آية قرآنية، أو عدة أبيات شعرية، أو أقوال مأثورة من كلام العرب، والشاهد الأخير يصلح أن يكون مثالاً لهذه المنهجية.

ومع هذه الغلبة لسمة الاستدلال بالحديث الواحد حينما يردفه بالشواهد السماعية الأخرى إلا أنه قد يعدل عن منهجه في مسائل نحوية وصرفية قليلة وذلك لإثبات التوجه الذي يراه في المسألة التي يعرض لها،وهو إثبات يقوم على الإقرار، أو التعضيد ،أو الرفض لحكم نحوي بني على لغة الحديث النبوي، أو حكم نحوي سابق وجد الشاطبي في الحديث ما يبطله.

ومعدل تعداد الشاهد عنده يتراوح ما بين حديثين[٣] إلى أربعة أحاديث[٤]،ومثال ذلك ما

= أثبته الشاطبي فيه زيادة لفظ « وَرَحِمْتَ »،ولا إخلال في موطن الشاهد.

(١) ينظر : الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٣/١٧٥، لم يورد آخر الحديث: « وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ».

(٢) ينظر : الشاطبي،إبراهيم: المصدر السابق:ج٣/١٨٧.

(٣) ينظر : الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج١/١٤٨، ج٢/٤٤٩،ج٥/١٢١، ١٥٨،ج٦/١٣٠، ١٦٧.

(٤) ينظر : الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج١/٣٠٣،ج٤/٤١٣.

ذكره في مسألة شيوع حذف الخبر في باب (لا التي لنفي الجنس) [١]والتي استدل لها بآيتين من القرآن الكريم، هما قوله تعالى: ﴿ **لَا ضَيْرَ** ﴾ [٢]،و﴿ **وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ** ﴾ [٣]،وبحديثين ،الأول: الحديث الفقهي المشهور، قوله ﷺ : « **لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ** »[٤]، والثاني: قوله ﷺ :« **لاَ عَدْوَى وَلاَ طِيَرَةَ، وَلاَ هَامَةَ وَلاَ صَفَرَ** »[٥].

وفي باب (الصفة المشبهة باسم الفاعل) اعتد الشاطبي بأربعة أحاديث نبوية بعضها آثار ،وببيتين من الشعر [٦]في تعضيد وجه من وجوه الإعراب الجائزة في معمول الصفة المشبهة،وأحواله،وهو(المجرور المضاف) حينما تكون الصفة مجردة من الألف واللام.

---

(١) ينظر : الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٢/٤٤٩.

(٢) سورة الشعراء:٢٦/الآية(٥٠).

(٣) سورة سبأ:٣٤/الآية(٥١).

(٤) ابن ماجة: سنن ابن ماجة: كتاب الأحكام، باب من بنى في حقه ما يضر بجاره، ،حديث(٢٣٤٠)،و(٢٣٤١)،ج٢/٧٨٤،والأول عن عبادة بن الصامت الخزرجي(ت٣٤هـ~) ، والثاني عن ابن عباس ، و ابن حنبل ،أحمد: مسند الإمام أحمد بن حنبل:ومن مسند بني هاشم،مسند عبدالله بن العباس حديث(٢٨٦٥)،ج٥/٢٥،وتتمة مسند الأنصار،حديث عبادة بن الصامت، حديث(٢٢٧٧٨)،ج٣٧/٤٣٨.

(٥) البخاري : صحيح البخاري:كتاب الطب،باب الجُذام،حديث(٥٧٠٧)،ج٧/ ١٢٦،وتمامه« وَفِرَّ مِنَ المَجْذُومِ كَمَا تَفِرُّ مِنَ الأَسَدِ »،وباب لا هامة،حديث(٥٧٥٧)،ج٧/١٣٥،وورد في الكتاب نفسه(الطب) بروايات عدة أكثرها جاءت « وَلاَ صَفَرَ وَلاَ هَامَةَ »،ينظر:حديث (٥٧١٧)،ج٧/١٢٨، وحديث (٥٧٧٠) ،ج٧/١٣٨، ومسلم: صحيح مسلم:كتاب السلام،باب لَا عَدْوَى، وَلَا طِيَرَةَ، وَلَا هَامَةَ، وَلَا صَفَرَ، وَلَا نَوْءَ، وَلَا غُولَ، وَلَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ،حديث(٢٢٢٠)،و(٢٢٢٠ مرتان)،ج٤/ ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، وجميع رواياته« وَلاَ صَفَرَ وَلاَ هَامَةَ »، وفي بعض الروايات: «لَا عَدْوَى، وَلَا طِيَرَةَ، وَلَا غُولَ» الحديث(٢٢٢١)، ج٤/١٧٤٤، و«لَا عَدْوَى، وَلَا طِيَرَةَ، وَأُحِبُّ الْفَأْلَ الصَّالِحَ»،حديث(٢٢٢٣)،ج٤/١٧٤٦،وأكثر الروايات عن أبي هريرة ،ولا خلاف في موطن الشاهد،وهو من الأحاديث المشهورة المنثور في كتب المحدثين ومصنفاتهم برواياته المتعددة.

(٦) ينظر : الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٤/٤١٣.

ثانياً: تعدد الاستشهاد بالحديث الواحد:

ينماز منهج الإمام الشاطبي في بعض الأحاديث النبوية التي يعتدّ بها في المسائل النحوية والصرفية بسمة التعدد للحديث الواحد؛أي أنه يعمد إلى إعادة الحديث النبوي وتكراره في أكثر من مرة في مواضع قد تكون متباينة، أو مختلفة .

وعند تتبع الأحاديث التي طُبعت بهذه السمة وكيفية إجرائها،يلاحظ أنه قد أثبتها وفق نمطين من الاستشهاد:

١ - تعدد الاستشهاد مع اختلاف في بعض مواطن الشاهد:

ويقوم هذا النمط على الاعتداد بالحديث في أحد أبواب النحو أو الصرف في مسألة ما، ثم يعاود الاعتداد به في باب آخر أو الباب النحوي نفسه ولكن ليس في موضع الشاهد السابق؛وإنما في مسألة أخرى، أو في أكثر من موطن قد يتباين في بعضها ويختلف في بعضها الآخر .

ولم تصل الأحاديث التي دخلت في حيّز هذا النمط حدّ الكثرة ؛فهي لا تكاد تتجاوز سبعة أحاديث في جميع أجزاء الكتاب التسعة[١]، ومثال ذلك الشاهد المشهور عند النحاة، حديث الرسول ﷺ :« **أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟**»[٢] الذي ذكره أول مرة في (باب الابتداء) في مسألة حكم الضمير المنفصل بعد المبتدأ،[٣] ثم كرر الاستشهاد به في ثلاثة مواضع :

- الموضع الأول : ذكره في الباب نفسه، وفي موطن الشاهد نفسه. [٤]

---

(١) ينظر : الشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:حديث ج١/٦٩،أعاده ثلاث مرات،اثنتان منها جاءت متشابه في موطن الشاهد، وواحدة مختلفة،ينظر:ج٥/٤٩٧، ٥٠١، ٥١٠،وحديث ج١/٦٠٦، أعاده ج١/٦٠٧، ج٤/١٩٥، ج٩/٢٠٦،وحديث ج١/٤٢ استدل به لمسألة لغوية،ثم أعاده ج١/٦٤٠ في مسألة نحوية،حديث ج١/٣٠٣ أعاده ج٢/١٥١،حديث ج٢/٢٥ أعادهج٢/٤١٤،حديث ج٣/١٧٥ أعاده ج٣/١٨٧، حديث ج٣/٥٩١، أعاده ج٣/٦٠٩.

(٢) سبق الاستشهاد به وتخريجه في نهاية الفصل الأول، ص١٢٠،وينظر الإشارة إليه صفحة ٢٣٧.

(٣) ينظر : الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١/٦٠٦.

(٤) ينظر : الشاطبي،إبراهيم: المصدر السابق:ج٤/٦٠٧.

- الموضع الثاني: استشهد به في (باب الإضافة) في حكم واو جمع المذكر السالم عند إضافة الاسم إلى ياء المتكلم. (١)

- الموضع الثالث: كرر الاعتداد به في المسألة السابقة نفسها ولكن في (باب الإبدال) في حكم اجتماع الواو والياء المتصلتين إذا سُبقتا بالسكون. (٢)

وكذلك حديث الرسول ﷺ : « **إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلاَ كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلاَ قَيْصَرَ بَعْدَهُ** » (٣) الذي اعتدّ به في موضعين مختلفين؛ الأول: في (باب الابتداء) في المواضع التي يجوز فيها مجيء اسم الزمان خبراً لجثة(اسم عين) على شرط الإفادة،(٤) والثاني:في (باب لا التي لنفي الجنس) في جواز عمل (لا) إذا كان معمولها معرفة لكن من غير التقيد به لأنه من باب الندرة أو التأويل. (٥)

٢ - تعدد الاستشهاد مع التشابه في موطن الشاهد:

يلجأ الشاطبي عند الاستشهاد بالحديث النبوي في المسائل النحوية والصرفية إلى منهج التكرار في بعض الأحاديث التي اعتدّ بها،وهو منهج يتخذه حينما يجد أن تكرار الشاهد يصلح في تركيب نحوي آخر قد يكون متشابهاً والموضع الأول،أو فيه زيادة وتقييد أكثر، أو مجيء

---

(١) ينظر : الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٤/١٩٥.

(٢) ينظر : الشاطبي،إبراهيم: المصدر السابق:ج٩/٢٠٦.

(٣) البخاري : صحيح البخاري:كتاب فرض الخمس،باب قول النبيﷺ : «أُحِلَّتْ لَكُمُ الغَنَائِمُ» ،حديث (٣١٢٠) ،و(٣١٢١)،ج٤/ ٨٥،وأعادهما في كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام،حديث(٣٦١٨)،و(٣٦١٩) ،ج٤/٢٠٣، ومسلم: صحيح مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى يمرَّ الرجل بقبر الرجل ،فيتمنّى أن يكون مكان الميّت من البلاء، حديث(٢٩١٨)،ج٤/ ٢٢٣٧، والترمذي : سنن الترمذي:أبواب الفتن، بَابُ مَا جاء إذا ذهب كسرى فلا كسرى بعده ،حديث (٢٢١٦)،ج٤/٤٩٧،وجميع الروايات عن أبي هريرةﷺ ما عدا الحديث الثاني في رواية البخاري في الموضعين عن جابر بن سَمُرة ﷺ (ت٧٦هـ~).

(٤) ينظر : الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٢/٢٥.

(٥) ينظر : الشاطبي،إبراهيم: المصدر السابق:ج٢/٤١٤، ٤١٥.

رواية أخرى تضارع موطن الشاهد نفسه.

والأحاديث التي جاءت وفق هذه المنهجية وصلت نحو عشرة أحاديث نبوية،[١] ورد أكثرها في أبواب نحوية مختلفة،وأسوق ثلاثة أمثلة على هذا النوع:

ما أورده في مستهل شرحه في (باب الكلام وما يتألف منه) على جواز دخول نون التوكيد على الفعل الماضي مع قلة[٢]، واستدلّ على ذلك بقول الرسول ﷺ : « **فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدٌ مِنْكُم الدَّجَّالَ** » [٣].ثم كرر الاستشهاد به في المسألة نفسها في باب(نونا التوكيد) [٤]وصرح بأنه من شواهد ابن مالك في (شرح التسهيل) على تجويزه إلحاق النون في نهاية الفعل الماضي لكنه جواز مقيد ومشروط في دلالة الماضي على معنى المستقبل خلافاً لما ذهب إليه في الألفية من تعيينه أنهما(نونا التوكيد) تدخلان على المضارع والأمر ويختصان بهما، وقد اجتهد الشاطبي في تبرير موقف ابن مالك المتضارب بقوله:" ويجاب عن هذا بأن دخول النون على الماضي قليل في الاستعمال، لم يذكره النحويون، ولا عوّلوا على ما جاء منه، وكذلك فعل هنا(أي ابن

---

(١) ينظر : الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:حديث ج١/٥٥ أعاده ج٢/٥٣١،حديث ج١/٣٠١ أعاده ج١/٣١٢،حديث ج١/٥٦٩ أعاده ج٥/٥٢٦،حديث ج٢/١١٧ أعاده ج٦/٢٠٣ ،حديث ج٢/٣١٢ أعاده ج٦/٨٥، حديث ج٣/٢٧٨ أعاده ج٣/٦٢٥، حديث ج٤/٥١٣ أعاده ج٤/٥٣٢، حديث ج٤/٤٧٦ أعاده ج٤/٤٩٦، وج٤/٥٧٣، حديث ج٤/٥٨٠ أعاده ج٤/٥٩٠، حديث ج٦/٢٥٠ أعاده ج٧/١٧.

(٢) ينظر : الشاطبي،إبراهيم: المصدر السابق:ج١/٥٥.

(٣) مسلم: صحيح مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، حديث(٢٩٣٤)،ج٤/ ٢٢٤٩، ورواية مسلم بتمام الحديث : « **لَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا مَعَ الدَّجَّالِ مِنْهُ، مَعَهُ نَهْرَانِ يَجْرِيَانِ، أَحَدُهُمَا رَأْيَ الْعَيْنِ، مَاءٌ أَبْيَضُ، وَالْآخَرُ رَأْيَ الْعَيْنِ، نَارٌ تَأَجَّجُ، فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدٌ، فَلْيَأْتِ النَّهْرَ الَّذِي يَرَاهُ نَارًا وَلْيُغَمِّضْ، ثُمَّ لْيُطَأْطِئْ رَأْسَهُ فَيَشْرَبَ مِنْهُ، فَإِنَّهُ مَاءٌ بَارِدٌ، وَإِنَّ الدَّجَّالَ مَمْسُوحُ الْعَيْنِ، عَلَيْهَا ظَفَرَةٌ غَلِيظَةٌ، مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ، يَقْرَؤُهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ، كَاتِبٍ وَغَيْرِ كَاتِبٍ**»،وأحمد بن حنبل : مسند الإمام أحمد بن حنبل:تتمة مسند الأنصار:حديث حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ،محمد بن عيسى الس حديث(٢٣٤٣٩)،ج٣٨/ ٤٣١، وروايته قريبة من رواية مسلم، ولفظه:«**فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ فَلْيَأْتِ النَّهَرَ الَّذِي يَرَاهُ نَارًا** »،وموطن الشاهد صحيح لم يمسه اختلاف الرواية.وهما عن حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ(ت٣٦هـ)ﷺ .

(٤) ينظر : الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٥/٥٣١.

مالك في ألفيته)، وذكر ما تدخل عليه النونان، وهو الأمر والمضارع" . [١]

وكذلك قوله ﷺ:« **إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتِ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا** »[٢] الذي عوّل عليه في بعض أوجه امتناع نصب المفعول له إذا تخلّف شرط من الشروط التي تبيّن أوصافه، وجره بحرف الجر(في) التي بمعنى (اللام) وتفيد التعليل، والشاهد فيه أن كلمة (هرة) ليست مصدراً؛ فوجب جرها لامتناع هذا الشرط.[٣] ثم كرر الحديث وأعاده في (باب حروف الجر) [٤] في مسألة تمسّ طرفاً من المسالة السابقة هي مجيء (في) بمعنى السببية. ولعل أهم ما يميز هذا التكرار أنه استند إلى رواية أخرى في موضع الشاهد نفسه، وهي قوله ﷺ :«**عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا، فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارَ**» . [٥]

وأنهي هذا المطلب بقوله عليه الصلاة والسلام:«**أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ، وَهُوَ سَاجِدٌ**» [٦] الذي اعتد به في موضعين؛جاء الأول على هيئة اعتراض على ابن مالك في مواضع حذف الخبر كمجيئه قبل حال لا يصح أن تقع خبراً عن المبتدأ سواء كانت الحال مفردة أو مركبة،وما تبع هذه المسألة من مسائل خلافية كثيرة[٧]، والموضع الثاني ذكره في باب(أمّا ولولا ولَوْما) في تقرير موقع إعرابي لجملة حالية سدّت مسدّ الخبر بعد (هلّا). [٨]

---

(١) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٥/٥٣٢.

(٢) أحمد بن حنبل : مسند الإمام أحمد بن حنبل: مسند المكثرين من الصحابة،مسند أبي هريرة ؓ ، حديث(١٠٥٨٤)،ج١٦/ ٣٤٤،وروايته بفتح همزة (إنّ)،والطبراني:المعجم الأوسط:باب الميم،من اسمه محمد،حديث(٧٤٨٠)،ج٧/ ٢٧٣، ولفظ روايته: «إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتِ النَّارَ فِي هِرَّةٍ لَهَا، كَانَتْ رَبَطَتْهَا ...».

(٣) ينظر : الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٣/٢٧٨، ٢٧٩.

(٤) ينظر : الشاطبي،إبراهيم: المصدر السابق:ج٣/٦٢٥.

(٥) سبق الاستشهاد به في الفصل الأول،وتخريجه ص٧٥.

(٦) مسلم: صحيح مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود،حديث(٤٨٢)،ج١/ ٣٥٠،وأبو داود : سنن أبي داود:باب تفريع أبواب الركوع والسجود، باب في الدعاء في الركوع والسجود،حديث(٨٧٥)،ج١/٢٣١ ،وكلاهما عن أبي هريرة ؓ ،وتمام الرواية عندهما« فَأَكْثِرُوا الدُّعَاءَ».

(٧) ينظر : الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٢/١١٧،وينظر عرض الخلافات في المسألة(١١٣-١٢٦).

(٨) ينظر : الشاطبي،إبراهيم: المصدر السابق:ج٦/٢٠٣.

ثالثاً: توثيق الأحاديث النبوية والاستيثاق من صحتها وروواياتها (مصادره):

عرضت في المطلب الثاني من المبحث الأول في هذا الفصل لمنهج الشاطبي في كيفية نسبة الأحاديث النبوية(١)، وتبين في أكثرها أنه يثبت أنها من لفظ الحديث إما برفعها رفعاً مباشراً إلى رسول الله ﷺ كأن يقدم لها بقوله: " فمثال الأول قول النبي ﷺ "،و" قوله عليه السلام "،و" بما رُوي في الحديث من قوله "،و " وفي الحديث أن النبي ﷺ "،و" قوله ﷺ "،و" ما رُوي في الحديث من قول النبي ﷺ "،و"بما في الحديث عن النبي "،أو غير مباشر بقوله " وفي الحديث "،وإما بإيقافها أو قطعها على الصحابة والتابعين، وفي مواضع قليلة كان يستشهد به دون توثيق الشاهد والإشارة إلى كونه من الحديث النبوي.وقد عرضت لأمثلة عدة ومتنوعة تظهر ما أشرت إليه.

وإذا عُلِمَ هذا الجانب في توثيق الحديث النبوي سواء مع وجود الإشارة أو انعدامها إلى كون الشاهد من الحديث النبوي؛ فما هي درجة عناية الشاطبي في التوثق من صحة لفظ الحديث النبوي، ؟ وما هي مصادره التي كان يستقصي منها شواهده؟ وهل ظهر عنده الاعتناء بالروايات المتعددة والترجيح بينها؟ وما أثر ذلك في التوجهات الإعرابية ؟ وأي الجانبين كان يَرده أو يرفضه أو يقدحه إذا وُجد في بعض رواية الحديث ما يتعارض والقاعدة النحوية؟

وأول ما يمكن الإشارة إليه أن الشاطبي كان يعتني كثيراً بتوثيق معظم شواهده النحوية والصرفية الأخرى، ويشير إلى مصادرها، وأصحابها ،ويتوقف عند بعض الروايات التي تخللتها إلى درجة اندهاش القارئ من سعه اطلاعه، وقوة حفظه، ودقة عرضه،وهذا المثال يثبت ذلك،

---

(١) ينظر:ص (١٣٦-١٤١).

وهو شواهــد القــرآن الكريم، وقراءاته الذي استدل به في دخول نون الوقاية على الأسماء فـــي (باب الضمير)،قال بعد أن عرض لقول ابن مالك:

وفـــي لَدُنِّـــي لدُنـــي قَــلَّ وفـــي　　　　قَدْني وَقَطْني الحَذْفُ أيضـــاً قَــدْ يَفِي

" يعني أنّ تخفيف نون " لدني" وهو عدم إلحاقها نون الوقاية قليل، فيلزم عليه أن يكون لحاقها هو الكثير، وقد قُرِئَ قوله تعالى : ﴿ **قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْراً**﴾[١] بالوجهين،[٢] فالتشديد الذي هو الكثير قرأ به من الأئمة السبعة من عدا نافعاً وعاصماً من رواية أبي بكر عنه، والتخفيف الـــذي هو القليل قرأ به نافع وأبو بكر ".[٣]

ومع هذا الحرص في الاستيثاق من شواهده النحوية الأخرى إلا أنه لم يتّبع المـــنهج نفـــسه عند الاعتداد بشواهد الحديث النبوي، وكان يسوق أكثرها دون أن يشير إلى راوي الحـــديث، أو المصدر الذي ورد فيه، أو التوقف عند تعدد الرواية إن وجدت، خلافاً لما اتسم به منهج السهيلي في بعض أحاديثه، وأكثر شواهد ابن مالك حتى قيل فيه إنه " لا يكاد يذكر الشاهد مـــن الحـــديث النبوي إلا مع ذكر راوي الحديث أو كتاب الحديث الوارد فيه " [٤] .

ولعلّ قلة عناية الشاطبي بالتوثق من صحة الأحاديث التي يستدل بها ناشئة عـــن شـــهرتها في الأوساط العلمية، ولا سيما أن أكثرها كانت مما سُبق الاستشهاد به عند غيره من النحـــويين كما أشرت سابقاً، أضف إلى ذلك أن أكثرها – أيضاً – قد ورد في الصحيحين، وهما من أكثـــر كتب الحديث شهرة ومعرفة؛ فأحجم عن التوثيق لشهرة الكتابين اللذين احتوياها.

---

(١) سورة الكهف :١/ الآية:٧٦.

(٢) ينظر:أحمد بن مجاهد(ت٣٢٤هــ): السبعة في القراءات:ص٣٩٦،وأبو محمد مكي بن أبي طالـــب القيـــسي القرطبي(ت٤٣٧هــ): الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججهـــا: تحقيـــق: محـــي الـــدين رمـــضان ،١٣٩٤هــ -١٩٧٤م، مطبوعات مجمع اللغة العربية،دمشق،ج٢/٦٩.

(٣) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١/٣٣٦.

(٤) الشاعر ،حسن:الاستشهاد بالحديث النبوي عند ابن مالك الأندلسي:ص١٢.

وعلاوة على ذلك فإن معظم الأحاديث التي أوردها في كتابه لم تكن لغرض بناء القاعدة النحوية أو تقريرها، وإنما كان يستدل بها استدلالاً يسيره وفق موقفه المُقيّد من الاستشهاد بالحديث النبوي، وهو موقف جعله يصطدم مع كثير من شواهد الحديث التي استدل بها ابن مالك ،وقد تُرجم هذا الاصطدام على هيئة اعتراضات عدة، وقفت عند أكثرها في المطلب الثاني من المبحث الأول في الفصل الأول، فلم يكن همّه مصروفاً نحو الاستيثاق من الحديث النبوي النبوي بقدر ما كان مشغولاً في معالجة الشاهد وبيان حكم الاعتداد به في مسائل النحو والصرف.

ولا يعني ذلك أنه لم يكن يعتني بتوثيق شواهده من الحديث النبوي بتاتاً؛ فجانب التوثيق وُجد في كتابه، لكنه لم يصل إلى درجة الكثرة، فهو قليل إذا ما وُضع وكمية الأحاديث التي استدل بها، وإليك أربعة جوانب تظهر عنايته بذلك:

أولاً:يعتني الشاطبي في طائفة من شواهد الحديث بذكر **الراوي إلا أن** معظمها كانت في مسائل دينية[١]،ولم يذكره في مسائل النحو والصرف سوى موضعين؛**أما الأول** ففي (باب الإضافة) في مسألة جواز حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على حاله غير منون، قال بعد أن ذكر النوع الأول [٢]:" والنوع الثاني:أن يكون حذف المضاف إليه في المعطوف لا في المعطوف عليه،وهو أقرب في القياس لتقدم الدليل على المحذوف، ومنه ما وقع في البخاري من قول أبي بَرْزَةَ الأَسْلَمِيُّ ﷺ:«**غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَوَ ثَمَانِيَ** »[٣]هكذا بفتح الياء من غير

---

(١) ينظر:الشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٩/١، ١١، ١٥(عدد٢)،٣٠،ج٤٩٠/٩،وهي لم تتعد الستة أحاديث.

(٢) الشاطبي،إبراهيم: المصدر السابق:ج١٦٧/٤.

(٣) البخاري : صحيح البخاري:أبواب العمل في الصلاة،باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة حديث (١٢١١)،عن أبي بَرْزَةَ الأَسْلَمِيِّ ﷺ ،ج٦٤/٢،وروايته: «وَإِنِّي غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِتَّ غَزَوَاتٍ - أَوْ سَبْعَ غَزَوَاتٍ - وَثَمَانِيَ وَشَهِدْتُ تَيْسِيرَهُ» وموضع الشاهد صحيح .

تنوين، يريد:أو ثماني غزوات، فحَذفَ ".

وما يلاحظ على استشهاد الشاطبي بهذا الحديث ما يلي:

أ- أنه وثَّق الشاهد من ثلاث نواحٍ: الراوي:وهو الصحابي أبو بَرْزَةَ الأَسْلَمِيُّ(ت٦٤هـ) ، والمصدر:وهو صحيح البخاري،والرواية:وهي قوله: "هكذا بفتح الياء من غير تنوين ".

ب- أنه اعتنى بذكر لفظ الحديث كما جاء في صحيح البخاري مع كونه اجتزأ منه موضع الشاهد فقط، ولم يورده كاملاً ، وعطف بـ (أو) في حين أن العطف في الصحيح كان بـ (الواو).

ج- قد يتعجل القارئ في الحكم على رأي الشاطبي في المسالة، وأنه عضد أو قرر بالحديث النبوي حكمه النحوي، والحقيقة أن رأيه غير واضح في جواز القياس اعتماداً على ما ورد في الحديث، أو إيقاف المسألة على السماع؛ لأنه قدم اعتراضاً - بعدما عرض لأوجه المسألة - على موقف ابن مالك في تجويزه القياس ،قال بعدما اعترض عليه في النوع الأول(١): " والموضع الثاني :هو النوع الثاني، فإن الناظم حكم بالقياس فيه، وظاهر كلام الناس أنه سماع، وكأنه رأى مجيئه في الحديث الذي هو أفصح كلام البشر..."، هكذا قدم اعتراضه دون أن يرجح بينهما.

وأما الحديث الثاني الذي وثّق فيه الراوي فقد أورده في (باب نعم وبئس وما جرى مجراهما) في مسألة الجمع بين تمييز (نعم) وفاعلها الظاهر، حيث ذكر أن المسألة فيها خلاف قد اشتهر بين النحويين كما أشار ابن مالك في ألفيته، غير أن ابن مالك قد خالف رأيه- غير الواضح- في ألألفية،ومال إلى تجويز ذلك في كتابه (التسهيل) اعتماداً على القياس والسماع،

---

(١) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٤/١٧١، ١٧٢.

يقول[١]:" ولم يبيّن الناظم من هذه المسالة مرتضى من هذه الأقوال(أي الخلاف بين النحويين في المسألة) والذي مال إليه في (التسهيل) [٢]القول بالجواز تعـويلاً علـى القيـاس والـسماع،أما القياس... وأما السماع فمنه في (كتاب البخاري) في حديث عبدالله بن عمر(عمرو): « **فيَسْأَلُهَا عَنْ بَعْلِهَا، فَتَقُولُ لَهُ: نِعْمَ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا، ولَمْ يُفَتِّشْ لَنَا كَنَفًا مُذ ابْتَنَى** »[٣].

و ما يمكن أن يلاحظ على هذا الشاهد،أنه:

أ- طبق الشاطبي فيه المنهج نفسه في الحديث السابق لكنه لم يشر إلى الرواية أو تعـددها، فاكتفى بذكر راوي الحديث، ومصدره.

ب- اعتنى بمجمل لفظ الحديث الذي اجتزأ منه الشاهد النحوي كما ورد في صحيح البخاري ، غير أنّ اعتناءه لم يكن دقيقاً في الإحالة إلى اسم الراوي، وفي بعض ألفاظ الحـديث؛ أما **الراوي** فهو -كما ورد في الصحيح وبقية كتب الحديث- الصحابي المشهور عَبْد اللَّه ابن عَمْرو بن العَاص(ت٦٣هـ~)ﷺ وليس عبدالله بن عُمر بن الخطاب (ت٦٣هـ~)- رضي الله عنهما- ولا أعلم إن كان الخطأ من الشاطبي نفـسه، أم هـو تـصحيف أو تحريف من الناسخ أو مُحقّقي الجزء الرابع ولا سيما أن جميع كتب المحدثين أجمعـت أن الراوي هو عَبْد اللَّه بن عَمْروﷺ هكذا دون ذكر اسم جده لشهرته.

---

(١) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٤/٥١٦، ٥١٧.

(٢) ينظر:ابن مالك: التسهيل:ص٣٩،وهو أكثر وضوحاً في شرح التسهيل:ج٣/١٤، ١٥.

(٣) البخاري : صحيح البخاري:كتاب فضائل القرآن،باب في كم يقرأ القرآن، حـديث رقـم(٥٠٥٢)،ج٦/١٩٦، ورواية الجزء الذي أثبته الشاطبي،هي: « فَيَسْأَلُهَا عَنْ بَعْلِهَا، فَتَقُولُ: نِعْمَ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا، ولَـمْ يُفَتِّشْ لَنَا كَنَفًا مُنْذُ أَتَيْنَاهُ» والنسائي:السنن :كتاب الصيام،باب صوم يوم وإفطار يوم...،حـديث رقـم (٢٣٨٩)، و(٢٣٩٠)،ج٤/٢٠٩، ٢١٠، وينظر أطرافاً من تمام الحديث تخلو من موطن الشاهد : البزار :مـسند البـزار المنشور باسم البحر الزخار: مسند عَبْدِ اللَّهِ بن عَمْرو بن العَاص ﷺ ، حديث (٢٤٦٤) ،ج٦/٤٣٤، والطبراني: المعجم الكبير:مسند عَبْدِ اللَّهِ بن عَمْرو بن العَاصﷺ ،حديث (١٤٤٥٧)،ج ١٣ /٥٦٢.وجميع الروايات في كتب المحدثين عن عَبْدِ اللَّهِ بن عَمْرو بن العَاص(ت٦٣هـ~).

وأما **ألفاظ** الحديث فقد أَثْبتَ شبه الجملة(له) وهي لم ترد في الصحيح،واستبدل (مُذِ ابْتَنَى) بـــ (منذ أتيناه)، فلم يتوخَّ الدقة في نقلها،أولعلها رواية أخرى للحديث.

ج- اعترض الشاطبي على ما جاء في الحديث،[١] وعده من باب القليــل الــذي لا يقــاس عليه، أو إدخاله في خانة التأويل، ولم يرتضِ اختيار ابن مالك(في التسهيل وشرحه) وغيره من النحويين في تجويزهم الجمع بين تمييز (نِعْم) وفاعلها الظاهر وجواز القياس على مــا سُمع، وقد أَظْهَرَ هذا الاعتراض عندما عرض لحجج المانعين من القياس في المسألة، وأنهم عوّلوا على ذلك بالقياس، والسماع، فأحال إلى حجة المنع لعلة القيــاس، ثــم قــال:" وأمــا السماع فالنقل فيه قليل، وقد أنشد المؤلف (ابن مالك) بيتاً آخر زائداً إلى ما تقدم، وأنشد في نحو ذلك آيضاً: [٢]

ولَــقَدْ عَــلِمْتُ بِــأَنَّ دِيْنَ مُحَمَّدٍ   مِــنْ خَــيْرِ أَدْيَــانِ البَرِيَّةِ دِيْنَا

وهذا كلّه نادر،ومنه ما هو في الحديث ، والاستشهاد بــه كما تــرى، وقــد تقدم ما يصح الاستشهاد به من الحديث وما لا يصح ".[٣] ثم ذكر توجهاً للشلوبين(ت٦٤٥هــ) فــي شاهد من الشعر على المسألة نفسها، وعلق عليه بقوله[٤]:"وهذا الفقه في البيت صحيح،وهو جارٍ في الحديث" أي حديث:«**فَيَسْأَلُهَا ... فَتَقُولُ لَهُ: نِعْمَ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا**...».

---

(١) شاهد الحديث هو في الأصل من شواهد ابن مالك، وهو من الأحاديث المشكلة التي بنى عليها ابــن مالــك كتابه(شواهد التوضيح)، ينظر:ص١٦٣.

(٢) الشاهد لأبي طالب عم الرسول ﷺ، ينظر:ابن عبد المطلب ،أبو طالب عبد مناف (ت١٠ من البعثة النبوية~) : ديوان أبي طالب بن عبد المطلب،صنعه:أبو هفَّان عبدالله بن أحمد بن حرب المِهْزَمي(ت٢٥٧ه)وأبوالقاسم علي بن حمزة البصري (ت٣٧٥هــ)،تحقيق:محمد حسن آل ياسين،ط١،١٤٢١هـــ-٢٠٠٠م،دار ومكتبــة الهــلال، بيروت،ص٨٧ ، ١٠٠،ورواية الصدر: "وَعَرضتَ ديناً قد علِمْتُ بأنَّه "،وابن مالك:شرح التسهيل:ج٣ /١٥.

(٣) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٤/٥١٨، ٥١٩.

(٤) الشاطبي،إبراهيم: المصدر السابق:ج٤/٥١٩.

ثانياً - يعتني في طائفة من استشهاداته بتُخريج الحديث النبوي في كتب الحديث ، وكانت كتب الصحاح الستة هي من أكثر كتب الحديث التي استند إليها في توثيق شواهده لا سيما صحيح البخاري(١)، وسنن أبي داود(٢)،والترمذي(٣)، والنسائي(٤).

ولم تكن جميع الأحاديث التي ذكر مصادرها من باب الاستشهاد النحوي والصرفي؛وإنما جاء أكثر من نصفها لأغراض دينية(٥) أو لغوية (٦)، واقتصر في الأحاديث التي اعتدّ بها لأغراض نحوية أو صرفية على مصدر واحد هو صحيح البخاري. (٧)

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في المسألتين السابقتين،وأضيف إليهما ما اعتد به في (باب العطف) في مسألة جواز العطف على الضمير المجرور بغير إعادة حرف الجر (٨) كما عند الكوفيين ومن تبعهم من البصريين كيونس بن حبيب(ت١٨٢هـ)،ومحمد بن المستنير المشهور بقُطْرب(ت٢٠٦هـ)،و سعيد بن مَسْعَدة الأخفش (ت٢١٥هـ)، وعند ابن مالك في ألفيته ،حيث عرض لبعض شواهد المجيزين قائلاً(٩): "ومما جاء في النثر قراءة

---

(١)ينظر :الشاطبي،إبراهيم:المقاصد:ج١/١٥ ،٤٢،ج٢/١٠٤،ج٤/٥١٦،١٦٧،ج٥/١٥٤، ١٥٧،ج٦/١٩٥،ج٩/٤٨٩.

(٢) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المصدر السابق:ج١/٩.

(٣) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج١/١٥، ٣٠.

(٤) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج١/ ٩.

(٥) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج١/٩، ١٥(عدد٢)، ٣٠، ج٩/٤٨٩، ٤٩٠.

(٦) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج١/٤٢.

(٧) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه: ج٢/١٠٤،ج٤/١٦٧، ٥١٦،ج٥/١٥٤، ١٥٧، ج٦/١٩٥.

(٨) ينظر في المسألة: الأنباري ،أبو البركات عبد الرحمن (ت٥٧٧ه): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ،ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف :لمحمد محي الدين عبد الحميد،١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م ،المكتبة العصرية، بيروت ،مسألة (٦٥)،ج٢/٣٧٩ .

(٩) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية: ج٥/١٥٦، ١٥٧.

حمزة (ت١٥٦هـ) [(١)]: ﴿ **وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِــهِ وَالأَرْحَامِ**﴾[(٢)]... وفـــي البخـــاري:« **إِنَّمَا مَثَلُكُــمْ وَاليَهُودِ وَالنَّصَارَى** »[(٣)] بالجر ".

ورواية الجر التي عضّد بها الشاطبي المسألة هي الرواية نفسها التي بنى عليها ابـــن مالـــك إحدى مسائل كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الــصحيح) [(٤)]،وأجـــاز فيهـــا العطف على الضمير المجرور بغير إعادة الجار تعويلاً على السماع.

ولم أجد الشاطبي يعتني بتخريج الحديث النبوي في أكثر من كتاب سوى موضع واحـــد[(٥)] خارج عن نطاق الاستشهاد النحوي، وهو من باب الاستشهاد الديني.

ثالثاً- يتوقف الشاطبي في أحاديث قليلة عند بعض الروايات المتعددة[(٦)]، وكيفية ضـــبطها فـــي مصادرها، ومثال ذلك ما ذكره في حديث الرسولﷺ:«**غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَــزَوَاتٍ أَوَ ثَمَانِيَ** » الذي تقدم الاستشهاد به قبل قليل وبيان موضع الرواية فيه.[(٧)] وأضيف إليه ما ذكره في باب الضمير من شواهد ابن مالك في جواز حذف نون الوقاية وتخفيفها من(قط) في غير الشعر،قال:" وقد استشهد ابن مالك[(٨)]على عدم اختصاصه بالشعر بما روي في الحديث من قوله:

---

(١) ينظر: ابن مجاهد ،أحمد: السبعة في القراءات:ص٢٢٦.

(٢) سورة النساء :٤/ الآية:١.

(٣) البخاري:صحيح البخاري:كتاب الإجارة، باب الإجارة إلـــى صـــلاة العـــصر،عن ابـــن عمـــرﷺ. حـــديث (٢٢٦٩)،ج٩٠/٣،ورواية البخاري في النسخة المعتمدة بالرفع وليس الجر، ولا شاهد فيها، والحديث مروي فـــي البخاري بأطراف عدة ، لا صحة لموطن الشاهد فيها، منها ما ذكرته في شواهد ابن مالك في الفصل الأول:ص ،وينظر أيضاً في صحيح البخاري:كتاب الإجارة،باب الإجارة إلى نصف النهار،حديث(٢٢٦٨)،ج٩٠/٣،وروايته بالرفع :« **مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الكِتَابَيْنِ** »وحديث(٢٢٧١) ،ج٩٠/٣،وروايته:«**مَثَلُ المُسْلِمِينَ،وَاليَهُودِ،وَالنَّصَارَى** ».

(٤) ينظر: ابن مالك : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح:ص١١٢.

(٥) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٩/١.

(٦) ينظر: الشاطبي،إبراهيم:المصدر السابق:ج٩/١، ٣٣٨، ٦٠٦،وج١٦٧/٤،وج١٥٤/٥، وج٢٣/٦، ٧٥، ٧٦.

(٧) ينظر: صفحة (١٦٥) من هذا الفصل.

(٨) ينظر: ابن مالك : شرح التسهيل:ج١٣٧/١.

« **قَطٍ قَطٍ بِعِزَّتِكَ وكَرَمِكَ** »[١]ويروى بسكون الطاء وبكسرها مع الياء وبدونها ".[٢]

ومن الروايات التي اعتنى بتوثيق مصدرها ما ذكره في (باب العطف) في مسألة تجويز ابن مالك العطف على الضمير المرفوع بلا فصل، قال:" وقد رأى المؤلف في (التسهيل) و(شرحه) [٣] رأياً ثالثاً (الرأيان السابقان هما: منع العطف عند البصريين، أو جواز العطف عند الكوفيين) وهو جواز العطف في الكلام على قلة، واستشهد على ذلك بأمرين: أحدهما: ما جاء من ذلك في الكلام من قولهم: مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدَم، وفي الحديث قول عمر بن الخطاب ﷺ:« **كُنْتُ وَجَارٌ لِي مِنَ الأَنْصَارِ** »[٤]وقول علي بن أبي طالب ﷺ:« **كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَانْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ**»[٥]،هكذا ثبت ضبطها في صحيح البخاري". [٦]

---

(١) الطبراني:المعجم الأوسط:باب الميم،من اسمه محمد، عن أبي هريرة ﷺ ،حديث(٦٨٣٧)،ج٧/ ٥٦،وليس في روايته« **بِعِزَّتِكَ وكَرَمِكَ** »،وموطن الشاهد صحيح،ولم أقف على رواية الكسر التي أثبتها الشاطبي في كتب المحدثين التي بحثت فيها غير رواية الطبراني،وجميعها تثبت سكون الطاء،ينظر مثلاً:البخاري:صحيح البخاري ، كتاب تفسير القرآن،باب قوله : {**وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ**} [سورة ق: ٥٠/الآية:٣٠]،حديث(٤٨٤٨)،و(٤٨٤٩) و(٤٨٥٠)،ج٦/١٣٨،وكتاب الإيمان والنذور،حديث(٦٦٦١)،ج٨/١٣٤،وروايته: :« **قَطْ قَطْ وَعِزَّتِكَ** »،وكتاب التوحيد، حديث(٧٣٨٤)ج٩/١١٧وروايته:« **قَدْ، قَدْ، بِعِزَّتِكَ وَكَرَمِكَ**»،وحديث(٧٤٤٩)،ج٩/١٣٤،ومسلم:صحيح مسلم،كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها،باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء،حديث(٢٨٤٦)،و(٢٨٤٨)،ج٤/٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، وفي أحدها « **قَطْ قَطْ، بِعِزَّتِكَ وَكَرَمِكَ** ».

(٢) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١/٣٣٨.

(٣) ينظر: ابن مالك : شرح التسهيل:ج٣/٣٧٤.

(٤) البخاري : صحيح البخاري:كتاب المظالم والغصب، باب الغُرْفَةِ وَالعُلِّيَّةِ المُشْرِفَةِ وَغَيْرِ المُشْرِفَةِ فِي السُّطُوحِ وغيرها ، عن عبدالله بن عباس ﷺ. حديث(٢٤٦٨)،ج٣/١٣٣.

(٥) البخاري : صحيح البخاري:كتاب المناقب باب قول النبيﷺ :« لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا» ، عن ابن عباسﷺ. حديث(٣٦٧٧)،ج٥/٩، والحديث فيه كلمة ساقطة حرّفت نسبة الحديث،وصوابه: " كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ **يَقُولُ: «كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَانْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»**"، وهو خطأ من المحققين أو الطباعة ولا أعتقد أنه من أصل الكتاب لشيوع الشاهد عند النحويين،وهو من شواهد ابن مالك كما أشار وأحلت إليه في الحاشية.

(٦) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٥/١٥٤.

ولم يرد الشاطبي الرواية، ووافق ابن مالك فيما ذهب إليه.

وقد يحيل إلى أكثر من رواية في الحديث الواحد في مواضع مختلفة،ومثال ذلك قولـــه ﷺ : « **إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتِ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا** » الذي اعتد به في (بــاب المفعــول لــه)،ثــم كــرر الاستشهاد به في رواية أخرى في (باب حروف الجر) وهي قوله ﷺ :«**عُذِّبَتِ امْرَأَةٌ فِـــي هِــرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا، فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّـــارَ**» في مسألة تمس طرفاً من الاستشهاد الأول،وقــد توقفت عند الروايتين وموضع الشاهد في هذا المطلب في(تعدد الاستشهاد بالحديث الواحد) [١]

رابعاً- يصاحب اعتناء الشاطبي بتوثيق طائفة من شواهد الحديث النبــوي **أن** يــصدره بعبــارة تظهر مناسبة الحديث أو المخاطب به أو يشير إلى فصاحته،وذلك نحو أن يقدم له بقوله: " ومنــه في القنوت" [٢]، و " وقوله ﷺ لعمر ﷺ في ابن صياد "[٣]، و" وفي الحــديث أن النبــي ﷺ قــال لليهود " [٤]،و" وقول النبي ﷺ لبعض الأنصار وقد دعاه فخرج إليه مستعجلاً "[٥]،و" ومنــه فــي الحديث في وصف الدّجّال " [٦]و" وفي الحديث في وصف جهنّم "[٧]، و" وهذا البــدل يقــع فــي الكلام الفصيح ومنه في الحديث"[٨]، و" وفي حديث الغامدية " [٩]وغير ذلك...

---

(١) ينظر: صفحة ٧٥، ١٦١ من هذا البحث.

(٢) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١/٩٩.

(٣) الشاطبي،إبراهيم: المصدر السابق:ج١/٣٠٣.

(٤) الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج١/٣٤٤.

(٥) الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٢/٣١٢.

(٦) الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٤/٤١٣.

(٧) الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٤/٥٧٣.

(٨) الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٥/١٩٨.

(٩) الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:٦/١٦٧.

المطلب الثاني:استشهاده بالحديث النبوي ما بين النظرية والتطبيق

توقفت في المبحث الثاني من الفصل الأول عند المعايير النظرية للاستشهاد بالحديث النبوي عند الإمام الشاطبي، وعرضت لما قرره تجاه هذا المصدر النحوي وما يتصل به من مسائل خلافية عند بعض النحويين، وقد تبين من خلال ذلك العرض أن موقف الشاطبي من حديث رسول الله ﷺ والاتكاء عليه في التقعيد النحوي يستند إلى معايير نظرية عدة يمكن إجمالها بما يلي:

١- اعتداد النحاة المتقدمين بالحديث النبوي غير أن اتكاءهم عليه لا يصل إلى حدّ الكثرة فهو استشهاد قليل،وقد عبّر عن هذا المعيار بقوله معترضاً على ابن مالك:" أما الحديث فإنه خالف في الاستشهاد به جميع المتقدِّمين؛إذ لا تجد في كتاب نحوي استدلالاً بحديث منقول عن رسول الله ﷺ إلا على وجه أذكره بحول الله ".(١)

٢- لا يجوز الاستشهاد بالحديث المنقول المروي معنى لا لفظاً في المسائل النحوية والصرفية بل و يضرح عن مسائل اللغة والبيان أيضاً.

٣- يصح الاعتداد بلغة الحديث النبوي في بناء القواعد النحوية والصرفية واللغوية والبيانية وتعضيدها إذا تقرر أنه مروي بلفظه مع وجود قرينة أو نص تثبت هذا التحري.

٤- من القرائن التي تثبت أن الحديث النبوي متحرى فيه اللفظ وأنه ليس مروياً بالمعنى ما كان أحد الأنواع الثلاثة الآتية: الأحاديث الدالة على فصاحة الرسول ﷺ ، والأحاديث التي دونت بأمره كالتي تضمنت الكتب والرسائل التي كان يبعثها للملوك ووجهاء القبائل وكبرائهم ،والأحاديث القصيرة التي لا مجال لنسيانها ،أو التخبط في ألفاظها .

---

(١) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٣/٤٠١.

تلك هي مجمل المعايير والضوابط النظرية التي استند إليها الشاطبي في إثبات اتّجاهه في حكم الاستشهاد بالحديث النبوي في التقعيد النحوي والصرفي، وهي معايير لاقت القبول والاستحسان عند أكثر الباحثين والدارسين، ويكفي في ذلك - كما أشرت - المبادرة الجريئة من مجمع اللغة العربية بالقاهرة في استثمار هذا التوجه وبناء قراراته عليه في حكم الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو العربي.

وإذا كان ذلك ... فهل اتجه الشاطبي في شرحه لألفية ابن مالك نحو الجانب العملي التطبيقي لما قرره من ضوابط نظرية؟ وإلى أي درجة استطاع أن يطبق ما صرح به ؟ وهل كان موفقاً في الجمع ما بين النظرية والتطبيق؟؟؟... وهل كان الشاطبي يستشهد بالحديث النبوي؟؟...

أولاً: قلة استشهاد النحاة المتقدمين بالحديث النبوي:

أشرت إلى أن موقف الشاطبي من استشهاد النحاة القدامى بالحديث النبوي في أبواب النحو والصرف لم يكن واضحاً بصريح العبارة، كما أن هناك بعض العبارات الصريحة وردت في كتابه وتدل على أن النحاة المتقدمين لم يكونوا يستشهدون بالحديث، كقوله[١]:" ووجه تركهم للحديث أن يستشهدوا به ما ثبت عندهم فيه إنما هو المعنى لتلقي الأحكام الشرعية لا اللفظ ".وقوله :" فليس بمنكر تركُهم للاستشهاد بالحديث والاستنباط منه "[٢].

وقد وقفت عند قوله:" إذ لا تجد في كتاب نحوي استدلالاً بحديث منقول عن رسول الله ﷺ **إلا على وجه أذكره بحول الله** " [٣] في محاولة رفع النفي عنه؛ تعويلاً على عبارته الأخيرة، التي توحي بأن النحاة المتقدمين كانوا يستشهدون بالحديث النبوي، لكنه وجد في استشهادهم عدم وصوله إلى درجة الكثرة، وعدّ كل ما استشهدوا به إنما هو في دائرة القليل إذا ما وضع والشواهد النقلية الأخرى.

وليس أفضل مَنْ يفض هذا الإشكال بين الرأيين المتناقضين مِن كتابه النحوي، فإذا ورد فيه بصريح العبارة أحاديث من استشهاد النحاة المتقدمين فهو لا ينفي الاستشهاد عنهم، وإذا تبين خلاف ذلك فهو ينفي عنهم الاستشهاد.

وإذا عدتَ إلى ما عرضته في أحد مضامين منهجه والتي اشتملت على(أسبقية الاستشهاد) [٤] لعلمت أن الشاطبي كان يستشهد بأحاديث نبوية وردت في كتب النحاة المتقدمين، بل إن ما سُبق إليه قد بلغ في نحو واحد وخمسين ومئة حديث(١٥١)؛أي بنسبة (٨٢,٩%) من المجموع

(١) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٣/٤٠١.
(٢) الشاطبي،إبراهيم: المصدر السابق:ج٣/٤٠٢.
(٣) الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٣/٤٠١.
(٤) ينظر: صفحة (١٤٢-١٤٨) من هذا الفصل.

الكلي لأحاديث شرحه التي كوّنت ما يقرب اثنين وثمانين ومئة حديث (١٨٢)، كانت معظمها - إن لم تكن كلها - قد اعتد بها ابن مالك في كتبه النحوية .

ومع كثرة هذه الأسبقية إلا أنه لم يكن يصرح بكون شواهد الحديث التي اعتد بها قد وردت في كتب النحاة المتقدمين إلا نادراً، وكان جلّ اعتنائه بما ورد عند ابن مالك الذي يعد من المتأخرين، وما ورد عنده بصريح العبارة لا يكاد يتجاوز سبعة مواضع؛ واحد لغرض ديني[(١)] عند نحوي متأخر هو أبو بكر خطاب بن يوسف القرطبي الماردي (ت بعد ٤٥٠هـ) وآخر لغرض لغوي من شواهد ابن جني (ت٣٩٢هـ) [(٢)]،وخمسة لأغراض نحوية وصرفية وردت عند الكسائي (ت١٨٩هـ) [(٣)] ، وابن جني(ت٣٩٢هـ) [(٤)] ،و ابن خروف(ت٦١٠هـ) [(٥)]، وأبي علي الشّلوبيين(ت٦٤٥هـ) [(٦)].

وإذا ما أبعدنا الماردي لخروج استشهاده عن نطاق النحو والصرف واللغة،وابن خروف والشلوبيين لخروجهما عن نطاق النحاة القدامى، يبق اثنان هما اللذان يقابلان قوله: " **إلا على وجه أذكره بحول الله** " ،وهنا تأتي المفارقة! فأين بقية النحاة المتقدمين الذين وقفت عند أكثرهم في المبحث الثاني من التمهيد؟ ألم يكونوا يستشهدون بالحديث النبوي مع أن استشهادهم لم يصل إلى حدّ الكثرة؟؟ وهل يمكن حصر النحاة المتقدمين بنحويَّيْنِ؟ حتى إن ابن جني لا يعد وفق الفاصل العلمي بين المتقدمين والمتأخرين وهو نهاية القرن الثالث الهجري حتى منتصف القرن الرابع من النحاة المتأخرين،أضف إلى ذلك أن شواهد الحديث التي عوّل على استشهاد الكسائي

---

(١) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٥/٨٩.

(٢) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المصدر السابق:ج٣/٤٠٤.

(٣) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٣/٦٠٠، وج٦/٧٥(عدد ثلاثة).

(٤) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٩/٢٧٨ .

(٥) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٣/٣٢٩، ج٦/٢٠٣.

(٦) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٣/٢٢٩.(جمع بين ابن خروف والشلوبيين في شاهد واحد).

بها لم يوافقه بها، وعدّ ما ورد فيها من باب القلة.

وماذا بقي بعد هذا ؟ لقد اجتهدت في رفع نفي الاستشهاد بالحديث النبوي عند النحاة المتقدمين عن الإمام الشاطبي – رحمه الله - ، لكن الأمانة العلمية تفرض علي قول الحقيقة؛ في أن الشاطبي قد نفى عن النحاة القدامى استشهادهم بالحديث النبوي في كتابه، وهو نفي لا يتوافق مع ما ورد في كتبهم النحوية من شواهد تدحض ما رماه بهم، كما أن الشاطبي قد خالف منهجه، ولم يوفِ بما وعد به في شرحه، وما ذكره من شواهد لا تعدّ كافية – إن صحت – في تفسير ما ادعاه، ووعد به، فغدا موقفه في هذه المسألة بحاجة إلى شيء من التأني أو التبيين.

وليعلم القارئ أني لم أتجنَ عليه، وقلت ما بدا لي في كتابه، ولعله – رحمه الله – قد غابت عنه هذه الشاردة، ولم يتنبه إليها أثناء سيره في شرح الكتاب، أو لعله بنى حكمه على الظاهر، وأن القلة قريبة من النفي، فكما لا يقاس على القليل في أحكام النحو والصرف،فكذلك فعل هنا؛ بأن قلة استشهاد النحاة المتقدمين بالحديث النبوي دليل على أنهم لم يكونوا يعتنون به كثيراً في بناء الأصول النحوية أو تقريرها،فكأنهم لم يستشهدوا به، كما أن نفي الاستشهاد عنهم ليس دليلاً جازماً في أنهم لم يستشهدوا به ألبتة،تماماً كما في بعض المسموع القليل، فعدم بناء الحكم عليه لا ينفي سماعه.

ثانياً : ما يصحّ الاستشهاد به وما لا يصحّ :

قرر الشاطبي أنّ الحديث النبوي إذا ثبت أنه مروي بمعناه فإنه لا يجوز التعويل عليه فـي المسائل النحوية والصرفية، وإذا تبين أنه مروي بلفظه لا بمعناه فإنه يصح الاستشهاد بــه فـي أبواب النحو والصرف، ويُعرف هذا النوع من الأحاديث من خلال ضوابط عدة، ذكر منهـا:مـا كتب بأمر منه ككتبه ﷺ ومراسلاته المدونة، والأحاديث التي تظهر فـصاحته ﷺ ، والأحاديـث القصيرة .

فالشاطبي لا يمنع الاستشهاد بالحديث النبوي في بناء القواعد النحويـة أو تقريرهـا، وإنمـا يجيز ذلك وفق الضوابط التي أشار إلى بعضها في مواصفات الحـديث المنقـول الـذي يـصح الاعتداد به. وإذا تبين ذلك، فهل التزم الشاطبي بما قرره في الأحاديث التي استـشهد بهـا فـي كتابه؟ وإلى أي مدى كان موفقاً في توجيه الجانب النظري نحو التطبيق العملي؟

ودعني أتوقف معك عند كل ضابط من هذه الضوابط الثلاثة التـي بنـى عليهـا حجيـة الاستشهاد بالحديث النبوي:

١- **أما الضابط الأول** الذي إن توفر في الحديث أصبح الاعتداد به في النحـو والـصرف حجة، وهو دلالة الحديث على الكتب المدونة بأمرهﷺ كالتي كان يبعث بها، أو يراسل بها الملوك والحكام ورؤساء القبائل، فلم أجد في شرحه سوى حديثين اعتد بهما من هذا الضرب،أضف إليه الأحاديث التي عوّل عليها في بيان هذا النوع وتفصيله، وهي ليست لأغراض نحوية أو صرفية.

والحديث الأول من استشهاد الشاطبي، ذكره في مواضع جواز الابتداء بالنكرة حينما يكون الخبر شبه جملة غير مختص،قال:" وأيضاً فقد يفيد في المثال الأول من أمثلة الناظم حيث يكون

الظرف أو المجرور غير مختص، كقوله عليه السلام[١]: « **فِي أَرْبَعِينَ شَاةٌ** » "[٢]،وهو من كتب النبي ﷺ في الصَّدَقَات،كَتَبه قَبْلَ أَنْ يَتَوَفَّاهُ اللَّهُ تعالى،وفي رواية أنه كتبه إلى أهل اليمن[٣]، وقد عضّد به الشاطبي توجه ابن مالك،ولم يرده، ووافق فيه منهجه.

والحديث الثاني أورده في(باب الفاعل) في أوجه لحاق تاء التأنيث الفعل،[٤]وهو قوله عليه الصلاة والسلام: « **لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ** »[٥]،ولم يرتض ما جاء فيه إلا مؤوّلاً؛ لذلك قال بعدما استشهد به:" قال المحققون معناه: ولا ذو عهد في عهده بكافر.وبذلك يصح معنى الحديث"[٦]،وهذا الحديث من الكتب المكتوبة الذي وجد في مِقْبَض سيف رسول الله ﷺ وقائمته،ومع ذلك فإنّ الشاطبي قد خالف فيه منهجه، ولم يلتزم بما قاله،وكان عليه أن يقبل الحديث كما هو من غير تأويل.

---

(١)ابن ماجة: سنن ابن ماجه:كتاب الزكاة، بَابُ صدقة الغنم،عن ابن عمر رضي الله عنه، حديث(١٨٠٥) و(١٨٠٧) ،ج١/٥٧٧، ٥٧٨،والرواية التي في شرح الشاطبي فيها تحريف،ولا شاهد فيها،وصواب الرواية كما ورد في كتب المحدثين:« فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةٌ » أي بتكرار الكلمة مرتين، الأولى بالنصب على التمييز، والثانية بالرفع على الابتداء.

(٢) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٢/٥٠.

(٣) ينظر: الدارمي ،أبو محمد عبدالله بن عبد الرحمن (ت٢٥٥هـ): سنن الدارمي:تحقيق: فواز أحمد زمرلي و خالد السبع العلمي،ط١، ١٤٠٧هـ،دار الكتاب العربي ، بيروت،كتاب الزكاة،باب في زكاة الغنم،حديث(١٦٢١) ،ج١/٤٦٤.

(٤) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٢/٥٧١.

(٥) البيهقي ،أحمد:السنن الكبرى:كتاب الجراح(الجنايات)-جماع أبواب تحريم القتل ومن يجب عليه القصاص ومن لا قصاص عليه،باب فيمن لا قصاص بينه باختلاف الدِّينَيْنِ،عن عائشة زوج النبي ﷺ حديث (١٥٩١٥) ،ج٨/٥٥.وهو مروي بروايات عدة في كتب المحدثين اقتصرت أكثرها على العبارة الأولى،ولا شاهد فيها،والحديث بأكمله: "عَنْ عَائِشَةَ- رَضِيَ اللهُ عَنْهَا- أَنَّهَا قَالَتْ: وُجِدَ فِي قَائِمِ سَيْفِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كِتَابَانِ فَذَكَرَ أَحَدَهُمَا، قَالَ: وَفِي الْآخَرِ: « **الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ، لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ، وَلَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ، وَلَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا عَلَى خَالَتِهَا، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ ثَلَاثَ لَيَالٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ** ».

(٦) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٢/٥٧١.

٢ - **وأما الضابط الثاني** الذي يدل على الأحاديث التي يستدل بها لبيان فصاحة الرسول ﷺ فهو يمس الضابط الأول ويمتزج به من جهة، وينفصل عنه من جهة أخرى، فكل كتاب بعثه الرسول ﷺ أو أمر بكتابته يدل على بلاغته وفصاحته ، كما أن جميع الأحاديث التي يستشهد بها للدلالة على فصاحته ﷺ ليست محصورة في كتبه ومراسلاته فقط، وهذا النوع من الأحاديث لا حصر له؛ لأن جميع الأحاديث التي وردت عن النبي ﷺ يمكن أن يستدل بها على بلاغته وفصاحته، وهو القائلﷺ :« **بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ، ونُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الأَرْضِ فَوُضِعَتْ فِي يَدِي**»[١] وما أشار إليه البلغاء والفصحاء في مصنفاتهم ليس إلا من باب التمثيل فقط،ولم يقوموا بحصر الأحاديث التي تظهر هذا الجانب من مناقبهﷺ لاتساعها وكثرتها،وفي هذا يقول أبو عثمان الجاحظ(ت٢٥٥هـ) - الذي يعدّ من أكثر المنافحين عن فصاحة الرسول ﷺ -:" وسنذكر من كلام رسول الله ﷺ ،مما لم يسبقه إليه عربي، ولا شاركه فيه أعجمي،ولم يُدَّعَ لأحد ولا ادّعاه أحد، مما صار مستعملاً ومثلاً سائراً "[٢].ثم ساق أحاديث كثيرة في هذا الباب[٣].

فاقتصار الشاطبي – رحمه الله - لصحة الاستشهاد بالحديث النبوي في تقعيد القواعد النحوية والصرفية وتقريرها وفق هذا المعيار هو منافٍ للصواب؛ لأن الأحاديث التي يستدل بها على بلاغته وفصاحتهﷺ لا يمكن تقييدها بالكم أو السير بها نحو ما تمثل به العلماء،ويمكن النظر فيما ما أجمع على صحته في كتب المحدِّثِينَ ومصنفاتهم لرؤية آلاف الأحاديث التي يمكن الاستدلال بها على بلاغة الرسول ﷺ وفصاحته،لا أنكر وجود الرواية بالمعنى،ولا تعدد الرواية

---

(١) البخاري : صحيح البخاري:كتاب التعبير،باب المفاتيح باليد، حديث(٧٠١٣) ،ج٩/٣٦، ومسلم:صحيح مسلم:كتاب المساجد ومواضع الصلاة،حديث(٥٢٣)بثلاث روايات،ج١/٣٧١،وجميعها عن أبي هريرة ﷺ .

(٢) الجاحظ: البيان والتبيين: ج٢/١٥.

(٣) ينظر:الجاحظ: المرجع السابق: ج٢/١٥-٤٥.

في الحديث الواحد، لكن منهج التقييد هو المشكل هنا، وهو منهج لا أجده في مكانه.

ومع تنبيه الشاطبي لهذا المعيار النظري إلا أنه لم يكن يشير إليه عند الاعتداد بالحديث النبوي، وترك الأمر للقارئ في معرفة ذلك، وقد توقفت عند أكثر شواهده في بعض الكتب التي تحدثت عن هذا الجانب في محاولة إيجاد حديث استشهد به من باب بيان فصاحة الرسول ﷺ ،لكنني لم أظفر سوى بالقليل القليل، من ذلك حديث الرسول ﷺ : «**أَلا أُخْبِركُم بِأَحَبِّكُم إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَلِساً يَوْمَ القِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا** » الذي سبق الاستشهاد به في حكم مطابقة الاسم المضاف إلى معرفة مع إرادة معنى(مِن) في باب أفعل التفضيل [١]، وهو من شواهد الجاحظ التي استشهد بها على بلاغة الرسول ﷺ وفصاحته،[٢] وسبق أن أشرت إلى أن ابن مالك قد جوّز المطابقة مع إرادة معنى (مِن) تعويلاً على ما ورد في هذا الحديث، في حين لم يكن موقف الشاطبي واضحاً من المسألة، ومال إلى المنع مع أنه استشهد به مرتين لم يظهر ميوله في الأولى، وعقب على الثانية بعدما ذكر أنه من شواهد ابن مالك التي عوّل عليها في المسألة، بقوله: :" فأتى بالوجهين معاً في كلام واحد ، ومعنى (مِنْ) مرادٌ في الجميع، **وفيه نظر**"[٣]، إلا أنه تراجع عما قرره في نهاية عرضه للمسألة، وأجاز الوجهين في المضاف؛ الإفراد والتذكير إذا قدر معنى (مِن)،والمطابقة إذا أريد إطلاق التفضيل،وأنهى بقوله:" وقد يجري ما في الحديث على ذلك، فانظر في ذلك ".[٤]

فهذا حديث توافر فيه شرط الاستشهاد وفق المعيار الذي وضعه الشاطبي، استدل به الجاحظ في بيان فصاحة الرسولﷺ ،إلا أن الشاطبي كان - في البداية - متردداً في بناء القاعدة

(١) ينظر تخريجه: صفحة (٧٧) من هذا البحث،والاستشهاد به أيضاً صفحة(١٣٥).
(٢) ينظر:الجاحظ: المرجع السابق: ج٢/٢١.
(٣) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية: ج٤/٥٩٠.
(٤) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية: ج٤/٥٩١.

النحوية على ما جاء فيه، لكنه تراجع عن رأيه، وجوز إجراء الحديث على ذَيْنِكَ الوجهين، فأصَّل القاعدة، ثم وجه الحديث بناء على هذا الأصل، وكان الأولى أن يلتزم بما قرره، وأن يقبل بما جاء فيه من غير تردد لتوفر شرط صحة الاستشهاد.

ولا يعنى ذلك أن شرحه لا يشتمل على أحاديث يُستدل بها على بلاغة الرسول ﷺ وفصاحته، فجميع الأحاديث التي رفعها إليهﷺ يمكن الاستدلال بها للدلالة على هذا الجانب من مناقبه ﷺ، ويكفي ما عرضته من شواهد، وما سوف أعرضه، في تمثيل ذلك.

ويبدو موقفه واضحاً من الأحاديث التي استشهد بها في كتابه،والتي يمكن تصنيفها وفق هذا المعيار؛ وما عرضت من شواهد، وما سوف أعرضه أيضاً، تثبت أن الشاطبي لم يراع هذا الضابط في الجانب العملي كثيراً، وخالف منهجه النظري الذي صرّح به،ولعلّ وقفة في اعتراضاته على ابن مالك تشهد بذلك.

٣- **ولم يبق سوى الضابط الثالث** الذي يدل على الأحاديث القصيرة ، السهلة الحفظ، والتي لا يمكن التخبط في ألفاظها،أو نسيانها،وهذا النوع من أكثر الضوابط الثلاثة وروداً في شواهده،كما أنه يتصل بالمعيار الأول والثاني اتصالاً قوياً؛فالأحاديث التي تشتمل على كتبه ومراسلاته ﷺ يمكن أن تكون قصيرة الألفاظ، والأحاديث التي يستشهد بها للدلالة على فصاحته قد تكون قصيرة العبارة أيضاً.

وقد يستشهد الشاطبي بجزء من حديث متوسط الطول أو كلماته كثيرة للاعتداد به في إحدى المسائل النحوية أو الصرفية، والشواهد على ذلك كثيرة، ومثاله قوله ﷺ:: « **فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدٌ مِنْكُم الدَّجَّالَ** » الذي سبق الاستشهاد به، وبيان موضع تكراره في الشرح[١]،والشاهد على مسألة

---

(١) ينظر: صفحة (١٦٠) من هذا البحث.

دخول نون التوكيد على الماضي إذا دلّ على معنى الاستقبال[١]، وقد وافق ابن مالك في ألفيته في أن النون تختص بالمضارع والأمر، وخالفه في (شرح التسهيل) في جواز ذلك، وعدّ ما ورد في الحديث هو من باب القليل الذي لم يعول عليه النحاة.

وكذلك قول الرسولﷺ : « **غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي مِنِّي عَلَيْكُمْ** » وقولهﷺ:" قُلْنَا: يَا رَسُــولَ اللهِ، مَا لُبْثُهُ فِي الْأَرْضِ ؟ قَالَ: « **أَرْبَعِينَ يَوْمًا**» "، اللذان اجتزأهما من حديث طويل[٢]،واستشهد بهما في موضعين مختلفين؛ **الأول:** [٣] جاء على هيئة استدراك على ابن مالك في الأسماء التي تلحقها نون الوقاية ولم يشر إليها، كاسم الفاعل، وأفعل التفضيل الذي عول عليـــه بالحـــديث النبـــوي، والموضع الثاني: استشهد به على مسألة حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه مجـــروراً علـــى حاله، لكنه قيد هذا الحذف بشروط ،كأن يكون المحذوف معطوفاً على مضاف ثابت،فـــإن كـــان غير ذلك لم يجز فيه،وعدّ ما جاء على ذلك قليلاً لا يقاس عليه، ومنه ما جاء " في الحـــديث: « **أَرْبَعِينَ يَوْمًا**» على تقدير:لبثُ أربعين "[٤].

فالشاطبي لم يقتصر في شواهد الحديث على ما كانت ألفاظه قليلة، فهو يستـــشهد بالحـــديث الطويل كذلك في مسائل النحو والصرف، غير أن موقفه من لغة الحديث غير ثابت، فتارة يقبـــل ما جاء في الحديث ويقرر به القاعدة النحوية، وتارة يرد وجه الاستشهاد بالحديث،ويعد مـــا ورد فيه من باب القليل الذي لا يقاس عليه، وهو موقف يتضارب مع منهجه تجاه هذا الضابط.

---

(١) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٥/٥٣١، ٥٣٢.

(٢) ابن حنبل ،أحمد:مسند الإمام أحمد بن حنبـــل: مـــسند الـــشاميين،حديث النَّـــوَّاس بْـــن سَـــمْعَان الْكِلَـــابِيّ الأنصاري(ت٥٠هـــ~)، حديث (١٧٦٢٩)،ج٢٩/١٧٢-١٧٥،وروايته:«**غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُ مِنِّـــي عَلَـــيْكُمْ** »ولا شاهد فيها.

(٣) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١/٣٤٥.

(٤) الشاطبي،إبراهيم:المصدر السابق:ج١/٣٤٥.

ثالثاً : تقييم منهجه في الاستشهاد بالحديث النبوي

أشرت في بداية حديثي عن منهج الشاطبي في الاستشهاد بالحديث النبوي، إلى أن كتابه قد وصل إلى درجة متقدمة من بين كتب النحو الأخرى في الاستشهاد بالحديث النبوي ، وهي الدرجة الثانية بعد ابن مالك؛ ويعود ذلك إلى كثرة الأحاديث التي احتواها كتابه، والتي شارفت على اثنين و ثمانين ومئة حديثٍ نبويّ (١٨٢)، ومع هذه المكانة التي يزهو بها، إلا أن شواهد الحديث لم تنل الدرجة نفسها إذا ما وضعت وسلم شواهده النحوية والصرفية الأخرى، كالقرآن الكريم، وكلام العرب المنظوم ، والمنثور، فهي لم تتجاوز (٤,١) من المجموع الكلي لشواهده.

وتبين أيضاً أن الأحاديث التي استشهد بها لم تكن جميعها لأغراض نحوية وصرفية، فهناك أحاديث جاءت لأغراض لغوية، ودينية ، وغيرها، وقد شكلت هذا الأحاديث الخارجة عن نطاق النحو ما يقرب الثمانية والعشرين حديثاً (٢٨) ، أي بنسبة (١٥,٣ %) من المجموع الكلي لأحاديث الكتاب.

ولم تكن جميع الأحاديث التي اعتد بها منسوبة نسبة مباشرة إلى رسول الله ﷺ ، وأكثر الصور وروداً في كتابه أن يحيل إليه بقوله " وفي الحديث "،كما أنه قد سُبق إلى واحد وخمسين ومئة حديث(١٥١) أي بنسبة (٨٢,٩%) من المجموع الكلي لأحاديث كتابه، كانت معظمها - إن لم تكن كلها- من شواهد ابن مالك التي استشهد بها في كتبه النحوية، ولا سيما التسهيل وشرحه، ولم يسبق في الاستشهاد إلا في ثلاثين حديثاً (٣٠) منها أحد عشر حديثاً (١١) لأغراض نحوية وصرفية، وما تبقى كانت لأغراض أخرى خارجة عن مسائل النحو.

وقد أظهرت طريقته في الاستشهاد بالحديث النبوي أنه لم يكن يضع الحديث في مرتبته التي يستحقها في ترتيب الشاهد النحوي، وعادة ما يلجأ إلى نمطين في عرضه،الإفراد والإقران، وهو يأتي به إما لتقرير قاعدة نحوية، أو رفض حكم نحوي بني على لغة الحديث النبوي، ونادراً

ما يبطل حكماً نحوياً تعويلاً على ما ورد فيه، أو يبني حكماً نحوياً جديداً على لغته ، وقد يوجِّه الشاهد الواحد في أكثر من موضع، ويستشهد به في موطن أخر قد يكون مشابهاً له،أو مختلفاً عنه في المسألة.

ولم يكن الشاطبي يعتني كثيراً بتوثيق شواهد الحديث والاستيثاق من صحتها، لذلك أهمل كثيراً في ذكر الراوي، أو الكتاب الذي ورد فيه الحديث، ولم يكن دقيقاً في التثبت من ألفاظ الحديث النبوي، أو تعدد الرواية إن وجدت، ويعمد إلى رد الحديث إذا ما خالفت القاعدة النحوية.

هذا ما ظهر لي من خلال الجانب العملي في كتابه، وقد اجتهدت كثيراً في تفسير موقفه، واجتهاداته،ولكن ليس في العلم ميلٌ أو تجنّ،وهذه الملاحظة لا بدّ أن تقال.

لقد وضع الشاطبي منهجاً نظرياً رصيناً في حكم الاستشهاد بالحديث النبوي في التقعيد النحوي والصرفي، وهو منهج قام على معايير وضوابط قد لاقت رواجاً وقبولاً وقدوة، في محاولة ضبط هذه المسألة وطيّها، غير أنّ الشاطبي - رحمه الله – قد أظهر خلاف ما تبناه، وناقض ما قرره في كثير من شواهده التي اعتدّ بها في كتابه، وكان يردّ لغة الحديث النبوي في مواضع عدة توافرت فيها معايير صحة الاستشهاد التي حددها،وبهذا يمكن القول: إن الإمام الشاطبي كان موفقاً من الناحية النظرية في المعايير التي وضعها في قبول الاستشهاد بالحديث المنقول، لكنه لم يصل إلى درجة هذا التوفيق حينما عرض لشواهد الحديث في كتابه، ولا يعني ذلك نفي الاستشهاد بالحديث عنه، بل كان يستشهد به لكنه استشهاد قليل كغيره من النحاة المقلين،وتبقى لكتابه مكانته في احتوائه على كثير من شواهد الحديث النبوي التي تعين الباحثين والدارسين في أبحاثهم العلمية،وتيسِّر عليهم عناء البحث والجهد...

الفصل الثالث

مسائل نحوية وصرفية استشهد لها الشاطبي بالحديث النبوي

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مسائل نحوية استشهد لها الشاطبي بالحديث النبوي

المبحث الثاني: مسائل صرفية استشهد لها الشاطبي بالحديث النبوي

أتوقف في الفصل الأخير من هذه الدراسة،عند مسائل نحوية وصرفية استشهد لهـا الإمـام الشاطبي بالحديث النبوي الشريف،وإذا كان الإمام الشاطبي قد عـرض لجميـع أبـواب النحـو العربي، وشرحها كما بدت في ألفية ابن مالك، مع إشارته إلى بعـض الموضـوعات النحويـة والصرفية التي لم يتعرض لها ابن مالك كما عرجت على ذلك في التمهيد[١]- إذا كان ذلك فإنـه لم يستشهد لجميع أبواب كتابه بالحديث النبوي، ويكفي أن النظر في الأجزاء الثلاثة الأخيرة مـن كتابه-التي كانت معظمها قضايا صرفية- لرؤية أنه لم يستشهد لها بالحديث سوى سبعة أحاديث في مسائل نحوية وصرفية، وثلاثة في مسائل لغوية ودينية، وفي المقابل تجـد الأجـزاء الـستة الأولى – التي كانت معظمها قضايا نحوية – مليئة بالأحاديث النبوية امتلاء متوازياً نوعـاً مـا، وهذا يعني أن الاستشهاد بالحديث النبوي في الأبواب النحوية قد تجاوز أبواب الـصرف،كما أن هناك موضوعات نحوية وصرفية لم يستشهد لها بالحديث النبوي كالنائب عن الفاعـل،والمفعول المطلق،والمفعول له،والنعت،والتوكيد،والتأنيث،والمقصور والممـدود،والممنوع مـن الـصرف، والتصغير،والإمالة،والإدغام.

ومع هذا التباين في جانب النحو والصرف، إلا أن الأحاديث التي استشهد بها قـد جـاءت شاملة لجميع أبواب النحو العربي الرئيسية كالمقدمات الإعرابية،والجملة الاسـمية ونواسـخها، والجملـة الفعليـة،والتنازع،وإعراب الفعـل ،وبعـض المفاعيل،والاسـتثناء،والحال،والتمييز، والنداء،والعدد،والتعجب،والمدح والذم،وشبه الجملة بنوعيها،وبعض توابع الجملة ، ومست طرفـاً من القضايا الصرفية الكبرى- مع شحها-،كالجموع،والمصادر والمـشتقات وعمـل بعـضها، والنسب، والوقف، والتصريف،والإعلال، وسأقوم باختيـار مجموعـة مـن المـسائل النحويـة

---

(١) ينظر صفحة (٣١) من هذه الدراسة .

والصرفية، وأوزعها حسب أبواب النحو العربي كما وردت في شرح الشاطبي على ألفيــة ابــن مالك قدر الإمكان، مع إجراء تغيير طفيف في تقديم بعض المسائل أو تأخيرها حسب ما يقتضي منهج العرض.

وقد راعيت في اختيار مسائل الدراسة أن تكون عينة شاملة لجميع أبواب النحو والصرف الرئيسية، وتمر في أجزاء الكتاب التسعة قدر الإمكان وحسب توافر الشاهد، ومظهــرة لمواقــف الشاطبي المتعددة من الاستشهاد بالحديث النبوي في تلك المسائل، وشــاملة لجانــب الموافقــات والاعتراضات التي قدمها على ابن مالك في شرحه لألفيته، وتقف عنــد جانــب مــن جوانــب الخلاف النحوي بين النحاة.

ولذلك سوف أجعل هذه المسائل في قسمين:

١ - مسائل نحوية:

وفيها أوزع المسائل حسب الموضوعات النحوية الكبرى :

- المقدمات النحوية والإعراب والبناء: كالكلام وما يتألف منه، والنكرة والمعرفة ...

- الجملة وتوابعها: وتحتوي على مسائل في الجملة الاسمية، ونواســخها،والتابع النحــوي كالعطف .

- أشباه الجمل: كالمجرور بحرف الجر، والمجرور بالإضافة.

٢ - مسائل صرفية:

وأسرد فيه مسائل صرفية تخص تصريف الأسماء كاسم الهيئة، وجمع القلة.

ثم أتوقف عند بعض المسائل المشتركة بين الاسماء والأفعال كالوقف،والقلب.

المبحث الأول: مسائل نحوية استشهد لها الشاطبي بالحديث النبوي

المطلب الأول: في المقدمات النحوية والإعراب والبناء

ويشتمل على ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: دخول نون التوكيد على الفعل الماضي:

نون التوكيد هي إحدى علامات الفعل وخواصه التي تميّزه من الاسم(١)والحرف، وهي عند جمهور النحاة(٢) تختص بفعلين فقط،هما: الفعل المضارع مقيداً، والفعل الأمر مطلقاً، ولا تدخل على الفعل الماضي البتة، وحجتهم في ذلك أن الماضي يدل على الزمن الفائت الذي انتهى، وهو أمر لا يتفق مع معاني التوكيد؛لأن غرض التوكيد أن يقوي المعنى كما أنه يخلصه للمستقبل(٣).

أي أن الفعل الماضي قد يتجرد من دلالته الأصلية للدلالة على معنى المستقبل. (٤)

أما ابن مالك فقد تضاربت آراؤه في تجويز(٥) ذلك أو منعه (٦)،أما المنع فإنه لم يشر إلى علة

---

(١) قد تدخل نون التوكيد على الاسم في الكلام المنظوم، لكنه شاذ ولا يقاس عليه، ينظر:ابن مالك:شرح التسهيل :ج١/١٤،وشرح الكافية:ج٣/١٤١١،والمرادي،ابن أم قاسم:توضيح المقاصد: ج١/٢٩١،وج٤/١١٧٠،والسلسيلي ،أبوعبدالله شمس الدين محمد بن عيسى (ت٧٧٠هـ):شفاء العليل في إيضاح التسهيل:تحقيق:الشريف عبدالله البركاتي:ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦،المكتبة الفيصلية،مكة المكرمة ،ج١/١٠٢، والشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١/٥٧، وج٥/٥٢٨،والأشموني ،أبو الحسن نور الدين علي بن محمد (ت٨٣٨هـ):منهج السالك إلى ألفية ابن مالك:تحقيق:محمد محي الدين:ط١، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م،دار الكتاب العربي،بيروت،ج١/١٦.

(٢) ينظر:سيبويه:الكتاب:ج٣/٥٠٩، ٥١٣،و المبرد ،أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ):المقتضب:تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة:ط٣، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م،وزارة الأوقاف،لجنة إحياء التراث، القاهرة، ج٣/١١، وابن السرَّاج،وأبو بكرمحمد بن سهل (ت٣١٦هـ):الأصول في النحو:تحقيق:عبد الحسين الفتلي،ط٣،مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م،ج٢/١٩٩،والزّمخشري،أبو القاسم محمود بن عمر جارالله (ت٥٣٨هـ):المفصل في صنعة الإعراب:تحقيق: علي بو ملحم،ط١، ١٩٩٣،مكتبة الهلال ،بيروت،ص٤٥٧،وابن يعيش ،أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي(ت٦٤٣هـ):شرح المفصل:تصحيح وتعليق:مشيخة الأزهر،د.ت،إدارة الطباعة المنيرية،مصر، ج٩/٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤٣،وأبو حيان:ارتشاف الضرب من لسان العرب:ج٢/٦٥٣،وابن هشام ،أبومحمد جمال الدين عبدالله بن يوسف (ت٧٦١هـ):أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد:د.ت،المكتبة العصرية،بيروت،ج٤/٩٤. (٣) ينظر: ابن يعيش:شرح المفصل:ج٩/٣٧، ٤١.(٤)كثيراً ما يدل الماضي على المستقبل في القرآن الكريم،وكلام العرب،من ذلك قوله تعالى:﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾(سورة الزلزلة:٩٩/الآية:١)،وقوله تعالى:﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾.(سورة الكوثر:١٠٨/الآية:١) (٥) ينظر: ابن مالك:شرح التسهيل:ج١/١٤،وشرح عمدة الحافظ:ج١/١٠٥، وتبعه في ذلك: لمرادي:توضيح المقاصد والمسالك:ج٤/١١٧٠،والسلسيلي:شفاء العليل في إيضاح التسهيل:ج٣/٨٨١. (٦) ينظر:ابن مالك:=

ذلك،وكأنه وافق جمهور النحاة في العلة نفسها من غير التصريح بها،وأما الجواز فقد وجد في السماع ومنه ما في لغة الحديث النبوي ما يبيح دخول نون التوكيد على الماضي،لكنه قيّد ذلك في دلالة الماضي على معنى الاستقبال[(١)]،والشاهد هو قول الرسول ﷺ : « **فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدٌ مِنْكُم الدَّجَّالَ** » [(٢)]،وموطن الشاهد هو« **أَدْرَكَنَّ** »،ووجه الشاهد: دخول نون التوكيد الثقيلة في نهاية الفعل(**أَدْرَكَنَّ**) وهو فعل ماضٍ،وهو لا يتعارض مع أقوال النحاة في دلالته على المستقبل.

وقد اجتهد الشاطبي في شرحه لألفيته في تفسير موقفه المتضارب، والجمع بين آرائه،بقوله:" ويجاب عن هذا بأن دخول النون على الماضي قليل في الاستعمال، لم يذكره النحويون، ولا عوّلوا على ما جاء منه، وكذلك فعل هنا(أي ابن مالك في ألفيته)، وذكر ما تدخل عليه النونان، وهو الأمر والمضارع" . [(٣)]

فالشاطبي لا يوافقه في البناء على ما جاء في الحديث النبوي لعلة القلة،وكل قليل لا يقاس عليه،وهذا ما جعل ابن مالك يمتنع من ذكر الماضي في ألفيته، وبنى على ما هو شائع.

ولا أرى ما يمنع من إدخال هذا التركيب في الاستعمال، والبناء عليه ما دام أنه ورد في الكلام الفصيح عن الرسولﷺ وبالقيد نفسه،كأن تقول في الحث على العمل:إما أنجزَنّ أحدكم واجبه،فلن تجد من يتقاعس،وقول أحدهم لخاصته وقد حضر ضيوفه:وإما أكرمَنَّ أحدكم ضيوفي،فسوف ينال مني منزلة ، وقول المعلم لطلبته في بداية الفصل في تنمية ملكة الحفظ لديهم: إما حفظنّ طالب منكم خمس معلقات، فسوف يعفى من الاختبار النهائي، وهكذا...

= ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة الخلاصة في النحو:تحقيق:سليمان بن عبد العزيز العُيُوني:ط١،١٤٣٢هـ مكتبة دار المنهاج،الرياض،،ص٧٠، ١٤٧،والتسهيل:٦٠، وشرح الكافية الشافية:ج١/١٧١، وج٣/١٤٠٦.

(١) ينظر: ابن مالك:شرح التسهيل:ج١/١٤،والشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١/٥٥،وج٥/٥٣٢.

(٢) تقدم تخريجه،والاستشهاد به في أكثر من موضع،ينظر:صفحة(١٦٠، ١٨١) من هذا البحث.

(٣) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٥/٥٣٢.

المسألة الثانية: إلحاق كلمة (أهلون) بجمع المذكر السالم:

جمع المذكر السالم هو أحد الجموع الخمسة[١] المعروفة في اللغة العربية،ولا يجمع هذا الجمع إلا ما توافرت فيه أوصاف عدة[٢]؛ كالذُّكورية في المعنى،والعَلَميّة،والعقل،وخلو الاسم من هاء التأنيث[٣]،وهي تنحصر في قسمين رئيسيين،هما: عَلَم المذكر العاقل،وصفة المذكر العاقل، وذلك مثل:محمد،وخالد،ومجتهد،وباحث،فتقول:محمّدون،وخالدون، ومجتهدون، وباحثون.

والنحاة يعدّون ما خرج عن هذه الشروط لكنه جاء مجموعاً هذا الجمع-عدوه ملحقاً به ولا يقاس عليه[٥]، وقد صنف الشاطبي هذه الملحقات إلى ثلاثة أنواع[٥]:أسماء الأعداد،وباب سنين

(١) هذه الجموع هي:جمع السالم بنوعيه،وجمع التكسير،واسم الجمع،واسم الجنس.

(٢) ينظر: الجزولي ،أبو موسى عيسى بن عبد العزيز (ت٦٠٧ه):المقدمة الجزولية في النحو:تحقيق:شعبان عبد الوهاب: ١٤٠٧ه-١٩٨٧م،مطبعة أم القرى،ص٢٢،وابن مالك: شرح التسهيل:ج٧٦/١،وشرح عمدة الحافظ: ٩٠٧/٢،وأبو حيان:ارتشاف الضرب:ج٥٧١/٢،وابن هشام:أوضح المسالك:ج٥١/١،و ابن عقيل،أبو عبد الرحمن عبدالله بن عبد الرحمن (ت٧٦٩):المساعد على تسهيل الفوائد:تحقيق:محمد بركات،١٤٠٠ه ـــ ١٩٨٠م،دار الفكر ،دمشق،ج٤٩/١،والشاطبي:المقاصد:ج١٧٦/١، ١٧٧،والأشموني:منهج السالك:ج٣٤/١،والسيوطي (ت٩١١ه) :المطالع السعيدة في شرح الفريدة:تحقيق:نبهان ياسين: ١٩٧٧م،دار الرسالة،بغداد،ج١٤٩/١،و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:تحقيق:أحمد شمس الدين:ط١،١٤١٨هـ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية،بيروت، ج١٥٠/١.

(٣) يجيز نحاة الكوفة جمع الأسماء العلمية المؤنثة بالتاء جمع مذكر سالم،وذلك نحو عبيدة،وطلحة،،ينظر في هذه المسألة الخلافية: الأنباري ،أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: المسألة الرابعة،ج٣٤/١،و العُكبري ،أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت٦١٦هـ):التّبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين:تحقيق:عبد الرحمن بن سليمان العثيمين:ط١،١٤٢١هـ-٢٠٠٠م،مكتبة العبيكان،الرياض، المسألة (٢٦)،ص٢١٩،وابن مالك:شرح التسهيل:ج٧٩/١،وابن عقيل:المساعد على التسهيل:ج٥٠/١، والشاطبي،إبراهيم:المقاصد:ج١٧٧/١،وعبد العال،أمال علي:المسائل الخلافية في شرح التسهيل:أطروحة دكتوراة ،١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م،جامعة الأزهر،المسألة السابعة من الفصل الثاني،ص٦١.

(٤) ينظر: ابن مالك:شرح التسهيل:ج٨٠/١،وأبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي(٧٤٥هـ):التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:تحقيق:حسن هنداوي:ط١،١٤١٩هـ-١٩٩٨م،دار القام،دمشق،ج٣١٧/١،وابن هشام:أوضح المسالك:ج٥٢/١،و شرح شذور الذهب: تحقيق:بركات يوسف هبّود: ١٤١٤ه-١٩٩٤م،دار الفكر،بيروت،ص٨٧،والشاطبي،إبراهيم:المقاصد:ج١٨٢/١،والأشموني:منهج السالك :ج٣٦/١.

(٥) ينظر:الشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج١٧٦/١، ١٧٧،وينظر توزيع آخر لما حمل على هذا الجمع: ابن هشام: أوضح المسالك:ج٥٢/١،و شرح شذور الذهب:حاشية المحقق(٣)،ص٨٧.

،وألفاظ شذّت لا ضابط لها،وذلك نحو:(أولو)،و(عليون)،و(عالمون)،و(أرضون)،و(سنون)،و(عشرون)،و(أهلون).

وعند هذه الأخيرة (الأهلون) توقف الشاطبي في بيان علة حملها على هذا الجمع،وعرض لما أورده له ابن مالك في شرح التسهيل[١]،يقول:" وأما الأهلون فجمع أهل،إلا أنه غير مستوفٍ لشروط الجمع إذ ليس علماً ولا صفة، لكنّ أهلاً قد يستعمل استعمال (مستحقٍّ)في قولهم:هو أهلٌ لكذا، بمعنى مستحقٍ له،فعومل معاملته "[٢].وابن مالك في هذا قد أعمل مبدأين جديرين بالتوقف: الأول:مبدأ الاستبدال؛فكلمة (أهل)يمكن أن تحلّ محلّ كلمة (مستحقّ)،ولذا مزجت حكمها، والثاني :ما يطلق عليه اسم " التضمين النحوي"؛ أي تحميل تركيب أحكام تركيب آخر لأنه يحمل معناه.

فكلمة (أهلون) لم توفِّ شروط الجمع لعلة العلم والصفة،مع جواز استعماله استعمال معنى مستحق،و(الأهل)هي في أصلها اسم جمع ليس له مفرد من لفظه، وقد قرر الشاطبي هذا الجمع بما استشهد به ابن مالك [٣]من شواهد سماعية،كقوله تعالى:﴿ **سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا** ﴾[٤]،وقوله تعالى: :﴿ **مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ** ﴾[٥]،وقول الرسول ﷺ:« **إِنَّ لِلَّهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ** »[٦]، والشاهد فيها كلمة(أهل)، ووجه الشاهد:جمعها جمع سلامة للمذكر(أهلونا،وأهلين) مع أنها لم تستوفِ شروط الجمع(العلم،والصفة) للعلة السابقة، وتعد هذه الكلمة وأخواتها كأولي وعالمين من الألفاظ القليلة الشاذة في القياس دون الاستعمال[٧]؛إي يستعمل كثيراً لكنه غير مطرد في القياس عليه.

---

(١) ينظر: ابن مالك:شرح التسهيل:ج١/٨١.

(٢) الشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج١/١٨٢،وينظر :أبو حيان:التذييل والتكميل:ج١/٣٢١.

(٣) ينظر: ابن مالك:شرح التسهيل:ج١/٨٢،والشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج١/١٨٢.

(٤) سورة الفتح :٤٨/ الآية:١٣. (٥) سورة المائدة :٥/ الآية:٨٩.

(٦) ابن ماجة: سنن ابن ماجة: افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم: باب فضل من تعلم القرآن وعلمه،عن أنس بن مالك ﷺ،حديث(٢١٥)،ج١/٧٨،وأحمد بن حنبل:مسند ابن حنبل:مسند المكثرين:مسند أنس بن مالك، حديث (١٢٢٧٨)و(١٢٢٩٢)،ج١٩/٢٩٦، و٣٠٥،وحديث(١٣٥٤٢) ،ج٢١/١٧٥، والحديث بأكمله : «**إِنَّ لِلَّهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ**» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ هُمْ؟ قَالَ:«**هُمْ أَهْلُ الْقُرْآنِ، أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتُهُ**»

(٧) الشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج١/١٩٠.

المسألة الثالثة:حذف (أل) في العَلَم الغالب:

العلم ذو الغَلَبَة هو كما عرَّفه الشاطبي:" كلّ اسم اشتهر به بعضُ ماله معناه اشـتهاراً تاماً حتى صار بحيث إذا أُطلق ذلك اللفظ لم يُفهم منه غير ذلك الشيء "[١]؛فهيئته أنه اسـم معرفـة لدخول (أل) عليه،أو بإضافته،وهذا ما يعُرف بالأصل القياسي،كما أنه في الأصـل الاسـتعمالي علم،لكن حقيقة تعريفه ليس لذلك، وإنما معرفته مكتسبة من كونه علماً بالغلبة. [٢]فـ (أل) أصلها عهدية[٣]،ثم تحولت مع كثرة الاستعمال والشيوع إلى (أل) الغالبة.

ومثال ذلك[٤]:ابن العباس،والعقبة؛فكلاهماعلم بالغَلَبَة،فابن عباس الأصل فيه أن يكون صالحاً لكل ابن لعباس الأب، ثم اختص بعبدالله بن عباس (ت٦٨هـ)ﷺ وحده من سائر إخوته مع كثرة الاستعمال، حتى أنه إذا أطلق لم يدل إلا على هذا الصحابي الجليل "ما لم يكن ثمّ عهد في غيره" [٥]؛أي قرينة تدل على غيره،كونه اشتهر بهذا الاسم وغلب عليه،وكذلك (العقَبة) "[٦] فإن أصـل الاسم أن يدل على كلّ طريق صاعد في الجبل،لكنه اختص بعقبة منى في مكة المكرمة.

والنحاة عادة ما يشيرون إلى أن العلم الغالب يكون على صورتين:[٧]

-مضاف: وهو الذي يغلب " عليه الاسم المشترك فيه وهو مضاف"[٨]،وذلك مثل: ابن

---

(١) الشاطبي،إبراهيم:المقاصد:ج١/٥٨٠،وينظر:ابن مالك:شرح التسهيل:ج١/١٧٠،وأبو حيان:التذييل والتكميل: ج٢/٣١٩، وينظر فيه الخلاف في الاسم الغالب كما نقله عن ابن عصفور(ت٦٦٩ه)،ص٣٢٢ ،وارتشاف الضرب:ج٢/٩٦٥ ،وابن عقيل:المساعد: ج١/١٢٩،والسيوطي:همع الهوامع:ج١/٢٣٧،والمطالع السعيدة:٢٢٦.

(٢) ينظر: الشاطبي: المقاصد الشافية:ج١/٥٨٠.

(٣) ينظر: الجزولي:المقدمة الجزولية:٦٦.

(٤) ينظر أمثلة على بعض الأسماء الغالبة:ابن يعيش:شرح المفصل:ج١/٤١، والشاطبي: المقاصد:ج١/٥٨١.

(٥) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١/٥٨١.

(٦) ينظر: الشاطبي،إبراهيم:المصدر السابق:ج١/٥٨١.

(٧) ينظر: الزمخشري:المفصل:ص١٢،وابن يعيش:شرح المفصل:ج١/٤٢،وابن مالك:شرح التسهيل:ج١/١٧٤، وأبو حيان:التذييل والتكميل:ج٢/٣١٩،والشاطبي: المقاصد الشافية:ج١/٥٨١،والسيوطي:المطالع السعيدة:٢٢٦.

(٨) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١/٥٨١.

رألان[١]، وابن عمر،وابن الزّبير،وغيرها من الأعلام.

- ملازماً لـ(أل):وهو الذي " غلب عليه الاسم وهو قد صَحِبَتْهُ الألف واللام"[٢]، ومثاله:

الصديق،والفاروق،والثّريا،والأعشى،والأخطل،والكعبة،والمدينة،والكتاب.

وتسمى (أل) التي تسبق هذه الأسماء بـ(أل) الغالبة، وحكمها أنها تلزم الاسم الغالب مطلقاً ولا تفارقه على الأغلب[٣]؛لأن الاسم صار معرفة بدخول هذه الـ(أل)وليس للعلمية،ولو حذفت لصار نكرة[٤]،ولكنها-مع ذلك- تحذف وجوباً في موضعين[٥]، هما: النداء، والإضافة.أما النداء فلا يجوز عند النحاة الجمع بين حرف النداء و(أل) الغالبة [٦]لئلا يكون هناك تعريف وتخصيص في آن واحد،فلا يجوز القول:يا الفاروق،ولا يا الأعشى،وإنما الصواب:يا فاروق،ويا أعشى،وأما الإضافة فللوجه نفسه؛إذ لا يصح الجمع بين (أل) والإضافة " إلا في باب الحَسَن الوجه وما أشبهه "[٧]،كأن تقول:يا الفاروق الأمة،ويا الأعشى همْدان،فهذا لا يصح،والصواب أن تقول:فاروق الأمة،وأعشى همدان.وما جاء في غير هذين الموضعين فإنه يعدّ من باب القليل

---

(١) هو الشاعر جابر بن رَألان الطائي السِّنْبِسي، من شعراء الجاهلية،لم أقف على أخباره،ينظر في شرح معنى اسمه: ابن جني ،أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ):المُبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة:تحقيق:حسن هنداوي:ط١،١٤٠٧هـ-١٩٨٧م،دار القلم(دمشق)،ودارالمنارة(بيروت)، ص٦٦،وحكاية عنه في: ابن عساكر، أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت ٥٧١هـ): تاريخ دمشق:تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م،دار الفكر،ج١١/١٩٨.

(٢) الشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج١/٥٨١.

(٣) ينظر:الزمخشري:المفصل:١١،وابن يعيش:شرح المفصل:ج١/٤٢، وابن عقيل:المساعد:ج١/١٣٠، والسيوطي:همع الهوامع:ج١/٢٣٧،وقد قيد ابن مالك بقاءها غالباً في المنادى،ولازماً في المضاف،التسهيل: ص ١١، في حين ألزم بقاءها في النوعين في الفوائد المحوية:ص١٢،والألفية:٨٥،وهو الأكثر تداولاً و صواباً .

(٤) ينظر: ابن يعيش:شرح المفصل:ج١/٤٣.

(٥) ينظر:ابن مالك:شرح التسهيل:ج١/١٧٦،والشاطبي: المقاصد الشافية:ج١/٥٨٣،الحذف يكون لذي الألف واللام، وأما ذو الإضافة فإنها لا تحذف،ينظر أيضاً:السيوطي:همع الهوامع:ج١/٢٣٧،والمطالع السعيدة:٢٢٧.

(٦) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١/٥٨٤،أما المسبوقة بـ(أل) الجنسية فإنه يجوز فيها أن تنادى.

(٧) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١/٥٨٤.

الذي لا يعول عليه في القياس. [١]

وقد استشهد الشاطبي على وجوب الحذف بشواهد سماعية عدة أوردها ابن مالك في شرح التسهيل[٢]،منها ما جاء في الحديث من قول الرسول ﷺ :« **إِلَّا طَارِقًا يَطْرُقُ بِخَيْرٍ يَا رَحْمَنُ**»[٣]،والشاهد فيه: « **يَا رَحْمَنُ**»،ووجه الشاهد: حذف (أل) من أول العَلَم الغالب(الرحمن) لأنه نودي بحرف النداء(يا). وقد جاء الحديث ليقرر ما اعتادت عليه سنن العربية في مناداة الاسم الغالب،وهو الاستعمال الصحيح.

---

(١) ينظر:ابن يعيش:شرح المفصل:ج١/٤٥،وابن مالك:الفوائد المحوية:١٢،وابن أم قاسم :توضيح المقاصد:ج١/٤٦٩،والشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١/٥٨٤،والسيوطي:همع الهوامع:ج١/٢٣٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل:ج١/١٧٦.

(٣)ابن أنس ،مالك:موطأ الإمام مالك:كتاب الشَّعَر،باب ما يؤمر به من التعوذ،حديث(١٧٠٥)،ج ٢/ ٩٥٠،وأحمد ابن حنبل :مسند الإمام أحمد: مُسْنَدُ الْمَكِّيِّينَ،حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَنْبَشٍ،حديث(١٥٤٦٠)،و(١٥٤٦١) ، ج٢٤/٢٠٠، ٢٠٢،مع اختلاف في الرواية،وموطن الشاهد صحيح.

المطلب الثاني:في الجملة وتوابعها

ويشتمل على ثلاث مسائل:

المسألة الأولى:من أوجه الابتداء بالنكرة :

الأصل في المبتدأ -عند النحاة- أن يأتي معرفة،كما أن الأصل في الإخبار أن يكون نكرة؛ وعلة ذلك أن الإخبار عن غير محدد أو معين لا يعطي فائدة؛لأن مقصد الكلام أن يكون ذا فائدة،فيلزم تعريف المبتدأ[١]،فالمبتدأ هو في عرف الجملة مسند إليه أو محكوم عليه بالخبر" والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوماً عند الحكم ولو إلى حدّ ما،وإلا كان الحكم لغواً لا قيمة له،لصدوره عن مجهول، وصارت الجملة غير مفيدة إفادة تامة مقصودة "[٢].وكذا الخبر،فأصله التنكير لدفع توهم من كون المبتدأ والخبر صفة وموصوف،أو لأن النسبة بينهما كنسبة الفعل إلى الفاعل،" والفعل يلزم تنكيره، فاستحق الخبر لشَبَهِهِ أن يكون راجحا تنكيره على تعريفه".[٣]

ومتى ما وقعت النكرة مبتدأ فالأصل فيها عدم الإفادة[٤]،فلا يجوز الابتداء بها، فإن أمكن حصول الفائدة أجاز النحاة الابتداء بها على الإطلاق[٥] مع وجود قرينة تدل على ذلك من غير

---

(١) ينظر: سيبويه:الكتاب:ج١/٣٢٩،وابن السرّاج:الأصول:ج١/٥٩،وابن يعيش:شرح المفصل :ج١/٨٥ ،و الخوارزمي ،أبومحمد صدر الأفاضل القاسم بن الحسين (ت٦١٧هـ):ترشيح العلل في شرح الجمل:تحقيق:عادل محسن العميري:ط١،١٤١٨هـ-١٩٩١م،جامعة أم القرى،مكة،ص٨١،وابن مالك: شرح التسهيل:ج١/ ٢٨٩،وأبوحيان:التذييل:ج٣/٣٢٢،والشاطبي،إبراهيم:المقاصد:ج٢/٣٥،و الأزهري ،زين الدين خالد بن عبدالله (ت٩٠٥هـ):مُوصل النبيل إلى نحو التسهيل:تحقيق: ثريا عبد السميع إسماعيل،رسالة دكتوراة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، جامعة أم القرى،السعودية،ج١/٢٠٦،والسيوطي:همع الهوامع :ج١/٣٢٥.

(٢) فجال ،محمود:الحديث النبوي في النحو:ص١٧٠.

(٣) ينظر :ابن مالك:التسهيل:شرح التسهيل:ج١/٢٨٩،وأبو حيان:التذييل والتكميل:ج٣/٣٢٢، والشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٢/٣٥،والسيوطي:همع الهوامع:ج١/٢٢٥.

(٤) ينظر: الشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٢/٣٧.

(٥) ينظر:سيبويه:الكتاب:ج١/٣٢٩،وابن السرّاج:الأصول في النحو:ج١/٥٩،وابن هشام:أوضح المسالك:ج١/٢٠٢،والشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٢/٣٧،والسيوطي:همع الهوامع:ج١/٢٢٦.

تحديد مواضع بعينها وحصرها بها، وما أثبتوه هو على وجه التمثيل[١] ليس إلا، خلافا لما ظهر عند بعض النحاة [٢]ولا سيما المتأخرين ممن قصروا الابتداء بها على شروط ومواضع بعينها،وقد قيد بعضهم هذه المواضع في دلالة النكرة على العموم أو الخصوص. [٣]

فصحة تسويغ الابتداء بالنكرة مبنية على أصل الإفادة،وما دون ذلك ليس إلا من باب التمثيل؛فالأصل عدم حصرها وإطلاق المسألة على هذا الأساس الذي بنى عليه النحاة هو الأكثر صواباً، كما أن ما يفيد عند أحدهم قد لا يفيد عند غيره لاختلاف المقصد،وهذا ما عبّر عنه الشاطبي بقوله[٤]:" وبالجملة فإن ما يفيد وما لا يفيد إنما يرجع الحكم فيهما إلى الأغراض والمقاصد الخاصة بشخص شخص،وحال حال،وقد يكون ما هو مفيد لشخص ما غير(مفيد) لآخر،وحصر ما يختلف بحسب الأشخاص والأحوال والمقاصد صعب عسير".وهذا الفهم من الشاطبي متقدّم جداً؛ فإنّ المقصدية ومطالب السياق وما يبنى عليهما من فهم يعدان أسساً قارّة في تحليل الدلالة، وفهم النصوص عند علماء النص المحدثين [٥] ، وهي كذلك ركن رئيس في التحليل التداولي[٦] للخطابات المختلفة؛ ومن وجه آخر فإنّ نظرية النحو العربي عامّة تقوم على

---

(١) ينظر في بعض هذه الأوجه:ابن مالك:التسهيل:ص١٥،وشرح التسهيل:ج٢٩٠/١، وابن هشام:أوضح المسالك:ج٢٠٢/١ والشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية :ج٣٩/٢،والسيوطي:همع الهوامع:ج٢٢٦/١.

(٢) ينظر: الجزولي:المقدمة الجزولية:٩٣،وابن يعيش:شرح المفصل:ج٨٦/١(وعبارته:وقد ابتدأوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة"،وابن أبي الربيع ،أبو الحسين عبيدالله بن أحمد (ت٦٨٨هـ):البسيط في شرح جمل الزجاجي:تحقيق:عياد الثبيتي،ط١،دار الغرب الإسلامي،بيروت،١٤٠٧هـ-١٩٨٦،السفر الأول/٥٣٧ ،وابن عصفور ،أبو الحسن علي بن مؤمن (ت٦٦٩ه):المُقَرِّب:تحقيق:أحمد عبد الستار الجواري،وعبدالله الجبوري:ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م،ج٨٢/١. وابن هشام:شرح شذور الذهب:٢٣٩.

(٣) ينظر: ابن أم قاسم:توضيح المقاصد والمسالك:ج٤٨١/١،وابن هشام:شرح شذور الذهب:٢٣٩.

(٤)الشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٥١/٢.

(٥) ينظر مثلاً: درسلر ،بيوجراندو:النص والخطاب والإجراء،ترجمة:تمام حسّان،عالم الكتب، القاهرة،ط١، ١٩٩٨م،ص١٠٨،و بحيري ، سعيد:علم لغة النص:المفاهيم والإجراءات: ١٩٩٧م،مكتبة لبنان،الشركة المصرية العالمية للنشر،ص١٤٢.

(٦) ينظر: صحراوي ،مسعود:التداوليّة عند العلماء العرب المسلمين:دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي،ط١،٢٠٠٥م،دار الطليعة،بيروت،ص٣٨.

أساس وضوح الرسالة اللغوية بالنسبة للمتلقي،ومن ثم فإنّ الحكم النحوي قد يتبدّل من متلقٍ لآخر ، فما يبدو واضحاً لمتلقٍ قد يكون غير ذلك لمتلقٍ آخر، وعليه فإنّ الفائدة مرتبطة ارتباطاً كبيراً بالمقصديّة والسياق.

وقد توقف الشاطبي في شرحه لألفية ابن مالك عند بعض الأمثلة[١] التي ذكرها ليدلل بها على جواز الإخبار عن النكرة التي أفادت مع الإشارة إلى مسوّغ الجواز،ثم عرّج على بعض المواضع التي أشار إليها النحويون،في بيان موقفه منها،وهو خلال عرضه كان يعتدّ لبعضها بشواهد من الحديث النبوي الشريف،فمن ذلك:

١- الإخبار عنها بمختص مقدم ظرف أو مجرور،وذلك مثل قوله تعالى:﴿ **ولَدَيْنَا مَزِيدٌ**﴾[٢]،وقوله:﴿ **وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ**﴾[٣]،وكذلك:أَمامَ خالد مستقبلٌ،وفي البيت ضيفٌ؛فالظرف جاء مختصاً لأنه أضيف إلى معرفة،ولو أخر لما أفاد،ووجه الإفادة في هذا الوجه أنّ " تقديم الظرف والمجرور نصٌّ في أنه الخبر"[٤]،ولو قلت في الجملتين الأخيرتين:مستقبل أمام خالد، وضيف في البيت،بتقديم المبتدأ النكرة، لم يفد الإخبار،كما أن تأخير الظرف يمكن أن يوقع السامع باحتمال كونه صفة للنكرة،وفي هذا رفع لهذا التوهم. [٥]

وقد أجاز الشاطبي الإخبار عن النكرة بظرف أو مجرور غير مختص إذا حصلت الفائدة[٦]

---

(١) ينظر:الشاطبي،إبراهيم:المصدر السابق:ج٢/٣٩-٥٠.

(٢) سورة ق:٥٠/الآية(٣٥). (٣) سورة البقرة:٢/الآية(٧).

(٤) الشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٢/٣٩.

(٥) ينظر:السهيلي:نتائج الفكر:ج١/٣٣١٥،وصدر الأفاضل القاسم الخوارزمي:ترشيح العلل :٨٢،وابن يعيش:شرح المفصل:ج١/٨٦،وابن مالك: شرح التسهيل:ج١/٢٩٥،والشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٢/٣٩وينظر في الصفحة التي تليها ردّ بعض النحويين لهذا التوجه،وإجابة ابن عصفور عنه،وقبله صدر الأفاضل:ترشيح العلل:٨٢، وينظر في تجويز تأخير الخبر في الشعر عند ابن أبي الربيع،اعتماداً على كلام سيبويه(الكتاب:ج١/٣٢٩)والمبرد في: البسيط في شرح جمل الزجاجي:السفر الأول/٥٤٠،ويمكن النظر في بعض الشواهد على ذلك وتوجيهات النحاة لها،الشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٢/٥٠.

(٦) الشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٢/٣٩.

،واستدل على ذلك ببعض الشواهد،منها ما جاء في الحديث النبوي:« **فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةٌ** » [(١)]،

والشاهد فيه كلمة(شاة)، ووجه الشاهد: حصول الفائدة في الإخبار عن المبتدأ النكرة « **شَــاةٌ** » لتقدم الخبر المجرور« **فِي أَرْبَعِينَ** » غير المختص (بالإضافة أو الوصف) عليه.

٢- أن يتعلق بها معمولها أو أن تعمل فيه،والمعمول هنا هو -غالباً- المجرور،وذلك نحو:" رغبة في الخير خير"، و" أفضل منك جاءني"،و" قولٌ الخيرَ أحسنُ من قولِ الشرَّ "،فكــل مــن (رغبة)و(أفضل)نكرتان تعلقت كلتاهما بمعمولهما،وهو المجرور(في الخير)،و(منك)،وهذا التعلق هو الذي أفاد الإخبار عن النكرة،ولو حُذف المعمول لما جاز ذلك،أما (قول) فهي نكرة عاملــة ، وهي مصدر رفع فاعلاً مستتراً، ونصب مفعولاً هو(الخير)،فالعمل هو الذي سوّغ الابتداء بها.

والذي سوّغ الإفادة في هذا الوجه هو حصول بعض التخصيص عند تعلقها بمعمولها " كمــا حصل لها بالصفة،فأشبهت المعرفة بقربها منها،فأفادت ".[(٢)]

وقد اعتد الشاطبي على ذلك بما أورده ابن مالك في شرحه للتسهيل[(٣)]،من قول الرسول ﷺ : « **أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ** »[(٤)]،والشاهد فيه« **أَمْرٌ** » و« **وَنَهْــيٌ** »،ووجــه الاستشهاد:مجيء كليهما مبتدأ نكرة جاز الإخبار عنه لأنه أفاد،ومسوّغ الإفادة جارٍ على

---

(١) سبق الاستشهاد به وبيان ما فيه من تحريف حسب رواية الشاطبي،وصوابه تكرار كلمة(شاة) مرتين كمــا في كتب الحديث التي روته وليس مرة واحدة، ويمكن أن تكون كلمة(شاةٌ) مبتدأ مؤخر،كونها جاءت مرفوعة في الشرح،وعندها يكون تمييز العدد محذوفاً،وبهذا الوجه يصح الشاهد،ينظر:صفحة١٧٨.

(٢) الشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٤٣/٢..

(٣) ينظر:ابن مالك: شرح التسهيل:ج٢٩١/١،والشاطبي:المصدر السابق:ج٤٣/٢.

(٤) سبق الاستشهاد به وتخريجه في صحيح مسلم في الفصل الأول،ص ٩٥ ،وينظــر أيــضاً: ابــن حنبــل ، أحمد:مسند ا بن حنبل:مسند الانصار:حديث أبي ذرًّ الغفاري،حديث(٢١٤٧٤)،ج٣٧٧/٣٥،و أبوحاتم الدارمي :صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان :باب الأذكار،ذكركِتْبَةِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا لِلْعَبْدِ بِكُلِّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةً،وَكَذَلِكَ التَّكْبِيرُ وَالتَّحْمِيدُ وَالتَّهْلِيلُ،عن أبي ذرّ،حديث(٨٣٨)،ج١١٩/٣،ورواية ابن حنبل قريبة من رواية مسلم،وهي:"عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ :« يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سُلَامَى مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَتَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ،=

الوجهين:إما لتعلق النكرة بالمعمول الذي بعدها،وهو المجرور« **بِمَعْرُوفٍ** »،و«**عَنْ مُنْكَرٍ** » فكانت أكثر تخصيصاً،وإما لعمل النكرة في المعمول الذي بعدهما،وهما الجار والمجرور،لتحقق شرط عمل المصدر.

٣- إضافة النكرة إلى النكرة،وذلك نحو قوله تعالى:﴿ **وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا**﴾[١]،فـ﴿ **جَزَاءُ**﴾ نكرة،وقد أضيفت إلى نكرة﴿ **سَيِّئَةٍ**﴾ فأفادت،وجاز الابتداء بها،ومسوغ ذلك أن الإضافة قد جعلت النكرة أكثر تخصيصاً،وقرّبتها من المعرفة. [٢]

واستدلّ على ذلك بما استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل[٣] من قول المصطفىﷺ : « **خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى الْعِبَادِ** »[٤]،والشاهد فيه« **خَمْسُ صَلَوَاتٍ** »،ووجه الاستشهاد:مجيء المبتدأ « **خَمْسُ** » نكرة جاز الإخبار عنها لأنها أفادت؛ كونها قد أضيفت إلى نكرة« **صَلَوَاتٍ** ».

وَتَكْبِيرةٍ صَدَقَةٌ، وَتَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، **وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ**، وَيُجْزِئُ أَحَدَكُمْ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ رَكْعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الضُّحَى » ".

والشاهد في جميع الروايات مسبوق بواو العطف،أي أن ما بعدها يكون اسماً معطوفاً وليس مبتدأ،و النحاة الذين استشهدوا به قد أثبتوه بالرواية التي أثبتها الشاطبي،ولم أجد من أثبتها بالواو وهي الصواب،فيكون الشاهد إذا قصد به التمثيل على هذا الوجه صحيحاً،أما الضبط بالعطف فهو الصواب،وينظر أيضاً ما أثبته محقق شرح شذور الذهب لابن هشام في الحاشية،ص٢٤١.

(١) سورة الشورى:٤٢/الآية(٤٠).

(٢) الشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٢/٤٤.

(٣) ينظر:ابن مالك: شرح التسهيل:ج١/٢٩١،والشاطبي،إبراهيم:المصدر السابق:ج٢/٤٤.

(٤) سبق الاستشهاد به وتخريجه في الفصل الأول،ينظر:صفحة(١٠٧) من هذا البحث.

المسألة الثانية:حكم خبر (لا) العاملة عمل إنّ :

(لا) العاملة عمل (إن) أو ما تعرف بـ(لا) النافية للجنس أو (لا) التبرئة هي حرف توكيد ناسخ،تدخل على الابتداء فتجري فيه أثر (إنّ) في الجملة؛ لمشابهتها لها،فتنصب الاسم،وترفع الخبر وفق ضوابط وأحكام مفصلة في كتب النحاة.

ووقف النحاة عند حكم خبر (لا) النافية للجنس في محاولة إثبات ما هو جائز الحذف،أو واجب الحذف،أو ممتنع الحذف،وقد اجتهد ابن مالك في حصرها والتوفيق بينها حينما أطلق في ألفيته رأيه في خبرها بقوله: (١)

وشَاْعَ فِي ذَا البَابِ إِسْقَاطُ الخَبَرْ إِذَا المُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

أي شاع حذف خبر (لا) العاملة عمل (إن) إذا عُلم به،وإسقاطه هو الكثير الشائع في كلام العرب، وما ثبت لا يصل إلى حدِّ الكثرة، فهو قليل (٢)،هذا هو الحكم العام في هذه المسألة،.ومع ذلك فقد تناول ابن مالك المسألة بالتفصيل في" شرح التسهيل" وأشار إلى أن شيوع الحذف أو إثباته فيه لغات،وقسم حذف الخبر على ثلاثة أقسام: (٣)

١- ممتنع: ويكون في الموضع الذي لا يكون فيه دليل لفظي أو معنوي، ومثاله:كأن تبدأ الكلام بقولك:لا رجلَ.

٢+٣- جائز وواجب: ويكون في الموضع الذي يكون فيه دليل على الخبر المحذوف،ومثاله قول المعلم:لا أحدَ، لطالب يسأل:كم طالباً أخفق في الاختبار؟وهذا القسم الذي يكون فيه الخبر معلوماً، فيه خلاف ناشئ عن اختلاف اللغات(٤) ،وذلك:

---

(١) ابن مالك:ألفية ابن مالك في النحو والصرف:٩٧.

(٢) ينظر: الشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٢/٤٤٨، ٤٥١.

(٣) ينظر:ابن مالك:شرح التسهيل:ج٢/٥٦،والشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٢/٤٤٩.

(٤) ينظر:الزمخشري:المفصل:٥٢،وابن عصفور:المقرب:ج١/١٩٠،وابن مالك:التسهيل:٢٣،وشرح =

- بنو تميم و طيء: يلتزمون الحذف [١] ،ولا يذكرونه إذا عُرف المعنى،وعُلم المحذوف.

- أهل الحجاز :يجوز عندهم حذف الخبر وإثباته إذا عُلم،والحذف عندهم هو الشائع.

وهناك من النحاة[٢] من أطلق جواز الحذف من غير تقييد العلم به،وعلة ذلك كما وجهها الشاطبي؛أن الحذف في الأصل ينبغي أن يكون عليه دليل، والخبر في أصله معلوم،وهذا لا يلزمه اشتراط العلم به.[٣]

وما أطلقه بعض النحاة في عدم تقييد اشتراط العلم بالمحذوف هو أرجح من تقييد أكثرهم

= التسهيل:ج٢/٥٦،وشرح الكافية:ج١/٥٣٥،وأبوحيان:ارتشاف الضرب:ج٣/١٢٩٩،والتذييل والتكميل:ج٥/٢٤٠ والشاطبي:المقاصد الشافية:ج٢/٤٤٨، ٤٥٠،و المَكُّودي ،أبو زيد عبد الرحمن بن علي (ت٨٠٧هـ):شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك:تحقيق:فاطمة الراجحي،جامعة الكويت،١٩٩٣م،ج١/٢٤٩،و الأزهري ،خالد:شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح:تحقيق:محمد باسل عيون السّود:ط١،دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١ه،٢٠٠٠م،ج١/٣٥٦،وموصل النبيل:ج١/٣٧٦، والسيوطي:همع الهوامع:ج١/٤٦٩.

(١) من النحاة كالجُزولي،وابن عصفور من يرى أن التميميين يظهرون الخبر شبه الجملة(المجرور،والظرف)، ويحذفون الخبر المرفوع،ينظر:الجزولي:المقدمة الجزولية:٢٢٠،وابن عصفور:المقرب:ج١/١٩٠،وينظر في قول الجُزولي ورد الشلوبين عليه في:السيوطي:الأشباه والنظائر:ج٢/٢٣٥، وذهب الزمخشري،وابن يعيش إلى أنهم لا يظهرون الخبر البتة،وأن إظهاره يعد عندهم من الأصول المرفوضة،وما ورد من ذلك فإنه مؤول على النعت أو البدل في الغالب، ينظر:الزمخشري:المفصل:٥٢،وابن يعيش:شرح المفصل:ج١/١٠٧، وينظر هذه التوجهات في (أبو) حيان:ارتشاف الضرب:ج٣/١٢٩٩ ،١٣٠١،وذهب المالقي، أبو جعفر أحمد بن عبد النور (ت٧٠٢هـ) إلى أن العرب جميعهم يطلقون الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً،وإذا كان اسما ظاهراً فإن بني تميم لا ينطقون به في الأصل،ويقدرونه مرفوعاً،في حين أن أهل الحجاز يظهرون المرفوع،ينظر:رصف المباني في شرح حروف المعاني:تحقيق:أحمد محمد الخراط،ط٣،١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م،دار القلم،ص٣٣٧، وما ذهب إليه ابن مالك في وجوب الحذف إذا علم هو من أرجح الآراء وأكثرها قبولاً عند النحاة،ينظر:ابن مالك:شرح التسهيل:ج٢/٥٦، وشرح الكافية:ج١/٥٣٧، والشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٢/٢٥١،وينظر في عرض أكثر الأقوال السابقة،والترجيح بينها: البركاتي ،الشريف عبدالله علي الحسيني:النحو والصرف بين التميميين والحجازيين:رسالة ماجستير،١٣٩٦هـ، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية،ص٦٥،وقد أغفل الباحث في رسالته الإشارة إلى موقف ابن مالك من المسألة،مع أن نتائجه التي توصل إليها لا تخرج عن موقف ابن مالك منها،ينظر في رأيه النهائي في المسألة:ص٦٧، ٦٨.

(٢) ينظر:سيبويه:الكتاب:ج٢/٢٧٥،وابن السرَّاج:الأصول في النحو:ج١/٣٨٠،والزّمخشري:المفصل في صنعة الإعراب:١/٥٢، والجزولي:المقدمة الجزولية:٢٢١.

(٣) ينظر:الشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٢/٤٥٠.

ومنهم ابن مالك؛[1]لأن الحذف عادة لا يكون إلا مع إشعار السامع أو القارئ لهذا المحـــذوف،كما أن ما مثل به لا يصح أن يبتدأ به هكذا من غير تقديم أو إيحاء لزوال فائدته،فماذا يمكن أن يفهم من قول القائل:لا أحد،أو لا أهل، أو لا مذمومَ،أو لا فاعلَ،أو لا حولَ،أو لا كتابَ،أو لا ساعيَ... إذا لم يكن هناك أي تقدير أو إيحاء لما هو محذوف،كما أن هذه التعبيرات بهذه الهيئة لا تـصح لزوال الفائدة منها، فلا حاجة لذكر النوع الأول(الممتنع) لزوال الفائدة منه،وإبقاء المسألة على ما شاع من حذف خبرها كما بين ابن مالك في ألفيته هــو الأرجح لكن من غير تقييد العلم به؛لأن أصله أن يكون معلوماً،وما كان الأصل فيه العلم،لا حاجة للتنبيه على ذكره.

فابن مالك كان موفقاً- في ألفيته- في البناء على ما شاع في كلام العرب من حذف خبــر (لا) النافية للجنس،وكان الأرجح عدم اشتراط التقييد للعلم به.

وقد استشهد الشاطبي بأكثر شواهد ابن مالك السماعية في هــذه المــسألة [2]علــى إثبــات الخبر،وحذفه:

أما الإثبات،فمنه قوله تعالى:﴿ **لاَ رَيْبَ فِيهِ** ﴾[3]،وقوله-عزّ وجل-:﴿**لاَ تَثْرَيبَ عَلَيْكُمُ الْيَــوْمَ** ﴾[4]،فالخبر الظاهر هو﴿ **فِيهِ** ﴾ و ﴿ **عَلَيْكُمُ** ﴾ .

---

(١) ناقش الشاطبي توجهاً قريباً من هذا ،ينظر:المقاصد الشافية:ج٢/٤٥٠،والنحاة الذين قيــدوا أكثــرهم مــن المتأخرين،كأبي حيان:التذييل والتكميل:ج٥/٢٣٩، وابن أم قاسم:توضيح المقاصد:ج١/٥٥٤،وابن هــشام:شــرح شذور الذهب:٢٨٠، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:تحقيق:محمد محــي الــدين عبــد الحميــد: المكتبــة العصرية،بيروت،ج٢/٢٩،والأشموني:منهج السالك:ج١/١٥٤،والسيوطي:همع الهوامع:ج١/٤٦٩،وهناك من قيد الحذف بالجواب كالشلوبيني، أبي علي عمر بن محمد (ت٦٤٥هـ):التوطئة:تحقيــق:يوســف أحمــد المطــوع: ط٢،١٩٨١م، دار الكتب،ص ٣١٢،و الــصبّان ،أبــو العرفــان محمــد بــن علــي (ت١٢٠٦هـــ):حاشــية الصبان:تحقيق:طه عبد الرؤف سعد:المكتبة التوفيقية،ج٢/٢٤.

(٢) ينظر:ابن مالك:شرح التسهيل:ج٢/٥٧،والشاطبي:المقاصد الشافية:ج٢/٤٤٨.

(٣) سورة البقرة:١/الآية(٢).

(٤) سورة يوسف:١٢/الآية(٩٢).

وأما الحذف، فمنه قوله تعالى: ﴿ **لَا ضَيْرَ** ﴾[1]،وقوله تعالى:﴿ **وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ** ﴾[2]، وتقدير الخبر المضمر هو:لا ضير **علينا**، ولا فوت **لهم**.

و على الحذف أيضاً استشهد بشاهدين من الحديث النبوي ،الأول:قولهﷺ:« **لَا ضَـرَرَ وَلَا ضِرَارَ**»[3]والثاني: قولهﷺ :« **لاَ عَدْوَى وَلاَ طِيَرَةَ، وَلاَ هَامَةَ وَلاَ صَفَرَ** »[4]،وموطن الشاهد في الحديثين هو: لا النافية للجنس والاسم الذي يليها ،ووجه الاستشهاد فيها :جواز حذف خبر (لا) النافية للجنس كونه معلوماً من السياق،وتقديره في المواضع جميعها :موجود أو حاصل، أو بيننا،أو بين الناس، أو ما أشبه ذلك مما يصح فيه السياق،ولم يرد الشاطبي ما في الحديث،ووافق ابن مالك فيه.

---

(١) سورة الشعراء:٢٦/الآية(٥٠).

(٢) سورة سبأ:٣٤/الآية(٥١).

(٣) سبق الاستشهاد به وتخريجه في الفصل الثاني،ينظر:صفحة(١٥٧) من هذا البحث.

(٤) سبق الاستشهاد به وتخريجه في الفصل الثاني، ينظر:صفحة(١٥٧) من هذا البحث.

المسألة الثالثة:في العطف على الضمير المتصل المجرور:

مسألة العطف على الضمير المجرور من المسائل النحوية الخلافية المشهورة التي تناقلتها كتب النحاة ومصنفاتهم منذ أول كتاب وُضِع فيه النحو العربي،وهي تمسّ أربعة أبواب رئيسة من أبواب النحو: الضمير،والإضافة،وحروف الجر،والعطف،والنحاة عادة عندما يقفون عليها فإنهم يتناولونها في باب العطف،وفي نسق المفردات - التي يتوسطها الحرف- لا البيان.

فجوهر المسألة هو العطف،والعطف يكون بين الأسماء وبين الأفعال،والضمير هو اسم أكان منفصلاً أم متصلاً،وقد يكون معطوفاً أو معطوفاً عليه،في الرفع، والنصب،والجر،وأكثر الخلاف بين النحاة كائن في العطف على الضمير المرفوع،والمجرور،أما المرفوع فليس من شأن الدراسة(1)،وأما المجرور فإن موقف النحاة منه لم يتعد ثلاثة أسئلة :هل يجوز العطف على الضمير المجرور مباشرة ؟ أم يجب إعادة حرف الجر؟ أم يجب تأكيده قبل العطف عليه؟

فهذه أسئلة ثلاثة تحصر مواقف النحاة من المسألة في ثلاثة اتجاهات: مانع،ومجوز،ومقيِّد، وقد عرض الشاطبي لاتجاهين فقط،وأهمل الثالث وهو(المقيد)،وإليك بيان ذلك وتفصيله:

١- منع أكثر النحاة العطف على الضمير المجرور عطفاً مباشراً،واشترطوا في العطف عليه أن يعاد الجار(الحرف،أو الاسم المضاف) مرة أخرى ،فلا يجوز أن تقول:مررت به وأحمد ،أو :جلست عندك وخالد، وإنما الصواب عندهم أن تقول:مررت به وبأحمد،وجلست عندك وعند

---

(١) ينظر في هذه المسألة:ابن السرَّاج:الأصول:ج٧٨/٢،والسِّيرافي ،أبو سعيد الحسن بن عبدالله (ت٣٦٨هـ): شرح كتاب سيبويه:تحقيق:أحمد حسن مهدلي،وعلي سيِّد علي:ط١،١٤٢٩ه-٢٠٠٨م ،دار الكتب العلمية،بيروت،ج١٤٢/٣،وابن جني:اللمع:٩٦،و الصَّيْمَرِي ،أبو محمد عبدالله بن علي (ت:أوائل القرن الخامس~):التبصرة والتذكرة:تحقيق:فحي أحمد مصطفى:ط١،١٤٠٢هـ-١٩٨٢م،دار الفكر،دمشق،ج١٣٩/١، والأنباري: الإنصاف: مسألة(٦٦) ، ج٣٨٨/٢،وابن يعيش:شرح المفصل:ج٧٦/٣،وابن مالك:التسهيل:٥١،وشرح التسهيل:ج٣٧٣/٣،و الأزهري ،خالد:شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح:ج١٨١/٢.

خالد، بإعادة الجار وهو (الباء)،والمضاف(عند)،ولم يجوّزوا ذلك إلا للضرورة في الشعر[١] لكن على حمل الجار المحذوف عند أكثرهم.

وأصحاب هذا الرأي[٢] هم أكثر نحاة البصرة ومن صار على نهجهم من المتأخرين، كسيبويه[٣] ،والمازني(ت ٢٤٩هـ) [٤] ،والمبرد[٥] ،وابن السراج[٦] ،والسيرافي[٧] ،وابن جني[٨] ،والصَّيْمَرِي(ت:أوائل القرن الخامس الهجري~)[٩]،والزمخشري[١٠]،وأبي البركات الأنباري[١١]، ،وابن يعيش[١٢] ،وابن عصفور[١٣] ،وابن مالك في بعض تقييداته[١٤]،

---

(١) ينظر :سيبويه:الكتاب:ج٣٨٢/٢،و ابن السرَّاج:الأصول في النحو:ج٧٩/٢،والصَّيْمَرِي:التبصرة والتذكرة:ج١٤٢/١،وابن يعيش:شرح المفصل:ج٧٧/٣، وابن عصفور:شرح جمل الزجاجي:تحقيق:صاحب أبو جناح:د.ت،ج٢٤٣/١.،وابن أبي الربيع:البسيط في شرح جمل الزجاجي:٣٤٥.

(٢) ينظر: الأنباري ،كمال الدين:الإنصاف في مسائل الخلاف:مسألة(٦٥)،ج٣٧٩/٢،وابن أبي الربيع:البسيط في شرح جمل الزجاجي:٣٤٥،وأبو حيان:ارتشاف الضرب:ج٢٠١٣/٤، وابن عقيل:المساعد: ج٤٧٠/٢،والشاطبي ،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١٥٦/٥،والبغدادي:خزانة الأدب:ج١٢٣/٥،وينظر في الدراسات الحديثة التي أسهبت في عرض المسألة،منها: الرشود ،حصّة بنت زيد بن مبارك:الرأي الوسط في النحو العربي:أطروحة دكتوراة،١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، جامعة أم القرى،السعودية،ج٤٥٠/٢،و الشهري ،علي بن علوي:أسباب ترجيحات ابن مالك النحوية في شرحه للتسهيل:رسالة ماجستير،١٤٢٥هـ، جامعة أم القرى،السعودية،ص١٨٢، و جفال ،محمود:الحديث النبوي في النحو العربي:٢٦٢.

(٣) ينظر: سيبويه:الكتاب:ج٣٦٣/٢، ٣٨٢.

(٤) ينظر: السيرافي:شرح كتاب سيبويه:ج١٤٥/٣،والصَّيْمَرِي:التبصرة والتذكرة:ج١٤٠/١،وابن عصفور:شرح جمل الزجاجي:ج٢٤٣/١.

(٥) ينظر: المبرد: المقتضب:ج/،والكامل:ج٩٣١/٢،

(٦) ينظر: ابن السرَّاج:الأصول في النحو:ج٧٩/٢.

(٧) ينظر:السيرافي:شرح كتاب سيبويه:ج١٤٥/٣.

(٨) ينظر:ابن جني:اللمع:٩٧.

(٩) ينظر:الصَّيْمَرِي:التبصرة والتذكرة:ج١٤٠/١.

(١٠) ينظر:الزمخشري:المفصل:١٦٢.

(١١) ينظر: الأنباري ،كمال الدين:الإنصاف في مسائل الخلاف:ج٣٨٢/٢.

(١٢) ينظر:ابن يعيش:شرح المفصل:ج٧٧/٣.

(١٣) ينظر:ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي:ج٢٤٣/١.

(١٤) ينظر:ابن مالك:التسهيل:٥١، ٥٢،وشرح التسهيل:ج٣٥٨/٣(خصه ببعض أوجه "حتى" خوفاً من=

وابن الناظم[١]،والرضي[٢] ،وابن أبي الربيع[٣] ،وخالد الازهري[٤] ،والبغدادي[٥] ،وغيرهم.

وحجة هؤلاء النحاة تقوم على أدلة و قواعد أصولية تتصل بالسماع، والقياس؛فأما وجه المنع لعلة **السماع**، فإنهم وجدوا كثيراً من الشواهد[٦] المطردة في لغة العرب قد أعيد فيه الجار (الخافض) عند عطفه على ضمير متصل مجرور،وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ **قُلِ اللّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ** ﴾[٧]،وقوله تعالى: ﴿ **قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَـهَكَ وَإِلَـهَ آبَائِكَ** ﴾[٨].

وأما وجه المنع لعلة القياس،فإنهم استندوا إلى حجج وعلل عقلية عدة[٩]كوقوع الضمير موقع التنوين،والتنوين لا يعطف عليه،والحمل على النقيض(المقابل)،وعدم استقلالية الضمير وملازمته لعامله.

٢ - أجاز بعض النحاة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار(الخافض) على

= التوهم)،لكنه أوجب إعادة الجار في (الفوائد المحوية) بقوله:" يلزم في الاختيار إعادة الجار مع المعطوف على الضمير المجرور خلافاً لبعض الكوفيين"،الفوائد المحوية في المقاصد المحوية:رسالة ماجستير،تحقيق:وداد يحيى، جامعة أم القرى،السعودية،١٤٠٦هـ، ص ٧٦.

(١) ينظر: ابن الناظم،أبوعبدالله بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ):شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:تحقيق:محمد باسل عيون السّود:ط١،١٤٢٠ه-٢٠٠٠م،دار الكتب العلمية،بيروت،ج٣٨٦/١.

(٢) ينظر: الرّضي،محمد بن الحسن الإسترابادي (ت٦٨٨هـ):شرح الرضي على الكافية: تحقيق: يوسف حسن عمر:ط٢،١٩٩٦م،دار الكتب الوطنية،بنغازي،ج٣٣٥/٢.

(٣) ينظر: ابن أبي الربيع:البسيط في شرح جمل الزجاجي:٣٤٤.

(٤) ينظر: الأزهري ،خالد:شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح:ج١٨٢/٢.

(٥) ينظر:البغدادي:خزانة الأدب:ج١٢٨/٥(موقفه متردد مع ميله لشرط إعادة الجار)،وينظر في وصف كلام صاحب الإنصاف بالتعسف،ج١٢٧/٥.

(٦) ينظر:ابن الناظم:شرح ابن الناظم:ج٣٨٦/٢،والشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج١٥٦/٥،و الأزهري ، خالد:شرح التصريح:ج١٨٣/٢.

(٧) سورة الأنعام:٦/الآية(٦٤).

(٨) سورة البقرة:٢/الآية(١٣٣).

(٩) ينظر في هذه العلل:الصَّيْمَرِي:التبصرة والتذكرة:ج١٤٠/١،و الأنباري ،كمال الدين:الإنصاف في مسائل الخلاف:مسألة(٦٥)،ج٣٨٢/٢،وابن يعيش:ج٧٧/٣،وابن مالك:شرح التسهيل:ج٣٧٥/٣، وشرح عمدة الحافظ:ج٦٦٥/١،وشرح الكافية:ج١٢٤٦/٢،وابن الناظم:شرح ابن الناظم:ج٣٨٨/٢،والرضي:شرح الكافية :=

الإطلاق،وذلك نحو:(مررت بك وعلي) من غير إعادة الباء.

وأصحاب هذا الرأي[١] أكثرهم من نحاة أهل الكوفة كأبي زكريا الفراء[٢] ومن تبعهم من أهل البصرة،كيونس[٣]،والأخفش[٤]، وابن شقير(ت٣١٧ه)[٥] أو من النحاة المتأخرين، كالشلوبين[٦]، وابن مالك[٧]،وأبي حيان[٨]،وابن هشام [٩]،وابن عقيل[١٠]، والسيوطي[١١]،وغيرهم.

= ج٢/٣٣٤،والشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٥/١٦٠، و الأزهري ،خالد:شرح التصريح:ج٢/١٨٣،و الرشود ،حصّة:الرأي الوسط في النحو العربي:ج٢/٤٥١،وينظر في رد المجوزين لها وتضعيفها:ابن مالك:شرح التسهيل:ج٣/٣٧٥،وشرح عمدة الحافظ:ج١/٦٦٦،وشرح الكافية:ج٢/١٢٤٧،والشاطبي:المقاصد :ج٥/١٦٠.

(١) ينظر: الأنباري ،كمال الدين:الإنصاف في مسائل الخلاف:مسألة(٦٥)،ج٢/٣٧٩،وابن مالك:شرح عمدة الحافظ:ج١/٦٦٥، وأبو حيان:ارتشاف الضرب:ج٤/٢٠١٣،وابن هشام:أوضح المسالك:ج٣/٣٩٣، وابن عقيل:المساعد: ج٢/٤٧٠،والشاطبي: المقاصد الشافية:ج٥/١٥٦، و الأزهري ،خالد:شرح التصريح:ج٢/١٨٣، والبغدادي:خانة الأدب:ج٥/١٢٤،و الرشود ،حصّة:الرأي الوسط في النحو العربي:ج٢/٤٥٢،و الشهري ،علي : أسباب ترجيحات ابن مالك النحوية في شرحه للتسهيل: ص١٨٣، و جفال ،محمود:الحديث النبوي:٢٦٢.

(٢) ينظر:الفراء:معاني القرآن:ج١/٢٩٠،و٢/٨٦.

(٣) ينظر:ابن مالك: وابن مالك:شرح عمدة الحافظ:ج١/٦٦٥،وشرح الكافية:ج٢/١٢٤٦،وابن الناظم:شرح ابن الناظم:ج٢/٣٨٦، وأبو حيان:ارتشاف الضرب:ج٤/٢٠١٣،والشاطبي:المقاصد الشافية:ج٥/١٥٦، والبغدادي : خزانة الأدب:ج٥/١٢٤.

(٤) ينظر:ابن مالك:شرح عمدة الحافظ:ج١/٦٦٥، وأبو حيان:ارتشاف الضرب:ج٤/٢٠١٣، والشاطبي، إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٥/١٥٦، والبغدادي:خزانة الأدب:ج٥/١٢٤.

(٥) ينظر: ابن شقير ،أبو بكر أحمد بن الحسن (ت٣١٧هـ):الجمل في النحو:تحقيق: علي بن سلطان الحكمي، رسالة ماجستير،د.ت، جامعة الملك عبد العزيز،مكة المكرمة،ص٤٥٢،والمُحلى (وجوه النصب):تحقيق:فائز فارس:ط١،١٤٠٨هـ-١٩٨٧م،مؤسسة الرسالة،بيروت،ودار الأمل،إربد،٢٦٥.

(٦) ينظر:ابن مالك:شرح الكافية:ج٢/١٢٤٩، وأبوحيان:ارتشاف الضرب:ج٤/٢٠١٣،والشاطبي،إبراهيم :المقاصد الشافية:ج٥/١٥٦،والبغدادي:خزانة الأدب:ج٥/١٢٤.

(٧) ينظر:ابن مالك:ألفية ابن مالك:١٣٨،وشرح التسهيل:ج٣/٣٧٥،(ورأيه فيهما يستند إلى الاختيار،فهو يجيز الوجهان)،وفي شرح عمدة الحافظ:ج١/٦٥٩ اختار عدم عودة الجار مع تصريحه بأن إعادته هو الكثير ،وعدم إعادته هو القليل،وفي شرح الكافية: ج٢/١٢٥٤، استحسن عود الجار على عدم عوده مع تصريحه بالجواز،وفي شواهد التوضيح:٩٥،قدم الجواز على المنع،وقال فيه:"والجواز أصح من المنع".

(٨) ينظر:أبو حيان:ارتشاف الضرب:ج٤/٢٠١٤.

(٩) ينظر:ابن هشام:أوضح المسالك:ج٣/٣٩٣،وشرح شذور الذهب:٥٨٥.

(١٠) ينظر:ابن عقيل:المساعد: ج٢/٤٧٠.

(١١) ينظر:السيوطي:همع الهوامع:ج٣/١٧٩.

وحجة هؤلاء النحاة تقوم أيضاً على أدلة سماعية، وقياسية ؛فوجه الجواز لعلـة **القيـاس**(١) نحو عطف الظاهر على الظاهر، ووجه الجواز لعلة **السماع**:فإنهم وجدوا جملة من الـشواهد(٢) السماعية كان العطف فيها من غير إعادة الجار ،وهذه الشواهد لـم تـصل إلـى حـد الكثـرة المطلقة،لكنها تخرج عن درجة النـدرة أو القلـة(٣)،حيـث شـملت القـرآن الكريم،والحـديث النبوي،وكلام العرب نثراً ونظماً.

ومن هذه الشواهد، القراءة المتواترة لأبي عمارة حمزة الزيات(ت١٥٦هـ) (٤)-أحد القـراء السبعة- لقوله تعالى: ﴿ **وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ** ﴾(٥)،بالجر في الأرحـام علـى الضمير المجرور﴿ **بِهِ** ﴾،وقوله تعـالى: ﴿**وَصَـدٌّ عَـن سَـبِيلِ اللّـهِ وَكُفْـرٌ بِـهِ وَالْمَـسْجِدِ الْحَرَامِ**﴾(٦)،وقوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ** ﴾(٧).

ومن شواهد الحديث النبوي التي جاءت شاهداً على ذلك ، ما أورده ابن مالك في بعض كتبه

---

(١) ينظر: ابن أبي الربيع:البسيط في شرح جمل الزجاجي:٣٤٦.

(٢) ينظر في هذه الشواهد:الأنباري:الإنصاف:ج٢/٣٧٩،وابن مالك:شرح التـسهيل:ج٣/٣٧٦،وشـرح عمـدة الحـافظ:ج١/٦٦٠،وشـرح الكافيـة:ج٢/١٢٤٨،وشـواهد التوضـيح:٩٦،وابـن النـاظم:شـرح ابـن الناظم:ج٢/٣٨٧،والشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٥/١٥٦،والبغدادي: خزانة الأدب:ج٥/١٢٤،وينظر في ردّ أكثرها من قبل النحاة المانعين حتى وصلوا بها إلى بعض التوجهات البعيدة ولا سـيما مـا يتـصل بالـشواهد القرآنية:المبرد:الكامل:ج٣/٩٣١،و الأنباري:الإنصاف: ج٢/٣٨٢،وابـن مالـك:شـواهد التوضـيح:٩٦،وابـن الناظم:شرح ابن الناظم:ج٢/٣٨٦، والشاطبي:المقاصد الشافية:ج٥/١٥٨،والبغدادي:خزانة الأدب:ج٥/١٢٥.

(٣) ينظر:الشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٥/١٦٠،والبغدادي:خزانة الأدب:ج٥/١٢٤،والرشود ،حصّة:الرأي الوسط في النحو العربي:ج٢/٤٥٣.

(٤) ينظر:ابن مجاهد : السبعة في القراءات:ص٢٢٦،و القيسي ،مكي : الكشف عن وجوه القراءات السبع : ج١ /٣٧٥،و ابن الجزري، أبو الخير شمس الـدين محمـد بـن محمـد (ت٨٣٣هــ): النـشر فـي القـراءات العشر:تحقيق:علي محمد الصباغ: المطبعة التجارية الكبرى،ج٢/٢٤٧.

(٥) سورة النساء:٤/الآية(١).

(٦) سورة البقرة:٢/الآية(٢١٧).

(٧) سورة الحجر:١٥/الآية(٢٠).

،وأعاده الشاطبي في شرحه لألفيته[١]،ما جاء في رواية البخاري من قوله ﷺ:« **إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَاليَهُودِ وَالنَّصَارَى** »[٢]،والشاهد فيه هو:« **وَاليَهُودِ** »،ووجه الاستشهاد :العطف على الضمير المتصل المجرور « **مَثَلُكُمْ**» من غير إعادة الجار السابق،وهو المضاف« **مَثَلُكُ**»و« **مَثَلُ**».

ولم يبد الشاطبي رأيه فيما ورد في الحديث،وإن كان موقفه من المسألة كلّها أقرب إلى المنع؛لرده بعض شواهد المجوزين،وقوله بعد أن عرض لطائفة من شواهدهم الشعرية:" فهذه جملة أيضاً من النظم المنقول عن الثقات ثابتاً غير نادر، فلا بدّ من القول بجوازه وإن كان الأولى إعادة الخافض فالسماع هو المتّبع".[٣]

٣- وآخر هذه التوجهات هو الرأي الوسط،وذلك بتقييد المسألة بتأكيد الضمير ؛ فإن أكدّ الضمير جاز العطف عليه من غير اشتراط عود الجار،وإن لم يؤكد فالواجب إعادة الجار،وذلك نحو: سلمت عليه هو وصديقه،أو سلمت عليه نفسه وصديقه،فهذا على المؤكد، ولم يلزم عود الجار،وهو(على)،ونحو:سلمت عليه وعلى صديقه،وهذا على غير المؤكد ،فوجب إعادة الجار وهو حرف الجر (على).

وهذا التوجه لم يقف عليه الشاطبي،ولم يشر إليه،و اشتهر عند نحويين اثنين[٤]،هما:أبو عمر الجرمي(ت٢٢٥هـ)،والزّيادي(ت٢٤٩هـ)،واستندا فيه إلى علة القياس في أن الضمير

---

(١) ينظر:ابن مالك:شرح التسهيل:ج٣/٣٧٦،وشواهد التوضيح:٩٥،والشاطبي:المقاصد الشافية:ج٥/١٥٧.

(٢) سبق تخريج الحديث في الصحيح،وبعض كتب الحديث،وأشرت إلى أن رواية البخاري هي بالرفع وليس الخفض،وفي بعض الروايات بإعادة الخافض،ولكن بالرفع« **مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ اليَهُودِ، وَالنَّصَارَى**»،وفي بعضها:«**مَثَلُ المُسْلِمِينَ،وَاليَهُودِ،وَالنَّصَارَى** ».والرواية التي أثبتها ابن مالك و الشاطبي ونسباها للبخاري لا صحة لموطن الشاهد فيها في النسخة التي خرجت منها الحديث ،ينظر ص (١٧٥) من هذا البحث،وقد أورد ابن مالك رواية الرفع في مسألة جواز مجيء حرف الجر(من) بمعنى الزمان،ينظر: شرح التسهيل:ج٣/١٣١،ولا شاهد فيها.

(٣) الشاطبي:المقاصد الشافية:ج٥/١٦٢،وقريب منه ص١٦٤.

(٤) ينظر:الرضي:شرح الكافية:ج٢/٣٣٦(ذكر الجرمي وحده)، وأبو حيان:ارتشاف الضرب:ج٤/٢٠١٣، وابن عقيل:المساعد: ج٢/٤٧٠، والسيوطي:همع الهوامع:ج٣/١٩٠.

المتصل المرفوع يجوز فيه عطف الاسم الظاهر عليه إذا أكِّد،وهذا يمكن أن يجرى على الضمير المجرور،ويحمل عليه في تجويز القياس .

وبعيداً عن التوجهات النحوية،واجتهادات النحاة لشواهد المنع والجواز في هذه المسألة،فإن الحكم الفصل - فيها - يرجع إلى الركن الأصيل،والدليل النقلي الموثوق،وما دام أن الاستعمال جار في السماع،فلا باس أن تقيس عليه،ولا حجة لأن يكون المسموع كثيراً أو قليلاً إن كان مصدره موثوقاً؛فقد يبنى على القليل،أو الكثير،وعليه أقول بجواز العطف على الضمير المجرور من غير اشتراط إعادة الجار،وهو استعمال صحيح لوروده في ثلاثة مصادر نقلية:القرآن الكريم،وحديث الرسول ﷺ،وشعر العرب،والجواز يبيح التخيير،فإن أردت أن تعطف على ضمير مجرور من غير إعادة الجار فلك ذلك أيضاً،وهو أقوى من الأول لاطراده في كلام العرب.

المطلب الثالث:في أشباه الجمل

ويشتمل على مسألتين:

المسألة الأولى:مجيء حرف الجر(مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان :

يأتي حرف الجر(مِنْ) على نوعين:زائـد،وغير زائـد،ولكلا النـوعين أحكـام وضـوابط مخصوصة في كتب النحو،والمسألة على النوع الثاني وهو غير الزائد،إذ تأتي (مِن) في وضعها لمعان عدة،ومن بين هذه المعاني معنى ابتداء الغاية،والغاية تكون للزمان والمكان،وما هو ثابـت لا خلاف فيه[١] أن تدخل (مِن) على المكان،وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ **سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى** ﴾[٢].

ومع هذا الوفاق في الدلالة المكانية فيها إلا أن دلالتها على الزمان لم تكن كذلك،ودخلت فـي حيّز الخلاف النحوي بين نحاة أهل البصرة،ونحاة أهل الكوفة[٣] ومَـن سـلك مـدارجهما،ولعل الخوض في حيثيات المسألة - كما فعلت في السابقة- يزيد من صفحات البحث ويوسـعه،ولكن أعرض لك جوانبها الرئيسة وما يتصل بها من الاستشهاد بالحديث النبوي.

والخلاف الذي في المسألة هو خلاف هادئ لا يشتط ليصل إلى درجة الحـدة؛ فـأكثر أهـل البصرة ومن صار على دربهم[٤] ينفون دخول (مِن) على الزمان،وحجتهم فـي ذلـك تستند إلى

---

(١) ينظر:ابن مالك:شرح التسهيل:ج٣/١٣٠،وشواهد التوضيح:١٨٩،وابن الناظم:شرح ابن النـاظم: ج٢/٢٦٠، والشاطبي:المقاصد:ج٣/٥٨٨،والأشموني:منهج السالك:ج٢/٢٨٧،وخالد الأزهري:شرح التصريح: ج١/٦٣٨.

(٢) سورة الإسراء:١٧/الآية(١).

(٣) تناول الأنباري، أبو بركات هذه المسألة بالتفصيل،ينظر:الأنصاف:المسألة(٥٤)،ج١/٣٠٦.

(٤) ينظر في بعض من اتبع رأي أكثر أهل البصرة:سـيبويه:الكتـاب:ج٤/٢٢٤، وابـن عـصفور:المقـرب: ج١/١٩٨(وفي شرح جمل الزجاجي:ج١/٤٨٤،صرح بدلالتها على الغاية مطلقا)،وحكى ابن مالك أن سيبويه قـد صرح بالجواز والمنع،وما اثبته هو المنع ،وينظر في الجواز:الكتاب:ج١/٢٦٤، ٢٦٥،وينظر في توجيـه ابـن مالك له:التسهيل:ج٣/١٣٠،وشواهد التوضيح:١٩٠،وينظر من تناول المسالة فـي الدراسـات الحديثـة: بـشير ،إسماعيل محمد:مرجع سابق:١٠٦،و الشهري ،علي :أسباب ترجيحات ابن مالـك النحويـة:ص٥٥،و جفـال ،محمود:الحديث النبوي في النحو العربي:٢٢٠.

دليل قياسي[١]،يقوم على أن الأصل في وضعها أن تدل على المكان،فهي إنما وضُعت لهذه الدلالة هكذا،فكيف يمكن أن تنتقل من أصلها وتتحول إلى الزمان،فهي تناظر (مُذ) في أصلها الزماني،فكما أنّه لا يجوز أن تأتي (مذ) للدلالة على المكان،فكذلك لا يجوز أن تأتي (مِن) للدلالة على الزمان،وما جاء من شواهد - الظاهر فيها الزمان - تحمل على التأويل المجازي.[٢]

وفي المقابل تجد بعض النحاة مَنْ جوّز مجيء (مِنْ) للدلالة على معنى الزمان،وأكثر هؤلاء[٣] من أهل الكوفة،ومن وافقهم من البصريين،والمتأخرين،وحجتهم تقوم على أصول سماعية[٤] تستند إلى القرآن الكريم،والحديث النبوي،وكلام العرب.

وهناك من النحاة مَن لم يقيد الدلالة،وصرح بدلالتها على ابتداء الغاية مطلقاً[٥] من غير زمان أو مكان.

وقليل منهم من ذهب إلى أنها تفيد معنى الابتداء فقط[٦] من غير إضافة الغاية،أو التقييد.

---

(١) ينظر: سيبويه:الكتاب:ج٤/٢٢٤،والأنباري:الإنصاف:ج١/٣٠٧،والشاطبي:المقاصد الشافية:ج٣/٥٨٨.

(٢) ينظر:ابن يعيش:شرح المفصل:ج٨/١١،والشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٣/٥٩٢،وينظر في الصفحة نفسها تضعيف ما ذهبوا إليه،وفي رد تأويل بعض الشواهد.

(٣) ينظر:ابن يعيش:ج٨/١٠،وابن مالك:شرح التسهيل:ج٣/١٣٠،وشرح الكافية:ج٢/٧٩٧، والرضي:شرح الكافية:ج٤/٢٦٤،وأبو حيان:ارتشاف الضرب:ج٤/١٧١٨،وابن أم قاسم:توضيح المقاصد :ج٢/٧٤٩، وينظر في الدراسات الحديثة: الشهري ،علي:أسباب ترجيحات ابن مالك النحوية في شرحه للتسهيل:٥٥.

(٤) ينظر في هذه الشواهد: الأنباري:الإنصاف:ج١/٣٠٦،وابن مالك:شرح التسهيل:ج٣/١٣١،والشاطبي،إبراهيم : المقاصد الشافية:ج٣/٥٨٩،وخالد الأزهري:ج١/٦٣٨.

(٥) ينظر :المبرد:المقتضب:ج٤/١٣٦،وابن السراج:الأصول:ج١/٤٠٩، وابن فارس ،أبو الحسين أحمد (ت٣٩٥ه) :الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها:تحقيق عمر فاروق الطباع:ط١،١٤١٤ه-١٩٩٣م،مكتبة المعارف،بيروت،ص١٧٧،والصَّيْمَري:التبصرة والتذكرة:٢٨٤، والجزولي:المقدمة الجزولية :١٢٤،وصدر الأفاضل:ترشيح العلل:١٩٦، ٢٠٠ ،والشلوبين:التوطئة:٢٤٣(ذكر أنها لابتداء الغاية،والغاية كلها)،وابن عصفور:شرح جمل الزجاجي:ج١/٤٨٤،(وفي المقرب منع دلالتها على الزمان،ينظر:المقرب : ج١/١٩٨)،وابن مالك:التسهيل:٤٣،وشرح الكافية:ج٢/٧٩٧،وابن أبي الربيع:البسيط:ج٢/٨٤٥.

(٦) ينظر :ابن جني:اللمع:٧٢.

فهذه أربعة توجهات في المسألة،وما يخص الدراسة هو رأي ابن مالك والشاطبي،وكنت قد مررت في موضع سابق[(١)]برأي ابن مالك فيها،وتبين أنه اختار في بعض كتبه النثرية[(٢)] رأي أهل الكوفة ومن وافقهم في جواز مجيء (مِنْ) للغاية الزمانية،وقد عرض الشاطبي لرأيه في ألفيته حينما وقف على قوله: [(٣)]

بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئ في الأَمْكِنَةْ   بِـ (مِنْ) وَقَدْ تَأْتِي لِبِدْءِ الأَزْمِنَةْ

ورأى أنه أقرّ المسألة " على ما هي عليه،ولم يطلق القول بالجواز ،ولا حتم بالمنع،ولا شك فيما رأى أنه الصواب "[(٤)]،فالفاصل في المسألة هو كلام العرب،ودخول (مِن) على الأزمنة أقل بكثير من دخولها على الأمكنة،فلذلك لم يقطع القول فيها خلافاً لما أظهره في بعض كتبه النثرية من إطلاق الجواز في المسألة.

واستدل الشاطبي على الجواز بما استشهد به لا سيما في شرح التسهيل[(٥)]،فعرض لطائفة من الشواهد النقلية التي عوّل عليها،من ذلك ما جاء في قوله تعالى:﴿ **لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ** ﴾[(٦)]،ومن النظم قول النابغة الذبياني(ت٦٠٥م): [(٧)]

---

(١) ينظر : صفحة (٨٥) من هذا البحث.

(٢) ينظر : ابن مالك:شرح التسهيل:ج٣/١٣٠،وشواهد التوضيح:١٨٩،الفوائد المحوية:٥٤،وقد ذكر في التسهيل أنها تفيد ابتداء الغاية مطلقاً من غير تقييدها في الدلالة المكانية أو الزمانية،ينظر:التسهيل:٤٣،وهذا ما ذهب إليه في:شرح الكافية:ج٢/٧٩٧حينما رجح رأي الكوفيين مع انه قد أشار إلى مجيئها لابتداء المكان ،والزمان.

(٣) ينظر : ابن مالك:ألفية ابن مالك:١١٦،والشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٣/٥٨٣.

(٤)الشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٣/٥٩٢.

(٥) ينظر:ابن مالك:شرح التسهيل:ج٣/١٣١،وشواهد التوضيح:١٩١،والشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٣/٥٨٩.

(٦) سورة التوبة:٩/الآية(١٠٨).

(٧) الذّبياني ،النابغة (ت٦٠٥م):ديوان النابغة الذّبياني:تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم،ط٢،١٩٨٥،دار المعارف،القاهرة،ص٤٤، ٤٥.

ولا عَيبَ فيهِمْ غيرَ أنّ سُيُوفَهُمْ   بهنّ فُلُولٌ مِــنْ قِراعِ الكــتائِبِ

تُوُرِّثْنَ مِنْ أَزْمــانِ يومِ حَلِيْمَةٍ   إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التَّجاربِ

وقول زهير بن أبي سُلمى(ت١٣ق.هــ): (١)

لِــمَنِ الــديارُ بِقُنَّــةِ الحِجْــرِ   أَقْــوَينَ مِــن حِجَــجٍ ومِن شَهْرِ

ومن كلام الرسول ﷺ استشهد بثلاثة أحاديث من شواهد ابن مالك، ذكرها بعدما قدم الــشاهد القرآني، والشاهد الشعري عليها،وهي(٢):قولهﷺ :« **مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ ؟ فَعَمِلَتِ النَّصَارَى مِــنْ نِصْفِ النَّهَــارِ [إِلَى العَصْرِ] عَلَى قِيرَاطٍ[قِيرَاطٍ]، ثُمَّ قَالَ: وَمَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ صَلَاةِ العَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ عَلَــى قِيرَاطَيْنِ[قِيرَاطَيْنِ]؟ أَلاَ،فَأَنْتُمُ الَّذِينَ يعْمَلُونَ مِنْ صَلاَةِ العَصْرِ**»، وقول أنس بن مالك ﷺ: « **فَمُطِرْنَا مِنَ جُمُعَةِ إِلَى جُمُعَــةِ** »،وقــول عائــشة – رضي الله عنها -: « **وَلَمْ يَجْلِسْ عِنْدِي مِنْ يَوْمِ قِيلَ فِيَّ مَا قِيلَ** ».

وموطن الشاهد في هذه الأحاديث هو على التوالي: « **مِنْ نِصْفِ** » مكررة،و« **مِنْ صَــلاَةِ** » مكررة،و«**مِنَ جُمُعَةِ** » ،و« **مِنْ يَوْمِ** »،ووجه الاستشهاد فيها كلها:مجيء (مِــنْ) للدلالــة علــى الغاية الزمانية.

ولم يبد الشاطبي رأيه في الأحاديث التي استشهد بها ابن مالك،لكنه قال بعدما أوردهــا" هــذا على رأي المؤلف في الاستشهاد بالحديث "(٣)،وكأنه لا يوافقه في الأحاديث التي أورها مع أنه لم يقطع – في البداية - رأيه في المسألة قطعاً تاماً،وعدّ ما ورد فيهــا مــن شــواهد مــن بــاب

---

(١)ابن أبي سلمى ،زهير (ت١٣ق.ه):ديوان زهير بن أبي سلمى:تحقيق:علي فاعور،،ط١، ١٤٠٨هــ-١٩٨٨م، دار الكتب العلمية،بيروت، ٥٤،وفي بعض المصادر:(مذ حجج،ومذ دهر)،ينظر:ابن مالك:شواهد التوضيح:٢٦٤.

(٢) سبق الاستشهاد بهذه الأحاديث الثلاثة وتخريجها في موضعها،ينظر:ص(٨٥) ،وما أثبته بين معقوفتين هــو الأصل كما جاء في كتب الحديث،وكما أثبته ابن مالك في شرح التسهيل:ج٣/١٣١،وشواهد التوضيح:١٨٩.

(٣) الشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٣/٥٩١.

القليل،هكذا من غير إعطاء الحكم في الجواز والمنع،يقول:" فالذي تلَخَّص من هــذا أن دخولهــا على الزمان ثابت غير مندفع،لكنه قليل عملاً بالاستقراء".(١) لكنه تراجع عن ذلك،واختار ما ذهب إليه ابن مالك في التسهيل وهو دلالتها على ابتداء الغاية مطلقاً. (٢)

فالحاصل من ذلك كله أنّ (مِنْ) تفيد في أصلها الأول ابتداء الغاية المكانية،وهذا لا خلاف فيه،وقد تفيد عند بعضهم ابتداء الغاية الزمانية،وهو موضع الخلاف،وهناك من امتنع من التقييـد وذهب إلى أنها تفيد ابتداء الغاية،في حين لم يشترط القليل منهم الدلالة على معنى الغايـة،واختار معنى الابتداء فقط،وقد تأرجحت آراء ابن مالك في كتبه،فتارة يختار الجواز،وتارة يبتعـد عـن التقييد الزماني والمكاني،وتارة يقرّ المسألة على ما هي عليه من غير الترجيح،وهو رأيه النهائي في ألفيته،وقد وافق الشاطبي ابن مالك في أحد توجهاته،واختار الدلالـة المطلقـة فـي ابتـداء الغاية،وهو الرأي الذي أراه أكثر صواباً من غيره؛لأن عـدم التقييـد يفـسح المجـال للـسياق اللغوي،كما أن الغاية تضم المكان والزمان،فإن جاءت في سياق مكان،فهي للمكـان،وإن جـاءت في سياق زمان،فهي للزمان،ولكلا القسمين ما يقويه مـن أدلـة سـماعية نطـق بهـا القـرآن الكريم،وتكلم بها الرسولﷺ ،وأوردها فصحاء العرب الموثوق بعربيتهم في قصائدهم وكلامهم.

(١) الشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٣/٥٩٢.

(٢) ينظر:الشاطبي،إبراهيم:المصدر السابق:ج٣/٥٩٣.

المسألة الثانية:الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور :

الفصل بين المتضايفين من المسائل الخلافية التي يشوبها ضرب من الحدة والخصام،بدأت هادئة زمن النحاة الأوائل ثم سرعان ما بدأت تشتطّ وتقوى إلى زمن ابن مالك الذي يعد أشهر من ضبط المسألة ووجهها نحو مخرجاتها الصحيحة،وقد عرض لها الإمام الشاطبي في شرحه للألفية في نحو ثلاثين صفحة.(١)

وجوهر المسألة يستند إلى أنّ من أصول الإضافة ومقتضياتها ألا يفصل بين المضاف والمضاف إليه،فهما كالاسم الواحد،فكما لا يجوز الفصل بين الاسم والتنوين،لأن التنوين جزء منه،أو بين الألف واللام والاسم، فكذلك المضاف والمضاف إليه،فكلاهما جزء يكمل بعضه بعضا ، وهذا الترابط التركيبي هو ما يُعرف عند النحويين بقرينة (التضام)أو (التلازم) (٢)،والفصل بينهما يعدّ –في الأصل-من باب المحظور ، وما ورد في كلام العرب من الفصل بينهما فإنه من باب الشذوذ الاضطراري الذي لا يقاس عليه.(٣)

ومن هذا الإطار الفكري للمتضايفين ينطلق الخلاف النحوي:ماذا لو وَرَدَ في كلام العرب من الشواهد التي تخرج عن نطاق القلة إلى حد الكثرة،هل يُخترق هذا الأساس الفكري لهما،ويفتح باب القياس اعتماداً على السماع؟أو يحافظ على أصوله،ويُمنع القياس حتى مع الكثرة؟أم يعطى للنظم خاصيته ويسمح له خلافاً للنثر؟

ولعلّ أهم ما تتماز به هذه المسألة عن غيرها من المسائل السابقة التي تناولتها بالدراسة- أن الخلاف النحوي فيها ليس خلافاً بين نحاة ينتمون إلى أهل البصرة أو إلى أهل الكوفة، وإنما

---

(١) ينظر : الشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٤/١٧٢-١٩٢.

(٢) ينظر: حسان ،تمام:الخلاصة النحوية:٨٠،واللغة العربية معناها ومبناها:٢١٦،و الرشود ،حصّة:الرأي الوسط : ج٢/٥٠٠.

(٣) ينظر : الشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٤/١٧٣.

هو خلاف امتزج بين وبين،وجمع في أكثره بين ذاك وذاك،فظهر من ذلك ثلاثة توجهات :

١ - التوجه الأول:

وهو الذي حافظ على الأصل الفكري للمتضايفين،فمنع الفصل بينهما مهما كان نوع الفاصل ، لكنه أباح ذلك للضرورة في الشعر،وما كان في النثر فليس مطرداً اطراداً يصل إلى حد القياس، فلا يجوز أن تقول:هذا حافظُ اليومَ القرآنِ،وآلمني بيعُ دارَه الفقيرِ،وصيام غداً رمضانَ،وما أشبه ذلك؛لأن الفصل بين المتضايفين ممنوع في النثر.

ومن النحاة الذين أخذوا بهذا التوجه:سيبويه(١)، والفراء(٢)،والمبرد(٣)، وثعلب(٤)،وابن السراج (٥)،والنحاس(٦) ،والسيرافي(٧)،والصَّيرمي(٨)،والزمخشري(٩) وابن عصفور(١٠)،والرضي(١١)،وابن أبي الربيع(١٢)، وغيرهم،وهم في أكثرهم من نحاة أهل البصرة.

---

(١) ينظر : سيبويه:الكتاب:ج١/١٧٦.

(٢) ينظر : الفراء:معاني القرآن:ج١/٣٥٨،وج٢/٨١.

(٣) ينظر : المبرد:المقتضب:ج٤/٣٧٦.

(٤) ينظر :ثعلب:مجالس ثعلب:١٢٦.

(٥) ينظر :ابن السراج:الأصول:ج٢/٢٢٦.

(٦) ينظر : النَّحاس ،أبو جعفر أحمد بن محمد (٣٣٨هـ):إعراب القرآن:تحقيق:زهير غازي زاهد: ط٢،١٤٠٥هـ-١٩٨٥م،عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية،ج٢/٩٨.

(٧) ينظر : السيرافي: شرح كتاب سيبويه:ج٢/٢٩.

(٨) ينظر : الصَّيْمَرِي:التبصرة والتذكرة:ج١/٢٨٦.

(٩) ينظر : الزمخشري ،أبو القاسم جار الله محمود بن عمر جار الله (ت٥٣٨هـ):الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:تحقيق:عادل الموجود والشيخ علي معوّض،ومشاركة فتحي حجازي، ط١،١٤١٨هـ-١٩٩٨م،مكتبة العبيكان،الرياض،ج٢/٤٠١،والمفصل:٩٩.

(١٠) ينظر :ابن عصفور:شرح جمل الزجاجي:ج٢/٦٠٤،قسم الفواصل إلى قسمين:ما يقاس عليه للضرورة،وهو الظرف،والجار والمجرور،وما دونهما من الفواصل فلا يقاس عليه.

(١١) ينظر : الرضي: شرح الكافية:ج٢/٢٦١.

(١٢) ينظر :ابن أبي الربيع:البسيط:ج٢/٨٨٩.

٢ - التوجه الثاني:

وهو الذي جوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه تجويزاً مطلقاً مهما كان نــوع الفاصــل، يتصل بالمضاف،أو بأجنبي عنه،وسواء أكان الفصل في الشعر أم في النثر،فجائز القــول: هــذا حافظُ اليومَ القرآنِ،وغشُّ شعبَه السلطانِ ظلم،وصانعُ الآن المعروفِ يجده غداً،وبالأجنبي:رمَــى كرةَ -اللاعبُ- السلةِ،ومَنَحَ جائزةَ –الوزيرُ-التفوقِ،ومنه قول أبي حَيّة النُّميْريّ(ت١٨٣هــ):(١)

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ- يوماً- يَهُودِيًّ يُقــارِبُ أو يُزيــلُ

فقد فصل بين المضاف(كف) والمضاف إليه(يهوديّ) بــ (يوماً) وهو أجنبــي عــن المــضاف(كف)،لأنه ليس معمولاً له،وإنما عامله هو(خُطّ)،فأصله: كما خُطَّ الكتابُ يوماً بكفِّ يَهُوديًّ.

وعلّة التجويز تقوم على أصول سماعية تستند إلى القــرآن الكــريم،وكلام العــرب شــعراً ونثراً،وسأعرض لك بعضاً منها عند تناول التوجه الثالث لاتصاله به،وقربه منه.

وليس هناك من صرح به تصريحاً مباشراً، وأكثر ما يُنسب إلى نَحــوِيَّيْنِ مــن نحــاة أهــل الكوفة(٢)،هما: الكسائي(٣)،وأبو بكر ابن الأنباري(ت٣٢٧هــ)،ويروون عنهما حكايات استحــسان ودفاع لبعض الشواهد التي فيها فصل.

---

(١) النُّميري ،أبوحيّة الهيثم بن الربيع (ت١٨٣ه): شعر أبي حية النميري:جمع وتحقيق:يحيى الجبوري: ١٩٧٥م ،منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي،دمشق،ص١٦٣،وهو من شواهد سيبويه:ج١/١٧٩،والمبرد: المقتضب :ج٤/٣٧٧، وابن السراج:الأصول:ج٢/٢٢٧وابــن مالــك:شــرح الكافيــة:ج٢/٩٧٩،وابــن هــشام:أوضــح المسالك:ج٢/١٨٩،والشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٤/١٨٦.

(٢) ينظر :الشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٤/١٧٥،و الرشود ،حفصة:الرأي الوسط:ج٢/٥٠١،وقد أحــسنت الباحثة في توجهها في رفض أن يكون أصحاب هذا الرأي هم نحاة الكوفة عامة كما نسب إليهم الأنبــاري فــي الإنصاف :ج٢/٣٤٩،لأن من نحاة الكوفة من أخذ بالتوجه الأول كالفراء ،وثعلب.وممن نَسَب إلى الكوفيين هــذا التوجه:أبو حيان:ارتشاف الضرب:٤/١٨٤٦،والسيوطي:همع الهوامع:ج٢/٤٣٣.

(٣) كثيراً ما تروى عنه روايات استحسان في الفصل بين المتضايفين بالقسم،نحو:"سمعت صوتَ-والله-زيــدٍ "، و"هذا غلام-والله-زيــدٍ" ينظــر:ابــن مالــك:شــرح عمــدة الحــافظ:ج١/٤٩٧،وابــن النــاظم:شــرح ابــن الناظم:ج١/٢٩١،وابن عقيل:المساعد:ج٢/٣٦٩.

٣ - التوجه الثالث:

وهو أوسط التوجهات،ويقوم على النظر في المضاف،وطبيعة الفاصل من حيث قربه منه أو بعده عنه لأجنبيته،فلذلك أجاز أصحابه الفصل في مواضع،ومنعوا الفصل في أخرى.

وهذا التوجه ظهر متأخراً عند ابن مالك النحوي[١]،ومن سار على دربه من النحويين ولا سيما شرّاح كتبه ومصنفاته النحوية كابن الناظم[٢]،وأبي حيان[٣]، وابن هشام[٤] ،وابن عقيل[٥]، والسلسيلي[٦]،والشاطبي[٧]،والمكودي[٨]،والأشموني[٩]،وخالد الأزهري[١٠]،والسيوطي[١١]وغيرهم.

وقد أحسن الشاطبي الوقوف عند هذا التوجه،وتناوله له بكل تفصيلاته،ودقائقه كما ظهرت عند ابن مالك في كتبه ومصنفاته،وأضاف إليه بعض الفوائد،وإليك بيان ذلك وتفصيله،وإظهار موطن الشاهد من الحديث النبوي فيه.

عرض الشاطبي لتوجه ابن مالك عندما وقف عند قوله: [١٢]

---

(١) ينظر :ابن مالك:التسهيل:٤٨،وشرح التسهيل:ج٢٧٣/٣،وشرح الكافية:ج٩٧٩/٢، وشرح عمدة الحافظ:ج٤٩٠/١،وممن نسب إليه هذا التوجه:الشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج١٨٣/٤،حيث قال:"وهذا الموضع مما خالف فيه الجمهور من النحويين"،ومن الدراسات الحديثة: الرشود ،حفصة:الرأي الوسط:ج٥٠٥/٢.

(٢) ينظر :ابن الناظم:شرح ابن الناظم:ج٢٨٩/١.

(٣) ينظر :أبو حيان:ارتشاف الضرب:ج١٨٤٣/٤،وتفسير البحر المحيط: تحقيق :الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ،والشيخ علي محمد معوض،وشارك في التحقيق زكريا عبد المجيد النوقي،وأحمد النجولي الجمل:ط١،١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، دار الكتب العلمية، بيروت،ج٢٣١/٤.

(٤) ينظر :ابن هشام:أوضح المسالك:ج١٧٧/٣

(٥) ينظر :ابن عقيل :المساعد:ج٣٦٧/٢.

(٦) ينظر :السلسيلي:شفاء العليل:ج٧٢٤/٢.

(٧) ينظر : الشاطبي:المقاصد الشافية:ج١٧٤/٤، ١٨٢.(لم يعترض على الشواهد،وإنما على قاعدة القياس).

(٨) ينظر : المكُّودي:شرح المكودي:ج٤٤٧/١.

(٩) ينظر : الأشموني: منهج السالك:ج٣٢٧/٢. (١٠) ينظر : الأزهري ،خالد:شرح التصريح:ج٧٣٢/١.

(١١) ينظر :السيوطي:شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية:تحقيق:محمد الغرسي: ط١،١٤٢١هـ-٢٠٠٠م،دار السلام،القاهرة،٣٣٢،وهمع الهوامع:ج٤٣١/٢،والمطالع السعيدة:ج٩٧/٢.

(١٢) ينظر :ابن مالك:ألفية ابن مالك:١٢١،والشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج١٧٢/٤.

فَصْلَ مُضافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ   مَفعُولاً أوْ ظَرْفاً أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ

فَصْــلُ يمينٍ وَاضْطِرَاراً وُجِــدَا   بِأَجْنَبِــيٍّ أَوْ بِنَــعْــتٍ أَوْ نِــدَا

وواضح من قول ابن مالك أن المسألة عنده ذات بعـــدين:جـــواز الفـــصل،ومنع الفـــصل إلا للضرورة،ولكل بعد منهما تفصيلاته كما يلي:

أولاً: ما يجوز فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه على القياس:

اشترط ابن مالك لجواز الفصل بين المتضايفين عدة شروط ينبغي أن تتوافر في المــضاف، والفاصل ،وقد أجمع الشاطبي هذه الشروط بثلاثة: (١)

١- أن يكون **المضاف** اسماً يشبه الفعل،والأسماء المشابهة للفعل وتعمل عمله هي المصدر، والمشتقات ولا سيما اسم الفاعل،واسم المفعول.

٢- أن يكون **الفاصل** بين المضاف والمضاف إليه معمولاً للمضاف،ولا يكون أجنبياً معمولاً لغيره،فإن ورد الأجنبي فهو من باب الضرورة كالفصل بالنعت أو النـــداء،إلا الفـــصل باليمين(القسم)،فإنهم استحسنوه مع قلته،وأجازوا الفصل به حملاً على قاعدة الجر،كمـــا أن استعماله في الجملة من باب التأكيد الزائد للمعنى الأصلي للكـــلام ، فهـــو كالجملـــة المعترضة إذا حُذفت لم يتغير المعنى،وكأن الفصل لم يكن. (٢)

٣- أن يكون **الفاصل** منصوباً على المفعولية أو الظرفيـــة،أو يكـــون مجـــروراً،فلا يكـــون مرفوعاً به؛لأن الرفع يعطيه حق التمكن من الموضع،ويكون الفـــصل عنـــدها فـــصلاً حقيقياُ،فحقه التقديم على المضاف إليه،فكره لذلك. (٣)

---

(١) ينظر :الشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٤/١٧٣.

(٢) ينظر :الشاطبي،إبراهيم:المصدر السابق:ج٤/١٨٣.

(٣) ينظر :الشاطبي:المصدر نفسه:ج٤/١٨٢،وينظر في تفصيل الأوجه الجائزة في السعة،والأوجه غير الجائزة إلا للضرورة:ابن هشام:أوضح المسالك:ج٣/١٧٧،والمكودي:شرح المكودي:ج١/٤٤٧،والأشموني:منهج =

هذه هي الشروط التي ينبغي أن تتوافر في المضاف والفاصل حتى يجوز الفصل بين المتضايفين،ومتى ما وُجِدَت جاز القياس عليها،وذلك نحو:سرّني تكريم اليومَ الفائزين:(المضاف):تكريم،وهو اسم يشبه الفعل لأنه مصدر،و(الفاصل):منصوباً على الظرف،وهو اليوم،و(المضاف إليه):هو(الفائزين) وهو أيضاً معمول المصدر في المعنى،وكذلك:هذا معطي الجائزةَ المجتهدِ : المضاف(معطي) يشابه الفعل لأنه اسم فاعل، والفاصل(الجائزة):معمول (معطي) الثاني،وهو منصوب، والمضاف إليه:(المجتهدِ) تأخر عن المضاف،وجاء مجروراً،وهو معمول (معطي) الأول في المعنى،وكذلك:نحن في زمنِ – والله – الربيعِ العربي الملون،فالمضاف:(زمن)،وهو ليس شبيهاً بالفعل،والفاصل: (والله) وهو أجنبي عن المضاف لأنه ليس معمولاً له،وهو جائز لأنه قسم،والمضاف إليه:(الربيع)،وقس على ما شابه ذلك.

والأصل الذي بنى عليه ابن مالك هذه الشروط هو السماع،إذ وَجَدَ أنه قد وصل إلى حدّ الكثرة مما يبيح القياس عليه،وقد عرض الشاطبي لشواهد ابن مالك السماعية،وهي أيضاً - في أكثرها من شواهد التوجه الثاني الذي يبيح الفصل مطلقاً من غير شروط،ومن هذه الشواهد: [١]

قراءة ابن عامر(ت١١٨ه)[٢] لقوله تعالى:﴿ **وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلاَدَهِمْ شُرَكَآئِهِمْ**﴾[٣]،فالمضاف:هو﴿**قَتْلُ**﴾،وهو شبيه بالفعل لأنه مصدر،والمضاف إليه:هو﴿**شُرَكَآئِهِمْ** ﴾ ،وهو فاعل﴿**قَتْلُ**﴾في المعنى،والفاصل:هو﴿**أَوْلاَدَهِمْ**﴾،وهومنصوب على المفعولية للمصدر﴿**قَتْلُ**﴾

=السالك:ج٢/٣٢٧،وخالد الازهري:شرح التصريح:ج١/٧٣٢،و حفصة الرشود: الرأي الوسط في النحو:٥٠٣.

(١) ينظر : ابن مالك:شرح التسهيل:ج٣/٢٧٣،وشرح الكافية:ج٢/٩٨٠،وابن الناظم:شرح ابن الناظم: ج١/٢٨٩،والسلسيلي:شفاء العليل:ج٢/٧٢٥،وابن هشام:ج٣/١٨٠،والشاطبي،إبراهيم :المقاصد الشافية: ج٤/١٧٤، والمكودي: شرح المكودي:ج١/٤٤٨،و الأزهري ،خالد:شرح التصريح:ج١/٧٣٢.

(٢) ينظر:ابن مجاهد:السبعة في القراءات:ص٢٧٠،و القيسي ،مكي:الكشف عن وجوه القراءات السبع:ج١/٤٥٤، وابن الجزري: النشر في القراءات العشر: ،ج٢/٢٦٣.

(٣) سورة الأنعام :٦/ الآية:١٣٧.

،ومما يعيب على بعضهم،أن يُطعن في هذه القراءة،وتجد بعض النحاة[١] مــن ردّهــا، ونعتهــا بنعوت لا تتلاءم وسمو القــول الربــاني، كالقبح،والسمج،والــضعف، والوهي،والــوهم،واللحن، والخطأ،وغير مجاراتها لكلام العرب الفصحاء،وهي التي أعجب بها الكسائي[٢]، وقال فيها ابــن مالك[٣]:"وهذه القراءة وحدها عُذر لمن قاس في الموضع؛لأنها نُقِلت عن موثوق بعربيتــه قبــل التعلم،فإنه كان من كبار التابعين،ومن الذين يُقْتدى بهم في الفصاحة"،وتابعه في ذلــك الــشاطبي بقوله[٤]:"فالأولى في هذه القراءة أن تجعل حجة في الجواز،فإنها من أقوى ما يحتج به"،وفــضلاً عن ذلك فقد أيدها وعضدها السماع في كثير من الشواهد التي جاء الفاصل فيــــها بــالمفعول، كقراءة بعــض السلف لقوله تعالى:﴿ **فَلاَ تَحْــسَبَنَّ اللّــهَ مُخْلِــفَ وَعْــدَهِ رُسُــلِهُ**﴾[٥]،وقــول الطرماح(ت:بعد١٠٢هــ~): [٦]

يَطُفْنَ بِحُوزِيِّ المَرَاتِعِ لَمْ يُرَعْ   بِواديهِ مِنْ قَرْعِ القِسيّ الكَنَائِنِ

وغير ذلك مما يثبت وجود السماع بها.

ومن شواهد الحديث النبوي التي عضدت قاعدة جواز الفصل بين المتضايفين، ما استشهد

---

(١) من النحاة الذين ردوا هذه القراءة:النحاس:إعراب القرآن :ج٢/٩٨،والقيــسي،مكي:الكــشف عــن وجــوه القراءات السبع:ج١/٤٥٥،والزمخشري:الكشاف:ج٢/٤٠١،والأنباري: الإنــصاف:ج٢/٢٥٥،والرضــي: شــرح الكافية : ج٢/٢٦١،وابن عصفور: شرح جمل الزجاجي:ج٢/٦٠٦،وينظر في دفاع أبي حيان عنها،ورده علــى بعضهم كالزمخشري،وأبي علي الفارسي:البحر المحيط:ج٤/٢٣٢.

(٢) ينظر : الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٤/١٧٥.

(٣) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٤/١٧٥،والكلام ليس منقولاً بنصه عن ابن مالك،وقريب منه في شرح التسهيل:ج٣/٢٧٧، ، وينظر كيف قوّى الآية من جهة المعنى واستحسنها في الصفحة نفسها.

(٤) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٤/١٧٤،وينظر في رده على من أنكرها:ج٤/١٧٩.

(٥) سورة إبراهيم :١٤/ الآية:٤٧،وينظر:ابن الجزري: النشر في القراءات العشر:ج٢/٢٦٦من غير نسبة.

(٦) الطِّرماح، الحكم بن حكيم بن الحكم (ت:بعد١٠٢هــ~):ديوان الطِّرماح:تحقيق:عزة حسن:ط٢،١٤١٤هــــ-١٩٩٤م، دار الشرق العربي،بيروت،حلب،٢٦٩،وهو من شواهد ابن مالك:شرح التــسهيل:ج٣/٢٧٧، وشــرح الكافية:ج٣/٩٨٤،والشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٤/١٧٥.

به ابن مالك في معظم كتبه[١]،وأعاده الشاطبي في شرحه لألفيته[٢]،وهو قول الرسول ﷺ :« **هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي**»[٣]،والشاهد فيه هو:« **لِي** »،ووجه الاستشهاد فيه: الفصل بين المضاف« **تَارِكُو**»،والمضاف إليه « **صَاحِبِي** »،بالجار والمجرور« **لِي** »،وأصل التركيب: تَارِكُو صَاحِبِي لِي،وقد تحقق في الحديث شرط الاستشهاد؛فالمضاف:شبيه بالفعل،وهو اسم فاعل،والمضاف إليه :هو معمول المضاف في المعنى،والفاصل:جاء مجروراً،وهو ليس بأجنبي لتعلقه بـ«**تَارِكُو**».

ولم يبدِ الشاطبي أي توجه تجاه الحديث النبوي،وقد ساقه من باب الاستدلال به،وأردفه بشواهد أخرى تمثيلاً لقاعدة تسويغ القياس،ومع أنه قد رجَّح توجه ابن مالك في قاعدة الفصل ، غير أنه صرّح بأن ابن مالك لم يراعِ أصول قاعدة القياس،وأن ما بنى عليه لا يدخل- في حقيقته- في باب الكثرة؛فهو من القليل الذي لا يقاس عليه " وعلى هذا بنى سيبويه والمحققون،وهو الصواب،ولكنَّ ابن مالك ربما أهمل القاعدة كما فعل هنا "[٤].

ثانياً : ما لا يجوز فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا للضرورة:

وهذا الجزء أصبح خارجاً عن نطاق الدراسة لظهور الشاهد من الحديث النبوي الذي وضعت المسالة من أجله،ولكن أشير إليه سريعاً من باب تعضيد القسمين.فمتى ما تخلف شرط من الشروط السابقة فإن الفصل بين المتضايفين يصبح ممنوعاً[٥]،وما ورد مخالفاً لهذه الشروط

---

(١) ينظر:ابن مالك:شرح التسهيل:ج٢٧٣/٣، ٢٧٦، ٢٧٧،وشرح الكافية:ج٩٩٢/٢،و عمدة الحافظ : ج٤٩١/١

(٢) ينظر : الشاطبي: المقاصد الشافية:ج١٧٧/٤.

(٣) البخاري:صحيح البخاري:كتاب أصحاب النبي ﷺ،باب قول النبيﷺ:«لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا»:عن أبي الدرداء ﷺ،حديث(٣٦٦١)،ج٥/٥،والصاحب هنا هو أبو بكر الصديقﷺ،وموطن الشاهد صحيح،وفي أحاديث أخرى جاء برواية:« هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِيَّ أُمَرَائِي»،يقصد خالد بن الوليدﷺ،ينظر:أحمد بن حنبل:مسند الإمام أحمد:تتمة مسند الأنصار،حديث عوف بن مالك الْأَشْجَعِيِّ ،حديث(٢٣٩٩٧)،ج٤٢٥/٣٩،وفي رواية سابقة،حديث (٢٣٩٨٧) ،ج٤١٥/٣٩،جاءت من غير الفاصل(لِيّ) هكذا: « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو أُمَرَائِي»،ولا صحة لموطن الشاهد فيها.

(٤) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١٨٢/٤.

(٥) ينظر:ابن مالك:شرح الكافية:ج٩٨٩/٢، وشرح عمدة الحافظ:ج٤٩٥/١، ،والشاطبي: المقاصد: ج١٨٢/٤.

في كلام العرب[1]،فإنه يعدّ عندها سماعاً من باب الضرورة،فيحفظ ولا يقاس عليه،كأن يكون المضاف غير شبيه بالفعل،أو يكون الفاصل مرفوعاً،أو أجنبياً عن المضاف كالنداء،والنعت، وقد استثنوا من ذلك (اليمين) للعلة التي ذكرتها.

ومثال ذلك قول الفرزدق(ت١١٤هـ): [2]

وَلَئِنْ حَلَفْتُ على يَديكِ لأَحْلِفَنْ   بيَمينِ – أصدقِ من يمينكِ - مُقْسِمِ

والشاهد فيه:الفصل بين المضاف (بيَمينِ) والمضاف إليه(مُقْسِمِ) بالفاصل (أصدقِ من يمينكِ) ، وهو نعت للمضاف.

فالحاصل من ذلك كله أن الفصل بين المتضايفين ورد في كلام العرب،لكن النحاة اختلفوا في جريانه في السماع،فأكثر المتقدمين تشددوا في المسألة،ولم يجيزوا ذلك إلا للضرورة في الشعر،ومنهم من قيد هذه الضرورة ببعض صور الفاصل كالظرف والجار،ولا شك أن ما ارتضاه ابن مالك في ألفيته من تقييد المسألة على قسمين،جائز مع السعة،وممتنع إلا للضرورة هو الرأي الأكثر صواباً لدوران الشواهد السماعية في الكلام الفصيح،كالقرآن الكريم،والحديث النبوي،ونظم الشعراء،فما زاد على حد القلة فهو جائز في القياس،وما لم يصل إلى حد السعة،فهو من باب السماع الذي لا يعوّل عليه في القياس.

---

(١) ينظر في الشواهد على ذلك:ابن مالك:شرح التسهيل:ج٣/٢٧٥،وشرح عمدة الحافظ:ج١/٤٩٤، وابن الناظم:شرح ابن الناظم:ج١/٢٩١،والسلسيلي:ج٢/٧٢٥،وابن هشام: أوضح المسالك:ج٣/١٨٥،وابن عقيل:المساعد:ج٢/٢٧٠،والشاطبي: المقاصد الشافية:ج٤/١٨٦،وخالد الازهري:شرح التصريح:ج١/٧٣٥.

(٢) الفرزدق،أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي (ت١١٠هـ):ديوان الفرزدق : تحقيق:علي فاعور:ط١،١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، دار الكتب العلمية،بيروت،٥٥٠،وهو من شواهد ابن عقيل:المساعد:ج٢/٣٧١،والشاطبي،إبراهيم:المقاصد الشافية:ج٤/١٨٨.

المبحث الثاني: مسائل صرفية استشهد لها الشاطبي بالحديث النبوي.

أشرت في أكثر من موضع إلى أن استشهاد الشاطبي بالحديث النبوي في المسائل الصرفية لم يكن كثيراً،بل إن هناك مسائل صرفية رئيسة لم يستشهد لها بالحديث النبوي كالممنوع من الصرف،والتصغير،والإدغام،حتى إن المسائل التي استشهد لها لم تتجاوز الحديث أو الحديثين في كل مسألة.

وكنت قد عزمت على جعل هذا المبحث في ثلاثة مباحث؛واحد يخص الأفعال،وآخر للأسماء،وثالث يجمع بينهما،غير أني لم أجد الشاطبي قد استشهد بالحديث النبوي في مسائل الفعل الصرفية،ولذلك انتقيت أربع مسائل صرفية من أبواب الصرف المختلفة لتكون دالّة على صنيع الشاطبي في باب المسائل الصرفية.

المسألة الأولى:بناء اسم الهيئة من الفعل الثلاثي

اسم الهيئة هو نوع من أنواع المصدر المعروفة كالصريح،والميمي،والصناعي،والمرة،وهو يتصل بهذا الأخير كثيراً لما بينهما من تشابه في الشكل،ولا يكاد يذكر أحدهما إلا ذكر معه الآخر، يقول ابن مالك: (١)

وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَةْ ‏ ‏ ‏ ‏ وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَةْ

فيْ غَيْرِ ذي الثَّلاثِ بالتَّا المَرَّةْ ‏ ‏ ‏ ‏ وَشَذَّ فِيْهِ هَيْئَةٌ كَالخِمْرَةْ

وقد شرح الشاطبي قول ابن مالك في اسم الهيئة بقوله(٢):" يعني إذا أرادوا نوعاً من الفعل مخصوصاً،أو هيئة منه،فأرادوا أن يشعروا بذلك،ويدلُّوا عليه باللفظ أتوا بالمصدر على (فِعْلَة) مكسور الفاء ملحق الهاء(التاء) كجِلْسة إذا أردت بها ضرباً من الجلوس".

أي إن اسم الهيئة من الفعل الثلاثي يصاغ على وزن (فِعْلَة)،نحو:جَلَسَ:جِلْسَة،وضَرَبَ: ضِرْبة،ضحِك:ضِحْكة،مات:مِيْتة،عاش:عِيْشة،نام:نِيْمة.

وإذا كان بناء المصدر بأصل وضعه على فِعْلة ،فإنه لا يدل على مصدر الهيئة إلا بالوصف ،أو بقرينة تدل عليه(٤)، وذلك نحو:نشد الضالة نِشْدة عظيمة،وذِرْبة عظيمة،وعِزّة المؤمن باتباع تعاليم دينه، وهذه الجزئية لم يشر إليها الشاطبي مع أنه عرض في أمثلته النثرية للوجهين،كما

---

(١) ابن مالك:ألفية ابن مالك:١٢٤.

(٢) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٤/٣٦٥.

(٣) ينظر: المرادي ،ابن أم قاسم:توضيح المقاصد:ج٣/٨٦٨،وابن هشام:أوضح المسالك:ج٣/٢٤١،والأشموني : منهج السالك:ج٢/٣٥٢،والسيوطي:البهجة المرضية:٣٥٢.

في قوله:"قتلته قِتْلَــة مُنْكَرَة،وقعــد قِعْدة سوء،وهو حسَنُ الطِّعْمة والرِّكْبة،ومات مِيتة حسنة ".[١]

ولا يصاغ مصدر الهيئة من غير الثلاثي إلا من باب النادر الشاذ عند جمهــور النحــويين[٢] ،وقد علل الشاطبي ذلك بقوله[٣]: "إنَّ بناء الهيئة في الزائد على الثلاثة مفقود في كلامهم؛لأن بناء (الفِعْلة) لا يَتَأتّى فيه،إذ يلزم عن ذلك هدم البنية بحذف ما قُصِد إثباته فيها،فكأنهم اجتنبــوا ذلــك واستغنوا عنه بنفس المصدر الأصلي،أو المستعمل للمرة ".

ومن الألفاظ التي ترد في هذا الباب[٤]:(خِمْرة) من: اختمرت المرأة اختمــاراً فهــي حــسَنة الخِمْرة ،و(العِمَّة) من قولهم: اعتمّ فلان فهو حسن العِمّة،و(النِّقْبة) من قولهم:انتقبت المرأة انتقابــاً ،وإنها لحسنة النِّقْبة.

وقد عضدّ الشاطبي قاعدة الهيئة من الثلاثي بما استشهد به ابن مالــك فــي شــرح عمــدة الحافظ[٥] من الحديث النبوي،وأضاف إليه حديثاً آخر،وهما قوله ﷺ : «**إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ**» و«**مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**»[٦]،والشاهد فيهمــا: « **الْقِتْلَــةَ** » و« **مِيتَــةً جَاهِلِيَّــةً** »،وموطن الشاهد:مجيء الكلمتين على مصدر الهيئة من الفعل الثلاثي علــى وزن(فِعْلــة)،وقــد جاءت الأولى من غير وصف،في حين جاءت الثانية موصوفة .

---

(١) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٤/٣٦٥.

(٢) ينظر:ابن الناظم:شرح ابن الناظم:٣١٣،وأبو حيان:ارتــشاف الــضرب:ج١/٤٩٣،وابــن هــشام:أوضــح المسالك:ج٣/٢٤٢،والاشموني:منهج السالك:٣٥٢،والصبان:حاشية الصبان:ج٢/٤٧٠،وقد خالف ابن مالك ألفيتــه والتسهيل،وشرحه،إذ أجاز ذلك لكن مع وجود الــدليل،وذلك نحــو:انطلــق انطــلاق خائف،وتــسربل تــسربُل محارب،ينظر:شرح عمدة الحافظ:ج١/٧٢٧.

(٣) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٤/٣٦٥.

(٤) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المصدر السابق:ج٤/٣٦٨.

(٥) ينظر: ابن مالك: شرح عمدة الحافظ:ج١/٧٢٦.

(٦) سبق الاستشهاد بهما وتخريجهما في الفصل الأول،ينظر صفحة(١٥٢) من هذا البحث.

المسألة الثانية:نيابة أبنية القلة للكثرة أو بعض أبنية الكثرة للقلة

جَمْعُ التكسير هو جمع لا يسلَم بناء الاسم فيه على حاله،وإنما يتغير حسب الاستعمال بالزيادة ،أو النقصان،أو الهيئة،أو يجمع ما بين وبين،فإن دلّ على ما دون العشرة فهو جمع قلـــة،وإن زاد على العشرة فهو جمع كثرة،ولكل نوع منهما أبنية وأحكام مخصوصة مسجلة في كتـب النحـاة، ومصنفاتهم،والمسألة التي أعرض لها تتصل بقول ابن مالك في مستهل نظمه لجمع التكسير: [١]

أَفْعِــلَــةٌ أَفْعُــلُ ثُــمَّ فِعْــلَــةْ ثُمَّــتَ أَفْعَــالٌ جُمُــوعُ قِلَّــةْ

وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعَاً يَفِــي كَأَرْجُلٍ وَالعَكْسُ جَــاءَ كالصُّفِيّ

وهذا يعني أن أبنية القلة والكثرة قد يخرج كل منهما عن دلالته الأصلية ليؤدي معنى مضاداً لما وضُع له،وهو خروج لا يشمل جميع الأبنية وإنما بعضها على الأرجح.

أمَّا جمع القلة وهو الذي لا يخرج عن أربعة أبنية عند أكثر النحويين[٢] كما بينه ابن مالـك في البيت الأول (أَفْعِلَة،وأَفْعُل،و فِعْلَة،وأَفْعَال)- فالأصل فيه معنى القلة إلا أنه قد يـأتي للدلالـة على معنى الكثرة وضْعاً ، ويقصد بالوضع كما بينه الشاطبي[٣]:الاستغناء بالقلة عن وضع جمـع الكثرة،فالكلمة ليس لها سوى جمع واحد هو القلة؛ فأغنت عـن وضع بنـاء للكثـرة،واقتصرت

---

(١)ابن مالك:ألفية ابن مالك:١٦٣،والشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٧/٩.

(٢) هناك من النحويين كالفراء من يرى أن هذه الجموع ليست وحدها جموع القلة،وإنما يضاف إليها مـا كـان على بناء(فُعَل،وفِعَل،وفِعَلة)كظُلَم،ونِعَم،وقِرَرَة،والأرجح ما رآه ابن مالك وهو رأى أكثر النحويين، ينظـر:ابـن مالك:التسهيل:٧١،وأبو حيان:ارتشاف الضرب:ج١/٤٠٥،والمرادي،ابن أم قاسم:توضيح المقاصـد والمـسالك:ج ٥/ ١٣٧٨،وابن عقيل:المساعد:ج٣/٣٩٤،والسلسيلي:شفاء العليل:ج٣/١٠٢٩،والشاطبي،إبراهيم :المقاصد الشافية : ج١٢/١٦، والأشموني:منهج السالك:ج٣/٦٧٠،وهناك من خالف النحويين في جعله بناء(فِعْلَة) لاسـم الجمـع وليس جمعاً، ومنهم ابن السراج،ينظر:ابن مالك:التسهيل:٧٠،وابن أم قاسم:توضيح المسالك: ج٣/٣٩٣،واختلـف أيضاً في الجمعَين السالمين،هل هما جمع قلة كما عند أكثر النحاة ،أم هما يدلان على جمع القلة والكثرة كما عند ابن خروف ؟،ينظر:ابن يعيش:ج٥/١٠،وابن مالك:شرح الكافية:ج٤/١٨١٠،و المرادي ،ابن أم قاسـم:توضـيح المقاصد والمسالك:ج٥/١٣٧٨، وابن عقيل:المساعد:ج٣/٣٩٤،و الشاطبي،إبراهيم: المقاصد :ج٧/١٢.

(٣) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٧/١٦.

عليه،ومثال ذلك ما مثّل به ابن مالك في البيت الثاني،وهو كلمة(أَرْجُل) وهو جمع (رِجل)،إذ لم تجمع هذه الكلمة سوى جمع قلة على وزن(أَفْعُل)،فاقتصرت في الدلالة على القلة والكثرة،ومثله: كَفٌّ وأَكُفّ،ورَسَن وأرسان،وفؤاد وأفئدة،وعُنُق وأعناق.

وهناك بعض أبنية الاسم اطردت في كلام العرب في اقتصارها على جمع القلة فقط،ولم يوضع لها جمع كثرة[١] كـ: فِعَل،وفُعُل،وفَعِل،وفِعَال المعتل اللام أو المضاعف،نحو: عِنَب: أعناب،وطُنُب:أطناب،وكَتِف:أكتاف،وبناء:أبنية،وعِنَان:أَعِنّة.

أما جمع الكثرة فالأصل فيه الدلالة على معنى الكثرة،إلا أنه قد تأتي بعض أبنيته للدلالة على معنى القلة وتفي بها وضعاً[٢]،ومثال ذلك كلمة(رجال) وهو جمع (رَجُل)،ولم تجمع هذه الكلمة جمع قلة على(أرجال)،فاقتصرت في دلالتها على معنى الكثرة والقلة معاً،وكذلك ما مثّل به ابن مالك في الصفحة السابقة في البيت الثاني بـ(الصُّفِيّ) جمع (صفاة)وهي الصخرة الملساء، ومثاله أيضاً كلمة قلب قلوب،و درهم دراهم،وقس عليه ما جاء رباعياً وخماسياً. [٣]

وقد قدم الشاطبي اعتراضاً على تمثيل ابن مالك (كالصُّفِيّ) بأنه من باب الوفاء الاستعمالي وليس الوضعي لأنها تجمع على:أصفاء،وصفي،لكنه سرعان ما دافع عنه وانتصر له،ووجه الاعتراض أن ابن مالك قد قيّد الوفاء بالوضع ونسي ما يفي استعمالاً كما أشار في كتبه[٤]، والفرق بينهما:أن الوفاء الوضعي يعني أن "العرب لم تضع أحد البناءين استغناء بالآخر"[٥]،في

(١) ينظر:الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٧/١٦.
(٢) ينظر:الشاطبي،إبراهيم: المصدر السابق:ج٧/١٦.
(٣) ينظر:الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٧/١٧.
(٤) قيد ابن مالك الوفاء في التسهيل بالوضع أو الاستعمال مع وجود قرينة تدل على ذلك،ينظر: التسهيل:٧١، وتبعه بعضهم كخالد الأزهري: شرح التصريح:ج٢/٥٢١،وقيد السيوطي الاستعمال بالقرينة وترك الوضع، ينظر:همع الهوامع: ج٣/٣٠٨،وبعضهم لم يشترط أي تقييد، وبنى المسالة على الإطلاق كابن يعيش:شرح المفصل:ج٥/١١،وأبي حيان: ارتشاف الضرب:ج١/٤٠٦،والأرجح ما رآه ابن مالك.
(٥) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٧/١٨.

حين أن الوفاء الاستعمالي يعني أن العرب قد " وضعتهما معاً لكنها استغنت قي بعض المواضع عن أحدهما بالآخر"[١].

ومثّل على الوفاء الاستعمالي بثلاثة شواهد مختلفة من: القــرآن الكريم،والحــديث النبــوي ،والشعر العربي، فقدم النظم وهو قول حسان بن ثابت ﷺ(ت٥٤هــ~) المشهور: [٢]

لَنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحَى وأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْـدَةٍ دَمَا

حيث استعمل حسان الجمعين (الجَفَنات)،و(أسياف) مع أن العــرب قــد قالــت فــي جفنــة أجفان،وجفان ، وفي سيف سيوف،و(أسياف)هي مُستغنَى عنها في الاســتعمال؛لأن الكثــرة فــي الاستعمال هي سيوف وهو المعنى الذي أراده حسان كما يفهم من سياق البيت، وهذه القلــة فــي الاستعمال هي ما جعلت الشاعر النابغة يعترض عليه قائلاً:"لقد قلّلتَ جفانك وأسيافك؟ فقال:مــن كلامنا وضْع القليل موضع الكثير"[٣]،ولوكانت(أسياف)ليست مستغنَى عنها ودارجة بكثــرة لمــا اعترض عليها النابغة.

وهناك من النحويين[٤]من يرى أن إضافة جمع القلة(ومنه جمعا التصحيح) إلى أل الاستغراقية أو إلى ما فيه معنى الكثرة،فإنه يتحول في معناه إلى الكثرة كما في بيت حسان.

والشاهد الثاني والثالث هما: قوله تعالى[٥]: ﴿ **ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ** ﴾،وقــول الرسول ﷺ [٦]:«**دَعِــي**

---

(١) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج١٨/٧.

(٢) ابن ثابت، أبو الوليد حسان الأنصاري(ت٥٤هــ~):ديوان حسان ثابت:تحقيق:عبدأ.مهنّــا:ط١٤١٤،٢هــــ-١٩٩٤م،دار الكتب العلمية،بيروت،ص ٢١٨،وهو من شواهد:ابن مالــك:شــرح الكافيــة:ج١٨١١/٤،وابــن أم قاسم:توضيح المقاصد: ج١٣٧٩/٥،وابن عقيل:المساعد:ج٩٩٣/٣.

(٣) الشاطبي: المقاصد الشافية:ج١٤/٧، ٢٠.

(٤) ينظر:ابن مالك:شرح الكافية:ج١٨١٠/٤،وابن أم قاسم المرادي:توضيح المقاصد والمسالك:ج١٣٧٨/٥،وابن عقيل:المساعد:ج٣٩٣/٣،والأشموني:منهج السالك:ج٦٧١/٣.

(٥) سورة البقرة:٢/الآية(٧). سورة البقرة:٢/الآية(٢٢٨).

(٦) الدارقطني،أبو الحسن علي بن عمر (ت٣٨٥هــ): سنن الدارقطني:تحقيق: السيد عبد الله هاشم : ١٣٨٦هــ - ١٩٦٦م،دار المعرفة ،بيروت،كتاب الحيض،عن عائشة زوج النبيﷺ،حديث(٣٦)،ج٢١٦/١،وروايته بكسر=

الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكِ »،إذ أن كلمة (قُرْء) [١] تُجْمع على جمعين:جمع كثرة،وهو قروء،وجمع قلة وهو أقراء،وثلاثة يناسبها القلة،لكن القرآن استعمل جمع الكثرة مع وجود القلة لشيوع الكثرة ودورانه أكثر من القلة،والقرينة على هذا الاستغناء هي كلمة(ثلاثة).

والشاهد في الحديث النبوي هو كلمة« **أَقْرَائِكِ** » ،ووجه الاستشهاد فيه:أن الرسول ﷺ قد استعمل جمع (قَرء) على (أقراء) وهو جمع قلة،وهو من الجموع قليلة الاستعمال،فهو مستغنَى عنه،والمشهور المستعمل هو (قروء).

وقد اجتهد الشاطبي في الدفاع عنه، فأشار إلى أنّ هذا القليل " المستغنى عنه مع كثرة المستغنى به دليل على صحة الاستغناء"[٢]،فجمع صفاء على أصفاء قليل،و" الشهير في جمعها مطلقاً صُفيّ،وعلى هذا الترتيب يُلحق هذا الضرب الاستعمالي بالضرب الوضعي إلحاقاً لما استعمل نادراً بحكم ما لم يستعمل"[٣]،وبذلك يصح تمثيل ابن مالك بالصُّفيّ،لأن الوضع عنده على ضربين:ما كان حقيقة كما في أَرْجل، وما كان حكماً أي الاستعمالي كما في الصُّفي. [٤]

=الهمزة: «دعي الصلاة أيام إقرائك »ولا صحة لموطن الشاهد فيها،والرواية الشهيرة المروية في كتب الصحاح ما خلا الصحيحين هي (تَدَعَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا) ،والبيهقي:السنن الصغير:كتاب الإيلاء،باب العِدَد، حديث (٢٧٧٣)،ج١٥١/٣،ذكر الحديث تعقيباً على حديث سرده،ثم عقّب عليه بقوله: "لَمْ يَثْبُتْ إِسْنَادُهُ، وَرُوِيَ أَنَّهُ أَمَرَهَا أَنْ تَدَعَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا ".

(١) اختلف المفسرون والفقهاء في معنى (قرء)فمنهم من ذهب إلى أنها تعني الحيض،ومنهم من قال إنها تعني الطهر، واللغويون يعدونه من الألفاظ المشكلة المشتركة التي ربما تدل على المعنيين:الحيض،والطهر،وهي في الحديث تعني الحيض،ينظر:أبو حيان:البحر المحيط:ج١٣١/٢،وينظر في تعليل إيثار قروء على أقراء:ج١٣٣/٢،و ابن فارس ،أبو الحسين أحمد (ت٣٩٥هـ):معجم مقاييس اللغة:تحقيق:عبد السلام هارون:ط١،١٤١١هـ-١٩٩١م،دار الجيل،بيروت،مادة (قرى)،ج٧٩/٥،وابن منظور:لسان العرب:مادة(قرأ)،ج١٣٠/١.

(٢) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٢٠/٧.

(٣) الشاطبي،إبراهيم: المصدر السابق:ج٢٠/٧.

(٤) الشاطبي،إبراهيم: المصدر نفسه:ج٢١/٧.

المسألة الثالثة: الوقف على (إذاً - إذن)[(١)] بالألف:

الوَقْف هو مبحث صرفي يقع على الاسم والفعل،وهو يقابل الابتداء،فكما أن الابتداء عمل فإن حقيقته" استراحة عن ذلك العمل "[(٢)]،وهي استراحة مقصودة لأغراض عدة[(٣)] كتتميم الغرض من الكلام،أو تتميمه في النظم،أو في السجع،وهو خلاف لما يكون لغرض الترنم،أو الإنكار،أو الاستذكار[(٤)] ، وهو لا يكون إلا على آخر الكلمة،وليس له حالة واحدة،وإنما يكون على أنواع عدة معروفة ومبثوثة في كتب النحو والقراءات.

والمسألة التي أعرض لها تدخل في نوع الوقف الإبدالي،وهي التي عناها ابن مالك بقوله[(٥)]:

وَأَشْبَهَتْ **إِذَاً** مُنَوَّنَاً نُصِبْ فَأَلِفاً فِي الوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

وفحوى المسألة يقتصر على وجهين:ما حكم الوقوف على كلمة (إذاً) ؟ ولِمَ خصّ هذا الحرف عن غيره من الأحرف المفردة بالذكر؟

---

(١) اختلف النحاة في صورة كتْب (إذن):فمنهم من ذهب إلى أنها تكتب بالنون (إذن) في الوصل والوقف كالمبرد وابن عصفور،ومنهم من ذهب إلى أنها تكتب بالألف وصلاً ووقفاً كالمازني،ومنهم من ذهب إلى كتابتها بالنون إذا عملت،وبالألف إن لم تعمل كالفراء،ومنهم من اختار كتابتها بالنون إذا وصلت،وبالألف عند الوقف عليها،وهو اختيار أحمد المالقي،ينظر في تفصيل ذلك:ابن عصفور: شرح الجمل:ج٢/١٧٠،و المالقي ،أحمد: رصف المباني في شرح حروف المعاني:١٥٥،و المرادي ،ابن أم قاسم: توضيح المقاصد:ج٥/١٤٧١، والأشموني :منهج السالك:ج٣/٧٥٠، والصبان:حاشية الصبان:ج٤/٢٩٠،وقد راعيت في رسمها خلال عرضها ما أثبته الشاطبي وهو كتابتها بالألف.

(٢) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٨/٥،والأزهري ،خالد: شرح التصريح:ج٢/٦١٥.

(٣) ينظر:ابن عقيل:المساعد:ج٤/٣٠١،والشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٨/٥.

(٤) ينظر:أبو حيان:ارتشاف الضرب:ج٢/٧٩٨،و المرادي ،ابن أم قاسم:توضيح المقاصد:ج٥/١٤٦٩،و الأزهري ،خالد:شرح التصريح:ج٢/٦١٥،والصبان:حاشية الصبان :ج٤/٢٨٧.

(٥) ابن مالك:ألفية ابن مالك:١٧٣، والشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٨/٢٤،أثبت الشاطبي آخر الشاهد بالألف المنون هكذا(إذاً)،وما ثبت في ألفيته في النسخة المحققة التي أحلت إليها هو بالنون،هكذا (إذن)،وما وضعته هو إثبات الشاطبي وليس الألفية.

أما الثاني:فلشهرته،وكثرة استعماله،وكثرة الوقوف عليه،فهو حرف جواب وجـزاء[١]، وأمـا الأول: فإن حكم الوقف عليها يكون بإبدال نونها ألفاً،هكذا (إذا) خلافاً لأصل القاعـدة القياسـية التي تقتضي الوقف عليها بالنون كما يرى المازني، والمبرد ،وابن عـصفور[٢] ؛ وعلـة هـذا الخروج عن الحكم الأصلي كما أشار ابن مالك أنها تشبه المنصوب المنون من الأسماء(وَأَشْبَهَتْ **إِذَاً** مُنَوَّنَاً نُصِبْ)،وهو شبه من جانبين:[٣]

- جانب اللفظ:وهو أن آخر كل منهما نون ساكنة تفصل عن غيرها.

-جانب الاستعمال:أن كلاً منهما يصح الوقوف على آخره،ويبقى المعنى تاماً،كأن تقول: أكرمـك إذا،وهو مشابه للاسم المنصوب في قولك:أكرم زيدا.

وهي بهذه الاستقلالية قد " خالفت جميع الحروف التي لا يمكـن الوقـوف عليهـا اسـتقلالاً كـ(عن)،و(من)،و(أن)،و(لن)، ويستثنى من ذلك ما ليس آخره النون كبلى، ونعم، ولا "[٤] .

وهناك من النحويين كابن جني[٥] من أضاف إلى ذلك تشبيهاً آخر، وهو مشابهتها للفعل الـذي يكون آخره نون التوكيد الخفيفة كما في قوله تعالى: ﴿ **لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ** ﴾[٦].

---

(١) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٨/٢٤،اختلف النحاة في دلالته على الجزاء والجواب،هـل هـي دلالة مجتمعة،أم هي شرط في موضع،وجواباً في موضع آخر،ينظر في تفصيل ذلـك:ابـن عـصفور:شـرح الجمل:ج٢/١٧١،والمالقي:رصف المباني: ١٥١، وابن هشام:أوضح المسالك:ج٤/١٦٢،هامش التحقيـق، تتبـع المحقق مواطن الخلاف في (إذن)،وصنفها في ستة مواطن.

(٢) ينظر:ابن عصفور:شرح الجمل:ج٢/١٧٠،وهو في:ابن هشام:أوضح المسالك:ج٤/٤٤٢،والأزهري، خالد : شرح التصريح:ج٢/٦١٧،والسيوطي:همع الهوامع:ج٣/٣٨٥.

(٣) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٨/٢٦.

(٤) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٨/٢٦.

(٥) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمـان (ت٣٩٢هـ): سـر صـناعة الإعـراب:تحقيـق:حـسن هنـداوي :ط٢،١٤١٣هـ-١٩٩٣م،دار القلم، دمشق،ج٢/٦٨٠.

(٦) سورة العلق:٩٦/الآية(١٥).

ولم يستشهد الشاطبي في هذه المسالة بأي شاهد سماعيّ سوى ما جاء في حديث رســول الله ﷺ حين سألوه عن بيع الرُّطب بالتمر، فقال ﷺ مقرراً لا سائلاً[١]:« **أَيَنْقُصُ الرُّطَــبُ إِذَا جَــفَّ؟** " **قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَلَا إِذًا** »[٢]،والشاهد فيه هو كلمة «**إِذًا** » الأخيرة،ووجه الاستشهاد: الوقف على (إذاً) بإبدال النون ألفاً (إذا).

ويبدو أن هذا الشاهد من الشواهد التي تفرد بها الشاطبي،إذ لم أجد أحداً من النحاة قد استشهد به في هذا الباب.

---

(١) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٨/٢٤.

(٢) لم أقف عليه بالرواية التي أثبتها الشاطبي،وجميع كتب المحدثين التي خرّجت فيها الحديث لم تذكر مــوطن الشاهد،وأغلب الروايات هي: «أَيَنْقُصُ الرُّطَبُ إِذَا يَبِسَ؟» قَالُوا: نَعَمْ، فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ،ينظر:ابن ماجة:ســنن ابــن ماجة:حديث(٢٢٦٤)،ج٢/٧٦١،وأبو داود: سنن أبي داود:حديث(٣٣٥٩)،ج٣/٢٥١،والترمذي:سنن الترمــذي : حديث(١٢٢٥)،ج٣/٥٢٠،والنسائي:سنن النسائي:حديث(٤٥٤٥)،ج٧/٢٦٨،و ابن انــس ،مالــك:موطــأ الإمــام مالك:حديث(١٢٩٣)،ج٢/٦٢٤.

المسألة الرابعة: قلب الواو ياء :

هذه هي المسألة الأخيرة في هذا الفصل، وهي تتصل ببابين من أبواب الصرف التي تعم أحكام الاسم والفعل، هما بابا الإبدال والإدغام.

وإذا كانت حروف الإبدال تعمّ الحروف الصحيحة والمعتلة،فإن الإعلال لا يكون إلا في الحروف المعتلة؛فالإعلال هو في حقيقته جزء من الإبدال، والمسالة التي سأعرضها تدخل في باب الإعلال،وفي نوع واحد منه هو الإعلال بالقلب،وفي موضع واحد من مواضعه هو (قلب الواو ياء)،ولست واقفاً عند كل مواضع قلب الواو ياء،فهي كثيرة، قد تصل إلى نحو عشرة مواضع، والمسألة التي أعرض لها تمس موضعاً واحداً منها،وهي التي قال فيها ابن مالك: [١]

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ... وَاتَّصَلا وَمِنْ عُرُوْضٍ عَرِيَا

فَيَاءَ الوَاْوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا ... وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَاْ قَدْ رُسِمَا

ويعني بذلك أن الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمة واحدة،وتحقق في هذا الاجتماع ثلاثة شروط[٢] وجب أن تقلب الواو ياء، وتدغم الياء بالياء.

وقد وقف الشاطبي عند شروط قلب الواو ياء بشيء من التفصيل[٣]،وعضد شرحه بطائفة من الشواهد السماعية والقياسية،وإليك مجمل ذلك،وبيان موطن الشاهد من الحديث النبوي فيها:

---

(١) ابن مالك:ألفية ابن مالك:١٨٣، والشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٩/٢٠٣.

(٢)هناك من قيد الشروط بأربعة،ينظر: المرادي ،ابن أم قاسم:توضيح المقاصد:ج٦/١٥٩٦،والأشموني:منهج السالك:ج٣/٨٥٤.

(٣) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٩/٢٠٣،وينظر للاستزادة:سيبويه:الكتاب:ج٤/٣٦٥،وابن جني: سرصناعة الإعراب:ج٢/٥٨٤،وابن عصفور:المقرب:ج٢/١٨٣،والممتع الكبير في التصريف:٣٨٣،وابن مالك:شرح الكافية:ج٤/٢١٢٢،وابن هشام:أوضح المسالك:ج٤/٣٨٩،وابن عقيل:المساعد:ج٤/١٥١،والأشموني: منهج السالك:ج٣/٨٥٣،و الأزهري ،خالد:شرح التصريح:ج٢/٧١٨.

١ - الشرط الأول:

أن تكون حركة **السابق** منهما **السكون**، وهذا السابق قد يكون واواً أو ياء،ومثال ذلك:سيّد، وطيّ،لان أصلهما: سيْود،وطوْي،ومتى اختل هذا الحكم وجب تصحيح الواو وإثباتها،وهو إخلال يأتي على عدة صور[١]:كأن يكون كل منهما متحركين معاً كما في(حَيَوان) فلا يصح (حيّان)،أو أن تبني منهما على فَعَلان أو فَعَلَة كما في (طَوَيت وشويت)،تقول في البناء:طَوَيان وطَواة (طَوَيَة) ،وشَوَيَان وشَواة (شَوَيَة)،أو أن يكون الثاني ساكناً والأول متحركاً كطوِيل،وغيُور. [٢]

٢ - الشرط الثاني:

أن تكون الواو والياء متصلتين في أنفسهما لا يفصل بينهما فاصل،فهما متجاوران متلاصقان،ويشترط في هذا الاتصال أن يكونا في كلمة واحدة بحيث لا يكون الحرف الثاني عارضاً للأول؛لأن العُرُوض يبطل الإعلال والإدغام[٣]،ولذلك لا يصح في :(يرمي واقداً)،و(يدعو ياسراً) لعدم ملازمة الواو للياء،إذ هي في كلمة أخرى،فوجب تصحيح الواو،وكذلك لا يصح في زيتون لوجود الفاصل وهو التاء.

ولملازمة الواو والياء في الكلمة الواحدة وجهان : [٤]

أ- وجه تكون فيه الكلمة مبنية على هذين الحرفين لا تفارقهما نحو سيِّد،وميِّت،وهيِّن، فأصلها:سَيْود،ومَيْوت،وهَيْون،بدليل أن الماضي والمضارع هو:ساد يسود،ومات يموت،وهان يهون.

---

(١) ينظر:الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٩/٢٠٤،و الأزهري ،خالد:ج٢/٧١٩.

(٢) ينظر: في بعض صور تصحيح الواو وتعليل ذلك:سيبويه:ج٤/٣٦٧،وابن يعيش:شرح المفصل : ج١٠/٥٥، وابن هشام:أوضح المسالك:ج٤/٣٨٩.

(٣) ينظر:الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٩/٢٠٦،وينظر أيضا:ابن هشام:أوضح المسالك:ج٤/٣٨٩، والأشموني: منهج السالك:ج٣/٨٤٣.

(٤) ينظر:الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٩/٢٠٦.

ب- والآخر تكون فيه الكلمة في حكم المبني عليهما كما في ياء المتكلم نحـو:جـاء معلمـيَّ ،وهؤلاء مُحبيَّ،فأصلهما:معلموي، ومحبوي، فالياء ليست من أصل الكلمة،لكنها أصبحت كأنهـا من بنيتها،وبني عليها حكم اتصال الواو والنون من قلب وإدغام.وقد استشهد الـشاطبي(١)علـى الوجه الثاني بما جاء في حديث رسول الله ﷺ لورَقَة بن نَوفل: « **أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟**»(٢)،وهـو مـن الشواهد المشهورة التي تداولها النحاة في مصنفاتهم قبل الشاطبي وبعده(٣)،وأكثر ما يستشهد بـه في غير هذا الباب،في أبواب المبتدأ والخبر،والفاعل، والإضافة،مع تنبيههم إلـى مـسالة القلـب والإدغام،وهذا أمر أشرت إليه،ونبهت عليه في أكثر من موضع(٤)،وهو من شـواهد الـشاطبي المكررة(٥) كما بينت في منهجه.

والشاهد فيه: « **مُخْرِجِيَّ** »،ووجه الاستشهاد أتركك مع الشاطبي فـي بيانـه،يقول:" أصـله مُخْرجوي،فالياء الأخيرة ياء المتكلم،وهي في الحقيقة كلمة أخرى،لكنها لما تَنَزَّلت منزلة الجزء- ولذلك غيّرت الإعراب في الكلمة فلم يظهر لأجلها-عاملوها معاملة ما هو من نفس الكلمة،فقلبوا الواو ياء،وأدغموا الياء ،فصار:« **أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟**»بضم الجيم،فكسروها لتـصحّ اليـاء فقـالوا:« **مُخْرِجِيَّ** » ".(٦) فالشاهد توافرت فيه جميع شروط القلب والإدغام،فقد اجتمعت الواو والياء فـي كلمة واحدة جرياناً على البناء،وجاءت الواو ساكنة،كما إنهما متلازمان مُعَرَّيان عن العُرُوض.

ويبدو أن الشاطبي قد تفرد عن غيره من النحاة في الاستشهاد بهذا الحديث في باب الإبدال، إذ لم

---

(١) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٩/٢٠٦.

(٢) سبق تخريج الحديث عند تناولي جانباً من اعتراضات الشاطبي على ابن مالك،ينظر:ص١٢٠.

(٣) ينظر مثلاً:السهيلي:الروض الأنف:ج٢/٤٠٦،ونتائج الفكر:ص٣٢٨،وابن عقيل:ج١/٢٠٧، وأبـو حيـان : ج٢/١٠٨٢،و الأزهري ،خالد:شرح التصريح:ج١/٤٠٤،والسيوطي:همع الهوامع:ج٤/٣١٠.

(٤) ينظر في هذه المواضع: ص٥٤، ١٠٨، ١٤٥.

(٥) استشهد به الشاطبي أربع مرات في كتابه،اثنان في باب المبتدأ والخبر،وواحد في باب الإضافة،والأخير في باب الإبدال،ينظر:المقاصد الشافية: ج١/٦٠٦،وج١/٦٠٧،وج٤/١٩٥،وج٩/٢٠٦.

(٦) الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٩/٢٠٦.

أجد نحوياً– فيما قرأت-استشهد به مع أن بعضهم قد اتخذه شاهداً في أبواب أخرى كما أشرت .

١ - الشرط الثالث:

وهو يتصل كثيراً بالشرط الثاني، ولا حاجة إليه لظهور الشاهد من الحديث النبوي،لكن أشير إليه من غير ذكر التفصيلات والجزئيات المتفرعة عنه؛ إذ يشترط في الحرفين أن يتعَرَّيا من العُرُوض،وهو عكس اللزوم الذي يقتضي لزومهما في الكلمة لا يزولان عنها مهما تغير حالها،فإن حدث لأحدهما أو كليها نوع من الزوال في موضع والثبات في موضع آخر،دخلا في العُرُوض التي تبطل الشرط. (١)

وهذا التلازم الذي أشار إليه يشتمل على(٢):أصل الوضع الذي بقي إلى الآن كما في (سيِّد وميِّت)، والخروج عن الأصل مع لزوم الاستعمال ،نحو(آول –إيّال) فأصلها:إِئْوال،ثم صارت إيْوالاً(الياء هنا هي اللازمة في الاستعمال للزوم الهمزة همزة إفعال)،فتحقق شرط القلب والإدغام،فأصبحت:إيّالاً. ومثله:احويَّاء من احواويت.

ومن أمثلة حدوث العارض(٣):سُوِير،وبُويع من ساير ،وبايع،فالواو فيهما ليست أصلية لازمة لأنها صارت بحكم الضمة حين البناء على (فُوعِل)،ومثلهما: رُؤية.

والحاصل من ذلك أنه متى استوفت هذه الشروط الثلاثة في اجتماع الواو والياء وجب القلب والإدغام،وما خرج عن هذه القاعدة لا يعتد به،ويعد من المسموع الشاذ الذي لا يقاس عليه(٤)،كما في: حَيْوَة،وعوى الكلب عَوْيَة،ويوم أَيْوَم،والقياس فيها:حيَّة،وعيَّة،وأيَّم.

---

(١) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المقاصد الشافية:ج٩/٢٠٦.

(٢) ينظر: الشاطبي،إبراهيم: المصدر السابق:ج٩/٢٠٧.

(٣) ينظر: ابن عقيل:المساعد:ج٤/١٥٢،وابن هشام:أوضح المسالك:ج٤/٣٨٩،والشاطبي: المقاصد:ج٩/٢٠٨.

(٤) ينظر:ابن مالك:شرح الشافية:ج٤/٢١٢٣، وابن أم قاسم:توضيح المقاصد:ج٦/١٥٩٦،ابن هشام:أوضح المسالك:ج٤/٣٨٩، وابن عقيل:المساعد: ج٤/١٥٣،والشاطبي: المقاصد الشافية:ج٩/٢٢١،الأشموني:منهج السالك:ج٣/٨٥٤،وخالد الأزهري:ج٢/٧٢٠،وأكثر النحويين من يقسم الشاذ إلى ثلاثة أنواع؛شاذ في الإبدال مع=

الخاتمـــــة:

عرضت في هذه الدراسة جهود الإمام أبي إسحق الشاطبي فـــي الاستشهاد بالحـــديث النبوي الشريف في التقعيد النحوي والصرفي،وذلك من خلال كتابه " المقاصـــد الـــشافية فـــي شـــرح الخلاصة الكافية "،وقد تخلل ذلك بيان مواقف النحاة من حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) منذ نشوء النحو حتى عصر الشاطبي،وبعد استواء هذه الدراســـة علـــى ســـوقها فـــي مقدمـــة وتمهيد،وفصول متتالية،أبرز تاليا أبرز ما توصلت إليه من نتائج:

١ - تبوّأ كتاب " المقاصد الكافية " مكانة علمية رفيعة في تاريخ النحو العربي؛ لأنه يعـدّ فـــي طليعة الشروح الأندلسية المطوّلة النادرة على ألفية ابن مالك ؛إذ ليس هناك شرح اتّسم بـــالغزارة والعمق ،والغنى، وسعة الحجم يجاريه، بل ليس من كتب النحو المطبوعة – فيما أعلم – كتـــاب يماثله في الضخامة وغزارة المادة العلمية سوى شرح أبي حيّان النحوي الأندلسي(ت٧٤٥هـــــ) لكتاب التسهيل، الموسوم بـــ "التذييل والتكميل في شرح كتاب التّسهيل " ،الذي صدر منه عـــشرة أجزاء بتحقيق حسن هنداوي ولا يزال الباقي قيد التحقيق - فيما أعلم- .

٢ - اعتناء النحاة المتقدمين بلغة الحديث النبوي بدرجات متفاوتة،وهو اعتنـــاء تمثـــل بـــالحفظ والرواية،والدراسة،والاستشهاد به في بناء الأحكام النحوية وتقعيـــدها،وتقريرها، غيـــر أنّ هـــذه العناية المتعددة الجوانب لم تكن تسير والشواهد النحوية الأخرى التي تزخر بها كتبهم النحويـــة، فكان استشهادهم به لا يصل حد الكثرة.

٣ - نَهَجَ أكثر النحاة المتأخرين حتى عصر السُّهيلي(ت٥٨١هـــ)،نَهْجَ النحاة المتقدمين في قلـــة اعتدادهم بالحديث في مسائل النحو والصرف،مع أنّ بعضهم يكثر من الاعتماد عليه في تأصيل المسائل اللغوية كما نرى ذلك عند أبي بكر الأنباري(ت٣٢٨هـــ)،وابن النحاس(ت٣٣٨هـــ).

=عدم استيفاء الشروط،وشاذ في التصحيح،وشاذ مع استيفاء الشروط.

٤- توسُّع الاستشهاد النحوي بحديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان أول ما بدأ بـ السُّهيلي(ت ٥٨١هـ)،ثم ابن مالك(ت٦٧٢هـ)، ثم ابن هشام (ت٧٦١هـ)، مع تفاوت بينهم في درجة الاستشهاد، كماً وكيفاً.

٥- جعل ابن مالك من حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ركناً قويماً في بناء القواعد النحوية وتقريرها .

٦- وقف الإمام الشاطبي من الاستشهاد بالحديث النبوي موقفاً منصفاً،فهو يقرّ بجميع الأحاديث التي جاءت منقولة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)،لكنه إقرار يلزمه وجود قرينة دالة عليه، حتى يكون مصدراً ثرياً من مصادر النحو السماعية التي يُستشهد بها في بناء القواعد وتعضيدها ؛فإذا تقرر أنه مروي بلفظه لا معناه،فإنه يصبح حجة في الاستشهاد النحوي، والصرفي، واللغوي، والبياني،وإذا تقرر خلاف ذلك، بأن تُثْبت روايته بمعناه لا لفظه، فلا يجوز الاستشهاد به عند أهل اللسان، فهو يجيز الاستشهاد بالحديث النبوي وفق المعايير والضوابط النظرية التي حددها في الحديث المنقول.

٨- العلة الرئيسة التي جعلت الشاطبي يعترض على استشهاد بعض النحويين المتأخرين بالحديث النبوي كابن خروف، وابن مالك،هي توسعهم بالاستشهاد به من غير أن يتمثلوا أي قيود في التثبت من ضبطه وروايته.

٩- تعاطف الشاطبي مع ابن مالك في الأحكام النحوية والصرفية التي استشهد لها بالحديث النبوي في كتبه،أو استشهد لها هو، مع أنه خالف منهجه في الاستشهاد، وقد كانت اعتراضاته عليه أكثر من موافقاته له، إلا أن معظمها قد مسها الرفق واللين؛ لأنه اجتهد كثيراً في محاولة تبرير موقفه، والدفاع أو الاعتذار عنه، ثم الانتصار له، فإن عجز عن ذلك، أبقى الاعتراض

عليه،وردّ عليه من غير إنقاص أو ازدراء له،وكان يحسن الظن به.

١٠- حظي شرح الشاطبي على ألفية ابن مالك بدرجة عالية في الاعتداد بلغة الحديث النبوي ،وهي الدرجة الثانية بعد ابن مالك؛ إذ بلغ مجموع شواهد حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) اثنين وثمانين ومئة حديثٍ (١٨٢).

١١- على الرغم من ارتفاع عدد الأحاديث التي استشهد بها الشاطبي إذا ما قورنت بكتب النحاة، إلا أنّ نسبة الاستشهاد بالحديث النبوي في كتاب (المقاصد الشافية)،التي شكلت (٤,١ %) من مجموع الشواهد النحوية، لم تصل إلى الدرجة الكافية إذا ما قورنت بأعداد الشواهد النحوية الأخرى في الكتاب نفسه؛إذ إنه نال الدرجة الرابعة ضمن سلم الشواهد النحوية التي اعتد بها في شرحه، وكان الأوْلى أن يُعطى حقه من الاستشهاد به بغزارة كبقية المصادر النحوية الأخرى ،والحفاظ على مكانته الرفيعة وقيمته اللغوية، ولا سيما أن كتابه في طليعة الكتب النحوية مادة وحجماً.فاتّكاء الشاطبي لم يصل إلى المستوى الذي يستحقه حديث رسول (صلى الله عليه وسلم) وفق التصنيف الداخلي ، في حين بلغ درجة عالية في الاستشهاد به وفق المنظور الخارجي.

١٢- يزداد الاستشهاد بلغة الحديث النبوي في الأجزاء الستة الأولى ذات الطابع النحوي، في حين يقل ذلك في الأجزاء الثلاثة المتبقية التي شكلت في معظمها طابعاً صرفياً.

١٣- لا تكشف الأحاديث التي استشهد بها الشاطبي في كتابه الصورة الحقيقية في اعتماده على هذا المصدر السماعي اعتماداً كليا في المسائل النحوية والصرفية؛فهناك أحاديث مكررة(١٧)حديثاً، وأحاديث خارجة عن نطاق النحو والصرف إلى نطاق اللغة والدين(٢٨) حديثاً ،وأخرى سبق الاستشهاد بها عند النحاة السابقين له،ولا سيما ابن مالك(١٥١) حديثاً.

١٤- بلغ الاستشهاد الحقيقي بالأحاديث النبوية في المسائل النحوية والصرفية أربعة وخمسين ومئة حديث (١٥٤) ، وكوّن ما نسبته (٨٤,٦ %) من المجموع الكلي لأحاديث كتابه.

١٥- لم تكن جميع الأحاديث النبوية التي دخلت في حيز الاستشهاد النحوي والصرفي منسوبة إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نسبة مباشرة ،وإنما هناك أحاديث من لفظ آل البيت، والصحابة، والتابعين، وأحاديث جاءت خالية من النسبة إليه (صلى الله عليه وسلم) ، وأحاديث نسبها إليه (صلى الله عليه وسلم) نسبة غير مباشرة، وهي من أكثر الأحاديث وروداً في كتابه.

١٦- لم يتَّبع الشاطبي منهج الاستقراء عند الاعتداد بلغة الحديث كما ظهر عند السهيلي، وبعض شواهد ابن مالك، وإنما كان يعوّل كثيراً على غيره، ويَعْمد إلى تكرار ما استشهدوا به،إذ إنه سُبق إلى واحد وخمسين ومئة حديث(١٥١)؛أي بنسبة (٨٢,٩%) من المجموع الكلي لأحاديث كتابه، كان معظمها قد اعتد بها ابن مالك في كتبه النحوية،ولا سيما شرح التسهيل ،وقد استشهد بثلاثين حديثاً (٣٠) لم ترد عند غيره من النحاة، منها أحد عشر حديثاً(١١) جاءت في معظمها لتقرير قاعدة نحوية، أو رفض حكم ما في المسائل النحوية أو الصرفية،ومنها ما هو منسوب إلى الصحابة والتابعين،وثمانية وعشرين حديثاً(٢٨) من باب التمثيل الديني، أو اللغوي، أو للتمثيل على الحديث المروي بلفظه.

١٧- لم يكن الشاطبي – رحمه الله - حينما يستشهد بالشواهد السماعية في مسائل النحو والصرف يضع الحديث النبوي في مرتبته التي يستحقها كما كان يفعل ابن مالك،فهو كثيراً ما يعوّل على لغة القرآن وقراءاته بالدرجة الأولى، فإذا لم يجد فيه ما يثبت المسألة عوّل على كلام العرب شعراً فنثراً، فإذا تناول بعض المسائل التي استندت إلى لغة الحديث النبوي، توقف عندها ذاكراً متن الحديث،وقد يجمع بين هذه الشواهد كلها أو بعضها. ولعلّ هذا العدول عن وضع

الحديث في مكانته والشواهد النحوية الأخرى يرجع إلى موقفه المحتاط من الاستشهاد به في بناء القواعد النحوية والصرفية وتقريرها.

١٨- كانت الطريقة الإقرانية(الإردافية) التي تقوم على التنوع في الشاهد النحوي الذي يردفه والحديث النبوي،الأكثر شيوعاً في كتابه عند عرضه للأحاديث التي استشهد بها، وهي تكشف عن التنويع الحاصل في ترتيب الشاهد النحوي إذا ما اقترن بالحديث النبوي،كما أن أبرز الصور وروداً في كتابه، هي الجمع ما بين الحديث النبوي والشعر.

١٩- يكرر الاستشهاد بالحديث الواحد أكثر من مرة في مواضع قد تكون متباينة أو مختلفة.

٢١- ساق الشاطبي أكثر الأحاديث التي استشهد بها في مسائل النحو والصرف من غير أن يستوثق منها، كأن يذكر الراوي، أو المصدر الذي ورد فيه، أو التوقف عند تعدد الرواية إن وجدت،خلافاً لما ظهر عند السهيلي،وأكثر شواهد ابن مالك،مع أن أنه كان حريصاً على توثيق معظم شواهده السماعية الأخرى، بالإشارة إلى مصادرها، وأصحابها، وتوقفه عند بعض الروايات التي قد تتخللها،ولعله أمر ناشئ عن شهرتها في الأوساط العلمية، ولا سيما أن أكثرها كان مما سُبق الاستشهاد به عند غيره من النحويين،أو لشهرة الكتابين اللذين ورد فيهما أكثر شواهده، وهما: صحيح البخاري،وصحيح مسلم.

ومع ذلك فإنه كان يعتني في طائفة من شواهد الحديث النبوي بالتوثيق،بأن يذكر راوي الحديث،أو يحيل إلى مصدره،أو رواياته،غير أن أكثرها كان في مسائل ليست نحوية أو صرفية.

٢٢- تضاربت آراء الشاطبي في موقفه من استشهاد النحاة المتقدمين مع أن الظاهر في الجانب التطبيقي لمنهجه في الاستشهاد ميله إلى نفي استشهادهم بالحديث النبوي، وهو نفي لا يتوافق مع ما ظهر في كتبهم النحوية التي تظهر خلاف ذلك.

٢٣- اشتراط الشاطبي لصحة الاستشهاد بالحديث النبوي في التقعيد النحوي والصرفي في بعض الأحاديث المحصورة الدالة على فصاحته هو تقييد مخلّ ؛ لأن الأحاديث التي يستدل بها على بلاغته وفصاحته لا يمكن تقييدها بالكم أو السير بها نحو ما تمثل به العلماء.

٢٤- كان موقف الشاطبي من لغة الحديث موقفاً غير ثابت، فتارة يقبل ما جاء في الحديث، ويقرر به القاعدة النحوية، وتارة يرد الحديث مع توافر معايير الاستشهاد التي حددها في بعضها،ويعد ما ورد فيه من باب القليل الذي لا يقاس عليه، وهو موقف قد تضارب مع ضوابط منهجه النظري أحياناً.

٢٥- لقد كان الشاطبي – رحمه الله- موفقاً في الجانب النظري في حكم الاستشهاد بالحديث النبوي في التقعيد النحوي والصرفي من خلال المعايير والضوابط التي وضعها في صحة الحديث المنقول، لكنه لم يبلغ هذه الدرجة من التوفيق في الجانب التطبيقي حينما عرض لشواهد حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في كتابه:"المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ".

٢٦- تجاوز الاستشهاد بالحديث النبوي في المسائل النحوية مسائل الصرف،كما أن الأحاديث التي استشهد بها قد مسّت معظم الأبواب النحوية الرئيسة، والقضايا الصرفية الكبرى، وهناك موضوعات نحوية وصرفية لم يستشهد لها بالحديث النبوي كالنائب عن الفاعل،والمفعول المطلق،والمفعول له،والنعت،والتوكيد،والتأنيث،والمقصور والممدود،والممنوع من الصرف، والتصغير،والإمالة،والإدغام.

٢٧- ترجيح قاعدة القياس في بعض الاستعمالات النحوية؛ كدخول نون التوكيد على الفعل الماضي،وحذف (أل) في العَلَم الغالب،وجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وجواز الفصل بين المتضايفين.

أما التوصيات فأجملها فيما يلي:

١- إعطاء كتاب الشاطبي قيمته العلمية،وإشهاره بين الدارسين وطلبة العلم؛لما يشتمل عليه من خلاصة التجربة الأندلسية في النحو العربي،ولأنه يضم بين دفتيه، المادة النحوية التعليمية، وأصول النحو وأركانه.

٢- توجيه الطلبة في دراساتهم،وأبحاثهم العلمية نحو هذه الموسوعة النحوية،والكشف عن خزائنها كما في:

- دراسة المسائل النحوية والصرفية التي تعقب فيها الشاطبي النحويين.

- التوقف عند موافقات الشاطبي واعتراضاته على ابن مالك في المسائل التي استشهد لها بالحديث النبوي، في محاولة الكشف عن جذورها ومنابعها، وماهيتها، وثمرتها...

-حصر المسائل النحوية والصرفية التي لم تذكر في الألفية،وأشار إليها الشاطبي في الشرح.

٣- معاودة نشر الطبعة العلمية الصادرة عن (جامعة أم القرى) بعد تهذيبها،وإزالة ما وقع فيها من تحريف وتصحيف.

٣-إنّ حِجيّة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في عصرنا الحاضر ينبغي أن تسلك منافذها النحوية والصرفية واللغوية بكل يُسْر واطمئنان،وهو مسلك دعت إليه كثير من الجهود العلمية، والمجامع اللغوية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

ـ المصادر والمراجع:

- ابن الأثير،أبو الحسن عز الدين محمد بن محمد المعروف (ت٦٣٠ه): الكامل في التاريخ :مراجعة وتصحيح:محمد يوسف الدقاق:ط٤،١٤٢٤ه-٢٠٠٢م، دار الكتب العلمية، بيروت .

- ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد (ت٦٠٦هـ):النهاية في غريب الحديث والأثر : تحقيق: طاهر أحمد الزاوى و محمود محمد الطناحي،١٣٩٩ه- ١٩٧٩م،المكتبة العلمية، بيروت.

- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت٢١٥ه): معاني القرآن:تحقيق:هدى محمود قراعة :ط١،١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، مكتبة الخانجي، القاهرة .

- الأزهري، زين الدين خالد بن عبدالله (ت٩٠٥هـ):شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح:ت:محمد باسل عيون السّود:ط١،١٤٢١ه،٢٠٠٠م،دار الكتب العلمية، بيروت.

- الأزهري، زين الدين خالد بن عبدالله (ت٩٠٥هـ): مُوصل النبيل إلى نحو التسهيل:تحقيق ودراسة، ثريا عبد السميع إسماعيل، رسالة دكتوراة،١٤١٨هـ-١٩٩٨م ، جامعة أم القرى،السعودية.

- الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد (ت٨٣٨هـ): منهج السالك إلى ألفية ابن مالك:تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد:ط١،١٣٧٥هـ-١٩٥٥م ، دار الكتاب العربي،بيروت.

- الأعظمي، محمد مصطفى: دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: ١٤٠٠ه-١٩٨٠م، المكتب الإسلامي،بيروت - دمشق.

- الأفغاني، سعيد: في أصول النحو: ١٤١٤ه-١٩٩٤م ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.

- الألباني، محمد ناصر الدين: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة:ط١،١٤١٢ه-١٩٩٢م ، دار المعارف ،الرياض .

- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧ه):الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: تحقيق :سعيد الأفغاني: ١٣٧٧ه-١٩٥٧م،مطبعة الجامعة السورية.

- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧ه): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ،ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف :لمحمد محيي الدين عبد الحميد،١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م ،المكتبة العصرية، بيروت .

- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧ه): نزهة الألباء في طبقات الأدباء: تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم : ١٤١٨ه-١٩٩٨م ،دار الفكر العربي،القاهرة .

- بحيري، سعيد:علم لغة النص:المفاهيم والإجراءات: ١٩٩٧م ،مكتبة لبنان،الشركة المصرية العالمية للنشر.

- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦ه): الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري :تحقيق:محمد زهير بن ناصر:ط١، ١٤٢٢ه ، دار طوق النجاة.

- البركاتي، الشريف عبدالله علي الحسيني: النحو والصرف بين التميميين والحجازيين :رسالة ماجستير،١٣٩٦هـ ، جامعة الملك عبد العزيز،السعودية.

- البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو المعروف (ت ٢٩٢هـ): مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار:تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وزملائه،ط١، بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م ، مكتبة العلوم والحكم ،المدينة المنورة.

- بشير ،إسماعيل محمد: الإيضاح والتبيين لما قال عنه ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح"إنه خَفِي على أكثر النحويين:رسالة ماجستير،١٤٢١هـ،جامعة أم القرى،السعودية .

- البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب (ت٤٦٣ه):الرحلة في طلب الحديث:تحقيق:نور الدين عتّر :ط١، ١٣٩٥ه-١٩٧٥م.

- البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب (ت٤٦٣ه):الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:تحقيق:محمود الطحان: ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م ، مكتبة المعارف،الرياض .

- البغدادي، إسماعيل باشا:هداية العارفين : (د.ت) ، دار إحياء التراث العربي،بيروت.

- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣): خِزانة الأدب ولُبّ لباب لسان العرب :تحقيق :عبد السلام هارون،ط٤ ،١٤١٨هـ-١٩٩٧م ، مكتبة الخانجي،القاهرة.

- بقا، محمد مظهر:معجم الأصوليين: ١٤١٤هـ ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ،مكة المكرمة.

- البلوي،أبو جعفر أحمد بن علي (ت٩٣٨ه) : الثبت:تحقيق:عبدالله العَمراني:ط١،١٤٠٣ه-

١٩٨٣م ، دار الغرب الإسلامي.

- البنا،محمد إبراهيم:أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي:ط١، ١٤٠٥ه-١٩٨٥م،دار البيان،جدة.

- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨ه): السنن الكبرى:تحقيق:محمد عبد القادر عطـا، ط٣، ١٤٢٤ه- ٢٠٠٣م ، دار الكتب العلمية، بيروت.

- التبريزي، الدين محمد الحنفي (ت٩٠٠ه): شرح الديباج المهذب في مصطلح الحديث: باشـر طبعه محمد أمين عمران،١٣٥٠هـ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده،مصر.

- الترمذي، أبو عيسى محمد بن سَوْرة (ت ٢٧٩ه): سنن الترمذي:تحقيق: أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي ،وإبراهيم عطوة عوض:ط٢،١٣٩٥ه-١٩٧٥م ، مطبعة مصطفى البابي، مصر.

- التَّنْبَكْتي ،أحمد بابا (ت١٠٣٦هـ) :نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج:إشراف وتقديم:عبـد الحميـد عبدالله الهرامة:ط١،(د.ت) منشورات كلية الدعوة الإسلامية ،طرابلس.

- التَّنْبَكْتي ،أحمد بابا (ت١٠٣٦هـ) :كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الدّيباج: ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،المملكة المغربية،.

- تيمور، أحمد: المذاهب الفقهية الأربعة:ط١، ١٤٢١ه- ٢٠٠١م ، دار الأفاق العربية، القاهرة.

- ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين أحمد الحراني (ت٧٢٨هـ):مجموع الفتاوى:تحقيـق : عبـد الرحمن بن محمد بن قاسم: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م ،مجمع الملك فهد ، المدينة النبوية .

- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت٢٩١ه):مجالس ثعلب:تحقيـق عبـد السـلام هـارون: ط٢،١٩٦٠م ، دار المعارف،مصر.

- الثمالي، حماد بن محمد:أبو عبدالله الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مـع تحقيـق كتابـه شرح الجمل: رسالة دكتوراة،١٤٠٩ه-١٤١٠ه، جامعة أم القرى،مكة المكرمة.

- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت٢٥٥ه): البيان والتبيين:تحقيق:عبد السلام هارون (د.ت) ،دار الجيل،بيروت.

- ابن الجزري، أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد (ت٨٣٣هـ):النـشر فـي القـراءات العشر:تحقيق:علي محمد الصباغ:(د.ت) ، المطبعة التجارية الكبرى.

- الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز (ت٦٠٧ه): المقدمة الجزولية في النحو: تحقيق:شعبان عبد الوهاب: ١٤٠٧ه-١٩٨٧م ، مطبعة أم القرى.

- ابن جماعة، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن إبراهيم (ت٧٣٣ه): المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: تحقيق:محي الدين رمضان:ط١،١٩٨٦م ، دار الفكر،دمشق .

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ):سر صناعة الإعراب:تحقيق:حسن هنداوي: ط٢ ،١٤١٣هـ-١٩٩٣م ،دار القلم، دمشق.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ):المُبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة:تحقيق:حسن هنداوي:ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م ، دار القلم(دمشق)، ودار المنارة(بيروت).

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ): المُحْتَسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:تحقيق:علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي،١٤١٤هـ-١٩٩٤م، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت٥٩٧ه):جامع المسانيد:تحقيق: علي حسين البواب،ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م، دار الرشد،الرياض.

- الجوهري،أبو نصر إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣ه): تاج اللغة وصحاح العربية: تحقيق:أحمد عبد الغفور عطار: ط٣ ،١٤٠٤ه-١٩٨٤م ، دار العلم للملايين،بيروت.

- حاجي خليفة،مصطفى بن عبدالله (ت١٠٦٧ه): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون :عناية وتصحيح:محمد يالتقايا وزميله،١٣٦٠ه-١٩٤١م ، دار إحياء التراث العربي،بيروت.

- ابن حبان ، أبو حاتم محمد بن حبان التميمي الدارمي (٣٥٤هـ): الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان : ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ):حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط،ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- ابن حبان ، أبو حاتم محمد بن حبان التميمي الدارمي (٣٥٤هـ): صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان : تحقيق: شعيب الأرنؤوط،ط٢ ،١٤١٤هـ - ١٩٩٣م ، مؤسسة الرسالة،بيروت.

- حتحات، أمان الدين:الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه:ط١ ،١٤٢٧ه-٢٠٠٦م،دار القلم،حلب.

- ابن حجر،أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني (ت٨٥٢ه):تهذيب التهذيب : اعتناء :إبراهيم الزّيبق وعادل مرشد،ط١، ١٤٢١ه-٢٠٠١م ، مؤسسة الرسالة ،بيروت.

- ابن حجر،أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني (ت٨٥٢ه):نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: تحقيق:عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، ١٤٢٢ه-٢٠٠١م.

- الحجي، عبد الرحمن علي: التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة:ط٢ ،١٤٠٢ه-١٩٨١م ، دار القلم،دمشق وبيروت .

- الحَديثي، خديجة:الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٣٩٤ه-١٩٧٤م ، جامعة الكويت.

- الحَديثي، خديجة:المدارس النحوية: ط٣،١٤٢٢ه-٢٠٠١م، دار الأمل،إربد .

- الحَديثي، خديجة:موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف: ١٩٨١م ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ،دار الرشيد،العراق.

- ابن حزم، علي بن أحمد (٤٥٦ه): جمهرة أنساب العرب: تحقيق:عبد السلام هارون ، ط٥ ،١٩٨٢م ، دار المعارف،القاهرة.

- حسان، تمام:الأصول:دراسة إبستيمُولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م ، عالم الكتب،القاهرة.

- حسان، تمام:اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٩٤م، دار الثقافة ، الدار البيضاء(المغرب).

- حسان، أبو الوليد بن ثابت الأنصاري(ت٥٤هـ~): ديوان حسان ثابت:تحقيق: عبدأ.مهنّا :ط٢ ،١٤١٤هـ-١٩٩٤م، دار الكتب العلمية،بيروت.

- حسين، محمد الخضر:الاستشهاد بالحديث في اللغة: مجلة مجمع اللغة العربية:الجزء الثالث،شعبان ١٣٥٥-أكتوبر١٩٣٦م ، المطبعة الأميرية،القاهرة.

- حسين، محمد الخضر: دراسات في العربية وتاريخها:ط٢، ١٣٨٠ه- ١٩٦٠م ، المكتب الإسلامي ،ومكتبة دار الفتح ،دمشق.

- الحلواني، محمد خير: أصول النحو العربي: ١٩٨٣م ، الناشر الأطلسي.

- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني (ت ٢٤١هـ): مسند الإمام أحمد بن حنبل:تحقيق: شعيب الأرنؤوط ،وعادل مرشد ،ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م ، مؤسسة الرسالة.

- أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي(ت٧٤٥هـ):ارتشاف الضرب من لسان العرب:تحقيق :رجب عثمان محمد،ومراجعة رمضان عبد التواب:ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م ، مكتبة الخانجي،القاهرة.

- أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي(ت٧٤٥هـ): التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:تحقيق:حسن هنداوي:ط١ ،١٤١٩هـ-١٩٩٨م ، دار القلم،دمشق.

- أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي(ت٧٤٥هـ):تفسير البحر المحيط: تحقيق :الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض،وشارك في التحقيق زكريا عبد المجيد النوقي،وأحمد النجولي الجمل:ط١٤٢٢،١هـ-٢٠٠١م، دار الكتب العلمية، بيروت.

- أبو حيّة، الهيثم بن الربيع النُّميري(ت١٨٣هـ): شعر أبي حية النميري:جمع وتحقيق : يحيى الجبوري: ١٩٧٥م ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي،دمشق.

- الختران، عبد الله: مراحل تطور الدرس النحوي، ١٩٩٣م ، دار المعرفة الجامعية،إسكندرية .

- ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد (ت٦٠٩هـ): شرح كتاب سيبويه المسمّى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب:تحقيق:خليفة محمد خليفة بريري:ط١ ،١٤٢٥هـ-١٩٩٥م ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ،طرابلس.

- ابن الخطيب، أبو عبدالله لسان الدين (ت٧٧٦هـ): الإحاطة في أخبار غرناطة:تحقيق:محمد عبدالله عنان:ط١ ،١٣٩٧ه-١٩٧٧م ، مكتبة الخانجي،القاهرة .

- ابن الخطيب، أبو عبدالله لسان الدين (ت٧٧٦هـ): اللمحة البدرية في أخبار الدولة النصرية:تصحيح وعناية :محبّ الدين الخطيب ،(د.ت) الطبعة السلفية،القاهرة.

- ابن خلدون، أبو زيد ولي الدين عبد الرحمن بن محمد (ت٨٠٨هـ): تاريخ ابن خلدون(ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر):تحقيق :خليل شحادة ومراجعة سهيل زكار: ١٤٢١ه-٢٠٠١م ، دار الفكر،بيروت.

- الخوارزمي، أبو محمد صدر الأفاضل القاسم بن الحسين (ت٦١٧هـ): ترشيح العلل في شرح الجمل:تحقيق:عادل محسن العميري:ط١ ،١٤١٨هـ-١٩٩١م ، جامعة أم القرى،مكة.

- الخيرآبادي، محمد أبو الليث: معجم مصطلحات الحديث وعلومه وأشهر المصنفين فيه:ط١،

١٤٢٩ه-٢٠٠٩م ، دار النفائس ،الأردن.

- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر (ت٣٨٥هـ): سنن الدارقطني:تحقيق: السيد عبد الله هاشم : ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، دار المعرفة ،بيروت .

- الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥هـ): مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي):تحقيق: حسين سليم أسد الداراني:ط١ ،١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

- أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني(ت٢٧٥ه):سنن أبي داود:تحقيق: محمد محيي الدين:المكتبة العصرية،(د.ت)، صيدا ،بيروت.

- أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِستاني(ت٢٧٥ه): المراسيل : تحقيق: شعيب الأرناؤوط ،ط١ ،١٤٠٨ه، مؤسسة الرسالة ، بيروت.

- درسلر، بيوجراندو:النص والخطاب والإجراء،ترجمة:تمام حسّان، ط١، ١٩٩٨م،عالم الكتب، القاهرة.

- الذّبياني، زياد بن معاوية النابغة (ت٦٠٥م):ديوان النابغة الذّبياني:تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم،ط٢ ،١٩٨٥م ، دار المعارف،القاهرة.

- الرَّامَهُرْمُزِي،أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن (ت٣٦٠ه): المحدث الفاصل بين الراوي والواعي : تحقيق :محمد عجاج الخطيب : ط١ ،١٣٩١ه-١٩٧١م ، دار الفكر،بيروت.

- ابن أبي الربيع، أبو الحسين عبيدالله بن أحمد (ت٦٨٨هـ): البسيط في شرح جمل الزجاجي:تحقيق:عياد الثبيتي،ط١ ،١٤٠٧هـ-١٩٨٦م ، دار الغرب الإسلامي،بيروت .

- بن ربيعة ،أبو عقيل لَبيد بن مالك (ت٤١هـ): شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري: تحقيق إحسان عباس،١٩٦٢م ، مطبعة حكومة الكويت، الكويت.

- الرشود، حصّة بنت زيد بن مبارك: الرأي الوسط في النحو العربي:أطروحة دكتوراة،١٤٢٠هـ-١٩٩٩م ، جامعة أم القرى،السعودية.

- الرّضي، محمد بن الحسن الإستراباذي (ت٦٨٨هـ): شرح الرضي على الكافية: تحقيق: يوسف حسن عمر:ط٢، ١٩٩٦م ، دار الكتب الوطنية،بنغازي .

- الزُّبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٧٩ه): طبقات النحويين واللغويين : تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم ،ط٢ ،١٩٨٩م ، دار المعارف،القاهرة .

- الزَّبيدي، محمد بن محمد مرتضى (ت١٢٠٥ه):تاج العروس من جواهر القاموس: تحقيق:مصطفي حجازي،راجعه عبد الستار أحمد فرّاج: ١٣٨٥ه-١٩٦٥م، وزارة الإرشاد والأنباء،مطبعة حكومة الكويت، الكويت.

- الزّبَيري، وليد بن أحمد الحسين، والقيسي،بشير بن جواد،والحبيب،مطفى بن قحطان،والبغدادي،عماد بن محمد: الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة:ط١ ،١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م ، سلسلة إصدارات مجلة الحكمة،بريطانيا.

- الزركلي، خير الدين: الأعلام:ط١٥ ،٢٠٠٢م، دار العلم للملايين.

- الزّمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر جاراالله (ت٥٣٨هـ):الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:تحقيق:عادل الموجود ، ومشاركة فتحي حجازي ، ط١ ،١٤١٨هـ-١٩٩٨م ، مكتبة العبيكان،الرياض.

- الزّمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر جاراالله (ت٥٣٨هـ): المفصل في صنعة الإعراب:تحقيق: علي بو ملحم،ط١،١٩٩٣م ،مكتبة الهلال ،بيروت.

- أبو زهو، محمد محمد:الحديث والمحدثون(أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية): ط٢ ،١٤٠٤-١٩٨٤م، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض.

- أبو زيد، أروى:الاستشهاد بالحديث النبوي في النحو عند السهيلي: رسالة ماجستير،٢٠١١م ، الجامعة الهاشمية،الأردن.

- السامرائي، خليل إبراهيم ، وذنون،عبد الواحد،ومطلوب،ناطق: تاريخ العرب وحضارتهم في الأندلس: ط ١، ٢٠٠٠م ، دار الكتاب الجديدة، بيروت.

- السامرائي، فاضل صالح: الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري:ط٢، ١٤٣٠ه-٢٠٠٩م ، دار عمار، الأردن.

- ابن السرَّاج، أبو بكرمحمد بن سهل (ت٣١٦هـ):الأصول في النحو:تحقيق:عبد الحسين الفتلي،ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م ،مؤسسة الرسالة، بيروت.

- سركيس، يوسف: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ١٣٤٦هـ-١٩٢٨م ، مطبعة سركيس،مصر.

- السلسيلي، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن عيسى (ت٧٧٠هـ): شفاء العليل في إيضاح التسهيل:تحقيق:الشريف عبدالله البركاتي:ط١، ١٤٠٦ه-١٩٨٦م،المكتبة الفيصلية،مكة المكرمة .

- سلمان، عزمي محمد : جوانب التفكير النحوي عند الشاطبي في كتابه: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:رسالة دكتوراة،٢٠١٠م، جامعة مؤتة،الكرك، الأردن.

- السّمعاني، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد (ت٥٦٢ه):الأنساب:تحقيق:رياض مراد ورفيقه،ط١ ،١٤٠٥ه-١٩٨٤م ، مكتبة ابن تيمية،القاهرة.

- السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (ت٥٨١ه):نتائج الفكر في النحو: تحقيق وتعليق:عادل عبد الموجود وعلي معوَّض: ط١، ١٤١٢ه-١٩٩٢م، دار الكتب العلمية،بيروت.

- السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (ت٥٨١ه):أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه:تحقيق:محمد إبراهيم البنا: ١٣٨٩ه-١٩٦٩م، مطبعة السعادة .

- السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (ت٥٨١ه): الرَّوض الأُنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام(ت٢١٨ه~):تحقيق:عبد الرحمن الوكيل:ط١، ١٣٨٧ه-١٩٦٧م ، دار الكتب الإسلامية،مصر.

- السيالي، جمعان بن بنيوس:اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور:رسالة ماجستير،١٤١٥ه-١٩٩٥م ، جامعة أم القرى،السعودية.

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان(ت-١٨٠ه):الكتاب:تحقيق وشرح:عبد السلام هارون:ط٤، ١٤٢٥ه-٢٠٠٤م، مكتبة الخانجي ،القاهرة.

- ابن سيدة،أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت٤٥٨ه): المحكم والمحيط الأعظم في اللغة:تحقيق عائشة عبد الرحمن ،ط١ ،١٣٧٧ه-١٩٥٨م ، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .

- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله (ت٣٦٨ه): أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض:تحقيق: محمد إبراهيم البنا،ط١، ١٤٠٥ه-١٩٨٥م ، دار الاعتصام ، القاهرة.

- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله (ت٣٦٨ه): شرح كتاب سيبويه:تحقيق:أحمد حسن

مهدلي،وعلي سيِّد علي:ط١، ١٤٢٩ه-٢٠٠٨م ،دار الكتب العلمية،بيروت.

- السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين (ت٩١١ه):الاقتراح في علم أصول النحو: قرأه وعلق عليه :محمود ياقوت، ١٤٢٦ه-٢٠٠٦م ، دار المعرفة ،مصر.

- السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين (ت٩١١ه):بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم:ط٢، ١٣٩٣ه-١٩٧٩م ، دار الفكر.

- السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين (ت٩١١ه):تاريخ الخلفاء:تحقيق:محمد محي الدين: ١٤٠٩ه-١٩٨٩م،المكتبة العصرية، بيروت.

- السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين (ت٩١١ه):تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب :تحقيق:حسن الملخ وسهى نعجة،ط٢ ،٢٠٠٨م ،عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي،الأردن.

- السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين (ت٩١١ه): تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: شرح ألفاظه وعلق عليه:أبوعبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة: ط١، ١٤١٧ه-١٩٩٦م، دار الكتب العلمية،بيروت.

- السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين (ت٩١١ه): شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمى البهجة المرضية:تحقيق:محمد الغرسي: ط١،١٤٢١هـ-٢٠٠٠م ، دار السلام،القاهرة.

- السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين (ت٩١١ه): المطالع السعيدة في شرح الفريدة:تحقيق:نبهان ياسين: ١٩٧٧م ، دار الرسالة،بغداد.

- السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين (ت٩١١ه):همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:تحقيق:أحمد شمس الدين:ط١ ،١٤١٨هـ-١٩٩٨م ، دار الكتب العلمية،بيروت.

- الشاطبي،أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠ه):الاعتصام:تحقيق:سليم الهلالي،ط١ ،١٤١٢ه-١٩٩٢م ، دار ابن عفان،الخبر.

- الشاطبي،أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠ه):الاعتصام:تحقيق:محمد بن عبد الرحمن

الشقير:ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م ، دار ابن الجوزي،الدمام.

- الشاطبي،أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠ه): الاعتصام:تحقيق:مشهور بن حسن آل سلمان:(د.ت)،مكتبة التوحيد، السعودية.

- الشاطبي،أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠ه): الإفادات والإشادات:تحقيق محمد أبو الأجفان: ط١ ،١٤٠٣ه-١٩٨٣م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- الشاطبي،أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠ه): شرح الشاطبي لألفية ابن مالك المسمى (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية): تحقيق: محمد السيد عثمان، ط١ ،٢٠١٢م، دار الكتب العلمية –بيروت .

- الشاطبي،أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠ه): فتاوى الإمام الشاطبي:أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي(ت٧٩٠هـ):تحقيق:محمد أبو الأجفان:ط٢ ،١٤٠٦هـ-١٩٨٥م ، مطبعة الكواكب،تونس.

- الشاطبي،أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠ه):المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: تحقيق:عبد الرحمن بن سليمان العُثيمين ،وعبد المجيد قطامش ،والسيد تقي عبد السيد،ومحمد إبراهيم البنا، وسليمان بن إبراهيم العايد،وعياد بن عيد الثبيتي، ط١ ،١٤٢٨ه-٢٠٠٧م، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي،مكة المكرمة.

- الشاطبي،أبو إسحق إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠ه):الموافقات: مشهور بن حسن آل سلمان :ط ١٤١٧،١ه-١٩٩٧م، دار ابن عفان،الخبر .

- الشاعر، حسن موسى:الاستشهاد بالحديث النبوي عند ابن مالك الأندلسي:مسودة جاهزة للنشر(د.ت).

- الشاعر، حسن موسى: النحاة والحديث النبوي:ط١، ١٤٣١ه-٢٠١٠م ، دار عمار،عمان.

- الشرقاوي، السيد دسوقي: معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو:ط١ ،١٤٢١ه-٢٠٠١م ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- ابن شقير أبو بكر أحمد بن الحسن (ت٣١٧هـ):الجمل في النحو:تحقيق: علي بن سلطان الحكمي، رسالة ماجستير،(د.ت)، جامعة الملك عبد العزيز،مكة المكرمة.

- ابن شقير أبو بكر أحمد بن الحسن (ت٣١٧هـ):المُحلى (وجوه النصب):تحقيق:فائز فارس:ط١ ،١٤٠٨هـ-١٩٨٧م ،مؤسسة الرسالة،بيروت،ودار الأمل،إربد.

- شلبي، أبو زيد: تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامي: ١٤٢٧ه-٢٠٠٦م ، مكتبة وهبة، القاهرة .

- الشلوبيني، أبو علي عمر بن محمد (ت٦٤٥هـ):التوطئة:تحقيق:يوسف أحمد المطوع: ط٢ ،١٩٨١م، دار الكتب.

- ابن شهبة، أبو بكر تقي الدين أحمد بن محمد (ت٨٥١ه):طبقات النحاة واللغويين :تحقيق:محسن غياض،١٩٧٤م ، مطبعة النعمان،النجف .

- الشهري، علي بن علوي:أسباب ترجيحات ابن مالك النحوية في شرحه للتسهيل:رسالة ماجستير،١٤٢٥هـ ، جامعة أم القرى،السعودية.

- الصالح، صبحي:علوم الحديث ومصطلحه: ط٢ ،١٩٩٦م، دار العلم للملايين،بيروت .

- صالح، محمد سالم: أصول النحو دراسة في فكر الأنباري:ط١ ،١٤٢٧ه-٢٠٠٦م، دار السلام،مصر.

- الصّبان، أبو العرفان محمد بن علي (ت١٢٠٦هـ):حاشية الصبان:تحقيق:طه عبد الرؤوف سعد: (د.ت)، المكتبة التوفيقية.

- صحراوي، مسعود:التداوليّة عند العلماء العرب المسلمين:دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي،ط١ ،٢٠٠٥م ، دار الطليعة،بيروت.

- الصعيدي، عبد المتعال:المجدِّدون في الإسلام: ١٤١٦هـ-١٩٩٦م ، مكتبة الآداب،القاهرة.

- أبوصعيليك، سليمان عودة:أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب:ط١ ،١٤٣١ه-٢٠١٠م ، دار المأمون،الأردن.

- الصَّلاَّبي، علي محمد: دولة السلاجقة وبروز مشروع إسلامي لمقاومة التغلغل الباطني والغزو الصليبي:ط١ ،١٤٢٧ه-٢٠٠٦م، مؤسسة اقرأ،القاهرة.

- الصَّلاَّبي، علي محمد: عصر الدولتين الأموية والعباسية:ط١ ،١٤١٨ه-١٩٩٨م ، دار البيارق،الأردن.

- الصَّيْمَرِي، أبــو محمــد عبــدالله بــن علــي (ت:أوائــل القــرن الخــامس~): التبــصرة والتذكرة:تحقيق:فحي أحمد مصطفى:ط١ ،١٤٠٢هــ-١٩٨٢م ، دار الفكر،دمشق.

- الضامن، حاتم صالح: الاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو: ١٤٢٣-٢٠٠٢م ، دبي.

- ضيف، شوقي: المدارس النحوية :ط٧ ،١٩٩٢م ، دار المعارف ، القاهرة.

- أبو طالب، عبد مناف بن عبد المطلب(ت١٠ من البعثة النبوية~) : ديوان أبي طالب بن عبــد المطلب،صنعه:أبو هِفَّان عبدالله بن أحمد بن حرب المِهْزَمي(ت٢٥٧ه) وأبو القاســم علــي بــن حمزة البصري التميمي(ت٣٧٥هــ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين،ط١ ،١٤٢١ هــ-٢٠٠٠م ، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت٣٦٠ه):المعجم الأوسط:تحقيق: طارق بــن عــوض الله بن محمد ورفيقه، :ط١ ،١٤١٥هــ، دار الحرمين - القاهرة .

- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت٣٦٠ه):المعجم الكبير:تحقيــق:حمــدي بــن عبــد المجيد:ط١، ١٤١٥ه-١٩٩٤م ، دار الصميعي،الرياض.

- ابن الطّحان، أبو المحاسن يوسف بن أحمد الحافظ اليَغْموري (ت٦٧٣ه):نور القبس المختصر من المُقْتَبس للمرزباني(ت ٣٨٤ه):تحقيق: (رُوْدُلْــف زلهلــيم): ١٣٨٤ ه-١٩٦٤م ، المطبعــة الكاثوليكية، بيروت،وقد نشرته دار(فرانتس شتاينر) في(فيسبادن الألمانية) .

- الطحان، محمود: تيسير مصطلح الحديث: مكتبة المعارف،الرياض،ط٩، ١٤١٧ه-١٩٩٦م .

- الطِّرماح، الحكم بن حكيم بن الحكم (ت:بعد١٠٢هــــ~):ديــوان الطِّرمــاح:تحقيــق:عــزة حسن:ط٢، ١٤١٤هــ-١٩٩٤م ، دار الشرق العربي،بيروت،حلب.

- الطنطاوي، محمد: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة:ط٣، ٢٠٠٥م ، دار المعارف،القاهرة.

- أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي(ت٣٥١ه): مراتب النحــويين: تحقيــق:محمــد أبــو الفضل:ط١، ١٤٢٣ه-٢٠٠٢م ، المكتبة العصرية،بيروت.

- ابن عاشور، أبو حــاتم:ســيبويه والحــديث النبــوي: ١٤٣١ه-٢٠٠٩م ، مجلــس الألوكــة العلمي،الرابط الإلكتروني: http://majles.alukah.net/showthread.php?54941

- ابن عاشور، محمد الطاهر: أليس الصبح بقريب:ط١ ،١٤٢٧ه٢٠٠٦م ، دار السلام ،القاهرة.

- عبد التواب، رمضان: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين:ط٢،١٤٢٢ه-٢٠٠٢م، مكتبة الخانجي ، القاهرة.

- عبد العال ،أمال علي: المسائل الخلافية في شرح التسهيل:أطروحة دكتوراة،١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م ، جامعة الأزهر.

- بنعبدالله، عبد العزيز: معلمة الفقه الإسلامي:ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، دار الغرب الإسلامي.

- عبد المهدي، عبد الجليل: الحركة الفكرية في ظل المسجد الأقصى في العصرين الأيوبي والمملوكي: ٢٠٠٩م ، وزارة الثقافة،عمان.

- العبيدي، حمّادي:الشاطبي ومقاصد الشريعة:ط١ ،١٤١٢هـ -١٩٩٢م ، دار قتيبة ،بيروت.

- عتر، نور الدين: مناهج المحدثين العامة في الرواية والتصنيف:ط٢ ،١٤٢٤ه-٢٠٠٣م ،دار الرؤية ،دمشق .

- عتيق، عبد العزيز:المدخل إلى علم النحو :ط٢ ،١٩٦٧م ، دار النهضة.

- ابن عُثيمين، محمد بن صالح: شرح البيقونية في مصطلح علوم الحديث:اعتنى به وحققه:أبوعبدالله سيد بن عباس الجليمي:ط١، ١٤١٥ه-١٩٩٥م ، مكتبة السنة،القاهرة .

- عرب، سلوى محمد: المعايير الأصولية في نماذج من اعتراضات الشاطبي على ابن مالك :مجلة العلوم العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،العدد السابع عشر/ شوال ١٤٣١هـ ،قدمت له ملخصاً في صفحتها الجامعية ، الرابط الإلكتروني:

(http://sarab.kau.edu.sa/Pages-الأبحاثaspx.)

- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت ٥٧١هـ): تاريخ دمشق:تحقيق : عمرو بن غرامة العمروي: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م، دار الفكر.

- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن (ت٦٦٩ه):المُقَرِّب:تحقيق:أحمد عبد الستار الجواري،وعبدالله الجبوري:ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م،دون ذكر الناشر،ومكان النشر.

- ابن عقيل،أبو عبد الرحمن بهاء الدين عبدالله بن عبد الرحمن (ت٧٦٩ه):المساعد على تسهيل الفوائد:تحقيق:محمد بركات،١٤٠٠ه ـ ١٩٨٠م، دار الفكر،دمشق .

- ابن عقيل،أبو عبد الرحمن بهاء الدين عبدالله بن عبد الرحمن (ت٧٦٩ه):شرح ابن عقيل:

تحقيق:محمد محي الدين،ط١٤، (د.ت) .دون ذكر الناشر،ومكان النشر.

- العُكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت٦١٦هـ): التّبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين:تحقيق:عبد الرحمن العثيمين : ط١ ،١٤٢١هـ-٢٠٠٠م ، مكتبة العبيكان ،الرياض.

- ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العَكري الحنبلي(ت١٠٨٩هـ): شذرات الذهب في أخبار من ذهب:تحقيق: محمود الأرناؤوط ،ط١ ،١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، دار ابن كثير، دمشق – بيروت.

- عمر، أحمد مختار:البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر،(د.ت)، عالم الكتب، القاهرة .

- العمري، أكرم:بحوث في تاريخ السنة المشرّفة:ط٥،(د.ت) ، مكتبة العلوم والحِكم ،المدينة المنورة.

- العموش،خلود:مسألة " احتجاج النحاة بالحديث الشريف " في مناهج المحدثين:الشاعر، والحديثي، وقباوة نموذجاُ: مجلة الإمام محمد بن سعود،العدد العاشر،محرم،١٤٣٠ه-٢٠٠٨م .

- عنان، محمد عبدالله :دولة الإسلام في الأندلس: ط٤ ،١٤١٧ه-١٩٩٧م ، مكتبة الخانجي،القاهرة.

- عنان،محمد عبدالله:مواقف حاسمة في تاريخ الإسلام:ط٥ ،١٤١٧ه-١٩٩٧م،نشرحسين عنان.

- العوفي، محمد بن عبدالله: بهاء الدين النحاس النحوي في ضوء تعليقته على المقرب مع تحقيق النصف الأول :رسالة ماجستير،١٤١١ه-١٩٩١م ، جامعة أم القرى ،السعودية.

- عياض، القاضي بن موسى السبتي(ت٥٤٤ه): ترتيب المدَارِك وتقريب المسالك لمعرفة أعيان مذهب الإمام مالك:تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي،(د.ت) ،وزارة الأوقاف ،الرباط.

- الغرناطي، أبو يحيى محمد بن عاصم (ت٨٨٧ه): جنة الرضا في التسليم لما قدّر الله وقضى:تحقيق :صلاح جرار: ١٩٨٩م، دار البشير،عمان.

- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا الرازي (ت٣٩٥ه) :الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها:تحقيق عمر فاروق الطباع:ط١، ١٤١٤ه-١٩٩٣م ، مكتبة المعارف،بيروت.

- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا الرازي (ت٣٩٥ه) :معجم مقاييس اللغة:تحقيق:عبد السلام هارون:ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م ، دار الجيل،بيروت.

- الفاسي، أبو الطيب تقي الدين محمد بن أحمد (ت٨٣٢ه): تعريف ذوي العُلا بمن لم يذكره الذهبي من النُّبلاء:تحقيق:محمود الأرناؤوط وأكرم البوشي: ط١ ،١٩٩٨م ،دار صادر،بيروت .

- فجال، محمود:الحديث النبوي في النحو العربي:ط٢،١٤١٧ه-١٩٩٧م ، أضواء السلف ،الرياض.

- فجال، محمود:السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي:ط٢ ،١٤١٧ه-١٩٩٤م ، أضواء السلف،الرياض .

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧ه):معاني القرآن:تحقيق:أحمد نجاتى ،ومحمد نجار،وعبد الفتاح شلبى ،١٩٥٥م ، دار المصرية.

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧ه): المقصور والممدود:تحقيق:ماجد الذهبي:ط٢، ١٤٠٨ه-١٩٨٨م، الرسالة، بيروت.

- ابن فرحون، إبراهيم بن علي (ت٧٩٩ه): الديباج المُذْهَب في معرفة أعيان علماء المَذْهب : تحقيق: محمد أبو النور ،(د.ت) ، دار التراث ،القاهرة.

- الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة التميمي (ت١١٠هـ): ديوان الفرزدق : تحقيق:علي فاعور:ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م ، دار الكتب العلمية،بيروت.

- الفيروزآبادى، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ): البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة:تحقيق:حسان أحمد راتب المصري، ط١،١٤٢١ه-٢٠٠٠م،دار سعد الدين ،دمشق .

- ابن أم قاسم،أبو محمد بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩ه): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:تحقيق عبد الرحمن سليمان،ط١، ١٤٢٢ه-٢٠٠١م ، دار الفكر العربي، القاهرة.

- قباوة، فخر الدين: توظيف الحديث الشريف في البحث النحوي:مجلة مجمع اللغة العربية،دمشق،المجلد ٨٣،الجزء٣(د.ت).

- القضاة، أمين : محاضرات في التاريخ الإسلامي:ط٣ ،١٤١٨ه-١٩٩٨م ،دار عمار، عمان .

- القِفْطي، أبو الحسن جمال الدين علي بن يوسف (ت٦٢٤ه): إنْبَاهُ الرواة على أَنْبَاه النحاة: تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم:ط١ ،١٤٠٦ه-١٩٨٦م ، دار الفكر العربي،القاهرة ،ومؤسسة الكتب الثقافية ،بيروت.

- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب القرطبي(ت٤٣٧هـ):الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: تحقيق: محيي الدين رمضان،١٣٩٤هـ -١٩٧٤م،مجمع اللغة العربية، دمشق.

- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب القرطبي(ت٤٣٧هـ):مشكل إعراب القرآن:تحقيق: حاتم صالح الضامن،ط٢ ،١٤٠٥هـ ،مؤسسة الرسالة،بيروت.

- الكتاني، عبد الحي بن عبد الكبير: فهرس الفهارس والأثبات:اعتناء إحسان عباس،ط٢، ١٤٠٢ه-١٩٨٢م،دار الغرب الإسلامي،بيروت.

- الكتاني، علي المنتصر: انبعاث الإسلام في الأندلس:ط١ ،١٤٢٦ه-٢٠٠٥م ، دار الكتب العلمية،بيروت .

- ابن كثير،أبو الفداء عماد الدين إسماعيل (ت٧٧٤هـ): الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث:شرح أحمد محمد شاكر،وتعليق ناصر الدين الألباني،ط١ ،١٤١٧هـ-١٩٩٦م ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع،الرياض.

- كحالة، عمر رضا:معجم المؤلفين:ط١، ١٤١٤ه-١٩٩٣م ، مؤسسة الرسالة ،بيروت.

- الكيلاني، إبراهيم زيد،وسعيد ،همام ، وهندي،صالح: دراسات في الفكر العربي الإسلامي :ط٢،١٤١٠ه-١٩٨٩م ، دار الفكر، عمان.

- ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ): سنن ابن ماجه:تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي:(د.ت)، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

- المالقي، أبو جعفر أحمد بن عبد النور (ت٧٠٢هـ): رصف المباني في شرح حروف المعاني:تحقيق:أحمد محمد الخراط،ط٣ ،١٤٢٣ هـ-٢٠٠٢م ، دار القلم .

- ابن مالك،أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله (ت٦٧٢ه):ألفية ابن مالك في النحو والصرف: ١٣٤٢ه-١٩٢٤م ، مطبعة دار الكتب المصرية،القاهرة .

- ابن مالك،أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله (ت٦٧٢ه): ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة الخلاصة في النحو:تحقيق:سليمان بن عبد العزيز العُيُوني:ط١، ١٤٣٢هـ ، مكتبة دار المنهاج،الرياض.

- ابن مالك،أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله (ت٦٧٢ه):تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: تحقيق: عبدالله بن عبد الحي الزبير ط١، ١٣١٩ه ، المطبعة الميرية، مكة.

- ابن مالك،أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله (ت٦٧٢ه): شرح التسهيل:تحقيق:عبد الرحمن السيد وزميله:ط١ ،١٤١٠ه-١٩٩٠م ، هجر للطباعة والنشر،الجيزة.

- ابن مالك،أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله (ت٦٧٢ه):شرح عُمدة الحافظ وعُدّة اللافظ:تحقيق:عدنان الدوري،١٣٩٧هـ-١٩٧٥م ، مطبعة العاني،بغداد.

- ابن مالك،أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله (ت٦٧٢ه):شرح الكافية الشافية:تحقيق:عبد المنعم هريري:ط١ ،١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، دار المأمون للتراث.

- ابن مالك،أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله (ت٦٧٢ه): شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح:تحقيق:عبدالله ناصر،ط١ ،١٤٣٢ه-٢٠١١م ، دار الكمال ، دمشق،ودار البشائر،بيروت.

- ابن مالك،أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله (ت٦٧٢ه):الفوائد المحوية في المقاصد المحوية: ،تحقيق:وداد يحيى، رسالة ماجستير،١٤٠٦هـ، جامعة أم القرى،السعودية.

- ابن مالك،أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله (ت٦٧٢ه):متن ألفية ابن مالك:ضبط وتعليق عبد اللطيف بن محمد الخطيب،ط١ ،١٤٢٧ه-٢٠٠٦م ، مكتبة دار العروبة ، الكويت.

- مالك، الإمام أبو عبدالله مالك بن أنس الأصبحي (ت١٧٩ه): موطأ الإمام مالك- رواية يحيى الليثي: تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، (د.ت) دار إحياء التراث العربي ، مصر.

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥ه): الكامل في اللغة والأدب:تحقيق:محمد احمد الدالي:ط٣ ،١٤١٨ه-١٩٩٧م ، مؤسسة الرسالة،لبنان،.

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥ه): المقتضب:تحقيق:محمد عبد الخالق عظيمة:ط٣ ،١٤١٥هـ-١٩٩٤م ، وزارة الأوقاف،لجنة إحياء التراث، القاهرة،.

- المجاري، عبدالله محمد(ت٨٦٢هـ): برنامج المجاري: تحقيق:محمد أبو الأجفان:ط١ ، ١٩٨٢م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت.

- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى (ت٣٢٤هـ):السبعة في القراءات: تحقيق شوقي ضيف،١٩٧٢م ، دار المعارف،مصر.

- مجهول، مؤلف (عاصر أحداث سقوط الأندلس): نبذة العصر في انقضاء دولة بني نصر:تحقيق:محمد رضوان الداية:ط١، ١٤٠٤هـ ، دار حسان، دمشق .

- المخزومي، مهدي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ط٢، ١٣٧٧ه-١٩٥٨م، مكتبة ومطبعة مصطفى الباني الحلبي وأولاده،مصر .

- مخلوف، محمد بن محمد: شجرة النور الزكية: ١٣٤٩هـ ، المطبعة السلفية ،القاهرة.

- المراغي، عبدالله مصطفى: الفتح المبين في طبقات الأصوليين:نشر محمد علي عثمان ،١٣٦٦هـ-١٩٤٧م ، مطبعة أنصار السنة المحمدية .

- المرينيّ، الجِيْلاليّ : القواعد الأصولية عند الإمام الشاطبي:ط١ ،١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م ، دار ابن القيم (الدمام) ودار ابن عفان (القاهرة).

- مسلم، أبو الحسن بن الحجاج القشيري النيسابوري(ت٢٦١ه): المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ = صحيح مسلم:تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي:(د.ت)، دار إحياء التراث العربي ،بيروت.

- المغراوِيّ، محمد بن عبد الرحمن:موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية :ط١ ،١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م،المكتبة الإسلامية (القاهرة) والنبلاء للكتاب ،مراكش-المغرب .

- المقّري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد(ت١٠٤١هـ): أزهار الرياض في أخبار عياض:تحقيق:مصطفى السقا، وإبراهيم الابياري، وعبد الحفيظ شلبي : ١٣٥٩ه-١٩٤٠م ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة للنشر.

- المقّري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد(ت١٠٤١هـ): نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب:تحقيق :إحسان عباس،١٤٠٨هـ-١٩٨٨م ، دار صادر،بيروت.

- المقريزي، أبو العباس أحمد بن علي (ت٨٤٥ه): السلوك لمعرفة دول الملوك:تحقيق:محمد عطا:ط١ ،١٤١٨ه-١٩٩٧م ، دار الكتب العلمية،بيروت.

- مكرَم، عبد العال: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي:ط٢، ١٤١٣ه-١٩٩٣م ، مؤسسة الرسالة،بيروت.

- المَكُّودي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي (ت٨٠٧هـ): شرح المكُّودي على ألفية ابن مالك:تحقيق:فاطمة الراجحي،١٩٩٣م ، جامعة الكويت.

- المُناوي، محمد عبد الرؤوف (ت١٠٣١ه): اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر: تحقيق وتعليق:أبو عبدالله ربيع بن محمد السعودي ، (د.ت) ،مكتبة الرشيد، الرياض.

- المنشاوي، محمد صديق: قاموس مصطلحات الحديث النبوي: ١٩٩٦م ،دار الفضيلة،القاهرة .

- ابن منظور،أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت٧١١ه): لسان العرب، (د.ت)، دار صادر – بيروت .

- ابن الناظم، أبوعبدالله بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ): شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:تحقيق:محمد باسل عيون السّود:ط١، ١٤٢٠ه-٢٠٠٠م ، دار الكتب العلمية،بيروت.

- نجيب، محمود: شروح الألفية مناهجها والخلاف النحوي فيها:رسالة دكتوراة،١٤٢٠ه-١٩٩٩م ، جامعة حلب، سوريا.

- ابن النديم، أبوالفرج محمد بن إسحاق (ت٣٨٠ه ~) : الفهرست:اعتناء وتعليق الشيخ إبراهيم رمضان، ط١ ،١٤١٥ه-١٩٩٤م ، دار الفتوى ودار المعرفة ، بيروت.

- نور الدين، عصام: تاريخ النحو - المدخل النشأة والتأسيس:ط١، ١٩٩٥م، دار الفكر اللبناني ،بيروت.

- الهروط، علي خلف: إسهامات وجهود اللغويين في رفد الثقافة العربية والإسلامية:الأعمال المحكمة(١٠) : السجل العلمي لندوة الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات –القسم الرابع اللغة والأدب :ط١ ،١٤١٧ه-١٩٩٦م ، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض .

- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف (ت٧٦١هـ):أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: تحقيق:محمد محي الدين: (د.ت) المكتبة العصرية، بيروت.

- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف (ت٧٦١هـ): شرح شذور الذهب: تحقيق:بركات يوسف هبّود : ١٤١٤ه-١٩٩٤م، دار الفكر، بيروت،.

- الهناودة، عبدالله علي: ألفية بن مالك تحليل ونقد:رسالة ماجستير، ١٤٠٩ه -١٩٨٩م ، جامعة أم القرى، السعودية.

- الونشريسي، أحمد:وفيات الونشريسي:ضمن كتاب (ألف سنة من الوفيات): تحقيق محمد حجّي،١٣٩٦هـ-١٩٧٦م ، مطبعة دار المغرب،الرباط.

- ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ): شرح المفصل: تصحيح وتعليق:مشيخة الأزهر، (د.ت) ، إدارة الطباعة المنيرية،مصر.

- اليماني، أبو المحاسن عبد الباقي بن عبد المجيد (ت٧٤٣ه):إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين:تحقيق :عبد المجيد دياب، ط١، ١٤٠٦ه-١٩٨٦م ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،السعودية.

الملاحق

أولاً: ملحق بالأحاديث النبوية التي وردت في كتاب الشاطبي " المقاصد الشافية " و بيان موضعها في البحث:

ويشتمل على الأحاديث النبوية التي وردت في كتاب الشاطبي،وما ورد منها في البحث.

ثانياً: ملحق بالأحاديث النبوية التي وردت في البحث:

ويشتمل على الأحاديث النبوية التي وردت في البحث،لكنها لم ترد في كتاب الشاطبي،

وكلاهما مرتبان حسب موطن الشاهد.

ـ أولاً: ملحق بالأحاديث النبوية التي وردت في كتاب الشاطبي " المقاصد الشافية "و بيان موضعها في البحث:

الرقم	موطن الشاهد	الحديث النبوي أو الأثر	نوع الاستشهاد	الباب النحوي أو الصرفي	رقم الصفحة في البحث	رقم الصفحة في كتاب الشاطبي
١.	إِذَا	«أَيَنْقُصُ الرُّطَبُ إِذَا جَفَّ؟ " قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ:فَلَا إِذَا »	صرفي	الوقف	٢٢٠	٢٤/٨
٢.	ابدأ	« ابدأ بِنَفسِكَ ثمّ بِمن تعُول »	ديني	المقدمة	---	٣٠/١
٣.	يُؤْذنَا	« مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِه الشَّجَرَة، فَلَا يَقْرَبْ مَسْجِدَنَا يُؤْذنا بِرِيحِ الثُّوم»	نحوي	إعراب الفعل	٦٩	٧٥/٦
٤.	إِذن	«إِذن يَحْلَف يا رَسُولَ الله »	نحوي	إعراب الفعل	---	٢٤/٦
٥.	أثر	« فَمَا حَلَفْتُ بِه إلا ذاكراً ولا آثراً »	لغوي	التعجب	---	٤٩٨/٤
٦.	إزارٍ	«صلَّى رَجُلٌ في إزارٍ ورداءٍ،في إزارٍ وقميصٍ،في إزارٍ وقباء »	نحوي	البدل	---	١٩٩/٥
٧.	إِلَّا	« لاَ يُخْتَلَى خَلاَهَا وَلاَ يُعْضَدُ شَجَرُهَا» فَقَالَ لَهُ العَبَّاسُ : إِلَّا الإِذْخِرَ يَا رَسُولَ اللَّه ،فَقَالَ: « إِلَّا الإِذْخِرَ »	نحوي	الاستثناء	---	٣٥٥/٣

٨.	أم=أل	« لَيْسَ من امبر امصيام في امسفر»	صرفي	الإبدال	---	٢٧٨/٩
٩.	أَمْرٌ	« أَمْرٌ بِمَعْرُوف صَدَقَةٌ، ونَهْيٌ عَنِ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ »	نحوي	الابتداء	٩٥ ١٨٤	٤٣/٢
١٠.	أنْ	« مَا كدتُ أنْ أُصلِي العَصْرَ حتّى كادَت الشّمس أنْ تَغرُبَ»	نحوي	النواسخ/ المقاربة	---	٢٧٢/٢
١١.	إنْ	« وَأيمُ الله، إنْ كان خَليقاً للإمارة »	نحوي	النواسخ/إن	---	٣٩١/٢
١٢.	إنْ	« إنْ كانَ مِنْ أحْذقِ هؤلاء »	نحوي	النواسخ/إن	---	٣٩١/٢
١٣.	أمّا	« أمّا بعْدُ، ما بالُ أقوامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَت في كتابِ الله »	نحوي	إعراب الفعل	---	١٩٥/٦
١٤.	إمّا	« إمّا لا فاذهَبي حتّى تَلدي »	نحوي	إعراب الفعل	---	١٩٧/٦
١٥.	إمّا	« إمّا لا فَأعنّي على نفسكَ بكثرة السُّجود»	نحوي	إعراب الفعل	---	١٩٧/٦
١٦.	أَهْلِينَ	« إنَّ للّه أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ »	نحوي	الإعراب والبناء	١٧٧	١٨٣/١
١٧.	أو	« اسْكُنْ فما عَليكَ إلا نبيٌّ أو صدِّيقٌ أو شَهيدٌ »	نحوي	العطف	---	١٢١/٥
١٨.	أو	« كُل مَا شئتَ، واشْرَب ما شِئْتَ،	نحوي	العطف	---	١٢١/٥

		ما أَخْطَأَكَ اثنان، سَرَفٌ أو مَخِيْلَةٌ»				
.١٩	أيْ	« أيْ ربّ »	نحوي	النداء	---	٢٣٥/٥
.٢٠	أيْ	« أيْ قُلْ هَلُمَّ»	نحوي	النداء	---	٣٤٨/٥
.٢١	أيْ	« أيّ العملِ أفضلُ؟فقال:الصَّلاةُ لميقاتها... »	نحوي	الإضافة	---	١٠٨/٤
.٢٢	الباء	« ما يَسرّني أنِّي شهدت بدراً بالعقبة «	نحوي	حروف الجر	---	٦١١/٣، ٦١٢
.٢٣	بِئسَ	« بِئسَ عبدالله أنا إنْ كانَ كذا »	نحوي	نعم وبئس	---	٥٣١/٤
.٢٤	بِئست	« شهدتُ صفِّينَ ، وبِئست صفُّون »	نحوي	نعم وبئس	---	٥٣١/٤
.٢٥	بَدَأَ	« كانَ إذا ذَكَرَ أحداً فَدَعا لهُ بَدَأ بِنَفْسِه»	ديني	المقدمة	---	٣٠/١
.٢٦	بَلْهَ	« أعددتُ لِعبادي الصَّالحين ما لا عَيْنُ رَأَتْ،ولا أذنُ سَمِعتْ،ولا خَطَرَ على قَلْبِ بَشَرٍ، بَلْهَ ما اطَّلَعْتُم عليه »	نحوي	اسم الفعل	---	٥٠٤/٥
.٢٧	باتَ	« أمّا رسول الله ﷺ فقد باتَ بمنى وظلّ «	نحوي	النواسخ/بات	---	١٨٧/٢
.٢٨	البَيِّعانِ	«البَيِّعانِ بالخيار »	نحوي	المثنى	---	١٧٠/١
.٢٩	ترك	« هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي»	نحوي	الإضافة	٢٠٩	١٧٧/٤
.٣٠	تمرة	« تمرةٌ خيرٌ من	نحوي	الابتداء	---	٤٤/٢

	جَرادة »					
٣١.	التيعة (الحديث كله)	« في التّيعة شاةٌ لا مَنوطة الألياط ولاضناك»	شاهد على الحديث النتقول باللفظ	الاستثناء	---	٤٠٣/٣
٣٢.	ثلثُها	« إنّ الرّجُلَ ليصلي الصلاة،وما كُتِب لها منها نِصفُها ثلثُها رُبعُها، إلى العشر »	نحوي	البدل	---	١٩٩/٥
٣٣.	ثمّ	« إنّ جبريل نزل فصلَّى ،فصلّى رسول الله ﷺ ،ثمّ صلّى فصلّى رسول الله ﷺ »	نحوي	العطف	---	٨٧/٥
٣٤.	ثم	« ... وقولوا :ما شاء الله ثم شئتَ »	نحوي	العطف	---	٨٩/٥
٣٥.	ثماني	«غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَوَ ثَمَانِيَ »	نحوي	الإضافة	١٥١ ١٥٦	١٨٧/٤
٣٦.	جَيّفُوا	« كيف يَسْمعون،أنّى يُجيْبوا وقد جَيّفُوا »	نحوي	الإعراب والبناء	١٢٨	٢٢٢/١
٣٧.	أَسْتَجِيبَ	« مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟ »	نحوي	إعراب الفعل	١٣٤	٥٧/٦
٣٨.	تجتمع	« أمّتي لا تجتمع على ضلالة »	ديني	الإبدال	---	١٩٣/٩

٣٩.	أجْذَمُ	« كُلُّ كلامٍ لا يُبْدأ فيه بحَمْدِ الله فَهو أجْذَمُ »	ديني	المقدمات	---	٩/١
٤٠.		«« أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ » مَا حَاشَا فَاطِمَةَ »	نحوي	الاستثناء	١٣٨	٥٩٧/٣
٤١.	أحبَّ	« مَاْ مِنْ أيَّامٍ أحبَّ إِلَى الله فِيْهَا الصَّوْمُ مِنْ ذي الحِجَّة ».	نحوي	أفعل التفضيل	---	٥٩٧/٤
٤٢.	أحبَّ	« مَاْ مِنْ أيَّامٍ أحبَّ إِلَى الله فِيْهَا الصَّوْمُ مِنْ عَشرِ ذي الحِجَّة ».	نحوي	أفعل التفضيل	---	٦٠٠/٤
٤٣.	حَتَّى	« كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وقَدَرٍ، حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ »	نحوي	العطف	٦٥	٩٦/٥، ٩٧
٤٤.	أَحَاسِنُكُمْ	« أَلا أُخْبِرُكم بأحبِّكُم إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِساً يَوْمَ القِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا »	نحوي	أفعل التفضيل	٦٥، ١٢٢، ١٦٧	٥٨٠/٤، ٥٩٠
٤٥.		« وَحَجِّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاْعَ إِلَيْهِ سَبِيْلا »	نحوي	عمل المصدر	٧٢	٢٤٩/٤
٤٦.	حَجَر	« ثَوبي حَجَرُ »	نحوي	النداء	---	٢٤٧/٥
٤٧.	حَدِيثٌ	« لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ لَأَسَّسْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاْعِدِ إِبْرَاْهِيمَ »	نحوي	الابتداء	---	١٠٤/٢، ١٠٦

٤٨.	يحْلفُ	« إذن يحْلفُ يا رسولَ الله »	نحوي	إعراب الفعل	---	٢٣/٦
٤٩.	حَوالينا	« اللّهُمّ حَوالينا ولا عَلينا»	نحوي	الإعراب والبناء	---	١٧٠/١
٥٠.	حَيَّهَلَا	« إذَا ذُكرَ الصَّالحُونَ فَحَيَّهَلَا بعُمَرَ »	نحوي	المقدمات اسم الفعل	١٣٩	٦٩/١ ٤٩٧/٥ ٥١٠،٥٠١
٥١.	مُخْرِجيَّ	« أوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟ »	نحوي صرفي	الابتداء الإضافة الإبدال	٥٤، ١٠٨، ١٤٥، ٢٢٣	٦٠٦/١ ١٩٥/٤ ٢٠٦/٩
٥٢.	خَمْسُ	« خَمْسُ صلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ علَى الْعبَاد »	نحوي	الابتداء	٩٥ ١٨٥	٤٤/٢
٥٣.	أَخْوَفني	« غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفنِي منِّي عَلَيْكُم »	نحوي	الإعراب والبناء	١٦٩	٣٤٥/١
٥٤.	خِيارُكم	« خِيارُكم في الجاهليَّة خَيارُكم في الإسلامِ إذا فقهُوا»	ديني	المقدمات	---	١٤/١
٥٥.	خيْرِهم	«إنّ الله خَلَقَ الخَلْقَ،فجعلَني في خيْرِهم فرْقةً...»	ديني	المقدمات	---	١٥/١
٥٦.	أدْرَكَنَّ	« فَإمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدٌ منْكُم الدَّجَّالَ »	نحوي	الإعراب والبناء نون التوكيد	١٤٧ ١٦٨ ١٧٥	٥٥/١ ٥٣١/٥
٥٧.	درهَمه	« تصدَّقَ رجلٌ من دينارِه،من درهَمه،من صاَعِ	نحوي	البدل	---	١٩٩/٥

		برّه،مِن صاعِ تمره «				
٥٨.	دُعاء	« كانَ من أكثرِ دُعاءِ الأنبياءِ قبْلي بعرَفة :لا إلهَ إلا الله وحده لا شَريكَ له... «	ديني	المقدمات	---	١٢/١
٥٩.	الدِّمَاءَ	« أنّ امْرَأةً كَانَتْ تُهَرَاقُ الدِّمَاءَ «	نحوي	المعرّف بال التمييز	١٠٦، ١٢٧	٥٦٩/١، ٥٧٠ ٥٢٦/٣
٦٠.	الإِذْخِرَ	« لاَ يُخْتَلَى خَلاَهَا وَلاَ يُعْضَدُ شَجَرُهَا» فَقَالَ لَهُ العَبَّاسُ: إِلَّا الإِذْخِرَ يَا رَسُولَ اللَّه ،فَقَالَ: « إِلَّا الإِذْخِرَ «	نحوي	الاستثناء	١٣٠	٣٥٥/٣
٦١.	ذُو	« لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ «	نحوي	الفاعل	١٦٥	٥٧١/٢
٦٢.	ذَود	« ليسَ فيما دُونَ خَمْسِ ذَودٍ من الإبل صَدَقَةٌ «	نحوي	العدد	---	٢٤٨/٦
٦٣.	أَرْبَعِينَ	« قُلْنَا: يَا رَسُولَ الله، مَا لُبْثُهُ فِي الْأَرْضِ ؟ قَالَ: « أَرْبَعِينَ يَوْمًا» «	نحوي	الإضافة	١٦٩	١٦١/٤
٦٤.	أَرْبَعِينَ	« فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةٌ «	نحوي	الابتداء	١٨٤	٥٠/٢
٦٥.	رَجُلٌ	« مسكينٌ مِسكِينٌ،رَجُلٌ لَا	نحوي	الإبتداء	٥٣، ١٠٩	٦١/٢

		زَوْجَ لَهُ »				
٦٦.	رجلاً	«أحياناً يَتَمَثَّل لي الملك رجلاً »	نحوي	الحال	---	٤٢٩/٣
٦٧.	رَحْمَنُ	« إلَّا طَارِقًا يَطْرُقُ بِخَيْرٍ يَا رَحْمَنُ »	نحوي	المعرف بأل	١٨٠	٥٨٣/١
٦٨.	رَشْدان	«أنتم بنو رَشْدان »	شاهد على الحديث النتقول باللفظ	الاستثناء	---	٤٠٤/٣
٦٩.	رَقَّ	« إنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، إنْ يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ »	نحوي	إعرابالفعل	١١١، ١٣١	١٣٠/٦
٧٠.	الرَّمِيَّة	« كما يَمْرُقُ السَّهْمُ من الرَّمِيَّة »	صرفي	التأنيث	---	٣٩٩/٦
٧١.	تروح	« لو تَوَكَّلْتم على الله حقَّ توكُّله لَرَزَقكم كما يَرزقُ الطَّير تغدو خماصاً وتروح بِطاناً »	صرفي	النواسخ/راح	---	١٤٦/٢
٧٢.	زَمان	« إنَّكم في زَمانٍ كثيرٌ فقهاؤُه،قليل قرَّاؤُه »	نحوي	الابتداء	---	٢٣/٢
٧٣.	سُبْحانَ	« سُبْحانَ الله ،إنَّ المؤمنَ لا يَنْجُسُ »	نحوي	التعجب	---	٤٣٥/٤، ٤٤٩
٧٤.	سَبُّوح	« سَبُّوح قدوس ،ربّ الملائكة والرُّوح »	نحوي	الابتداء	---	١٠٢/٢
٧٥.	لسبعينَ	« إنَّ قَعْرَ جهنم لسبعينَ خريفاً »	نحوي	النواسخ/إنّ	---	٣١٠/٢، ٣١٢

٧٦.	سَاجِدٌ	« أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ، وَهُوَ سَاجِدٌ »	لغوي	الابتداء عوامل الجزم/لو	١٤٨	١١٧/٢ ٢٠٣/٦
٧٧.	سَرَفٌ	« كُل ما شئْتَ،واشرب ما شئتَ، ما أخْطَاكَ اثنتان : سَرَفٌ أو مَخْيَلَةٌ »	نحوي	العطف	---	١٢١/٥
٧٨.	سَعْد	« وَمَا يَمْنَعْنِي وَأَنَا قُرَشِيٌّ وارْتضعْتُ فِي بَنِي سَعْد »	شاهد على الحديث النتقول باللفظ	الاستثناء	٨١، ١٣٥	٤٠٤/٣
٧٩.	سَنَّ	« مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً كَانَ لَهُ أجرُها وأَجْرَ مَنَ عَمِلَ بها إلى يومِ القيامة»	ديني	المقدمات	---	٢٩/١
٨٠.	يَسْفِكْ	«لا يزالُ الرَّجلُ في فُسْحَةٍ من دِيْنِه ما لَمْ يَسْفِكْ دَمَاً حَرَاماً»	نحوي	التعجب	---	٤٨٨/٤
٨١.	أَسْوَدُ	« لَهِيَ أَسْوَدُ من الْقَارِ »	نحوي صرفي	التعجب أفعل التفضيل	١٢٩	٤٧٦/٤، ٤٩٦ ٥٧٣
٨٢.	سيِّدُ	« أنا سيِّدُ وَلَدِ آدَمَ »	تاريخي	المقدمة الخاتمة	---	١٤/١ ٤٨٩/٩
٨٣.	سِوَى	« دَعَوتُ رَبِّي أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ»	نحوي	الاستثناء	٦٩	٣٩٩/٣

٨٤.	سِوَاكُمْ	« مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ »	نحوي	الاستثناء	٧٠	٣٩٩/٣
٨٥.	مُشتبهات	«الحلالُ بيِّن والحَرامُ بيِّن،وبينهما أمورٌ مُشتبهات »	لغوي	الإعراب والبناء	---	٢٨٤/١
٨٦.	شَثْنُ	« شَثْنُ أصابعه »	نحوي	الصفة المشبهة	---	٤١٣/٤
٨٧.	شغل	« إذا شَغَلَ عبدي ثناؤُهُ عليّ عن مسألتي ،أعطيته أفضلَ مَا أعطى السائلين »	ديني	مقدمة الكتاب	---	١٢/١
٨٨.	الشُّغْل	«فلا أستطيعُ أن أصومَه إلا في شعبان، الشُّغْل برسول الله ﷺ »	نحوي	الفاعل	---	٥٦٦/٢
٨٩.	أَصْدَقُ	« أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا لَبِيْدٌ: أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللَّهَ بَاطِلُ »	نحوي	المقدمات الابتداء	---	٤٢/١ ٦٤١
٩٠.	صَدَقَةٌ	« الكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ »	نحوي	المقدمات	---	٤٢/١
٩١.	صدِّيق	« صدَقَ محمدٌ،فسمّاه الله صدِّيقاً »	لغوي	أفعل التفضيل	---	٦٠٤/٤
٩٢.	صَادِقُونِي	« هَلْ أَنْتُمْ	نحوي	الإعراب والبناء	١٤٢	٣٤٤/١

		صَادِقُوْنِي »				
٩٣.	صِفْرٌ	« صِفِرٌ وشَاحِها »	نحوي	الصفة المشبهة	---	٤١٣/٤
٩٤.	اصطفى	« إنَّ الله اصطفى من ولد آدمَ إسماعيل... واصطفاني من بني هاشم »	ديني	المقدمة	---	١٥/١
٩٥.	صَلَّيْتَ	« كَمَا صَلَّيْتَ وَرَحِمْتَ وبَارَكْتَ عَلَى إبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إبْرَاهِيمَ »	نحوي	التنازع	١٤٢	١٧٥/٣، ١٨٧
٩٦.	المُصلّي	« أيّها المُصلّي :ادعُ تُجبْ »	ديني	المقدمة	---	١١/١
٩٧.	المُصلّي	« عَجِلتَ أيّها المُصلّي »	ديني	المقدمة	---	١١/١
٩٨.	يُصِبْكَ	« لا تُشْرِف يُصِبْكَ سَهمٌ من سِهَامهم »	نحوي	إعراب الفعل	---	٧٥/٦
٩٩.	يضْربْ	« لا تَرجِعوا بَعْدي كفاراً يضْربْ بعضُكم رِقابَ بعْضٍ »	نحوي	إعراب الفعل	---	٧٦/٦
١٠٠.	أضحوا	« أضحوا بِصلاة الضُّحى »	نحوي	النواسخ/أضحى	---	١٨٨/٢
١٠١.	ضَخْم	«كانَ ﷺ ضَخْمَ الهَامَةِ...ضَخْمَ الكراديس »	نحوي	الصفة المشبهة	---	٤١٦/٤
١٠٢.	طَويل	« طَويلُ أصابِعِه »	نحوي	الصفة المشبهة	---	٤١٣/٤

١٠٣.	طِيْبَةٌ	« وإنّه طِيْبَةٌ لِمَن أَخَذَه »	صرفي	التصريف	---	٢٦٣/٨
١٠٤.	عَزَازَها	«إنّ لكم فراعها،وعَزَازَها... »	شاهد على الحديث النتقول باللفظ	الاستثناء	---	٤٠٣/٣
١٠٥.	مَعاشِر	«نَحنُ مَعاشِرَ الأنبياءِ لا نُورثُ »	نحوي	الاختصاص	---	
١٠٦.	عَظيم	« يا عَظيماً يُرجَى لكلّ عظيم »	نحوي	النداء	---	٢٦٥/٥
١٠٧.	العقبة	« مَا يَسرّني أنّي شهدتُ بَدراً بالعقبة »	نحوي	حروف الجر	---	٢١١/٣
١٠٨.	يَتعَاقَبُونَ	« يَتَعَاقَبُونَ فيكُمْ مَلَائِكَةٌ باللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»	نحوي	الإعرابوالبناء الابتداء الفاعل النائب عن الفاعل النعت النعت نون التوكيد الإعلال	١٢٧	ج١/٢١٢، ٦١٦ ج٢/٥٥٧ ج٣/٤٨ ج٤/٦٢٠ ٦٢١، ج٥/٥٥٩ ج٩/٤١٥
١٠٩.	عالم	« لا يَجدون عالماً أَعلمُ من عالم المدينة »	نحوي	الإضافة	---	٩/٤
١١٠.	عَهْد	«لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ»	نحوي	الفاعل	---	٥٧١/٢
١١١.	فعَليه	« مَن استطاعَ منكم البَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّج،وإلا	نحوي	التحذير والإغراء	---	٤٨٣/٥

		فَعَلَيه بالصَّوم فَإنه لَهُ وِجَاءٌ »				
١١٢.	أعْور	« أعْورُ عينه اليُمنى »	صرفي	الصفة المشبهة	---	٤١٣/٤
١١٣.	اغْدُ	« اغْدُ عَالماً أو مُتَعلِّماً،ولا تكن إمَّعة »	نحوي	النواسخ/غدا	---	١٤٦/٢
١١٤.	غُفِرَ	« مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ ، إيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »	نحوي	إعراب الفعل	١١١، ١٣١	١٣٠/٦
١١٥.	اغفرْ	« اللّهم إنْ أَمسكتَ نفْسي فاغفرْ لها »	نحوي	إعراب الفعل	---	١٤٢/٦
١١٦.	تَنْفَرجي	« اشْتَدِّي أزمة تَنْفَرجِي »	نحوي	النداء	---	٢٤٧/٥
١١٧.	الفقر	« فوالله ما الفقرَ أخشى عليكم »	نحوي	النواسخ/كان	---	١٦٤/٢
١١٨.	فُل	« أيْ فُل هَلُمَّ »	نحوي	النداء	---	٣٤٨/٥
١١٩.	فِي	«إنَّ امْرَأَةً دَخَلَت النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا »	نحوي	المفعول له	١٤٨ ١٥٨	ج٢٧٨/٣
١٢٠.	فِي	« عُذِّبَت امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا، فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارَ »	نحوي	حروف الجر	٦٣، ١٤٨، ١٥٨	ج٦٢٥/٣
١٢١.	قُبْلَة	« من قُبْلَة الرَّجل امرأتَه الوضوءُ »	نحوي	عمل المصدر	---	٢٤١/٤
١٢٢.	أقربهما	«فإلى أيُّهما أهدي؟قال:أقربِهما	نحوي	حروف الجر	---	٧١٠/٣

		منكَ باباً»				
١٢٣.	بِقَتْل	« أَمَرَ بِقَتْلِ الأَبْتَرَ وذو الطّفيتين »	نحوي	عمل المصدر	---	٢٥٨/٤
١٢٤.	الْقِتْلَة	« إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ »	صرفي	اسم الهيئة	١٣٩، ٢١٣	٣٦٦/٤
١٢٥.	أَقْرَائك	« دَعِي الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِك »	نحوي صرفي	العدد جمع التكسير	٢١٧	٢٥٠/٦ ١٨/٧
١٢٦.	قَط	« قَط قَطٍ بعِزَّتِكَ وَكَرَمِكَ »	نحوي	الإعراب والبناء	١٥٧	٣٣٨/١
١٢٧.	قطّني	« قطّني(قطّي) بعِزَّتِكَ وَكَرَمِكَ »	نحوي	الإعراب والبناء	١٥٧	٣٣٨/١
١٢٨.	انقطعَ	« إذا مَاتَ العَبْدُ انقطعً عملُه إلا من ثلاث:صَدَقة جارية، وعِلْمٍ يَنْتَفِعُ بِهِ من بعده،ووَلَد صالح يدعو له »	ديني	الخاتمة	---	٤٨٩/٩
١٢٩.	كأيِّن	« كَأيِّن تَعُدُّ سورةَ الأَحْزَاب ؟ »	نحوي	كنايات العدد	---	٣١٨/٦
١٣٠.	أكثرُ	«من قول المرأة :وَمَا لَنَا أَكثرُ أهْلِ النَّارِ؟ »	نحوي	الإضافة	---	٣٠/٤
١٣١.	كلُّ	«كلُّ أَمْرٍ ذي بَالٍ لا يُبْدَأ فيه بالحَمْدِ لله فهو أَقْطَع»	ديني	المقدمة	---	٩/١
١٣٢.	الكَلِمُ	« الكَلِمُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ »	نحوي	المقدمات النحوية	---	ج٣٩/١
١٣٣.	كاهِل	« تَميمٌ كاهِلُ مُضَرَ	صرفي+لغوي	جمع التكسير	---	١٧٦/٧

		«				
١٣٤.	كدت	« ما كدت أَنْ اصلي العصر حتى كادت الشمس أنْ تَغْرُب »	نحوي	أفعال المقارب/كاد	---	٢٧٢/٢
١٣٥.	كُنْ-كانه	« كُنْ أبا خَيْثَمة،فكَانَه»	نحوي	الإعراب والبناء النواسخ/كان	---	٣٠٣/١ ١٥١/٢
١٣٦.	كُنْ	« كُنْ عبد الله المقتول ولا تكن عبدالله القاتل »	نحوي	النواسخ/كان	---	١٥١/٢
١٣٧.	تَكُنْ	«أَحْسنْ مُجَاوَرة مَنْ جَاوَرَك تَكُنْ مُسْلِمَاً»	نحوي	إعراب الفعل	---	٦٧/٦
١٣٨.	كائِنٌ	«إِنَّ هذا القُرانَ كائِنٌ لَكُم أجْرَاً ،وكائِنٌ عَلَيكم وِزْرَاً»	نحوي	النواسخ/كان	---	١٨٣/٢
١٣٩.	يكُنه	«إنْ يكُنه فلا تُسلَّط عليه،وإلا يكُنه فلا خيرً لكَ في قَتْله »	نحوي	الإعراب والبناء	---	٣٠٣/١
١٤٠.	تَكُونيها	«إيَّاك أنْ تَكُونيها يا حُمَيْراءُ »	نحوي	الإعراب والبناء	---	٣٠٣/١
١٤١.	لا-لا إله إلا الله	«كان من أكثرِ دُعاءِ الأنبياء قبْلي:لا إله إلا الله وحْدَه لا شَرِيكَ لهُ،لَهُ المُلكُ ولَهُ الحمدُ،وهو على كلِّ شيءٍ قَديرٍ »	ديني	المقدمة	---	١٢/١

١٤٢.	لا-لا إله إلا الله	«أَفضلُ مَا قلتُ أنا والنَّبيونَ من قَبلي: لا إله إلا الله »	نحوي	الابتداء	---	٦٤٠/١
١٤٣.	لَا حَوْلَ	« لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ »	نحوي	المقدمات النحوية	١٢٧، ١٣٢	٤٩/١
١٤٤.	لا خَيْرَ	«لا خَيْرَ بِخيرٍ بعدَه النَّار،ولا شرَّ بِشَرٍّ بعدّه الجنَّة »	نحوي	النواسخ/ليس	---	٢٣٨/٢
١٤٥.	لا ضَرَرَ	«لا ضَرَرَ و لا ضِرارَ »	نحوي	لا النافية للجنس	١٤٤ ١٨٩	٤٤٩/٢
١٤٦.	لاَ عَدْوَى	« لاَ عَدْوَى وَلاَ طِيرَةَ، وَلاَ هَامَةَ وَلاَ صَفَرَ »	نحوي	لا النافية للجنس	١٤٤ ١٨٩	٤٤٩/٢
١٤٧.	فلا كِسْرَى	« إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلاَ كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلاَ قَيْصَرَ بَعْدَهُ »	نحوي	الابتداء لا النافية للجنس	١٤٦	٢٥/٢ ٤١٤/٢
١٤٨.	لَبَّى	«إذا دعا أحدُكم أخاه،فقال:لبَّيكَ،فلا يقُولَنَّ: لَبَّى يَدَيكَ،ولْيَقُل:أجابَكَ الله بما تُحبُّ »	نحوي	الإضافة	١١٢	٦٣/٤
١٤٩.	لِحَاف	« كانَ رسولَ الله ﷺ يَنزِلُ عليه الوحي وأنَا وإيَّاهُ في لِحَاف»	نحوي	المفعول معه	---	٣٢٨/٣
١٥٠.	مَلْحِق	« إنّ عذابكَ الجدَّ بالكافرينَ مَلْحِق »	لغوي	الإعراب والبناء	---	١٩١/١

١٥١.	لَعلّ	« ولَعلّ بعضكم أنْ يَكونَ ألْحَنُ بِحجَّتهِ مِن بعض »	نحوي	النواسخ	---	٢٢٩/٢
١٥٢.	لَعلّنا	« لَعلّنا أعْجلْناكَ »	نحوي	النواسخ/لعل إعراب الفعل	---	٣١٢/٢ ٨٥/٦
١٥٣.	مُلْفَجا	« يا رسول الله أيُدالك الرجلُ امرأتَه؟ فقال:"نعم إذا كان مُلْفَجا... »	شاهد على الحديث المنقول باللفظ	الاستثناء	٨١، ١٣٥	٤٠٤/٣
١٥٤.	لَوْلاَ	« لَوْلاَ قَوْمُك حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ لَأَسَّسْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاْعِدِ إِبْرَاْهِيْم »	نحوي	الابتداء	١٠٧	١٠٤/٢، ١٠٦
١٥٥.	مِنْ	« إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ »	نحوي	حروف الجر	١٠٨	٦٠٠/٣
١٥٦.	مِنْ	« فَمُطِرْنَا مِنَ جُمُعَةٍ إِلَى جُمُعَةٍ »	نحوي	حروف الجر	٧٣	٥٩١/٣، ٦١٠
١٥٧.	مِنْ	«مِنْ صَلاَةِ المَغْرِبِ إِلَــى مَغْــرِبِ الشَّمس»	نحوي	حروف الجر	٧٢، ٢٠٠	٥٩١/٣،
١٥٨.	مِنْ	« مِنْ نِصفِ النَّهَارِ عَلَى قيرَاطٍ »	نحوي	حروف الجر	٧٢، ٢٠٠	٥٩١/٣،
١٥٩.	مِنْ	« ولَمْ يَجْلِسْ عِنْدي مِنْ يَوْمِ قيلَ فِيَّ مَا	نحوي	حروف الجر	٧٣	٥٩١/٣

		قيلَ »				
١٦٠.	ملَّككم	« إنّ الله ملَّككم إيَّاهُم ولو شاء لَملَّكهم إيَّاكُم »	نحوي	الإعراب والبناء	---	ج١/٣٠١، ٣١٢
١٦١.	مِيتَةً	« مَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ مَاتَ مِيتَةً جَاهِليَّةً »	صرفي	اسم الهيئة	١٣٩، ٢١٣	٣٦٦/٤
١٦٢.	الأنبياء	«كم الأنبياء؟...قلت يا رسول الله:كم الرّسل؟... وآخرهم محمد (ﷺ) »	ديني	الخاتمة	---	٤٩٠/٩
١٦٣.	نِعْمَ	« فَيَسْأَلُهَا عَنْ بَعْلِهَا، فَتَقُولُ لَهُ: نِعْمَ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا، وَلَمْ يُفَتِّشْ لَنَا كَنَفًا مُذ ابْتَنَى »	نحوي	أسلوب المدح والذم	١٥٣، ١٥٤	٥١٦/٤
١٦٤.	نِعْمَ	« نِعْمَ عبدالله خالد بن الوَليد »	نحوي	أسلوب المدح والذم	---	٥٣١/٤
١٦٥.	نِعْمَتْ	« مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ »	نحوي	أسلوب المدح والذم	١٣١، ١٣٢	٥١٣/٤، ٥٣٢
١٦٦.	نَفَر	« أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ نَفَرٌ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ »	نحوي	البدل	١١٣	٢١١/٥
١٦٧.	النّمط	« خَيرُ هذه الأمَّة النّمَط الأوسط يلحق بهم التَّالي، ويرجعُ إليهم الغالي »	لغوي	المعرّف بأل	---	٥٥٧/١
١٦٨.	النيّات	« إنّما الأعمال	ديني	المقدمة	---	٣/١

		بالنيّات ... »				
١٦٩.	هَنُ	« مَنْ يَطُل هَنُ أبيهِ يَنْتَطِقْ بهِ »	نحوي	الإعراب والبناء	---	١٤٨/١
١٧٠.	هِنَّ	« مَنْ تعَزّى بِعَزاءِ الجاهليَّة فأعضُّوه بِهنَّ أَبيهِ ولا تَكْنوا »	نحوي	الإعراب والبناء	---	١٤٨/١
١٧١.	هناتك	« أسمعْنا من هناتك »	صرفي	النسب	---	٥٥١/٧
١٧٢.	اَليَهُودِ	« إنَّمَا مَثَلُكُـــمْ وَاليَهُودِ وَالنَّصَارَى »	نحوي	العطف	١٥٦ ١٩٥	١٥٧/٥
١٧٣.	إِيَّاهُ	« كانَ رسولَ الله ﷺ يَنزِلُ عليه الوحي وأنَا وإيَّاهُ في لِحَاف»	نحوي	المفعول معه		٣٢٩/٣
١٧٤.	وَأَبُو بَكْر	« كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّه صلَّى الله عَلَيْه وَسَلَّمَ، كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَانْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ »	نحوي	العطف	١٥٧	١٥٤/٥
١٧٥.	وجار	« كُنْتُ وجارُ لِي من الأنصَار »	نحوي	العطف	١٥٧	١٥٤/٥
١٧٦.	وكثرة	« أبشروا فوالله لأنا وكثرةَ الشَّيء أخوَفني عليكم من	نحوي	المفعول معه	---	٣٢٩/٣

		قلّته »				
١٧٧.	يَرِدُ	« لَيَرِدُ عليَّ أقوامٌ أَعْرِفُهُم »	نحوي	نون التوكيد	---	٥٤٣/٥
١٧٨.	مُتَوارياً	« نَزلتْ هذه الآية ورسولُ الله مُتَوارياً بِمَكةَ »	نحوي	الحال	---	٤٧٨/٣
١٧٩.	مازُورات	« ارجِعْنَ مازُورات غير ماجورات »	صرفي	الإبدال	---	٢٢٤/٩
١٨٠.	يوشك	«كالرَّاتع حول الحِمى يوشك أن يقع فيه»	نحوي	أفعال المقاربة	---	٢٨٩/٢
١٨١.	أيْمَنُ	« أيْمَنُ الله »	صرفي	التصريف	---	٤٩٥/٨
١٨٢.	ليمنك	« ليمنك لئن ابتليت لقد عافيت »	صرفي	التصريف	---	٤٩٥/٨

ـ ثانياً: ملحق بالأحاديث النبوية التي لم ترد في الملحق السابق:

الرقم	موطن الشاهد	الحديث النبوي أو الأثر	نوع الاستشهاد	رقم الصفحة في البحث
١٨٣.	أبا	« ما أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه،ليس أبا الدرداء »	نحوي	٣٤
١٨٤.	أَحَد	« لَمْ تَحِلَّ الْغَنَائِمُ لِأَحَدٍ سُودِ الرُّءُوسِ قَبْلَكُمْ إِلَّا لِنَبِيِّكم ﷺ »	نحوي	٤٣
١٨٥.	فَإِنَّهُنَّ	«اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّهُنَّ عَوَانٍ بَيْنَكُم »	نحوي	٦٧
١٨٦.	تَلَيْتَ	« لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ »	صرفي	٦٨
١٨٧.	ثَلاثٍ	«خَيْرُ الخَيْلِ الأَدْهَمُ الأَقْرَحُ الأَرْثَمُ المُحَجَّلُ ثَلاثٍ»	نحوي	٦٦
١٨٨.	جَوَامِعِ	« بُعِثْتُ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَبَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أُتِيتُ بِمَفَاتِيحِ خَزَائِنِ الأَرْضِ فَوُضِعَتْ فِي يَدِي»	بياني	١٦٦
١٨٩.	خَمْسٍ	« صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَمَاعَةٍ تضعّف عَلَى صَلَاتِه فِي بَيْتِه وَ سُوقِه خَمْسٍ وعشرين ضِعْفاً »	نحوي	٦٦
١٩٠.	الأَدْبَب	« أيتكنَّ صاحبة الجمل الأَدْبَب ، تَنْبَحُهَا كِلابُ الحَوْأَب»	صرفي	٦٨
١٩١.	دَد	« مَا أَنَا مِنْ دَدٍ وَلا دَدٌ مِنِّيَهْ » « ما أنا من دَد ولا ددٌ منِّي »	نحوي	٤٣
١٩٢.	دِمَاؤُهُم	«الْمُؤْمِنونَ تَتَكَافأُ دِمَاؤُهُمْ»	نحوي	٥٥
١٩٣.	سُبْحَانَ	« سُبْحَانَ الْمَلِك الْقُدُّوس »	نحوي	٧١
١٩٤.	سُنَّةَ	«إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِه فَلَنْ تَضِلُّوا أَبَدًا كِتَابَ اللَّه وَسُنَّةَ نَبِيِّه ﷺ»	ديني	٢٩
١٩٥.	سَه(سَتْهة)	« العَيْنُ وِكَاءُ السَّه »	صرفي	٤٥
١٩٦.	شَوْهَاء	«شَوْهَاءِ وَلُود خَيْر مِنْ حَسْنَاءَ عَقِيم»	نحوي	٦٤

١٩٧.	صيَام	« مَا رَأَيْتُهُ أَكْثَرَ صِيَامٍ »	نحوي	٥٤
١٩٨.	أَضْلَلْنَ	«اللهُمَّ رَبَّ السَّماوَاتِ ومَا أَظْلَلْنَ،ورَبِّ الْأَرَضينَ ومَا أَقْلَلْنَ، ورَبِّ الشَّيَاطِينِ ومَا أَضْلَلْنَ»	صرفي	٦٨
١٩٩.	غُرَّة	« فِي الْجَنِينِ غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ »	لغوي	٣٥
٢٠٠.	كَرِيم	«الْمُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ»	نحوي	٥٥
٢٠١.	لَمْ	« مَنْ لَمْ يُهَاجِرْ هَلَكَ »	نحوي	٥٥
٢٠٢.	لينون	«المؤمنون هينون لينون»	نحوي	٥٥
٢٠٣.	مِنْ	« هَذَا أَوَّلُ طَعَامٍ أَكَلَهُ أَبُوكِ مِن ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ»	نحوي	٧٣
٢٠٤.	مِنْ	«فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ [القرع واليقطين]مِنْ يَوْمِئِذٍ»	نحوي	٧٣
٢٠٥.	مَهْيَم	أن رسول الله ﷺ رأى بعبد الرحمن بن عوف رَدْعَ خَلُوقٍ فقال:«مَهْيَمْ»؟!فقال: تزوجت يا رسول الله، فقال: « **أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاةٍ** » وكان تزوج على نواة.	نحوي	٤٥
٢٠٦.	يُوشِكُ	« يُوشِكُ الرَّجُلُ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ، يُحَدَّثُ بِحَدِيثٍ مِنْ حَدِيثِي، فَيَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ ،فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَلَالٍ اسْتَحْلَلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ مِنْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ »	نحوي	٦٧

Abstract

Citing the Hadeeth of the Prophet in the Syntactic Rules of Imam Abi Ishaq Al- Shatibi (d. 790 h) in his book ‘’ Al-Maqasid Al-Shafiyah fi Sharh Al-Khulasah Al-Kafiyah’’

Prepared by

Ibrahim Suliman Abd-raboo Abo-Saeilik

Supervisor

Dr. Kholood Ibrahim Al-Amoush

Associate Professor

The first verification of the book ‘’ Al-Maqasid Al-Shafiyah’’ has attracted the attention of researchers and scholars since published in 2007, due to its value and to the importance of its writer. This study supported the efforts made by other researchers in the issue of citing Al- Hadeeth of the Prophet Mohammad in the Syntactic and in the Inflectional Arabic Language Rules of Imam Abi Ishaq Al- Shatibi.

The study includes an introduction, preface, three chapters, a conclusion and technical indexes. This study reveals Al-Shatbi’s approach in citing Al- Hadeeth in the Syntactic and in the Inflectional Arabic Language Rules. Al-Shatibi approved of citing from Hadeeth in the Syntactic and in the Inflectional Arabic Language Rules under certain conditions.

This study also tackled Al-Shatibi’s approach in Al- Ahadeeth that he cited in his book. He used the descriptive and the functional views in his analysis.

The main findings Al-Shatibi’s study and his way of citing Al-hadeeth was below the expected level of citing Al-Hadeeth. It also showed that Al-Shatibi was good at the theoretical aspect of citing Al-Hadeeth in the Syntactic and in the Inflectional Arabic Language Rules since he used certain criteria for verification. He achieved a certain degree of success when he used certain criteria for theiritical verification of Al-Hadeth, But hr unfortunately, in the practical aspect of citing Al-Hadeeth in his book ‘’ Al-Maqasid Al-Shafiyah fi Sharh Al-Khulasah Al-Kafiyah’’